





مکتوبه علی شمس الدین محمد
کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله ما العارفة معنى ما بين المظهر والمخفي
التي هي في الحقيقة فليزعم ان يكون الشيء ما لنفسه واصل ان
المراد باللفظ هو الالفاظ والعبارات وبالاسماء العلى المعاني
ان قيل يجب ان يكون الالفاظ طرما للمعاني لا انهم يقولون
ان المعاني هي التي يصح جعل المعاني طرما للالفاظ فليكن ان معنى المعاني
في الالفاظ يعني ان بيان المعاني هو ان يكون هذا الالفاظ ونوعا
بيان المعاني في نفسه هذه الالفاظ ونوعا فاصل
في نفسه ومع سره من الناسج والدليل عليه قوله الحق بعد ذلك واما المقام
في ان الالفاظ هي اما ان يحصل بها ان يكون ما ذكره من محال وان كان الفصل
في ان الالفاظ هي فادركها في المرات فليكن الالفاظ في ان يكون ما ما
في فادركها او يقول واما المعاني فليكن الالفاظ فاصل
ان الالفاظ هي فادركها ان المعاني هي من المظهر فليزعم الدرس وتعد
في المظهر اسوي على العلم بالمعاني والعلم بالمعاني هو على الشرع
في المظهر في المظهر فليزعم الالفاظ في المظهر في المظهر



والله اعلم

بسم الله

١١



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع حكمته اجناس الخايه بيبته وانواعها وادع
بجمال قدرته اصناف المخلوقات وانجي صحتها والصلوة على
السيد السند الذي نيرات اقوال الشارحة اكثر من ان كصى وبنا
حج المعجزة الباهرة اظهر من ان كفى وعلى آله واولاده الخيرة
المهتدين واصحابه واتباعه البررة المقدي وبعده
قبلة من الشبه والارادات ستعفا لكثير من الاجوبة و
التحقيقات مما استغفرت بها حق عباد الله محمودا بن نعمته
من المحققين الذين لا يحق اجتنابا شيا الا بامرهم بل من المحدثين
الذين لا يكلم بشر الا بوصفهم سيما عن الاستاذ المحقق والخير
الخير المحدث جعل الله له مسعودا في العليين حق النبي وصحبه
الجميع علف على شرح الرسالة الشمس لفظ سما والمعا
والخواص الشريفة الشريفة عنه نعم سماه بغفرانه واسكنهما
في اعلى جنانة مكرمة متى لطيفة الزمان زمانا بعد زمان
وامه المستعان وعله التخلان قال المص ورتبة
على مقدمة ذلت مقالات وخاتمة اعلم ان للافاضل في
هذا الكلام الجائنا استدعي المقام ايرادها وعلما بالحق الاول
محتاج تقرره الى سبني مقدمه هي ان اللفظ الترتيب معني

فئة

في المشهور لغويا هو ما وضع الشيء في محله واصطلاحا هو جعل الاشياء
المتعددة تحت مطلق عليهما اسم الواحد ويكون لبعض تلك الامور
الى البعض الآخر بالتقدم والافرا اذا عرفت هذا فنقول ان
كلمة على لا تسعمل الا لارتباط ما بعدها بما قبلها ولا شك ان ما
يوجد منها غير مرتبط بشئ من المعنى المذكور من الترتيب الذي
هو قبلها اما عدم الارتباط بالمعنى اللغوي فلا نرجح فيه معنى الكلام
هكذا وضعت كل جزء من اجزاء الكتاب الذي هو مجموع المقدمات
والمقالات الثلث والخاتمة على المقدمة والمقالات الثلث
والخاتمة ولا خفاء في عدم الانظيم في هذا الكلام واما
عدم الارتباط بالمعنى الاصطلاحي فيظهر من ان كل فيما ذكر من
عدم الارتباط بالمعنى اللغوي كما لا يخفى على ان طاهر المقام
ان يراد بالترتيب منها معناه اللغوي اذ به ينظم المعنى الذي
قصد المص منها من كون كل جزء من اجزاء كتابه واقعا بموجبه
لا يقال للفظ الترتيب معنى اخر هو ايراد شي عقيب
كما يقال ترتب على الترتيب ولم لا يجوز ان يراد بهذا المعنى منها
لا نقول بعد سلم بوث هذا المعنى وعدم مصنوعة المثال المذكور
لا يجوز اراوته منها ايضا اذ يلزم ح ان يكون ايراد الكتاب
عقب هذا الامور المذكورة التي هي عليه ولا معنى لا يراد

لنته

لنته قال بها بالعارفين



منه

الى كلف او يكون قوله رتبة بمعنى جلته او وصنعة مجازا
 والتعبير بالرتب اشعار بان كل جزء من الكتاب اذا وقع في محله ^{احكام}
 البحث الثاني ان الرتب بحسب نفس الامر لغير ان يذكر المصنف
 ورتبة الخ قبل قوله بسم الله بالرسالة الخ لان بسم الله بسم الله
 هو بعد وجوده كما لا يخفى على المطلع على وضع الاعلام وان رتبة
 لاجل وجوده ومقدم على وجوده فالرتب بعض الانعكاس
 في الذكر احص عنه بوجهين الاول انه لو ذكر بالعكس لزم الفصل
 بين الاجمال والتفصيل الكتاب المصنف ان يذكر التسمية قبل الرتب
 فيكون كما به قبل اعتبار الرتب فيه بل هو ان تسمية باسم تأمل
 البحث الثالث ان المصنف يكون الآن بصدد ترتيب الكتاب
 فيكون كتابه غير واقع بعد فلا يناسب ذكر صيغة المضى الدال على
 وقوع الرتب سابقا احص عنه بان قوله ورتبة الخ من جملة
 الخطبة والخاصة قد يكون بعد تأليف الكتاب وانما هو بان
 السعة عن المعنى الاستعمال قد يقع بصيغة المضى للتفاوت والبحث
 الرابع ان الرتب اذا اضيف الى الكتاب يكون الشيء الواقع
 في مفهومه عبارة عن اجزاء الكتاب الذي اضيف الرتب
 فعل هذا الحصول الكلام هكذا جعلت كل شيء جزءا من اجزاء الكتاب
 في محله على اجزاء الكتاب ولا يخفى سماحة احص بانه لا بأس بذلك
 فانه نصرة حاصل الكلام هكذا جعلت كل جزء من اجزاء الكتاب

في المحل المذكور في المتن

المراد به هو الرتب الذي هو حاصل من التوضيح
 الاول للمصنف من ملأ خطه اجزاء كتابه من اجل التوضيح
 ويكتفى به ما هو في قوله



في محله على هذا الامر المسمى بالمقدمة والمفالات والخاصة فيه ما فيه
 قال قدس سره هكذا وجد الخ قبل لفظه با حرف التبيين و
 كاف حرف التشبيه وذا اسم الاشارة لشيء لا مصدر وجد
 وهو الوجدان فمحصل معنى الكلام وجدان عبارة المتن كوجدان
 عبارة الشرح قد يقال لا بد في التشبيه من مغايرة الطرفين
 او تشبيه الشيء بنفسه مع ان وجدان عبارة المتن ههنا عين
 وجدان عبارة الشرح اذ لا اختلاف بين العبارتين احص عنه
 بان لا يتم عدم المغايرة ههنا فان ملك العبارة باعتبار وجودها
 يلفظ الشارع غير باعتبار وجودها تلفظ المصنف اذ اللفظ
 من الاعراض وفي شخص العرض دخل محله فاذا تغير المحل تغير
 العرض بالضرورة ورد هذا الجواب بان المغايرة المصنفة
 في التشبيه هي المغايرة العرفية المصنفة لان يقال هذا غير ذلك
 في المعارف ولانك انه لم يرد ان يلفظ الشخصان بعبارة
 واحدة لا يكون ملك العبارة الثنتين مغايرتين تفايلا
 عرفيا معتبرا في التشبيه فالجواب فالجواب الصحيح ان
 يقال قوله هكذا معنى هذا ههنا ويؤيد ذلك ما يقال في
 العارضة ان حسن مكان ابن فلان تشبيه ههنا فافهم
 قال قدس سره والصواب ان الخ اعلم ان لفظ الصواب
 يستعمل بارة بمعنى الاولى وفي مقابلة غير اللابن وبارة بمعنى

والمعنى المذكور في المتن
 والمراد به هو الرتب الذي هو حاصل من التوضيح
 الاول للمصنف من ملأ خطه اجزاء كتابه من اجل التوضيح
 ويكتفى به ما هو في قوله

المطابق وفي مقابلة الخطأ والظاهر ان المراد بهما الثاني وهو
 ن الاول حيث بالغ السيد السني في هذا السهو حيث اسند الي
 العلم الذي هو من الجملات اذا عرفت هذا فنقول الحكم بزيادة
 لفظ الثالث ههنا موقوف على ثبوت مقدم من المقدمة الاولى
 انه لا يجوز تحققة وثبوت في كلام الموضعين الا بان يكون زائدة
 في احدهما المقدمة الثانية انه رائدة في الموضع الاول فقط
 واستدل على المقدمة الاولى بوجهين احدهما انه لو لم يكن لفظ
 ثلث زائدة في احد الموضعين يلزم كون الاجمال على الفصل
 لزوم التكرار وانما يلزم ذلك لو كان الثلث الثاني هو
 الثلث الاول وذلك ليس كذلك بل الثاني مفيد وموصوفا
 بقوله المقالة الاولى في المفردات وقد يجاب بان الثلث في
 الموضع الثاني لو كان موصوفا بقوله المقالة الاولى في المفردات
 الخ لزم ان يكون قوله المقالة الثانية في القضا ما الخ وقوله المقالة
 المقالة الثالثة في العكس الخ ايضا صغين له وهو فاسد اذ يلزم
 الفاصل بين الصفة والموصوف والقول زائد بان قوله المقالة
 الاولى صفة للفظ الثلث في الموضع الثاني وقوله المقالة الثانية
 في القضا يا وقوله المقالة الثالثة في العكس ايضا صغين له
 وهو فاسد اذ يلزم الفاصل بين الصفة والموصوف والقول
 بان قوله المقالة الاولى صفة للفظ الثلث في الموضع الثاني

في احدهما المقدمة الثانية

لو كان لفظ الثالث في الموضع الاول

وقوله المقالة الاولى الثانية في القضا وقوله المقالة الثانية في
 العكس ليس كذلك بل هما جملتان مستأنفتان لاخ عن ركائز
 كما لا يخفى واستدل السيد السني قدس سره وعلى المقدمة الثانية
 بقوله يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد الخ وقد بين دلالة كلام
 على ذكره قدس سره بوجهين ان الموضع الاول مقام الاجمال
 والموضع الثاني مقام التفصيل ولا شك ان اجمال لفظ المقالة
 سواء لا يذكر الثلث معها ومنها ان اتفاق النسخ في ثبوت لفظ
 الثلث في الموضع الثاني واختلافها في ثبوتها في الموضع الاول
 يدل على ذلك معنى قوله قدس سره يدل على ذلك قول المصنف
 فيما بعد واما المقالات فثلث الخ هو ان وقوع هذا القول
 لفظ الثلث في جميع النسخ يدل على ذلك ومنها ان وقوع الثلث
 في الموضع الثاني بطريق الخبر دون الوصف يدل على زيادة
 لفظ الثلث في الموضع الاول فقط لان من دالهم ان يذكر
 الاخبار بعد العلم بها بطريق الاوصاف فاذا فرض ثبوت لفظ
 الثلث في الموضع الاول فقد علم كون المقالات ثلثا فجب ان
 يذكره في الموضع الثاني بطريق الوصف مع انه ذكره بطريق الخبر
 ومنها ان لفظ الثلث في الموضع الثاني ذكرين لانه مذكور بطريق
 الخبر وفي الموضع الاول ليس كذلك ومنها انه لو كان لفظ الثلث
 زائدا في الموضع الثاني لكان قوله المقالة الاولى في المفردات

في الموضع الثاني

خير قوله واما المقالات ولانك ان هذا الجزء حمله فلا بد فيه من
عائد او تقدير لعائد بلا فترته خلاف الظاهر الذي يعتد به غلبا
في عرف اهل اللسان ومنها ان الحكم بزيادة لفظ الثالث في الموضع
الثاني يستلزم عدة ضبط في الكلام احد ما زيادة لفظ الثالث
وثانيها تنكك العا من لفظ المقالة الاولى لان اللان في نصها
التيها وثانيها انضمام الفاعل لفظ الثالث الذي لا ينضم للمقام
انضمام اليها قد قال في افاده شئ من التوجيهات الثلاثة
اللاخيرة على المدعى كـ بل هذه الثلاثة عند الاولوية فقط كما
لا يخفى لا يقال هذا بل هو مشترك الورد وبين الثلاثة الاخيرة
وبين الثلاثة السابقة فان ايراد الجمل في مقام الاجمال وايراد
المفصل في مقام التفصيل كما يدل عليه التوجيه الاول في قوله
وكذا كون جمع النسخ مستملا على لفظ الثالث في الموضع الثاني
وبعض النسخ مستملا على في الموضع الاول كما يدل عليه التوجيه
الثاني او وقوع لفظ الثالث بطريق الجزاء في الموضع الثاني كما
يدل عليه التوجيه الثالث لا يوجب الاولوية الحكم بزيادة لفظ
الثالث في الموضع الاول لانا نقول كل واحد من هذه الثلاثة
يدل على وجوب زيادة لفظ الثالث في الموضع الاول ايا الاول
فلانه لو لم يذكر المص في موضع للاجمال مجمل او في موضع التفصيل
يلزم ان لا يكون كتابه مرتبا كما ادعاه بقوله ورتبه الخ فيلزم

الى الموضع الثاني مع ان العائد في قوله لا يوجب الاولوية

التناقض فلا بد في صحة كلامه من وقوع الجمل موضع الاجمال و
المفصل موضع التفصيل واما الثاني فلان العاقل لا حكم بالكتاب
جميع النسخ على الاستدراك بل حكم باشتغال البعض عنه ان عارض
الكل بالبعض مثل ما نحن فيه نأمل واما الثالث فلانه لو جوز زيادة
لفظ الثالث في الموضع الثاني يلزم عدم موافقة كلام المص بقوله
عدم خلاف زيادته في الموضع الاول ولانك ان العقلاء
حكمون في امثال هذه المقامات بالوجوب واعلم ان هذه
التوجيهات خطابات عند الظن بالمط قال الشارح في قوله
مرتبة الخ انما اشتغل الشارح بشرح هذا الجزاء من الخطبة دون
ساير اجزائها لان هذا الجزاء من الخطبة مجمل لجميع هذا الكتاب
فناسب ان يتعرض الشارح بشرح الجمل من شرح المفصل
لان قال نفهم من قول الشارح الرسالة مرتبة الخ ان الفهم في
قول المص ورتبه راجع الى الرسالة وموعظه بحسن لوجوه احدها
ان قوله ورتبه عطف على قوله وسميته وضمير سميته راجع الى الكتاب
فاظهار ان مرجع ضمير رتبه ايضا اليه وثانيها ان الرسالة
ورجوع ضمير المذكور الى كتابه الى تاويل والتاويل غير ظاهر وثالثها
ان المراد من الرسالة في قوله وسميته بالرسالة الخ لفظ الرسالة
والمرتبة على المقدمة والمقالات الثالث والثالثة انما هو
مدلولها ورجع الضمير وقع سوال الرسالة مرادها بما سمي هذا اللفظ

بطريق الاستخدام او غيره خلاف الظاهر لاننا نقول مراد من
 قوله الرسالة مرتبة الخ ليس سائلا لمرجع الضمير بل مقصوده بيان محصل
 الكلام في هذا المقام ويؤيد ذلك عدوله عن الجملة العقلية الى
 الجملة اللاحقة لانه لو كان مقصوده بيان مرجع الضمير كان الاول
 ان يقول بدل قوله الرسالة مرتبة الخ هكذا الى رتبة الرسالة او
 الى الرسالة على مقدمه الخ اذ بيان مرجع الضمير لا يستدعي الا
 ذلك تائلا بالسر في بيان محصل معنى الكلام بهذه العبارة
 الموصحة لرجع الضمير الى الرسالة هو التبيين في اللفظي اول
 الامر على ان كتاب المصطلح للفظ اذا الرسالة انما يطلق على
 كتاب كان لفظه قليلا او يقول لما قصد اشرح اختصارا
 الذي هو مصدوره وايضا كما كان اللاتب اختصاره بآية
 وانما هو بالرسالة حيث قال المصطلح وسميته بالرسالة تاس
 الشارح اما المقدمه ففي ما هيته المنطق الخ اعلم ان في تحقيق
 هذا الكلام مقامان المقام الاول تاس يحمل على امور ثلثة الامر
 الاول ان ما ذكرنا من قوله اما المقدمه ففي ما هيته المنطق
 الخ لازم لدلول ما ذكره المصطلح من قوله اما المقدمه ففيها كما
 البحث الاول في ما هيته المنطق الخ اذ المقدمه عن البحث لان
 الكل عن اجزائه فحمل المصطلح منظره فالما هيته المنطق
 وما كان حاجه اليه وهو موصوفه ستلزم حمل المقدمه منظره فالما هيته

المنطق الخ كلام الشارح لا يشاء في كلام المصطلح الامر الثاني ان المنطق
 يجوز ان يكون عبارة عن المسائل او عن التصديقات بها او عن الملكة
 الحاصلة من تكرار المسائل او مجموع المسائل والمبايى والموضوع كما هو
 المشهور او عن مفهوم اجمالي كلي جامع للمسائل كالمفهوم المحمل للمنطق
 من قوام المنطق انه قانونية مصمم مرادها انما الدرس عن الخطاء
 في الفكر كما نقل عن السيد السند الشريف في حاشية علقها على شرح
 المواقف في تحقيق تعريف علم الكلام او عن المجموعات المنسوبة الى المص
 صنوعات على ما فهم من كلام السيد السند قدس سره في حاشية
 علقها على بيان وجه توقف الشروع على الموضوع اذا عرفت
 هذا فنقول معنى قوله اما المقدمه ففي ما هيته المنطق على ذلك الاحتمال
 هو ان المقدمه في تصور المسائل او التصديقات بها او الملكة
 الحاصلة من تكرار المسائل او مجموع المسائل والمبايى والموضوع
 او في تصور المفهوم الكلي او تصور المجموعات المنسوبة الى المص
 عات تائلا وانما قال اما المقدمه ففي ما هيته المنطق ولم يقل اما
 المقدمه ففي المنطق لان المبايى من لفظ المنطق هو المبايى
 من حيث كونها مصدقا بها فلو قال اما المقدمه ففي المنطق بنا
 ورمته ان المقدمه في مسائل المنطق على وجه خلق التصديقات
 بها فافهم الامر الثالث ان البيان في قوله وسان الخا به اليه
 بمعنى الدليل وبمعنى الاثبات كما قيل وايضا يجوز ان يكون معنى

صنوع

خاتمة

والشهور وفصل تحت كون معنى الكلام هكذا اما مقدمه في دليل
 الاحتياج الى المنطق او ان المقدمه في اثبات ان الناس
 يحاجون الى المنطق كذا فلو لم يذكر لفظ البيان في قوله
 وبيان الى جهة الله لتوهم من طاهر العبارة ان المقدمه
 لضرورة الحاجة الى المنطق كما فهم من قوله اما المقدمه في ماهية
 المنطق اذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل من انه لا بد من ترك
 لفظ البيان مبهنا فافهم اذ يفهم في المعرف من قولهم اني العلة
 في كذا انه في بيان كذا او الاو لا في ان ذكره في المعطوف عليه
 ايضا او في الكل لان البيان المذكور ليس هو البيان الذي يقتضيه
 قولهم في العرف الله والعلة في كذا فافهم المقام الثاني ان
 اجزاء الكتاب من المقام والباب والمقصود كالكتاب كقول
 ان يطلق على الالفاظ المخصوص الدالة على المعاني المخصوصة
 وهو اللفظ المشهور او يطلق على عبارات والسوئس الدالة
 على تلك المعاني بتوسط الالفاظ او يطلق على المعاني المخصوصة
 التي هي مدلول الالفاظ والسوئس او يطلق على مجموع هذه
 الامور الثلاثة او الاثنين منها فمذمومة احتمالات ذكره
 السيد قدس في اوائل حاشية شرح التلخيص اذا
 عرفت هذا فنقول معنى قوله اما المقدمه في ماهية المنطق الح
 على الاحتمال الاول والثاني يكون هكذا اما المقدمه التي هي

ان شئت

الاول

هي الالفاظ المخصوصة او السوئس المخصوصة في المعاني التي هي
 ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه لا يقال برده على
 هذين الاحتمالين ان الالفاظ والسوئس طرف للمعاني فافهم
 فالاول الى العكس فافهم لو كانت المعاني طرفا للالفاظ والسوئس
 لزم طرفيتهما لنفسهما لانها في نفس الامر طرف للمعاني التي جعل
 تلك المعاني طرفا لها فطرف الطرف طرف لانا نقول ليس
 المعاني والالفاظ والسوئس طرفه حقيقية كالماء في الكوز او
 زبد في الزمان بل بينهما غلاطة صحيحة لان بعرضها ككلمة في كمال
 كذا وكذا يصح ان تعتبر الطرف من طرف الالفاظ والسوئس
 يصح ان تعتبر من طرف المعاني على الاحتمال الثالث يكون هكذا
 اما المقدمه التي هي تلك الالفاظ المذكورة في المعاني التي هي
 المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه من قبل كون الكل في الجزر
 ثم عبر داء عن الاضافة بين الكل والجزر بكلمة في اذا عرفت
 حال تلك الاحتمالات امكنك ان يعلم حال الباقي من الاحتمالات
 باونا التغيرات اذا عرفت بهذا المعنى فيحصل المراد
 ونسمع لما ينشئ عليك مما براد على هذا المقام فنقول ان المراد
 قوله ان المقدمه في ماهية المنطق الح هو ان المقدمه لا تدرك
 لسان ماهية المنطق وما ان الحاجة اليه وموضوعه وان تلك
 الامور المذكورة في المقدمه لا يدركها هذا الكتاب الا قهرا

ت

على ما هو المشهور من انهم اذا قالوا الباب الثاني في كذا فقد
 قصدوا حصر من احدهما حصر هذا الباب فيما عتوان به وثانيهما حصر
 بالعتون الباب به فيه وكذا الحال في قوله المقالة الاولى في المفردات
 الى اذ عتد ذلك فاعلم انه يرد على قوله اما المقدمه فني ما بينه وبين
 الخ ان الحصر الاول فيه غير صحيح لانه قد ذكر في المقدمه وجه
 تقدم الموصل الى التصور على الموصل الى القصد من وذكر
 فيها ايضا معارضة وتغريب الموضوع وانقسام العرض المذكور
 مع ان العتوان غير متناول لشيء من هذا الامر اجيب عنه
 بان الحصر من المذكورين انما هو بالقياس الى المقصود بالذات
 فلا شك ان ملك الامور التي لا تشملها العتوان غير مقصوده
 بالذات في المقدمه وورد على قوله المقالة الاولى في المفردات
 ان الحصر الثاني فيه باطل او قد ذكر بعض المفردات كالموضوع
 والجمول والمقدم والساكن والاربط والنسبه والحكمه واسوار
 القضاء في المقالة الثانية ومن هذا يعلم بطلان من الحصر
 الاول في قوله المقالة الفهمه في القضاء الخ ايضا كما لا يخفى
 والجواب ان البحث عن الجمول والموضوع الخ ما ذكره المصنف
 راجع الى البحث عن القضية او الحصول البحث عن الموضوع
 ان القضية موضوعها كذا كذا وكذا العكس في البحث عن الجمول
 وعنده من الامور المذكورة وورد على قوله المقالة الثالثة

في القياس انه قد بحث فيها عن الاستواء والتمثيل وعن
 شرايط القياس ايضا فمثل الحصر الاول في حصر بان
 المراد من القياس في قوله المقالة ان لا شيء في القياس مطلق
 الخ من باب ذكر الخاص واراذه العام وذكر القياس في
 اشارة الى كونه عمدة في باب الخ وان البحث عن شرايط القياس
 راجع الى البحث عنه تامل وورد على قوله واما الخاء فني مواد
 الخ ان كلا الحصرين فيه باطل اما الاول فبلانه قد بحث فيها عن
 عات الخ من اما الثاني فلان مواد الاية هي القضايا وقد
 عتدنا في المقالة الثانية ايضا وبه يظهر بطلان حصر الثاني في قوله
 المقالة الثانية في القضايا ايضا والجواب عن الاول هو ان القياس
 الخمسينية وعن كتابان البحث في الخاء انما هو عن القياس من جهة
 وقوله واما الخاء فني مواد الاية محمول على المسألة تنكته نظير
 تامل قد يطلق المفرد الخ قيل مقصوده قدس من هذا الكلام
 اعترض يمكن ان يراد به قوله المقالة الاولى في المفردات تقرير الامر
 انه قد بحث في كل المقالة من المعرفات التي هي مركبات نفسية فلاح
 ان الحصر الاول من الحصر من المطلوبين من امثال هذا الكلام كخ
 ناه ونزير الرفع هو ان المراد من المفرد ههنا ما يقابل الحدة لا ما
 المركب كما لو سمع المعترض قد قال ههنا بحثان البحث الاول لانه لا
 في هذا الرفع الى التعرض مع هذه الاطلاقات التي ذكر للمنفرد

عنها

الخ

الله

بل كفي فيه التعرض الى المعنى الثالث الذي هو منشأ السؤال والمعنى
 الرابع الذي مداره رفع علىه والجواب انه قدس سره اراد وضع السؤال
 على وجه يظهر غفلة السامع عن كثرة المعاني المفردة اذ الدفع بهذا الطريق
 من الدفع بذكر المعنيين فقط ما مل لا يقال لو ذكرنا في اطلاقات المفردات
 كما طلاقه في مقابلة النسبة على ما ذكره لنحى في بحث التمييز من انه قد
 يكون في المفرد وقد يكون في النسبة وكما طلاقه في مقابلة الجسم
 على ما قاله الطسعون من ان الجسم يولف مجسام ومفرد ليس كذلك
 لكان احسن في دفع هذا السؤال على الوجه الذي قصد قدس سره في دفع
 هذا الوجه لا نأنا نقول لا بد في الدفع على الوجه الذي قصد قدس سره في دفع
 الى المعاني المشهورة وما ذكره من المعاني الاربع للمفرد معان مشهورة
 له وليس غفرا مشهورا تلك المثابة حتى يحتاج الى ذكرها في دفع طريق
 التشابه فاعلم ان تحت السان ان الحمل الانشائي قد يقع جزئيا مع
 كما يقال معنى ضرب زيد احصل مركب في زيد وكيف يصح اخراجه عن المقابلة
 الاولى المبينة لموصل التصورات والجواب نقول حصل في المثال
 المذكور ليس جزء معرف بل هو جميع المفهوم ضرب زيد فلا يضر خروج
 حمل الانشائي التي هي من قبيل التصورات عن المقالة الاولى الباقية
 عن التصورات الموصله لا يقال ان العرض العام والنوع لا يكونان
 موصلين مع انه تحت عنهما في المقالة الاولى فيعلم منه ان المقالة
 تحت عنهما عن التصورات مطلقا سواء كان موصلا او لا فلا يقال

الا انك انت عن المقالة الاولى لا نأنا نقول النوع والعرض
 العام يتقاربان فاصد بالقياس الى بعض الماهيات كذا قبل القول
 وقد بحث لا نهما بهذا الاعتبار مندرجان تحت الخاصة كمالا في الكلام
 فهما من حيث النوع والعرض العام ما لا نقول ان النوع
 العام وان لم يكونا موصلين لكنهما تقاربان موصلين والمسطح قد
 الموصل اليه في كتابه ايضا كما يقال السطح لا احد والمركب محد فافهم
 فيه ما فيه قوله قدس سره وراة ما تعال المنى والجموع الخ اعني ان
 من التقابل في هذا الكلام هو التقابل الاصطلاحي فلا بد من تارة
 اقسامه او لاصحى يحصل المقابلة كما في قول المتقاربان هما المفهوم
 اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة فان كانا وقوس
 فاما ان يكون تعقل احد سماع عقل الاخر فالمتقابل بينهما مثال
 التضائف واما ان لا يكون كذلك فالتقابل بينهما قابل التضائف
 وان كان احد المفهومين وجوديا والآخر عدديا فان اشتراط
 العدم ان يكون من حيث محل الاتصاف بالوجودي او لا بشرط
 ذلك فالتقابل في الاول قابل العدم والملكية وفي الثاني قابل
 الاجاب والسبب اذا عرفت هذا فقول المتقابل المفرد والمنى
 والجموع فالظاهر ان يكون بالعدم والملكية لان استعمال المفرد في
 مقابلة التثنية والجمع انما هو عند رباب الصرف ومم لم يزدوا
 به ما لا يكون منى ولا مجموعا على سبيل الاطلاق بل ارادوا انه

تقابل

ما لا يكون سنة ولا جمعا بشرط ان يكون من شأنه قبو لهما كما لا يخفى على
 المتنبع لكلامهم ولما كان المفرد هو المعنى السبلي المقابل للمثنى والجمع
 مساويا للواحد فسر السيد السند قدس سره بقوله اعني الواحد بينهما
 على خفي هذا القسم من المقابل هو المفرد ومقابلها مثنى فان قلت
 المتقابلان لا يدا أن يكونا بحيث تواردا على محل واحد على سبيل البدل
 وليس ما ورد عليه الواحد هو ما يرد عليه التثنية والجمع فان ما ورد
 وصف الواحد هو ككل رجل مثلا وما يرد عليه وصف التثنية والجمع
 هو رجلان ورجال قلت مادة محل التثنية والجمع انما هو محل الواحد
 فعلة التثنية والجمع من تسمية الصورة ووصدة محل مادة كاف
 في المقابل ما مل واما مقابل المفرد بالمضاف فالط ان يكون بالاحكام
 والسلب فعلى هذا لا بد ان يراد من لفظه ما في قوله ما مقابل قال المتبادر
 لان المفرد ما مل قد يكون مفردا معرفة وقد يكون مضافا ولا شك ان المنادى المفرد
 المعرفة انما هو الاسم وان قد قوله ليس بمضاف الخ بانه ليس بمضاف
 لكن من شأنه الاضافة لكون المقابل ايضا بين المفرد والمضاف
 المقابل له مقابل لعدم والملكية لان ما من شأنه الاضافة ليس الاسم
 فامل واما معاملة المفرد بالمركب فهو مقابل لعدم والملكية كما خرج
 به التبارج رحمه الله في شرح المطالع حيث قال قدم تعريف المفرد
 على المركب لان المقابل بينهما مقابل لعدم والملكية والاعدام انما
 يعرف بمكانها الخ واما مقابل المفرد بالجملة فالط انه لا يجب

المضاف
 لمراد اسم
 لان المفرد ما مل
 المضاف انما هو
 الخانة حيث قالوا

على ما فهم من اطلاقه كما لا يخفى على الطالب المنطوق بكون المراد لفظ
 باقى قوله ما معاملة المركب وقوله ما معاملة الجملة الخ سواء لفظ الموضوع كما
 ان المراد منه في قوله ما معاملة المثنى وقوله ما معاملة المضاف هو الاسم
 كما عرفت فتأمل واعلم ان النسبة بين هذه الالفاظ الاربع للمفرد لفظ
 بادنى الثقات فتأمل ويراد به ما مقابل قبل الاولى ان يقول ^{وورد}
 مراد به ما يقابل المضاف وما في حكمه لانك قد سمعت ان هذا لفظا
 انما استفاد من استعمال رباب الخ وهم يحلون المفرد في مباحث
 المنادى في مقابل المضاف وشبهه ايضا وسياتي في مباحث الالفاظ ^{وورد}
 ولم نقل فقال هذا مفرداى ليس مركب كما قال في المفرد بالمعنى المقابل
 للمضاف وبالمعنى المقابل للجملة لانه لو قال هكذا اى ليس مركب
 يح امان تفصل ومن هذا المعنى السلب على وجه ساول مثل عبد الله
 والحيوان الناطق حال كونهما علمان او لا تفصل فعلى الاول يلزم
 التكرار من غير احتياج اليه وعلى السالم ساول العبارة على المبدأ
 المذكورين حك اللفظ فيقع نفس السامع في الذغنة فاذا قيل ^{وورد}
 الخ لا معال الحصر المستفاد مرطا تقدم الجار والمجرور ثم لان المفرد
 بالمعنى السالم ساول المركبات التسديدة لان مجموع الحيوان
 الناطق ليس بمضاف لانا نقول قدومه ما فيها ان المفرد
 المعنى السالم مخصوص بالاسم الذي هو من قسام اللفظ المفرد
 قوله ساول المركبات التسديدة ايضا اى كما ساول المفرد ^{المعنى}

انما هو
 المضاف
 لمراد اسم
 لان المفرد ما مل
 المضاف انما هو
 الخانة حيث قالوا

ما اعتقد السائل من المفردات للمقابل للمركب كذلك يساوي للمركب
 التي اعتقد عدم ساوله لما ايضا ومن المعارف او كما ساول
 المفرد هذا المعنى للمقابل المعنى الاول وانما كذلك ساول للمقابل المعنى
 الثالث ايضا وكما ساول المفرد هذا المعنى للمفرد بالمعنى الثالث
 كذلك ساول للمركبات السعديه ايضا فظهر ككلمه ايضا ثالث
 احتمالات قوله والمراد به هنا اي المراد بالمفرد الكاس في المفرد
 هو هذا المعنى الاخير او يقول المراد من المفردات ههنا افراد هذا
 المعنى الاخير فلا يرد ما قيل من ان المراد بصيغه الجمع هو الاجاد والافراد
 وليس معنى الاخير هو الاحاد بل هو المفهوم الكلي فهو هذا المعنى
 من ان صممه الفصل وتعرف الحرف بعد اخصار الجواب في اراده المعنى
 الرابع مع ان اراده المعنى الثالث ايضا يدفع الشبه بان يقال
 من المفرد ههنا ما يقابل المركب لكن مراد به اعم من المفرد بالفعل
 بالقوه والتعرفات وان لم يكن مفردات بالفعل لكنها مفردات
 بالقوه والجواب ان المفرد المقابل للمركب ليس ما اعم المفرد بالفعل
 والمفرد بالقوه واللام يصح ما ذكره قدس سره من قوله وسيأتي
 في مباحث الالفاظ الخ اذا ما ياتي في مباحث الالفاظ بان
 كما لا يخفى بل الظان المفرد الاعم من المفرد بالفعل والقوه هو
 يقال الحمد ويؤيد ذلك جعل المفرد هذا المعنى في مقابل المقصود في
 مباحث القضايا تاملا وايضا في امكن السعديه المعارف للمركبات

في مباحث الالفاظ الخ اذا ما ياتي في مباحث الالفاظ بان
 كما لا يخفى بل الظان المفرد الاعم من المفرد بالفعل والقوه هو
 يقال الحمد ويؤيد ذلك جعل المفرد هذا المعنى في مقابل المقصود في

التي قصد فيها التفصيل بالمفرد كذا لا يخفى بامل فدرج فيها
 الكليات الخمس ههنا ضاع لاحاطه الله لان السائل لم يدر عم حرو
 عن المفرد تمام المحب الى التبيين ما دراجها فيه في التفرع لانا
 نقول المقصود بالتفرع ههنا هو التعريفات وذكر الكليات
 لان شبهه التعريفات ههنا في الاندراج فحاصل الكلام هو انه يندرج
 في المفرد بهذا المعنى التعريفات كما يندرج فيها الكليات فلا معنى ليعلم
 اندراج الثالث في المفرد ههنا دون الاول او يقول ان مثل القسم
 من الكلمات وهو يندرج تحت المفرد بالمعنى الرابع لا المفرد بالمعنى
 الثالث فلا بد من ذكر الكليات ايضا في التفرع بامل فيه ما فيه او
 سول ان المقصود من قوله فدرج فيها الكليات الخمس والتعريفات
 ايضا هو ان يندرج مجموع الكليات والتعريفات معا في المعنى الرابع
 وبهذا المجموع ليس يندرج في المعنى الثالث لان قال فعلى هذا الوجه
 لا وجه لقوله ايضا لانا نقول ان مقابلات المعنى الاخر ايضا
 تحت المعنى الرابع فقصد ككلمه ايضا اشتراك هذا المجموع بمقابلات
 المعاني الاخر بامل قوله الدليل على ذلك اي القريبه على ان المراد من
 المفرد ههنا المعنى الاخير الذي هو العمل بمعنى القريبه ويمكن ان
 ليس قريبه اراده المعنى الرابع بطريق اخر وهو انه قد ذكر المقصود
 التعريفات في مقابلة الاولى المعنونه بالمعريفات وليس شئ من
 معاني المفرد شاملا لما سوى المعنى الرابع اراد بالمفرد ههنا المعنى

في مباحث التعريفات لا يقال
 وذكر كليات الخمس

في مباحث التعريفات لا يقال
 وذكر كليات الخمس

وبالجملة ان الغرض الذي ذكره السيد السند قدس سره لطلبه وما ذكرناه
 معنوية واعلم ان ههنا سوال مشهور هو ان الغرضه اخص من الجملة
 ومقابلها الاخص من شئ بشئ لا يدل على مقابلها ما هو اعلم منه به
 الا يدرى من مقابل الخرس بالانسان مقابلته بالحيوان مع ان
 ليس كذلك **اجب** عنه بوجهين احدهما ان المفرد مدعى انما هو
 مقابل الغرضه ومعلوم ان المفرد لا يكون مقابلا للغرضه خصوصها
 فلا بد من ان يحل الغرضه مقابلها من جهة عمومها التي هي كونها
 جملة حتى لا يتغنى امر مقابل بالكلية لان الغرضه جملة عموم كل واحد
 منهما مقابل للمفرد احدهما كونها جملة والاخرى كونها امر كفا فلو
 كانت الغرضه من حيث عمومها مقابل للمفرد كان ارادة المعنى الثالث
 والرابع من المفرد متناهي والعدم من فلا يصلح جعل ذكر القضاء
 في مقابل المفرد قرينه داله على ارادة المعنى الرابع منه لانا نقول
 لما لم يكر وقوع الغرضه خصوصها مقابل للمفرد فلا بد من فروقها
 عن الطنف والاصح فباعتبار اسقاط الحكم عن الغرضه **النفار**
 بين المفرد والغرضه ولا حاجة في اعتبار اسقاط الحكم والنسبة جميعا
 وبالجملة ان الغرضه اخص من الجملة عرته واحده والمخصص هو الحكم
 واخص من المركب بمنتهى والمخصص هو الحكم وكونها سمي على
 النسبة ولا يمكن ان اعتبار اسقاط امر واحد اسهل واقرب بالاعتبار
 الى اعتبار اسقاط امرين وثانتهما ان الجملة التي تطلق المفرد

المقدم من
 مد

في مقابلتها هي الجملة الحرة فهي عن الغرضه فلا اسكال مدعى السارج
 ففي مواد الائمة واجرا العلوم اي في بيان مسئلة ان اجرا العلوم
 ثلثة موضوعات ومبادئ ومسائل وانما اورد ذلك المسئلة في كتب
 الفن لمنااسبة بينهما من عموم النفع واعرض الشارع على هذا المسئلة
 بان الموضوع لا يكون جزءا على حدة من اجزاء العلوم لانه لو كان
 الموضوع جزءا كان جزئية اما باعتبار بقصوره او باعتبار تصديق
 بوجوده او باعتبار التصديق بموضوعه موضوعية والاولى من
 المبادئ التصورية **والثاني** من المبادئ التصورية كمرحبه السيد
 قدس سره في بحث الموضوع من حاشية المطالع فسر في هذا الموضوع
 هذين الاعتبارين بحث المبادئ والثالث من فديات الشروع
 الى رصع العلم بالاتفاق اجاب عنه بعض الافاضل بان الترتيب الذي
 ذكره الشارع عمر حاضر حوار ان يراد ان الموضوع وانه من حيث هي
 مح محل الموضوع جزءا على حدة تأمل قول بوضع محل الموضوع بهذا
 الاعتبار جزءا من العلم كان اللائق ان يحلوا ذات المحمول من حيث
 هو ايضا من اجزاء العلم على حدة او لا يطرأ الفرق الموجب لمحل ذات
 الموضوع من حيث هي جزءا من العلم دون ذات المحمول من حيث هي
 كما لا يخفى على المسائل المصنف **الشارح** انما رتبها عليهما اي انما جعل
 رسالته هذه شتملة على هذه الامور بحث مع كل منهما في محله لانه
 ما بحث الا لاقال بهذا الدليل انما بعد اجزاء الاول من المدعى

نفسه

ان المحتاج الى الدليل هو الجزء الثاني الذي هو الاول بدليل
من غير اجراء النظر فيه لانا نقول المقصود من قوله لان ما يحل
نسبته كحل الكتاب واجزاء خمسة وهو يحصل من العبارة كما لا يخفى
التسارع اما ان توقف لالحق ما في هذه العبارة من المساواة لان
كلمة ان المصدرية كحل الفعل في معنى المصدر فيكون معنى قوله اما
ان توقف الشروع الح ان ما يحل ان يعلم اما توقف الح ولاسك
ان ما يحل ان يعلم في المنطق ليس عن توقف الشروع فيه بل هو
توقف الشروع في العلم صفة ما بل انما كان الاول
فهو المقدم الح ههنا الجائز تحت الاول ان الاول الذي هو
عبارة عن قوله ما يتوقف عليه الشروع في العلم ليس جزءا من
شيء من المعاني السبعة المحتملة التي ربما كانت كتاب واجزاء
مع ان الكلام ههنا في المقدم التي هي جزء من الكتاب فلا يصح الحمل
في قوله فان كان الاول فهو المقدم وكذا لا يصح الحمل في قوله
فهو المقالة الاولى وقوله فهو مقالة المقالة الثانية الح ما حمل من اجزاء
لان ما يحل ان يعلم من حال المفردات مثلا ليس جزءا من الكتاب
احد عنه بان في العبارة ما يحل ان يعلم فان كان الاول
فهو مدلول المقدم او الثاني فان كان الاول فالمقدم في سانه
او فان كان الاول فمدلول المقدم بعض منه اعني فردا من
مفهوم ما يتوقف الشروع في العلم وهكذا الحال في قوله فهو المقالة
علم

الاولى الى آخره ما بل تحت الكتاب ان يتوقف على الشروع في العلم
يصدق على بعض ما هو مدكور في المقدمة كما يصدق على مجموعها
التوقف الحاصل من هذه التردد للمقدم يصدق على غير ايضا
وهكذا الحال في التفرعات الحاصلة من هذا التردد للمقالة الاولى
وغیر ما من اجزاء الرسالة احب منه ان معنى قوله فان كان الاول
فهو المقدم الح هو انه فان كان الاول كحسب صحة ما هو
مستقلا من الكتاب فهو المقدم وكذا التوجه في الكتاب ولا شك ان ما
يصح حمله ما وجب استقلا هو مجموع ما ذكرته هذه الاشياء
المعدودة من المقدم لا بعض من تحت الثالث مما شرح على طه
العامة وهو ان المفهوم من قوله لان ما يحل ان يعلم الح هو
ان المقدم من قبل المعلومات لا العلوم وما فهم مما سدد كبره
السارح من قوله ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم
هو ان المقدم من قبل العلوم دون المعلومات فبين طاهر
كلام السارح مدافع اقول يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان
المراد بقوله ما يحل ان يعلم الح هو ما يحل ان يحصل والحصول
اعم من الحصول للشيء بذاته او بصورة فيصدق في قوله ما يحل
ان يعلم على المقدم التي هي عبارة عن التصور بالوجه والتصور
بالغايه والتصور بالموضوع الموضوع لان العلم حصول
بذات كما ان للمعلوم حصول بالصورة فافهم الوجه الكتاب

ان العلم اذا كان عبارة عن المعلومات كان الانسب ان يكون
 المقدمة ايضا من نفس المعلومات كما يدل عليه قوله لان ما يح
 ان يعلم الخ فيكون التصور والتصديق المعدودين من المقدمة
 بمعنى المتصور والمصدق واد اكان العلم عبارة عن التصديق
 كان الانسب ان يكون المقدمة ايضا من نفس العلوم الخ لا بد من
 تاويل قوله لا محال ان يعلم الخ كما ذكرناه في الجواب الاول
 فالشارح رحمه الله اراد الله على هذين الامرين المتكاملين
 هذين الكلامين تاويل منه ما في البحث الرابع ان ما يح ان يعلم
 في المنطق غير مخصص فيما ذكر من التزديد المذكور بقوله اما ان
 الخ فان الاول المذكور في المقالة الاولى مثلا لاسيات القواعد
 المذكورة فيها لا يكون البحث فيها عن المفردات ولا جوارها
 انضمام ان تلك الاول محال ان يعلم ما في المنطق والحد
 ان معنى قوله فان كان البحث عن المفردات فهو المقالة الاولى
 الخ سواء ان كان البحث عن المفردات وما يتعلق بها فهو المقالة
 الاولى او نقول المراد كصرنا محال ان يعلم في المنطق فيما ذكره
 ما هو المقصود بالذات محال ان يعلم في المنطق في هذه المذكورة
 فلا اشكال في البحث الخامس ان البحث عن المركبات كما سقم في
 الامور ثلثة كذلك البحث عن المفردات ايضا سقم الى انقسام
 ثلثة فان مباحث الكلليات الخمس في التصورات بمنزلة مباحث

ايضا في التصديقات ومباحث المعارف بتصورتها واما
 دتها بمنزلة مباحث القياس بصورية ومادة فالمناسب ان
 يورد مباحث التصورات كمباحث التصديقات في المقام
 وخامسا ويورد مباحث التصديقات كمباحث التصورات
 في مقاله واحد والجواب ان مباحث التصديقات كثر بحث لا
 يكون مباحث التصورات مقدار القسم الاول منها في الكثرة
 كما لا يخفى فلو اورد التصورات كالتصديقات في مواضع
 و اورد التصديقات كلها كالتصورات في مقاله واحدة فقد اسس
 الذي سومن الخت في اجزاء الكتاب اراد بها المركبات الثمانية
 اما قدم سيد السند قدس سره تلك الحاشية على التي يليها مع تقديم
 مورد ما على مورد ذلك الخ لانه الحاشية ساس الحاشية
 حد في كما ان المقصود من الحاشية السابقة وقع ما ورد على عنوان
 المقالة الاولى في المفردات بتاويل المفردات بكونها في مقالة ايضا
 كذلك المقصود من هذه الحاشية وقع ما ورد على قول الشارح
 او عن المركبات بانه قد بحث عنها في المقالة الاولى ايضا
 ما ولى المفردات في المقابلة الجملية فبراد من المركبات الثمانية
 ما ولى وبذلك سنده التوجيه ما وقع في بعض النسخ من عدم
 بحث الحاشية بالقول المكتوب كما سنخرف فلا اشكال في كلام
 الشرح ايضا في كمال اشكال في قول المقصود المقالة الاولى

المركبات

في المفردات او في قول الشارح فاولها في المفردات بسبب
 ما ذكرناه من معنى المفرد كذلك الاشكال في قول الشارح او عن
 المركبات بسبب ما ذكرناه من معنى المفرد ايضا وكما لا اشكال
 قول المصنف المقالة الثانية في القضايا والثالث في كذا والخامسة في كذا
 كذلك لا اشكال في قول الشارح او عن المركبات ايضا بسبب ما ذكرناه
 من ان المراد من المركبات الثانية تفرقة ما ذكرناه من ان المراد
 بالمفرد ما عاين المحرر وكما لم يقع الاشكال في قول المصنف المقالة الاولى
 في المفردات بسبب ما ذكرناه من المراد بالثانية تفرقة ما عاين القضايا
 كذلك لم يقع الاشكال في قول الشارح فاولها في المفردات بسبب
 ان مراد من اجزاء كتاب الواقعة في مقابلتها المركبات الثانية
 فعلي الاجتهاد من الاول ليس يكون المراد من الكلام في قوله في كلام
 الشارح الخ هو قوله او عن المركبات وعلى اجمال الثالث يكون
 المراد منه قول الشارح فاولها في المفردات فافهم من علمه
 هذا السؤال بتره بطريق النقص بان يقال ويلك سدا عن
 مجمع مقدمه لا فائدة حرره المقدم المستدرة لفساد من هذا
 الى لو والاخر يوقف الشيء على نفسه ويطلب المنع بان يقال
 ما ذكره المسند من قوله المقدمه بحكم معلومته في المنطوق
 يكون الفساد المذكور من سدا المنع واعلم ان بعض المحققين
 من كلامه وسوان هذا الاغراض انما راد اكان قوله في المنطق

منقول

متعلقا بقوله علم واما اذا كان متعلقا بقوله فلا ورود له
 لان معنى العبارة في نصه هكذا ما يجب في حق المنطق شرطا له و
 خارجا عنه اجاب عنه الاستاذ بان مدار ورود هذا السؤال
 بهما انما هو على حمل الطرف على طرفه الكل للجزء كما هو المتبادر من
 امثال تلك العبارة اذ لو لم يحمل الطرف بهما على هذا المعنى لم
 يرد السؤال اصلا سواء علق الطرف بحسب وسعلم واما اذا
 حمل على طرفه الكل للجزء فرد على تقدير علقه بحسب اصحاب لا يحل
 لان ما سوفارح عنه لا يعلم فيه قطعا الخ فصل المعص من هذا المقدمة
 اما اشارة الى كبرى الشكل الاول المركب من شرط المنهج
 لان يكون المقدمة جزء من المنطوق بان يقال لو لم يكن المقدمة جزء
 من المنطق لكان خارجا عنه وكلما كان خارجا عنه لا يعلم فيه قطعا
 ان المقدمة اذا لم يكن جزءا من المنطق لا يعلم فيه قطعا والمفروض
 انها مما يحكم ان يعلم فيه واما اشارة الى الكبرى الشكل الثاني
 المسحح لحرمة المقدمة من المنطق بان يقال ان المقدمة ما يعلم في المنطق
 بطريق الوجوب وهو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا اي وجوبها في
 المقدمة خارج عن المنطق فظهر ما ذكرنا ان قوله قطعا فيه للمنع
 يكون المعنى وجوب السكر في الوسط فلا يرد المناقشة عليه فليس
 بان الاول ان يقول بدل قوله قطعا في سكر في الوسط ولا
 حاجة الى التمسك بقوله لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعا

وجوبه

معلومته اما ان سوفارح لا ولا شك
 انما يجوز ان يكون ما عاين طرفه
 المنطق جعل الله سبحانه في العلة

كبرى باعتبار لاربه الذي هو معنى وجوب المعلومه من الخارج
عن الشيء والتعبير عن الكبرى علمه ومما للنبذه على ان ما يقتضي
الجزئية هو اصل معلومه الشيء في الشيء لا معلومه بطريق الوجود
فافهم واما الاشارة الى سان الشرطه في قياس استثنائي
منح للمطهرنا بان يقال لو حاز بها على المقدمه فالحق ان يعلم
في المنطق لكان جزمه لكن المقدم مما كما فعله الشارح بل ان
المقدمه جزء من المنطق وليس السد السند قدس سره للشرطه بل
لانما هو خارج عنه الحق كما نفهم على ان مقدمه الشرع الحق
هذا الكلام هو ان كون المقدمه جزءا من العلم خلاف ما اتفق
القوم وكما كان خلاف ما اتفق عليه القوم فهو ليطيح ان يكون
المقدمه جزءا من المنطق فظهر ان ما ذكره السيد قدس سره من
قوله لاننا نفهم الحق صغرى للدليل المطهرنا وكبراه مطوى ورفق
على طاهر كبراه باننا لا نعلم ان كلما هو خلاف ما اتفق عليه القوم فهو ليطيح
لحوار كون ما اتفق عليه القوم ما ظلالا احب عن هذا المنع بان كلاما
ذلك المسد لا يرامى فلا ريب يمنع على الكبرى ما مل وقدس سره على قوله
لوطوجه اخر وهو ان المنطق يحق فيها عن المعقولات الناسه من حيث
الايقال والمقدمه لا يحق فيها عن المعقولات الناسه من حيث
فلا يكون المقدمه جزءا من المنطق قوله ايضا الحق المعصوم يهدى الكلام
هو يحصل الصغرى الكاين في العاكس الذي مبدرة قدس سره

بقوله فسقول الشرع الحق ومحصله ان كان عاكس استثنائي
فيكون هكذا اذا كانت المقدمه جزءا من المنطق كان الشرع
فيها شرعا في المنطق لكنها جزء منه وان كان عاكس اقرا في
يكون هكذا الشرع في المقدمه شرع في الجزء من المنطق وكل شرع
في الجزء المنطق فيكون الشرع في المقدمه شرع في المنطق شرع في الطلوع
فعل الاول يكون المقدمه الاستثنائية مطويه ويكون قوله
اولا معنى الحق سان للشرطه وعلى الثاني يكون صغرى العاكس
ما هو دامن تالي الشرطه ويكون كبراه مسفادا من قوله اذا
معنى للشرع الحق اولاه مع الشرع فله الحق نقش منها من وجه
الوجه الاول ان ضمير فقه الراجع الى المنطق لا الحق اما ان يرجع
الى خصوصه او الله باعتبار استتماله على الشيء فعلى الاول يمنع
حصر الشرع في المنطق في الشرع في جزء منه وتوضيح هذا
المنع كمنح الى التمسك ان الظاهر ان لا يتعلق الشرع بالشيء
في جزء او اعمد بعصره بالفارسيه باغازكار واسد الكار فلو
بما لا جزء له كان الابد والانه ان شاء واحدا اذا عرفت
هذا فسقول اذا اعيد به يستط من اجزاء المنطق مع قدس سره
محصول ما في اجزاءه كان ذلك شرعا في المنطق وما من غير
الشرع في جزءه لان المفروض ان الجزء بسيط فلا يصح قوله
اولا معنى للشرع في المنطق لا الشرع في جزء من اجزائه وعلى

بلزم ان تتم وكون كل امر شرع فيه مركبا من اجزاء غير متساوية لانه
 على هذا الاحتمال يكون معنى قوله اول معنى للشرع فيه ان هو انه
 اول معنى للشرع في شئ الا للشرع في جزء من اجزاء ذلك الشئ
 ولا شك ان الجزء ايضا شئ شرع فيه فيكون شرعه شرع جزء
 وهكذا نقول الكلام الى جزء الجزء، والشرع المركب الا للشرع
 فيه من اجزاء غير متساوية وايضا يلزم من هذا الاحتمال ان
 ان يحصل البساط لنا بلا شرع فيها الطيب بان المراد من الشرع
 بهنا اخذ الجزء لا الا ابتداء حتى لا يتعلق الا بالمرضى اجزاء ولم
 عدم علو الشرع بالسبط الذي لم يقع جزء الشئ مع صحة
 كل من معنى التردد ما مل الوجه ان لا يكون ان الشرع في
 وصف الجزء فلو كان الشرع في الجزء هو عين الشرع في الكل لزم
 تمام الصفة الواحدة بالحدس وهو باطل كما بين في موضعه
 بان في العبارة سابق والمراد بقوله الشرع في الجزء شرع
 في الكل ان هو ان الشرع في الجزء يستلزم للشرع في الكل
 بان يستلزم الشرع في الكل على وزان استلزام عرض
 ذاتي بعرض لمحل وسط لا واسطة في العرض له عرض واحد
 مستندا ولا وبها الذات الى الواسطة وتانيا وبها الواسطة الى
 محس لم يلزم محذور اصلها كجمعية باكثر
 الوجه الثالث انه لو صح كون الشرع في المقدمة شرعا منطقيا

في التمهيد وهو ان العرض للشيء هو شرط الاستطاعة

لزم ان تحقق للمنطق شرعا متعده بتعدد اجزائه مع انه لم
 نقله قائل والجواب عنه بعد الاغماض عن المنع بطلان ان
 نقول المراد بكون الشرع في الجزء هو عين الشرع في الكل هو ان
 الشرع في الجزء حال عدم تحقق غيره اخر شرع فيه فافهم
 الرابع ان الشرع في الشئ اعلى لحصله فلو كان الشرع في
 جزء شرع في الكل يلزم لو ارد العلة على معلول واحد يجب
 عنه عدم تسليم كون الشرع في الجزء اعلى تامة لحصل الكل وكون
 معلوله معلولا واحدا تحصيل بان الشرع في الجزء انما يمكن سببا
 للشرع في الكل شرطون شرع فيه بسبب جزء الاخر واما اذا
 شرع فيه بشرائط اجزاء متعده كانت العلة مجموع تلك الشرع
 لتحصل الكل وكون كل من ذلك الشرع اعلى ناقصة ونظير ذلك
 ما قالوا من انه اذا عدم الجزء ان معان مركب كانت على عدم الكل
 هو مجموع عدمي الجزء لا عدم كل جزء والا يلزم لو ارد العلة
 الوجه الخامس انه لو صح قوله الشرع في الجزء هو عين الشرع
 في الكل لزم ان يكون الشرع في الجزء شرط من عين جزء الاخر
 اذ عين عن الشئ عين تلك الشئ حوايه هو الجواب وجه الثاني
 المذكور في الاول وهو ان الشرع في المنطق موقوف على المقدمة
 قالوا اسبابها ما صح اذ انشئت المقدمة بما توقف عليه
 الشرع في العلم را اذ انشر انما بما تعين في حصول محاسن كلام

تحت التبدل السند قدس سره في مسائل اول قال المراد بالتوقف
 على الشرع في المقدم ما سوقف على الشرع على وجه البصره
 او كمال البصره كما ذكره في تحقيق معنى المقدمه ان الله تعالى
 يلزم ان يكون الشرع في المنطق مستعاضا بالمقدمه او يلزم ان
 يكون الشرع على وجه البصره او كمالها سوقف على اصل الشرع
 يلزم من الكل المذكور كون الشرع في المقدمه مستعاضا بالمقدمه
 او يكون الشرع على وجه البصره او كمالها سوقف على اصل
 الشرع في المقدمه والظاهر انه محذور في ذلك مالم يعمول
 الشرع في المقدمه شرع في المنطق لم قد اورد ههنا حيث
 البحث الاول ان اردنا الصغرى اعنى قوله الشرع في المقدمه
 شرع في المنطق ان الشرع في المقدمه مع قصد التخصيص
 اجزاء المنطق شرع في المنطق مستعاضا بالان الشرع في المقدمه
 قد يحصل بان الشرع فيما مع قصد كحصل باقى اجزاء المنطق
 باقى اجزاء المنطق فلا يصح قوله كل شرع في المنطق وان ارد
 بان الشرع في المقدمه تطلقا شرع في المنطق بعد تسليم الحال
 بمنع الكبرى لانه اذا علم من سائر المنطق لا وجه له انك
 هلزم سوقف الشرع في المنطق على الوجه على المقدمه التي هي بصره
 المنطق والتصديق بقا يوتى بموصوفه فان الشرع اذا
 استغنى عن المعنى مستلزم وعلم منه كماله قد ولىه من

في المنطق

الفقه الذي هو الشرع فدها كما حققناه مع ان هذا المستفاد
 متصور العلم الفقه بوجه من الوجوه ولا يصدق بقا يوتى فلا يصح
 قوله الشرع في المنطق موقوف على الشرع في المقدمه اعلم
 ان ما نقلناه عن الاستدلال قبيل هذا الحكيه يصلح لان
 يصح هذا المعنى الكبرى ايضا مالم لا يقال كبحار الشئ الاول
 وفاته ما يلزم منه عدم بقاء الصغرى كلفه ولا ياكس اذا المشروط
 في الشكل الاول مواجبات الصغرى دون كلمتها فنقول الشرع
 في المقدمه شرع في المنطق موقوف على المقدمه فكون موقوف
 على الشرع فدها يلزم توقف الشرع في المقدمه على الوجه المحصو
 المذكور على الشرع في المقدمه وبالحمله يلزم من هذه المقدمه
 للمنطق ومن كون الشرع في الجزاء عين الشرع في الكل ومن
 توقف في العلم على المقدمه توقف الشرع في المقدمه على الشرع
 في المقدمه سواء كانت الصغرى جزءا او كلمه كما في قول محم
 لزوم توقف الشرع في المقدمه على الشرع فدها على وجه يلزم
 كما قبل في يلزم توقف الشرع في المقدمه مع قصد التخصيص
 اجزاء المنطق على الشرع فدها من غير كحصل باقى اجزاء المنطق
 اولا شرع في المقدمه هو كحصل المقدمه التي سوقف
 على الشرع في العلم ولا يوتى في توقف الشرع في المقدمه
 شرع فدها من الشرع مالم لا البحث الثاني ان ظاهره

الشرع

في اد

والشرع في المنطق

في المنطق

المذكور يعود فيقول الحق يدل على ان حجة المقدمة مستلزمة
 لتوقف على نفسه من غير كون ذلك الوقف لازما للدور الاول
 في الدور من دعوى التوقف من الجانبين العكس المذكور
 فدادعي التوقف من جانب الشروع في المقدمة على المقدمة التوقف
 على المقدمة المستوقفة على شروعهما وهو توقف الشيء على نفسه من
 غير كونه لازما للدور مع ان السيد السد قدس سره صرح في
 شرح المطالع بان حجة المقدمة للمنطق مستلزمة للدور حيث
 قال والشروع في العلم لا يتوقف على ما هو جوهري منه والادارة
 انتهى كلامه من كلام السيد السد قدس سره ودافع ولكن
 التوقف بان يحمل الدورة فاشبه المطالع على ما هو لازم له فاهم
 البحث ان الاشياء اللاتنية هذا المقام ان ترسب منها فكل من
 احدهما ما هو المذكور بقوله فيقول الحق وثانها فكل من
 من جعل صغرى العكس المذكور كبرى وكبراه صغرى هكذا الشروع
 في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة والشروع في المقدمة
 شروع في المنطق مع ان الشروع في المنطق موقوف على
 الشروع في المنطق فعلى هذا الترتيب يلزم من حجة المقدمة للمنطق
 محذوران احدهما ما توقف الشروع في المقدمة ^{الادارة}
 في المقدمة وثانيهما توقف الشروع في المنطق
 في المنطق ولا شك ان هذا الحسن

الشيء

فقط

فقط والجواب ان الاكتفاء بما ذكره من المحذور مما لا
 يعدم حسا مالا والجواب بهذا الجواب كبر الدليل على وجه
 ينفع الاعراض سواء كان الاعراض منعا او نقصانا فان
 الجواب عن المنع والنقص كما يكون باثبات المقدمة المنعومة
 او بتغير الدليل لو لمع اثباته كذلك قد يكون حجة الدليل
 واعلم انه قد عاب عن هذا السؤال بطريق اخر من اهل العلم ان
 الكلام مضافا محذورا بطريق الذي ذكره قدس سره
 تقدير الكلام ما يجب في حق المنطق وهو لا يقتضي حجة المقدمة
 من المنطق وثانيهما ان يراد من المنطق في قوله ما يجب ان يعلم
 في المنطق هو الكتاب اذ قد يطلق اسماء الملوونة على الكتب المطبوعة
 فلها مجازا ويراد بضمير في الراجع الى المنطق نفس العلم ثم
 يراد الاسكال المذكور مالا فيلزم ان يكون المقدمة جوهري
 من الكتب فنحن الحق فوش ههنا وجه الاول ان المراد من الوقف
 في قوله لان ما يجب الحق هو الوجوب الاستحساني على ما سئله قوله
 قدس سره وكل كتب في هذا الفن يليق الحق به مع قوله لان ما
 الحق لان ما سمح في كتب هذا الفن فاللازم من دليل المحرر
 الاحتسان كون المقدمة جوهري من الكتب فنحن لا وجوب جوهري
 كما عليه ظاهر قوله فيلزم ان يكون المقدمة جوهري من كتب المنطق
 بان مراد من اللزوم في قوله فيلزم الحق هو اللازم

العلوم صح

ما يورثه ل

دليلها

طريق الاستحسان اول لزوم التوهم والوجه الثاني ان الاول
ان يقال فلا يلزم ان يكون المقدم جـ من الفن بل يلزم ان يكون
جـ من كتبه بل قوله فيلزم ان يكون المقدم جـ من كتبه
الفن الخ وذلك لانه قدس سره في صدور دفع جـ المقدم من المنطق
فكون جـ في الجريته اتم مما تعصبه المقام مع انه نهم من ظاهر
ما جـ قدس سره في الجريته ان يفهم بطريق التبعه حيث ياب
قد يوجـ ما هو اسم ما على كونه او يقع في الفعل الوجه الثالث
ان ما يلزم بقدر الكتب ان يكون المقدم جـ من مدلول
الكتب لا من نفسها كما يحكي قوله فيلزم ان يكون المقدم جـ من كتب
المقدم جـ من كتب الفن وان في الكلام مسامحه والمقصود ظاهر
الذي دلل على لم بقدر الكتب منها لم يثبت الدليل
الذي ذكره الشارح في قوله لان ما يجب الخ المدعى الذي
هو قوله وانما رسما الخ اذ لو لم بقدر الكتب يكون المسامحة
قوله لان ما يجب الخ هو ان اجزاء العلم حقه ولا شك انه لا يجب
ان يكون جميع اجزاء الرسالة مبنيا لاجزاء الفن متى ثبت
كون اجزاء الفن حقا كون اجزاء الكتاب ايضا كذلك فظهر
لا قدس سره بقدر الكتب حتى يثبت الدليل للمدعى فان
هذا فلا رد ما قيل من ان حصر المدلول في
الفن الحسن يدل على حصر الدال الذي هو اجزاء

نحوه

الوجه

قوله

انما بقدر الكتب ما مل واما الكبرى فلان ما يجب الخ يعني ان يكون
الكبرى مستفاد من قوله لان ما يجب الخ لا يفسر السارح
او عن المركبات التي هي مقاصد بالذات اراد من المركبات المقصود
بالذات ما حصل منه السو بلا واسطة ومن المركبات في الفن المقصود
بالذات ما لا يكون كذلك في المركبات التي فلا رد ما قيل
ان اراد بالمقصود بالذات هو المقصود بالذات يكون القضا
الصالح المركبات المقصوده بالذات اذ الفن مشتمل على
حال الموصل في ساكن او بعيدا وان اراد به ما هو المقصود
بالذات من الفن فليس من القضا ما وافي كس مقصود من
الفن بل المقصود منه هو العصبه عن الخطا في الفكر تا ملك قال
الشارح من حيث الصور بـ صور المركب هو اجماع اجزائه
والصالح بعضها مع بعض فمعنى النظر في المركب المقصود بالذات
من حيث الصور هو البحث عن احوال الثابتة للمركبات
المسمى بالقياس باعتبار نفس تركيبها لا يقال ان المادة و
الصوره مختصان بالاحكام كما سـ ذكره السيد سند قدس
سرهم في بحث الفكر لم لو صد في القياس ولو سلم وجودها فـ كان
الا و لا تقدم البحث من حيث المادة على البحث من حيث الصور
لـ للمادة على الصوره طبعالا ما يقول عن الاول بان
المادة والصوره معى لا يقتضى اختصاصها بالحكم حيث قالوا

قال

في الفن

في الفن

افـ

الوجه

مادة الشيء ما به الشيء بالقوة وصورة ما به الشيء بالفعل ولا شك
 انهما من المعنى المحقق في غير الاجسام ايضا وسد كره بحث
 الفكر ما يتعلق بما ذكره قدس سره من اختصاص المادة والقوة
 بالحس شاد الله تعالى عن كتابان للصورة شرف من حيث
 ان المعلول به بالفعل وما لم يخرجوا على ان البحث عن مركاب
 التي هي العكاس من حيث المادة راجع الى ما كان كفاية فيناش
 مواد الايقية والمناسبات من جهة الصورة بما لزم انما هو عدم
 بعض مباحث الصورة على بعضها الاخر وحده سمي البعض
 البحث عن المادة لا يقتضي تقديم على البعض الاخر المسمى بالبحث
 عن الصورة مائل واحصا في كل من هذا الجواب بحث
 من وجوه منها ان اجراء العلوم لما كانت مذكورة في طائفة
 تبعها كما يدل عليه هذا الجواب كان المناسب ان لا يعنون
 بها لان المشهور ان اجراء الكتاب انما يعنون بما هو المقصود
 بالذات فانهم منها ان ما ذكره السيد السند قدس سره
 في قوله اولا مدخل لما في الاتصال في الوصف لا فاد عدم ذكر
 المقدمة ايضا في الحصر كما ان هذا الدليل فيها نفسه والجواب
 ان المقدمة وان لم يكن لها مدخل في الاتصال لكن كما لا يخفى
 متوقف عليها فلها من خصوصية بالمقصود وبالذات منها
 ان للسؤال تعريفين احدهما ان من ما ذكره الشارح اولا ان

قوله

قوله

قوله اما الحائز في مواد الايقية واجراء العلوم وما ذكره
 ثانيا من قوله او من حيث المادة فهو الحائز من حيث الاول
 يدل على كون الحائز متمسك بمواد الايقية واجراء العلوم
 جمعا والكتاب يدل على كونها على ما ان مواد الايقية فقط وانما
 ان الحصر في امثال هذه المواضع يكون متضمنا لتعريف كل
 من المور المذكورة فيه والتعريف الخارج اى الحاصل من
 الحصر لا يظهر ان يكون تعريفها ادا عرفت هذا فنقول
 بهذا الجواب الذي ذكره السيد السند قدس سره من قوله ان
 الحائز يكون جوابا عن التقرير لا ولي دون الكتاب كما لا يخفى وفيه
 ان هذا الجواب جواب عن التعريف ايضا اذ حصوله على
 تعريف الكتاب من السؤال هكذا ما هو مقصود بالذات من الحائز
 معترف بما صرح من حصرنا في الآثار راجع والمراد بالمقدم ان يكون
 يكون المراد من هذا الكلام هو ان المراد بالمقدمة المذكورة
 في اوائل الكتب المعتمدة كما عرفت في القرن ههنا اى في هذا المقام
 ما توقف عليه الشروع في العلم اى هذا التردد دون فرده
 الاخر الذي هو المعين في القرن العشر الموقوف عليه الشروع
 في العلم او دون رجع افراد هذا المفهوم فعمل هذا يكون
 في قوله ههنا هو الاخر اذ عن ارادة فردا اخر من المعنى
 المقصود للمقدمة المذكورة في اوائل الكتب او الاخر عن

لاجل التامة

مقتضاه

ارادة جميع هذا المنهج الى ان يقال في قوله هو الاخر انما هو
 مقتضاه

من الشكل المتبلى ما هو المقصود به مناسلاما لأمور الثلثة التي
 ذكرها المصنف في المقدمة منها يمكن تصور العلم مثلا من المقدمة لانه
 متوقف عليه الشروع في العلم وكل ما يدرشانه فهو من المقدمه
 فتصور العلم منها البحث الرابع ان كل واحد من لفظ المراد
 في ههنا بعد ما يقدره الاخر من الاشارة الى معنى آخر للمقدمه
 مما حازه ههنا الى ذكر احد ههنا والآخر الى على على على
 ليس لم ذلك كان ذكر احد ههنا لا يذكر ما يدل عليه الاخر ما مل
 قوله جرحا قياسا وحي ههنا سوال مشهور وهو انه اذا طلعت
 المقدمه على قصه جعلت جرحا يلزم اطلاقها على قصه جعلت
 جرحا قياسا فلزم في الكلام اسدراك صاحب بان يخص
 العكس واخراده من الجرح بالذكر للثبته على كونه مقصدا اقصا
 اعلم كما ان لعمول المعاد الساتر مع كون سائر انواع الجرح ايضا
 مذكورا فيها كذلك فكون المراد بالجرح ههنا الاستعداد والتمسك
 فوط لا لا تشمل القياس فيزيه المعامله ومان كلمه او في قوله او
 جرح بمعنى الواو او بمعنى بول ويكون المقصود من العطف بعد الا
 صطلا من على ان يكون قايلا لعمول ان المقدمه مما يطلو
 على قصه جعلت جرحا المطلقة والاخر قايلا لعمول انها مطلق
 على قصه جعلت جرحا العكس فوط ومان معجزة القوم في بعض
 المواضع يدل على ان المقدمه بطلن على قصه جعلت جرحا العكس

وهو
 جرحا
 جرحا
 جرحا
 جرحا

فجمعها السند السند قدس سره ههنا حتى ان نثبت جرحا ههنا اراد
 ذلك وبان القياس في كلام قدس سره بمعنى الجرح او كلمه او بفتح
 في العبارة وورد سوى الجواب الاول بانها تعيقات لا
 العبارة كما لا يخفى وقد بطلن وراودها الى قد يقال بفتح في بيان
 فانه لفظ ههنا بههنا من بفتح معنى واحد من معنى المقدمه كما لا يخفى
 لا يقال مقصوده قدس سره استيفاء معاني المقدمه ايضا
 لانا نقول قدس سره للمقدمه معنى اخر وهو ما يتوقف عليه البحث
 الاخر او ما يعنى في المتن وما قبل من ان السند قدس سره
 في صدد استيفاء معاني المشهوره للمقدمه مردود ومان
 بهذا الاسم اذ اننت عدم مشهوره ما ذكرناه من معنى المقدمه
 فافهم وقد حجاب عن اصل الايراد وبانه قد توهم اخاد المعنى الثاني
 والثالث فذكر المعنى الثالث اذاله ذلك لوهم ونسب القاعده
 قوله ههنا فتأمل ثم لا يتوقف على صحة الدليل الى قد يقال
 ان اراد بما سوفف عليه صحة من حيث الماد والصوره
 معا كانت السبرج من المعنيين عموما من وجه كما لا يخفى
 انه يفهم من قوله فيسأل الى ان المعنى الثاني اعم مطلقا من الاول
 لا يقال لم لا يجوز ان يراد من تساؤل تساؤل الاعم من وجه
 لانا نقول جرحا الحكم بالسؤال من لطف الواحد وان اراد به
 ما سوفف عليه صحة الدليل من حيث الصوره فقط كما هو الظاهر

ههنا بيان فاعلم لفظ الجرح

متوقفا على

صحة الدليل مما سوفف عليه

على ما في الاخر جرحا ايضا

هذا هو حال المنطق اذ في
 بعض المواضع جرحا جرحا
 جرحا جرحا جرحا جرحا
 جرحا جرحا جرحا جرحا

النسبة انما بين المعنى بالعموم من وجه وانما الجرم للعموم
 المعنى الثاني عن الاول كما يدل عليه عبارة قدس سره بهر ما شاف
 لما ذكره قدس سره في حاشيته شرح المصنف حيث قال وقوله
 بهر ما اشار به الى ان المقدمه يطبق على معنيين احدهما
 القضية التي جعلت جرد العكس او الخلل اليها ما توقف عليه
 صحتها دليل وكان الثاني من شايه انتهى كلامه تامل في الشارح
 ووجه توقف الشروع كما على تصور العلم فلان الشارح الخ
 اما على تصور العلم كما لا يخفى اما بالنظر الى السابق فلا يعنون المقدمه
 كما هي المنطوق اما بالنظر الى اللاحق فلان يوافق كلامه ههنا بقوله
 اما على بيان الخا جبهه الخ فافهم الوجه ان الاول وجه ان يقال
 بل قوله فلان الخ فتوافق شره اللام لينظم الكلام انتظاما
 يقبل العقل السليم والذهن المستقيم احسان قوله فلان
 الخ ليس فيه العوله ووجه توقف الشروع حتى لا ينظم بتفصيل بل
 الثبوت خبر محذوف عنه صدر الكلام ووجه توقف الشروع
 اما على تصور محقق فلان الخ اقوان على هذا الوجه الثاني
 قوله فلان الخ كما لا يخفى وبان الوجه في قوله معنى الموجهة الاول
 في قوله فلان او زائدة في ينظم الكلام لكن في هذا الجواب الخ
 الوجه الثالث مما يحسح للحاظر الغا وهو انه اما ان يراد الاول
 في قوله لولم يتصور اولاما الاول كحب الزمان واما الاول

قدس سره
 في جواب
 قوله
 اما على
 بيان الخا
 جبهه الخ
 فافهم
 الوجه
 ان الاول
 وجه ان
 يقال

العلم
 لا يخفى
 مفتوحه

كحب الذات فان اريد الاول براد امر ان احدهما منع الملازم
 العالم به لولم يتصور اولاما كان طالبا للمجهول المطلق كما لا
 يخفى وثانها ان الاول على هذا الاحتمال لا يدل على كون تصور
 العلم مما توقف عليه الشروع في العلم بل يدل على عدم
 زمانا على الشروع هو لا يجب المطر وان اراد السائر بالامر
 الاول من هذا الامر من الذين ذكرناهما في الشفا الاول
 بل اللازم على هذا الاحتمال هو عدم انعكاس الشروع في العلم
 عن تصور له لا كون تصورهما توقف على الشروع فيه
 والمدعى هو الثاني دون الاول تامل الوجه الرابع ان في
 هذا الدليل استدراكا اذ لو قال لولم يتصور اولاما ذلك العلم
 لزم لوجه النفس كقول المجهول المطلق وهو محال في المقصود
 ولا يتوهم المصادره اليه كذكره في الوجه الخامس ايضا بل
 فيه ما فيه الوجه الخامس ان قوله لا امتناع هو العكس الخ محال
 اية لان كون طلب المجهول المطلق محال لا بد مني لا يخفى وجهه
 وعلى تقدير تسليم نظريه او بداهه المحاج الى التيقن رد ان قوله
 لا امتناع لوجه النفس الخ يعني قوله وهو محال اذ معنى الطلب
 واحد وكذا معنى لا امتناع والمحال احب بان التوجه اعم
 من الطلب اذ قد توجه النفس الى رتبة الحية ولا سيما
 انه لا يطلبها بل يهرب عنها الوجه السادس ان لو صح قوله

قدس سره
 في جواب
 قوله
 اما على
 بيان الخا
 جبهه الخ
 فافهم
 الوجه
 ان الاول
 وجه ان
 يقال

قدس سره

قوله لا متاع توجب النفس كالحصول المطلق لدل على ان كل شيء
 موجه الى العقل لا بد ان يكون معلوما قبل الوجود اليه وفتح تلك
 المقدمه مع المقدمه الصادقه الكائنه لما في نفس الامر وهو ان
 معلومه كل شيء لا يحصل الا بعد توطئه النفس اليه كما ظهر عند
 الرجوع الى الوجدان وابطواب منع صدق هذه المقدمه
 التواذعي المعترض صدقهما في نفس الامر الوجه السابع ان الشروع
 في العلم بتصوره على نوعين احدهما ان يشرع في حركه ما ان
 يتصور ذلك الحركه فقط وحصله الحركه الاخره هكذا وهكذا الى
 تمام اجزاء العلم وما بينهما ان يشرع في جزء العلم معاريا لطلب
 ذلك العلم اذا عرفت هذا فنقول بوقف النوع الاول من
 الشروع في العلم على تصور محل ما بل فيه مافيه الوجه الثامن
 ان الاولى ان اعمال لم يكن طائعا بدل قوله لكان المحمول المطلق
 اذ لا لازم لعدم التصور بالوجه هو عدم الطلب مطلقا لا طلب
 المحمول المطلق احب بان المفروض هو ان يكون شروعا في الشارح
 في العلم متحكما فعلا هذا كان اللائق بالذكر ما ذكره الشارح
 قال الشارح وفيه نظر الحق حصول هذا النظر هو مع استدلاله
 للمدعي على تقدير الشق الاول منع للمدعي على تقدير الشق
 الثاني من المدعي والتمرد فيه الشارح ان اراد به التصور
 بوجه ما ما يعامل الرسم كما يظهر من طاهر المقابل بل اراد به ما يتا

لعمري قد يرد به بالتصور هو ما
 نفهم

قوله فلا يرد ما سوسم من عدم الحصار التزم في الشقين المذكورين
 من الشارح فلا يتم التعريب لا لعل على تقدير ارادة الشق الاول
 كان المدعي هو ان التصور بوجه ما مما يتوقف الشروع في العلم
 عليه فسم التعريب وعلى قدر تسليم ان لا يكون المدعي على تقدير
 هو التصور بوجه ما كان حق العبارة ان يقال فلا تعريب بل
 قوله فلا يتم التعريب او ينتفي التعريب بالكلمه على الشق الاول
 لانا نقول عن السامان مدعي المصم بعد كماله ومقصده بصر
 وهو ان الشروع في العلم سوفف على تصوره بوجه ما وان
 ذلك الوجه رسماله والدليل على تقدير الشق الاول من رده
 المعترض بعد الجواب الاول من بدل المدعي فلا يكون التعريب
 تاما لانه متفق بالكلمه وان قوله لا يتم التعريب سالفه
 يصدق بعدم الموضوع المعتمد كما يصدق بعدم قيده وعن
 الاول بان القول بتمامه التعريب وعدم تامة ليس
 الا بالنظر في المدعي الواقعي لا المحل فلا اسكال فافهم قوله
 سوف الدليل اراد بالسوق والطبق في هاتين العبارتين
 لازم للاستدلال الكاسر من الدليل والمدعي لا ما سوف فعل المسد
 فلا يرد ما سوسم من ان التعريب عبارة عن استدلال الدليل
 للمدعي والسوق والتطبيق فعل المسد فلا يصح تعريف التعريب
 لها قد يقال لو كان المراد من التعريب هو ما ذكرناه فليس

والتطبيق

لجميع عدم تمامه التعريف بمسح كل من مقدمات الدليل مع
ان ذلك ليس كذلك لانهم لم يعرفوا عن منع استلزام الدليل للمع
بعدم تمامه التقرب والجواب عن هذا لا يراه بطر ما دام
اراد به رسم المنطق المقصود من هذا الكلام دفع ما توهم اراده
على الشارح من ان المصمم العلم في معص الكلام ثم جدد التصو
المطلق الذي يرادف العلم وليس هناك رسم العلم اصلا قد
قدس سره بقوله اراد به رسم المنطق الخ قد يقال يمكن ان يراد
بالعلم في قول الشارح رسم العلم مطلق العلم المشروع فيه ومع
الكلام او ابل كعبت لعمى لفائدة لكن فيه ما قد اثار التصو
برسمه لاستلزام ما هو الواجب الخ مذهبنا سوال مشهور هو انه
لا بد من تصور الموسوم لوجه ما قبل ان تصور به بالرسم حتى لا يلزم
طلب الجهول المطلق كما بين في موضعه واد كان من التصو
ههنا هو تصور لوجه ما كما ذكره المحب فقد حصل ذلك
قبل الرسم في ضمن التصور المتعلق بالمرسوم قبل الرسم فيكون
ما هو الواجب حاصلا قبل الرسم حسب عنه في بعض الجوانب كما قاله
انه لا محبة في كل رسم من تصور المرسوم قبل الرسم لوجه ما فانه يمكن
ان يلحق العلم الى المعلم الزايل عن علم المنطق معك بالكلية مع
دفعه مع حصل المنطق عند ذلك المعلم بالرسم حسب لا يكون قبل
ذلك الرسم اصلا اقول فيه بحث ما لا يولي فلان المرسوم

معلومه

كس

كس عندهم والكتب لا بد ان يكون معلوما قبل الاكتساب واما
ثانيا فلان ما يحصل بالمتعلم عند كس عند الشارح كما فهم من
الشرح المطالع لا يقال يمكن ان يحجب من اصل الاشكال بار
المزاد بالتصور بالوجه الذي اختاره المحب وادعى استلزام
الرسم له هو التصور بالوجه المساوي المطلق السام للتصور بال
الوجه المساوي الخ حاصل بعد الرسم لان الماد من التصور بال
وجه الذي شتمل عليه اقل شئ التدريد هو التصور بالوجه بهذا المعنى لا
ما شتمل التصور بالوجه الا في الموضع في العلم فقل اصاري
الذي سوقف الفعل الاختياري عليه انما هو التصور بالوجه المساوي
كما بين في موضعه ولا سكر ان التصور بالوجه المتعلق بالمرسوم
قبل الرسم ليس التصور بالوجه هذا المعنى وان الرسم مستلزم له لا
اقول لو سلم ذلك فتقول لم يقد ترديد المعترض حاصر او ايضا
كما ان الشروع فقل اختياري كذلك الكتب والطلب ايضا فقل
اختياري فاذا كان التصور الذي يتوقف عليه الشروع يجب ان يكون
تصورا بالوجه المساوي كان التصور الذي يتوقف عليه الكتب
والطلب ايضا كذلك فالاشكال باق محال وكذا غيره
مستلزما الخ بهذا دفع دخل مدركه الدخول ان التصور بال
رسم كما يكون مستلزما له هو الواجب كذلك غيره من التصورات
المخصوصة ايضا اقول خاضع فهو مستلزم فاختار المصمم
للتصو

كس

كذلك الواجب تكون ترمي بلا مرجح وتعدر الدفع يمكن تقديره على وجهين
 احدهما ان اختيار المصمم للرسم دون غيره من الامور المستلزم لما هو الاول
 جب بناء على ما ذهب اليه المتكلمين من ان الارادة موجهة في اختياره
 المتساويين دون الاخر في الفعل الاختياري اقول في وجه
 الجواب بهذا الطريق بحيث لا يبعد لا في حق من استلزم كون
 الارادة مرجحة لثبوت الارادات العلة المتساوية كما في قوله
 لا يتناسب ابتداء كلام المنطقين على صراط المسككين بل اللام
 محالهم ان معنى كلامهم على قواعد الحكماء وسم لا يكون كون الارادة
 مرجحة لاحد المتساويين حتى قالوا ادا كان لها رب على الاسد
 مساو بان موصلان الى المخلص ولم تحقق عنده ترجيح لاحد
 لم يسلك في شئ منها ووقف على راسها حتى اكلمه الاسد ونا
 هما ان المراد من مساوي التصور بالرسم والتصوير بالرسم
 في استلزامهما مما هو الواجب هو مساوهما في ذلك الوجه
 لا مساو بهما من جميع الوجوه فيقول حار ان تحقق في التصور
 بالرسم امر بسيط يرجح المصمم للتصور بالرسم على غيره من الامور
 المستلزم لما هو الواجب بهما وان كان كلا التصورين
 متساويين في حصول الغرض مرجح لا يكون كلا قدس سره
 محالهما لقواعد الحكماء لا يقال انما يتناسب على هذا الوجه ان
 يتبين السيد السند قدس سره للوجه التي لا مرجح المصمم للتصور

كما

المخالف

بالرسم على غيره مما يحال الخ لانا نقول تلك اللمعة ظاهرة للاح
 لما هو صريح لها وهو بموجب الرسم مائل وكان في عبارته الشرح اشارة
 لما ذكر الخ ولما قال الشارح والاولى تحت النظر المذكور ولم
 يظهر جواب عن هذا النظر في نفس الامر يظن ان الشارح اشارة
 والاولى الى ذلك الجواب مرجح لا رد ما قيل من انه لا دلالة لقوله
 والاولى الخ خصوص هذا الجواب الذي ذكره قدس سره في
 قوله وكان في عبارته الشرح اشارة الى ذلك تأمل ولا يخفى على ذي
 بصيرة بان هذا التوجيه الذي حملنا الكلام عليه احسن مما قيل من
 ان قوله ذلك في قوله اشارة الى ذلك اشارة الى الجواب للطلوع
 المذكور في الضمن او الى الجواب المخصوصة تأمل السارح في موضع
 هذا منع للملازمة الموسومة بهما وهي ان انتفاء التصور بالرسم
 مستلزم لانتهاء التصور بالوجه وهو مرجح مائل لا يقال مع تلك
 الملازمة كما مره لان التصور بالرسم علة للتصور بالوجه ما وانقضاء
 العلة مستلزم لانتهاء المعلول لانا نقول انتفاء علة مخصوصة
 من علل المعلول الواحد بالوجه لا مستلزام انتفاء المعلول للشارح
 والاولى الخ فثبت من وجوه الوجه الاول ان ما لزمن من هذا
 الكلام هو ان الشروع بالبصيرة لا يوجد دون التصور بالرسم
 لازما غير منفك عن الشروع بالبصيرة مع ان المدعى هو توقف
 الشروع على وجه البصيرة على التصور بالرسم تأمل وقد يجاب

قوله

على المذكور لكن لا خصوص

قال

بان الشارح قد اشار الى معنى المقدمه في هذا الدليل حيث قال
 لا بد من تصور العلم برسمه ولم يقل وجه توقف الشروع على تصو
 بالرسم لكون الشارح الخ ولا شك ان كون التصور بالرسم بما
 لا بد منه في الشروع لا يستدعي توقف الشروع فيه عليه كما لا يخفى
 الوجه الثاني ان المقصود كما حصل من التصور بالرسم كذلك حصل
 من تصور العلم بالوجه الجاوي لطريق البدايه ومن غير طريق النظر
 او من العلم الحاصل من التعرف اللفظي او من تصور قسم من العلم
 هو مخصص كما الوجه بذلك القسم بطرما كان او بدورها بل بصره
 الى اصله هذا الطريق الجمل من البصيره الحاصله من الرسم فقط
 كما لا يخفى فلا يصح ما يدل عليه قوله والاولى الى ان من كون الشروع
 بالبصيره موقوفاً على التصور بالرسم الوجه الثاني انه لو ترك
 قوله لكون الشارح على بصيره الى من ليس واكتفى بقوله فانه
 اذا تصور العلم برسمه الى ما مل لا فاد المقصود اعلى لا بد في الشروع
 من تصور العلم برسمه ففي الدليل نوع استدراك الوجه الرابع
 ان اولويه هذا الكلام انما يظهر اذا لم يتوجه عليه السطر المذكور
 سابقاً مع ان ذلك ليس كذلك او يمكن ان يقال ان اراد
 ان الشروع بالبصيره موقوف على التصور موقوف على
 برسم ما فلا يتم التوقف اذا المقصود بان سبب اراد الرسم المحصول
 في جميع الكلام وايضا يمنع التوقف كما عرفت من الوجه الثاني

اراد

في هذا الوجه
 انما لا بد من تصور العلم
 بالرسم لكون الشارح الخ
 ولا شك ان كون التصور
 بالرسم بما لا بد منه في
 الشروع لا يستدعي توقف
 الشروع فيه عليه كما لا يخفى

اراد ان الشروع بالبصيره موقوف على التصور بالرسم كما ذكرنا
 في الشئ الاول لم يكن متوقفاً على الرسم لمخصوص اصداً وقد
 عن هذا الوجه في الحواشي بوجه منها انه لما كان استلزام التصور
 بالرسم لمخصوص التصور برسم ما من غير وانطوي وكان استلزامه
 للتصور بوجه ما بواسطة قال فالاولى الى ان منها انه ما روي
 اختيار التصور برسم ما وادار الرسم لمخصوص الاستلزام ما هو
 فايراد على تقدير افتراض التصور بوجه ما وادار الرسم لا استلزام
 ما هو الواجب من السؤال المشهور الذي قمناه سابقاً قال
 الاول الى ان ما مل ومنها ان المراد من البصيره ما ليس اكمل منه
 وهو محصل من الرسم لمخصوص ما مل منه ما فيه ومنها ما كان
 بالرسم ويتم التوقف لان المقصود لما قال ورسموه الخ فقد قال بالرسم
 المطلق ايضا فيكون التوقف ما ما مل الوجه الى ان ليس هو تحت
 الاول من الحجاب التي قمنا على تعريف المقدمه ما في مقصود
 ان لا موالفاته اي هي تصور العلم والمقصد بوقفاً عليه
 لموضوعه موضوعه على تقدير صحة قوله والاولى اما اجراء
 للمقدمه او حركاتها فاعلم الاول ان لا يصدق تعريف
 المقدمه الا على المجموع من حيث هو مجموع مع انه يصدق على
 الاول من هذه الامور سواء قيد الشروع بالشروع على وجه
 البصيره او لم يقد، وعلى الثاني لا يصدق تعريف المقدمه

انما لا بد

سواء قد اشرع بالبصيرة او لم تقدمه وعلى انما وقد حجاب
 بالمراد بالاشروع في تعريف المقدمه على مقتضى هذا التوجيه هو
 الاشروع مقدر الكمال البصيرة مع حصار ان كل واحد من الامور
 الشذوذات للمقدمه وبصدق التعريف علمه اذ على كل واحد
 منها توقف الاشروع المقيد لكمال البصيرة تامل الوصف السابق
 الخ ليس مقصوده قدس سره من هذا الكلام مجرد اظهار الفرقه
 من الوجهين او ذلك غير محتمل على احد بل المقصود منه التنبيه
 على ان مقتضى التامض مندرج تحت معنى المقدمه الذي اشار
 اليه الشارع من قوله والاولى كما ينبغي ان يعلم بطلان
 اي مجمع قواعد يمكن ان تعرف تلك المجمع جميع احوال الكبر الكاس
 بالفعل من الاعراب والبناء فالاولى وصول على وجهها لا كمال
 القواعد التي بموجبها حق الافكار بامل والمراد من الكلمه في
 هذا التعريف ما شمل الكلمه الطعمه والحكمه اذ في الخ لا يعرف
 حال الكلمه الطعمه يعرف حال الجمل التي لها محل من الاعراب
 ايضا والمراد بقوله من حيث الاعراب والبناء من حيث صحة
 الاعراب والبناء اذ اعرفت هذا فاندفع عن هذا الهم
 عدة سوالات او ردودها على الاول انه ان ارد بالاصول
 جميعها لزم ان لا تحقق علم الخوما هو المشهور من مسائل العلوم
 يتزايد يوما يوما وان ارد بها ما لم يجمع والعرض يلزم

يعني بدل

ان يكون العلم سلسله من القواعد الخوى علم الخومع ان ذلك ليس كذلك
 السالك انه قد بحث في الخومع احوال الخله مثل قولهم الخمر قد يكون
 محله فلا بد من كون الثالث ان الاعراب والبناء من الاجزا
 لانه ان يتلوا الكلمه المطلوبه في الخرفه لا يصح ان يكون قيد للكلمه
 التي هي موضوع العلم الخوى لما من من ان قيد الموضوع بحك
 ان لا يكون مما من الاعراض الذاهبه التي تحت عنها في ذلك
 العلم نعم في هذا التعريف كما ان احوال الاول انه يلزم على
 مقتضى هذا التعريف ان لا يكون تحت من وجوب تقدم المبتدأ
 على الخبر وبالعكس من مسائل الخواص ان كلام السيد السند
 قدس سره مخالف لطاهر كلامه في شرح المفتاح اذ المفهوم من
 قسم علم الادب الى اقسامه في شرحه للمفتاح ان موضوع الخوى
 الالفاظ المركبه باعتبار معانيها التركيبه وافادتها لمعانيها
 الاصله تامل حصل عنده مقدمه كلمه هي الخ اعلم ان ههنا بح
 كساح تقديره الى مقدمه مقدمه هي ان البصيرة على ما فهم من شرح
 النسخه عبارته عن حاله بها لو اخذ ما لمعني وينكر ما لا يعنى وكان
 في قوله قدس سره فكيف يدرك من ان تعلم مسايده وتميزها عن غير
 بالخ اشاره الى هذا اذ اعرفت هذا فنقول برور على السيد
 قدس سره ههنا امور الامر الاول ان ما ذكره من قوله قدس
 سره بان يقول الخ انما هو سان لا اخذ ما لمعني لا سر كره وقد عرفت

كذلك

ههنا

ان البصيرة عارده عن حاله فاصح ما يعنى ويرك بالابغنى
 فلا يكون ساء قدس سره ما عند الغرض الامر الثاني ان قوله
 فصل عنده مقدمه كلمه الخ يدل لطايره على ان هذه المسئلة
 الحاصلة من التصور بالرسم كما مر في حصول البصيرة وهي
 قوف على مسائل العلم المرسوم من مقدمه اخرى جعلها صغرى
 في العكس الملح لئلا يبصر ايضا كما لا يخفى الا ان يقال مدبر
 العكس على كبراه فنصح اسناد حصول البصيرة اليها فقط
 الامر الثالث ان قوله فصل عنده مقدمه كلمه الخ يدل على
 دلاله واضحه على ان هذه المقدمة الحاصلة من الرسم بسبب البصيرة
 والوقوف على مسائل العلم المرسوم فلا بد من احدى هذه المقدمة
 في الدليل المذكور بقوله بان يقول الخ امع ان ذلك ممكن
 اذ ليس من معدى الدليل هذه المقدمة الحاصلة من التعرف
 اما صغراه فطوا ما كبراه فلان المقدمة الحاصلة من الرسم هي
 ان كل مسئلة من مسائل الخ لها مدخل في معرفت الاعراب والبناء
 والكبرى هي ان مسئلة لها مدخل في معرفت الاعراب والبناء
 فهي من الخ فليس احدهما هو الآخر كما أصبغ في بعض
 الحواشي بوجه من الوجه الاول ان قوله في مسائل الخ قوله كل
 من مسائل الخ هو كل مسئلة وقوله لها مدخل اما صغره كل مسئلة
 حال الخ غير الخ اعني قوله من مسائل الخ فالحال الاول يكون

بصيرة عارده عن حاله فاصح ما يعنى ويرك بالابغنى

ان قوله بان يقول الخ مدبر العكس على كبراه فنصح اسناد حصول البصيرة اليها فقط

كل مسئلة لها مدخل في معرفت الاعراب والبناء

مخ قوله

معنى قوله كل مسئلة من مسائل الخ لها مدخل في آخره هو ان كل مسئلة
 متصفة بان لها مدخل في معرفت الاعراب والبناء من مسائل الخ
 الاحتمال الثاني والثالث يكون معناه كل مسئلة من مسائل الخ كونه مقارنا
 بان لها مدخل في معرفت الاعراب والبناء وعلى تقدير الثالث
 يكون مال مسئلة التي قدس سره حصوها من الرسم المذكور
 عن تلك القضية الى جعلها كبراه في العكس المذكور بقوله الخ
 بان يقول الخ مدبر العكس على كبراه فنصح اسناد حصول الوجه الاول من الاعراب
 وفيه نظرا في الاحتمال الاول مدرم الفاصلة بين الصغرة
 والموصوف وعلى الاحتمال الثاني والثالث مدرم ان يكون
 صغره مسائل العلوم مسائل الخ كما نظر بالتأمل لا يقال لا
 محذور في كون جميع مسائل العلوم داخلا في الخ فلو
 كونهما جميعا لها مدخل في معرفت الاعراب والبناء ولانا نقول
 ان الحالة معصية معارضة مع ذى الحال ولا تقضي استراحتها
 الحال به و سوت امر لذي الحال وسوت ذى الحال الامر
 كقولنا جادني زيد ركبا فان هذا التركيب لا يدل على ان
 يكون الركوب شرطا لزيد في الجئ بل يدل على ان يكون
 جئته ريدا وقت حال معارضة بالركوب فتأمل الوجه الثاني
 ان قوله من مسائل الخ هو صغره كل مسئلة وقوله لها مدخل قوله
 كما هو المتبادر من البعاده ولكن المتبادر بنوت هذا

بها

مدبر

الخ

ادعى السند

واحدة كونهما جميعا كلام

عما فاذا كان الشروع في العلم بدون العلم بالفائدة مستلزما
 يكون الطلب عبثا فقد لا يحسن البصره لان عدم اللازم لم يروم
 لعدم الملزوم فليتناقل معنى ان الشروع في العلم انه لا دلالة
 لعبارة الشرح على هذا المعنى فاما قوله بمعنى الخ وانها في صحة
 قوله الشروع في العلم فعل اخباري الخ حيث لان السط ان الشروع
 في العلم هو ادراك بعض منه مقارنا بقصد ادراك الباقي والحوار
 عن الاول ان حسن الظن بالسارج وعلو درجته سدد على ان
 لظن في كلامه ادراج جمع ما ذكره قدس سره بقوله بمعنى الخ وعن
 ما في معنى قوله الشروع في العلم فعل اخباري هو ان في الشروع
 في العلم فعل اخباري فافهم فلا بد ان يعلم ان ذلك العلم فائدة
 ما في شيء مخصوص بصدق علمه مع موصوفه الفائدة حتى لو كان
 كلامه قدس سره بهما مما سأل من قوله وان يعتقد ان
 لذلك العلم فائدة مخصوصة بقرينة علمه واعلم ان ههنا اشكالان
 الاشكال الاول ان كون كل فعل اخباري لا يدل له بالصدق
 ما لفائدة ما ظلا من جوده بهتينا الى بحرم ما لا لعب البهتلا
 لم يلاحظ فائدة اصلا في هذا اللعب الذي صوّره بالاصا
 فضلا عن ان يصدق بهما ومنها ان البهتلا ببلا والفتى
 نذهب بالاخبار الى انواع ^{التي} مطلوبة بخروج يوم ربيعه
 كما لا يخفى عند صاحب كتب الواقعة واليهول بان انما جعل في

منها مدار

عل
 بل
 س

من الصورتين لا يكون مختارا او يكون مصدقا بالفائدة لكن
 لم يعلم ذلك التصديق محرد صوت لم يطر له معنى صحيحا ومنها ان الفائدة
 بمعنى الفائدة فلا بد ان يكون خارجا عن المعلوم كما في موصوفه اذا
 هذا فنقول لا يخفى ان يكون لكل شريع هو فعل اخباري من فائدة
 هذا المعنى فان الشروع في العلم الحكمه لا سدد على فائدة وفائدة
 عنها كما صرح جوابه عن عايد ما انفسها وايضا لا يخفى ان كان صدق
 الفعل الاخباري عبثا لم يحصل في المعلول كما لا يخفى الاشكال
 خلاف تقريره الى سبق مقدمه هي ان قوله فلا بد من متفرع عما ذكره
 الشروع في العلم فعل اخباري بل هو متفرع عما تقدم من احد سبب
 الشروع في العلم فعل اخباري وما بينهما ان كل فعل اخباري
 من ان يصدق فاعل ذلك الفعل فائدة وما كانت المقدمات
 مشهوره كسب السد قدس سره بذكر الاول فوظف اذا عرفت
 هذا فنقول قوله فلا بد من ان يعلم الخ مما لا يخفى بقرينة علمي ما
 تبيين المقدمات او مقصده ما من المقدمات هو ان لا بد لنفس الشروع
 الذي هو من افعال الاخبارية من فائدة لا انه لما لم يتعلق
 ذلك الفعل الذي هو العلم المشروع فانه من فائدة فلا يخفى
 التقرير المذكور بقوله فلا بد ان يعلم ان لذلك العلم فائدة
 اقول ان الفعل قد سعمل بمعنى المنفعل ايضا واما ان
 قوله كل فعل اخباري لا بد له من التصديق لفائدة مرتبة علمه ان يكون

معنى الفائدة

في الواج

الشروع في

انما الفائدة هي ما لا بد له من التصديق لفائدة مرتبة علمه ان يكون
 العلم المشروع انما هو العلم الذي هو العلم المشروع فانه من فائدة فلا يخفى

هذا المعنى لانهم قالوا كل معلول صادر عن قاهر لا بد له من غاية خارجة
 عنه ولم يسل ولم يقولوا لا بد له من غاية خارجة عن فعله ولا يتم
 قالوا من سائر الافعال الا صارى به صورته على وجه قهرى و
 عاينه مرته عليه ولانك ان ما لا بد من تصوره هو الفعل
 الاثر دون السائر ما لم فيه مافيه قهرى والى كان شروع فيه
 مما قد وطلعه عشا قد سوسم من طاهر هذه العبارة انه اذا اعتقد
 الشارع رب فاعده معده لها سواء كان ذلك لا اعتقاد
 مطابقا للواقع اذ لا يتم بعد بشروعه عشا عرفا مع ان ذلك ليس
 كذلك فانه كما لا بد ان يكون الفاعله معده لها كذلك يجب
 ان يكون تلك الفاعله مرصا على هذا العلم المشرع فيه في نفس
 الامر حتى لا يعتد عشا عرفا ادلوا سعى رب الفاعله في نفس
 الامر مع زعم الشارع ربهما عليه بسمي عشا عرفا انما يعلم
 ذكر قدس سره قوله ولا بد ان تلك الفاعله معده لها الخ بعد
 قوله ولا بد ان يكون تلك الفاعله هي الفاعله التي رتب على
 العلم الخ لذل ذلك التوسم عن كلامه فانهم قد يدرك بفرجه
 فيه ان صور الحد لا يلزم اذ لم يعلم الشارع في اول الامر فله
 الفاعله وذكر المشقة واما اذا علم وانتم فلام صورته ما لم
 قوله لعدم المناسبه فانه كوران يكون فاعله العلم انما يكون مرصا
 على مجموع من حيث هو مجموع حيث لا يكون لتلك الفاعله مرصا

كثرة

العلم

طاهر

طاهره بكل سلك بعلمها الشارع مخ لا يكون شروع الشارع في فعله
 واقع وقوع المثال المذكور تحتنا بل هو مراد ان ذلك لا اعتقاد
 هذا انما يصح في الاعتقاد العرفي لا في ما يصح على مدبب من
 بمقبوله السنين وزيادة ونقصا فاما على موضوعه هذا
 عطف على قوله اما على بيان الحاجة اليه ويرد عليه بعض
 ما اورد على ما عطف عليه كالمبحث الاول والثاني والثالث
 والجواب ثم جواب ههنا بابل ولا يغفل عن الشارع فلان
 بمايز العلوم اى تمايزها مرصا في معتد به يجب بما مر الموضوعات
 اى سبب تمايز الموضوعات اى بمقدار تمايزها فانه اذا كان
 موضوع علم انسانا مثلا وموضوع علم اخر فسا يكون
 بين هذين العلمين تمايزا كمالا من التمايز ليس العلمين ليس
 يكون بين موضوعهما تمايزا كمالا كوصف كالتجو والصرف
 والمسر كس في ذات الموضوع وانما قلنا اى تمايزا تاما
 ذاتي معتد به حتى لا يرد التقصير بان العلوم قد تمايزت
 الغايات الخارجيه عنهما او تحت المحمولات والعوارض الدائمه
 الدافعه فيها ايضا فلا وجه تخصيصها بالعلوم بتمام الموضوعات
 صنوعات وما ذكره السيد السد قدس سره من قوله لان
 المقصود سان احوال الاشياء الخ انما هو العلم على وجهين
 هما التمايز تحت الموضوع على التمايز لغيره كالغايه والمحمول

مجان

في مثل العلم
 في مثل العلم
 في مثل العلم
 في مثل العلم

حصه المستفاد من تجويد الكلام الشارح ما مل بان علم الفقه
 الى المعص من هذا الكلام تفصيل قوله لان ما زاد العلوم
 ما بال موضوعات فالمناقشة في هذا الكلام بانه لو ذكر هذه
 التفصيل العلمين الذين يكون بين موضوعهما عارضا
 رالقيده كان اظها و بان العود و بحث فيه عن فعل الصبي
 والمجنون ايضا و بان المراد بافعال المكملين اما افعال
 الجوارح مخرج مثل سلك القيد شرط في الصلوه و اما الاعم
 فيلزم دخول سلك الايمان و احب على ابي العاقل في الفقه
 او بان البحث في الفقه قد يكون من حيث الاباقت مما لا
 وجه لما يامل لان المعصاي لان المقصود من تدوين العلوم
 فلا بد المناقشة بان الاولى ان يقال لان المعص في العلوم
 اذ سان احوال الاشياء ليس عايات للعلوم حتى يكون
 منها بل هو معص فذاتان فكل سان احوال الاشياء ليس المقصود
 من قوله سان احوال الاشياء بانهما بالدليل بل المقصود
 باظهار احوالها و معرفتها اذ ثبوت بعض الخمولات
 فكون قوله و معرفه احكامها عطف تنه على لسانه تامل
 قوله متعلقه بشئ واحد و اشياء اخرى سواء كان يعلق تلك الطامه
 بذلك الشئ او الاشياء حال اطلاق ذلك الشئ او الاشياء
 او حال عيونه القيد مخصوص بشئ اخر اى غير الشئ الذي

الشيء
بدل

وجه

على به

جهة المطلقه السابقه سواء كانت المفاهيمه بالذات او بالا
 كانت كل واحد منهما علما براسها انه ان لا اطلاق العلميه
 على نفس الاحوال پس من معان اسماء العلوم المدونه
 كما لا يخ على العالم معانها فما وجه قوله كانت كل واحد منهما
 علما براسها وقد كذب بان العرض من المسائل لما كان هو
 الاحوال المنسبه الى محالها من حيث انها منتسبه اليها
 العلم على الاحوال كما قيل كانت كل واحد منهما من طائفت علما
 براسها من قبل اطلاق اسم الكل على اشرف اجزائه فلا يلزم
 من كلامه قدس سره ههنا اطلاق اسماء العلوم المدونه
 على معنى هو غير معانها المشهوره تامل من جهة واحدة
 ان هذا القيد مما لا بد منه فيما سبق من قوله متعلقه بشئ
 واحد و اشياء متناصبه الخ ايضا لان سعه على الطامه
 معا الى ما يتعلقان به كنسبه على كل واحد منهما الى ما يتعلق
 بشئ واحد فلا وجه لترك القيد بهذا فيما سبق و ذكره ههنا
 وايضا على تقدير هذا القيد لم يتناول الكلام بصوره على
 الطامه على شئ او اشياء مطلقا صحت عن الاول بانه
 في الشرطه الساسه على ما هو المراد في النظمه فان يكون قد
 من جهة واحدة معشر في الموضوعين و ذكره في احد الموضوعين
 يعني عن ذكره في الموضوع الاخر و عن كتابه ان اراد بقوله من

فهم

واحدة هو عدم السعد كجاءت مفردة فتأمل الكلام بصورة
 الاطلاق ايضا تأمل ان تصور بوجه ما فيه ان ظاهر هذه
 العبارة يدل على انه كفي في الشروع الذي هو فعل اختيارى من
 تصور المشروع فيه بالى وجه كان سواء كان ذلك الوجه اعم
 او اخص من العلم الذى شرع فيه او مساويا له وكذا يفتهم من
 ظاهر قوله وان لعقدان لذلك العلم الخ انه كفي في الشروع
 من التصديق ترتيب فائدة على ذلك العلم المشروع فيه سواء كان
 اعتقاد الشارع ترتيب تلك الفائدة على علم المشروع
 فيه ايضا ام لا مع انهم قد صرحوا على ان صدور الفعل الاختيارى
 من فاعله متوقف على تصور جري لذلك الفعل وتوقف على
 الاعتقاد بان لذلك الفعل فائدة مخصوصة به والا لزم الترجيح
 بلا مرجح الا تصور بالوجه الا ان مثل ذلك التصديق فائدة
 للمشروع فيه ولا غير للمشروع فيه وغير المشروع فيه على السواء
 وفلا وجه للمشروع في هذا العلم دون غيره لا يقال ماد كونه
 المعرض يدل على انه لا بد في صدور الفعل الاختيارى من تصور
 جري لذلك الفعل ومن التصديق برب فائدة مخصوصة
 لذلك الفعل ولا يدل على انه لا بد منهما في تحقق المفعول الذى
 هو المشروع فيه والكلام به هنا في الكلام دون الاول لانا نقول
 الفعل قد سعمل بمعنى الباشرة وقد سعمل بمعنى الباشرة والمراد بان

فعله
 العلم

الفعل في قولهم صدور الفعل الاختيارى متوقف على تصور
 جري لذلك الفعل وتوقف على الاعتقاد بان لذلك الفعل
 فائدة مخصوصة به الخ هو التبادون الاول كما ذكر في جواب
 السائلين لا يحال من المرفوعين فيما سبق على ما ذكره في سبيل
 من قوله فلا بد من ان يعلم ان لذلك العلم الخ وان لعقدان
 لذلك العلم فائدة مخصوصة الخ الا طهر ان يقال وان لعقدان
 لذلك العلم فائدة او لعقدان له فائدة مخصوصة الخ وذلك
 التصور فاقم قوله واما الاعتقاد كما هو فائدة، انه وعرضه
 في الواقع الخ قد يقال لا بد من بعد تلك الفائدة والوصف
 يكونها مقعدا لها فانه قد اعتبر هذا القيد سابقا حتى لا يلزم
 كون الطلب عبثا عرفا الا ان يقال فائدة الشيء وعرضه
 الواقع لا يكون الا مقعدا لها فلا حاجة الى التوصل بذلك
 القيد تأمل مما بعد عبثا لا عرفا ولا اعتبارا بطرء واما
 معرفة بان موضوع العلم اى شئ هو انما هو العلم بصورة
 لانه جملة انشائه استغناء مع ان المراد من المعرفة قوله
 واما معرفة بان موضوع العلم الخ هو التصديق كما لا يخفى
 لانا نقول اى شئ هو به هنا بغير عن قضيه سعلق بها التصديق
 المقصود به هنا ولا امتناع في السمع عن التصديق بفهم
 بل هي الزيادة البصرة اذا اصل البصرة فاصله من التصور

فعله

لا يقال المعلوم ذلك
 الخ لا يقال العلم المعلوم اى شئ هو

بالرسم كما صرح به قدس سره . لان التفسير والبصرة قد حصل
 بتصور العلم برسمه فلا يعار محوله قدس سره بهما يدل على ان
 على ان معصية سان وجه لا يفتقر الى الشروع على الامور الثلاثة
 المذكورة في تلك الرسالة او حصول زيادة البصرة من ان
 بالموضوع الموضوع غير متصور اذا عكس الترتيب بان ينظر
 بالموضوع قبل التصور بالرسم بل حصل من الصدق بالموضوع
 اصل البصرة كما لا يخفى مع ان المقام يصح ان يكون وجه جعل
 الامور الثلاثة مقدمه على اطلاقها فلما لم يرد في تصور العلم
 بوجه ما او برسمه على ان المذكور في المتن بهما الرسم معصية
 من ذكره اما حصل البصرة او حصل الشروع فعلى الاول
 يكون الرسم من حيث خصوصه مقصودا وعلى الثاني باعتبار
 مستلزما لما هو الواجب اذا عرفت هذا فلا اشكال في قوله ان
 مقدمه العلم المذكور بهما ثلثة اشياء بان ما ذكره في المتن
 الرسم فلا وجه للشروع وتانيها التصديق بقائه لا
 الا حسن ان جعل السد سد قدس سره الامر كما انضام وذا
 من التصديق بقائه ما والتصديق بقائه معصية تترتب
 على وزان الالام الاول لما رقتا ما ساعد من النظر في ذلك
 اورده الشارح على الدليل ان الشروع في العلم توقف
 على نظره برده على دليل اثبات ان الشروع في العلم توقف

على التصديق

على التصديق بقائه ايضا وجب ان ينظر مسرعا ولا شك ان
 في الاول اما ان يفتقر الى دليل عليه
 في الثاني يقول ان التفسير سند قدس سره
 صدر بعد ادعاء محقق في الشرح ولو بالاثارة قوله والا
 ان جعل الخ الطاهر ان مراده قدس سره من هذا الكلام ان
 على المقصود حاصل ان معرفة الالفاظ من جملة المقدمات في نفس الامر
 فالاولى للديق على المقصود ايضا ايراد مباحث الالفاظ في المقدمة
 لكن ذكرها في صدر المقالة الاولى وما قبل من ان معرفة مباحث
 الالفاظ اكانت مما لا بد منها في بعض مسائل العلم كالاحكام
 عن استعمال المحار والمشرية في التعريفات بدون التورية
 في خلاف الامور الثلاثة المذكورة في المقدمة فانها مما لا بد
 في جميع المسائل وان يكون مباحث الالفاظ مقدمه مما فيه
 اختلاف العقول فصل المقصود مباحث الالفاظ في الذكر عن
 الامور الثلاثة بان اورد في صدر المقالة الاولى في كونه
 دافعا للسؤال على الوجه الذي مداره على اوله وكونه
 الالفاظ في المقدمة مما فيه ما مل قوله لتوقف افادة العلم
 واستفادته اعترض على هذا الدليل لوجوب الوجه الاول
 ان توقف الافادة والاستفادة على معرفة الالفاظ
 اذ قد حصل ذلك بالاثارة او بالكتابة ايضا ولو سلم ذلك

في الثاني يقول ان التفسير سند قدس سره
 قوله والا في الثاني

في ٤

لكن لازم توقفها على خصوصيات احوالها على الوجه الذي تحت
 عنه في الكتاب فان افادة ذات زبد واستفادتها مثلا
 اما موقف على معرفة استعمال نفس لوط ردفه ولو سلم تو
 قفها على معرفة احوال الالفاظ على الوجه الذي تحت عنها
 في الكتاب بر د ان قوله توقف افادة العلم لا تثبت المدة
 اعني اوله جعلها تحت الالفاظ من المقدمه اذ المقدمه هو
 علمه الشروع في العلم لا ما سوف علمه افاده العلم واستفاد
 فتأمل الوجه الثاني انه لا يصح هذا الدليل لزم كون العلم والكتاب
 ومسايل الخود الحرف واللغة كلها مقدمه للعلم لتوقف
 العلم واستفادته على هذه الامور ايضا والجواب بمسح بطلان
 اللازم لاح عن بعد فافهم ^{في} مكان مره العلم بان يقال موصو
 العلم ان كان اعم من موضوعات سائر العلوم فهو اعلى العلوم
 وان كان اخص منها فهو ادنى العلوم وان كان اعم من
 البعض واخص من البعض لاف فهو اوسط العلوم بهذا
 سان مره العلم المشهور وقد يقال المراد به سان وقت
 حصله من سائر العلم واعلم ان السيد السند قدس سره مره
 العلم بشفقة في شرح المواقف ولا يخفى بعد الاحتمال بهنا محل
 قوله وسان شرف وعطف مره لسا بواضح قوله فهداه
 سبوا ^{في} قابل لكونه موجه لمزيد عمر اي مجموع تلك الامور ^{في}

موقوف

واحد

هو مجموع موصوفه لمزيد عمره او يقول الكلام بهنا محمول على
 فلا مرد ما قبل من ان الامر الاول من هذه الامور ليس بموجب
 لمزيد التميز فافهم ولا يخرج في شيء من ذلك اي لا يخرج في شيء
 من ذلك فادفع ما قبل من انه لما كان الاصح ذكر الكل في الا
 كفاء ببعض بر المناقشه بانه يلزم منه ترك الاولى ^{في} اوله ^{في} رة
 هناك اي لاه زوره في الشروع الا بالانصاف والوجه والنقد
 بالافاده فصيح ذكر جميع الامور المذكوره في العلم وترك اي
 بعض منها في مقام التعليم اذ عرفت لوجه الكلام فادفع
 فل من ان المبدأ من قوله اذ لاه زوره الخ هو ان ذكره من
 الامر من ضروري فبنا في هذا المبدأ كما هو المسادر من قوله
 ولا يخرج الخ قابل بالاشارة واما كان سان الحاجة الخ لبعض
 هذا الكلام دفع سوان من مقدمه ^{في} الاول على وجه يتبين
 المقام ان يقال ان المصطلح اورد سان الحاجة والرسم
 في بحث ^{في} ولم يورد مجموع الامور الثلاثة في بحث واحد او لم
 يورد كل واحد منها في بحث على حده او لم يورد الرسم او بيا
 الحاجة مع الموضوع في بحث واحد وتعميرا ^{في} ان المصطلح
 اورد سان الحاجة والرسم في بحث واحد لم قدم سان الحاجة
 على الرسم وحاصل الدفع ان سان الحاجة لما كان اصلا مضمنا
 للرسم واستلزامه ولم يكن الرسم كذلك اورد بهما المصطلح ^{في}

الاستغناء

۲۰۰

واحد و صد بحث ای قدم سان الحاجه فعلى هذا يكون البحث
في قوله و صد بحث عبارة عن بيان الحاجه و يكون قوله و
صد بحث الح عطف على قوله و در دهم الح نامل فان قلت
ما سارع على الشرط المذكور بعوله لما كان الح هو عدم سان الح
على الرسم لا يقدم تنقيب العلم الى التصور و التصديق عليه
كما يدل عليه ظاهر عبارته الشرح بل يقول اذا كان المراد من البحث
يهيئنا سان الحاجه لم يطرا ر ساط قوله تنقيب العلم الح معه
كما لا يخفى قلت ايضا قوله تنقيب العلم للمصاحبه يعنى صدر سان
الحاجه حال كونه مقارنا في انواع تنقيب العلم مقارنه الكل
بالجزء و بهذا يقتضى ان يكون قوله تنقيب العلم من سبب المراد لهم
و ما قبل من ان قوله و صدر الح عطف على مجموع الشرطه لا
قوله و در دهم الح لا يخفى عن بغيره فان قلت كما ان بيان الح
مقارنا تنقيب العلم الى التصور و التصديق كذلك هو مقارن
تنقيب العلم الى الضرورى و النظرى و سائر المقدمات قلت
لما كان يكون تنقيب العلم الى التصور و التصديق مما يتوقف
عليه سان الحاجه اضحى من سائر المقدمات التى يتوقف عليها
سان الحاجه فخص ذلك انفسهم من سببها بالمقارنه فعلى هذا الوجه
الذى و جهنا الكلام عليه يكون قوله لتوقفه عليه عليه مصحح
رته صدر سان الحاجه على الرسم تنقيب العلم الى التصور و التصديق

فی

پیش

اذ علمه للذكر المطلق المذكور في ضمن البصيرة لانه علم للتصديق
 قسم العلم الخ صي بر دانه لاشت التصديق المذكور تا بل قوله
 ودلك هذا سان لاستدعاء مقدم الشرح التي ذكره الشارح
 بعونه وبما كان الخ لكل من التالين هو ان سن في العار ه
 مسامح لان سان الحاجه ليس عبارته عن التبيين بالمعنى المصداق
 بل هو عبارته عن دليل الاصباح الى المنطق كما اشرنا اليه في
 صدر الخواشي فذلك الشيء يكون عامه وعرضه اي عرض المدون
 لا الشارح الطالب فوله وهو تصور به رسمه قد يعال كور
 ان يكون ذلك العرض بما لا يكون محمولا على ذلك العلم و
 يكون اجلي منه لكن محمولا عليه لكن لا يكون امر محصا بهند
 العلم ويكون محصا به لكن لا يكون اجلي من ذلك العلم
 او يكون اجلي منه لكن لا يكون معرفه العلم به بطريق البصر او
 يكون بطريق النظر لكن لا يكون رسميا بل هذا اسماء بان يكون
 لفظ العلم موصوعا بازاء ذلك العرض وايضا ساقش بان
 ما حصل من سان الحاجه الى المنطق هو التصديق بسوت
 عامه له وهذا التصديق وان سئل عن تصور المطلق ملكا
 العامه لكن كون تصور المنطق بالعامه هذا بطريق تصور
 حاصل بالرسم مخفي كما لا يخفى وايضا ساقش بالعامه الى اصله
 من سان الى اصله للمنطق هو العصمه عن الخلف في الالفاظ

مولے

المذكور فيه فليعلم ان
المراد منهم انهم
كلهم على ما
في الحاشية
والمراد منهم انهم
كلهم على ما
في الحاشية

المنطق دار

الخطا، دور

ان اردت بيان الحاجة مجموع دليل الاصحح في المنطق كما هو
 الطامشهور فالاستلزام الرسم المذكور لسان الحاجة ثم اورد
 من مقدمات بيان الحاجة قسم العلم الى التصور والتصدق
 ولا خفاء في عدم استلزام الرسم المذكور لذلك المقدمه من المقدمه
 المذكوره وان اردت سمح تلك المقدمات المذكوره الى ان
 انما ليس كما هو في المنطق للعصمه فاما يصح الاستلزام
 لو ثبت لزوم قضيه نظريه بقول شارح مع ان المشهور ان
 اكتساب التصديق من التصور بالعكس غير واقع وان
 ارد به التصديق الحاصل من دليل الاحتجاج الى المنطق
 فاما يصح الاستلزام كما قل من انه لو لم ينعقد ان الانسان
 حيوان باطوق في نفس الامر ولم يعرفه بالحيوان الناطق
 مالم فيه فانه الوجه الرابع ان المتبادر من قوله لو ان
 من ان يكون رسمه شي اخر انه لو رسم العلم لعاشه كان ذلك
 مستلزما للعلم بان احتاجنا الى هذا العلم لاجل تلك العاشه
 مع ان ذلك ليس كذلك اذ يحوز ان يعرف العلم كما هو عاشه
 في نفس الامر لكن لم يعلم ان الاصحح الى هذا العلم بسبب تلك
 العاشه كما لا يخفى احد عن الوجه الثالث والرابع بان المراد
 بالاستلزام الرسم بالعلم لسان الحاجة هو انه يمكن من كل قسم
 لما معرفه سان الحاجة فعلى هذا دفع الوجه الرابع وهو

حاضر

والله اعلم

والثالث احتجاج كمثل احراز الشئ الاول والثالث منه
 كما لا يخفى فقد حاب عنها ايضا بان كلام السيد قدس سره
 بهما على قدر التمثل وسلم الاستلزام مالم ^{قوله} واما اي اراد
 الاستلزام بيان الحاجة فلا بد من ما قل من ان الشروع في قسم
 العلم هو الابتداء لسان الحاجة فلا يفرغ قوله فشرع على قوله ^{عيني} وابتداء
^{قوله} والوجه الثالث قسم العلم الى التصور والتصدق فيه ان المقصود
 صدر البحث قسم العلم الى التصور والتصدق بل صدره قسم
 الى التصور فقط وادى الى التصور مع الحكم والجواب ان قوله وصد
 البحث قسم العلم الى التصور والتصدق من قبل نقل حاصل ما
 فعله المقصود فانهم لا يكون المقصود سان الاحتجاج الى مقدمه بحث من
 وجوه منها اننا لا نوقف هذا المقصود على قسم العلم الى التصور
 التصديق اذ لو قل التصور كذا والتصديق كذا لم يكن غير ان ^{قسم العلم}
 اليهما قسم كل منهما الى الضروري والمنطوق الى اقرار دليل
 الاحتجاج بجزئي ومنها انه لو سلم توقف هذا المقصود على قسم العلم
 الى التصور والتصدق لكن لا نوقفه على وقوع هذا القسم ^{المنطق}
 او لا كما يدل عليه قوله فلو لم قسم العلم اولا الى فانه لو قل العلم
 اما ضروري او نظري ثم وكل واحد منهما اما تصور او تصديق ^{قيل}
 فحصل هذا المقصود وحمل قوله اولا على كونه قبل المدعى بعد البحث
 انه ومنها ان قيد الاوليه مما لا حاجة اليه في غير اركان السوال

او السائل لم يدع الاستدراك من القسم فاجوب الدافع
 له اثبات توقفه بان الحاشية عليه سواء وقع القسم او لا ما مل
 ومنها ان الظن من كلام المصنف ان يكون التصديق عنده عما
 عما ذهب اليه الامام حيث قال ونقال للجمهور تصديق ادا
 هذا فنقول لم يشك بحدس العلم الا التصور والتصديق
 وانقسام كل منهما الى الضروري والنظري الاصحاح الى
 المنطوق كانه لان نظرية التصديق القسم الى الضروري و
 النظري عند الامام ان يكون باعتبار تصور
 اثبت دون الحكم لم يشك الاصحاح الى غير القول الشارح في
 اكساب جميع العلوم بامل فيه ما قد تصور قد يكون واحدا
 يعني فانه القسم الذي هو نوع واحد قد يكون واحدا
 وقد يكون متعددا بل ان شاء الله تعالى او مع نسبة قوله او اما احراز الشبهة
 فليس فيها حكم ايضا الحكم به هنا بمعنى الوقوع او اللاد وقوع لان
 با فرض قولنا ان كانت الشمس طالعه هو وقوع طلوع الشمس
 فالعلم ان يكون الحكم في قوله مخلوفا عن الحكم ايضا عباره
 عن الوقوع واللا وقوع لا عن اللاحاق والاشتراف فعل
 هذا يكون المشار اليه في قوله قدس سره فان ذلك الحكم هو المعلومات
 لا علومها ويكون المراد من التصورات في قوله كل ذلك من التصورات

هو المقصود

من التصورات ويكون قوله مع نسبة وبلا شبهة الى قد للمعلوم
 كما هو الظاهر لانه ان الكلام ههنا في تمثيل اقسام التصور السادس
 يكون ذلك اشار الى المعلومات وتناول التصورات بالمنصبة
 ويكون قوله بلا شبهة ومع نسبة الى قد للمعلوم لا الملائم بما نحن فيه
 لانا نقول هذا الحمل مستلزم لما هو المقصود ههنا كما لا يخفى لا سيما
 من غير حكم عليه بنى اثبات النفي عباره عن الحكم السليم والامانة
 عباره عن الحكم الايجابي والبناء في قوله بنى للمصاحبة والملازمة
 فالمعنى من غير حكم بل بنى بنى اي هذا النوع من الحكم المطلق او بان
 اي بذلك النوع من هذا التصور لا بد ان يكون مقدرا للاحاق
 لا بد ان يقيد المتعدد ههنا بكونه مع نسبة تامه خبره غير متسكوكة
 فيها لانا نقول هذا القيد غرض من دليله اعني قوله اذ لا بد من
 تصور الحكموم عليه اما الشارح فهو حصول صورته الشريفة
 العقل فيل لوط الحصول بمعنى الحاصل اضافة الى الصورة
 من قبل اصادة الصفة الى موصوفها واطافة الصورة الى
 الشئ وسبق من محصل الكلام ان العلم هو الصورة الحاصلة
 من الشئ والتسري في تقدم الحصول في التعريف هو التنبية
 اول الامر على ان العلم مع ثبوت صفة مستلزم اضافة الى
 بالحصول له كما يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه اذا عرفت
 هذا اندفع عن هذا التعريف عدة سؤالات اولها ان قوله

محله

ان العلم من قوله الكيف عند جمهور الحكماء والحصول من بقوله
 الاضافه فلا يصح تعريفه انما ان المتبادر من اضافه الصوره
 الى الشئ هو مطابقه الصوره لذلك الشئ وخرج عن التعريف
 العلم بالكواديب مع ان هذا التعريف يعرف المطلق بالثابت العلم
 ان هذا التعريف يصدق على الصفات النفسه مثل الشئاء و
 اذ حصول الصوره في هذا التعريف شامل للنفس والخالص
 في العقل كما سذكره انشاء الله تعالى لان قال يمكن جواب عن
 الاول بوجهين احدهما ان كون العلم كذا بطلان كينافه
 الكيف عرض وكل عرض موجود في الخارج فلا ينفك كالتن
 في محله اولاهم عرضا على ان العلم بالجوهر جوهر وبالواجب
 وبالعرض عرض كما هو المشهور فهو التل في كون العلم من بقوله
 الكيف وبما هما ان مقوله الاضافه عارضه بغير المقول
 كما في موضع التعريف بالعارض صحيح لانا نقول عن
 الاول بعد لا غنى عن عدم كونه في المقامه ساء على ان المقصود
 السائل الزام القائل بكون العلم من مقوله الكيف ان لا يكون
 بان العرض عند الحكماء مما يجب وجوده ثم بل العرض عند جمهور
 في موضوع باي وجود والجوهر ماهيه اذا وجدت كانت لاني
 موضوع كما صرح به في شرح حكمه العين وبهذا نظرا ان العلم
 بالجوهر جوهر بالقياس الى الوجود الخارج وعرض الشئ

والعلم من قوله الكيف

حليم

الذهني

الذهني فلا تنافات بين قولهم العلم بالجوهر جوهر وبين
 قولهم العلم كسف تامل والقول بان هذا الجواب نصي ان يكون
 الشئ الواحد عرضا وجوهر بالقياس شئ الى الوجود من الخارج
 والذهني وهو سلم ان لا يكون من جميع الجوهر والعرض
 كلي مع ان ذلك ليس كذلك بل ذلك يوجب صحة الانقلاب
 من الجوهر الى العرض وبالعكس فان المفهوم الذي هو عرض
 بالعارض وجوده الذهني بصره ذلك المفهوم بعينه جوهر باعتبار
 وجوده الخارجى مردود بان العرض والجوهر من الوجود
 العارضه للمفهومات يقف الى وجودها معا وهو الوجود
 من حيث هو موجود ولا شك ان الموجود بالوجود الذهني
 لا ينقلب مع وجوده موجودا في الخارج بان بصر وجوده الذهني
 وجودا خارجا حتى يلزم الانقلاب مما نحن فيه نعم برر على
 الجواب ان ما فهم من الجواب عبارات الكتب المشهوره
 ان كلا من الجوهر والعرض بعينه الوجود الخارجى ولا
 يمكن التوقف بالجواب المذكور بين قولهم العلم من بقوله
 الكيف وقولهم العلم بالجوهر جوهر بل يحتاج في الجواب الى التمسك
 بما ذكره بعض المحققين من ان القول بكون العلم من بقوله
 الكيف قول على سبيل المسامحه والسكوت عن اليك بانه يلزم
 كون التعريف المذكور للعلم رساله ولم يقل به احد من الحكماء

بيان

والعلم من قوله الكيف

والعلم من قوله الكيف

في المطلع الكتاب من حاشية المطالع والمراد بها ههنا هو ^{المعنى}
 مائل وعن الرابع ان يقال ان صورته وجد الشيء اياها صورة
 كذا ^{لذلك} كذلك الشيء ايضا فان صورته الصاحك في المثال المذكور كما
 يكون صورته له يكون صورته للانسان ايضا او يقال المراد
 بصور الشيء اعم من صورته فنفس ذلك الشيء او صورته
 وفي كل من سدر الخواص تحت ما في الاول فان يقال كون
 الصورة مشتركة بين الشيء من استلزم اشتراك وجودها الذي
 كما لا يخفى ففعل بقدر صحة كون صورة الوجه هو عين صورة ^{الوجه}
 يلزم ان يكون الشئان موجودين بوجود واحد وهو مح
 وما قال بعض المحققين في حاشية على شرح البحر المحمد
 انه اذا علم الشيء لوجه كان الوجود الذهني بالذات بوجه
 وبالشيء ^{الذات} الوجود على عكس الوجود الخارجي فانه بالذات
 للذات وبالشيء للعرضات المحمول ^{عليها} ففهمنا استلزم ان
 وجودي الوجه في الذهن بالمحارج وجود العرضات المحمولة في
 الخارج بالمحارج اذ لو كان الذي الوجه مثلا وجودا مسايا ^{للمحمولة}
 لزم قيام الوجود الواحد بالمثلين وايضا استلزم بطلان
 ما هو المشهور في اثبات الوجود الذهني من قولهم اما حكم
 على الاشياء لا يعرف حقا ففهمنا بل يعرفها بوجوهها وثبوت ^{الشيء}
 لغرضه فرع لثبوت ذلك الغرض فلا بد ان يكون ذلك ^{الغرض}

الشيء
بذات

كالذي
ع

في الخارج

واد لا وجود في الخارج فلا بد ان يكون في الذهن ولا يخفى عليك
 ان اللازم على مقتضى كلام ذلك المحقق هو ثبوت الوجود الذهني
 للمحمول عليه بالمحارج ان غرض القوم هو اثبات الوجود الذهني للمحمول
 عليه بالمحمول مائل واما في الجواب الثاني فان يقال مني السؤال
 على وجوب حمل التعريف على التبادر وعلى مقتضى الجواب الثاني
 محمول على غير المتبادر كما لا يخفى البتة ^{الشيء} يمكن تعريفه على
 وجهين احدهما ان معلومه كل شيء موقف على تعطف
 العلم بذلك فلو عرف العلم شيء الموقف معلومه على معلوم
 معرفة الذي هو غيره فسلم الدور وثانها ان يعرف
 العلم ان كان علما لم يعرف الشيء نفسه وان كان غير
 علم لزم الدور اذ غير العلم لا يعلم الا بعلم والجواب ان العلم
 بهما مفهوم علم ومعلومه الاشياء يتوقف على افراد
 العلم تلك الاشياء فلا دور تحت اثبات ان العلم
 المتعلق بالتعريف المذكور اما داخل في العلم المعروف
 او لا فعلى العلم لزم توقف الشيء على نفسه وعلى العالم
 ان يكون المعروف بهما مطلق العلم مع ذلك خلاف ما عليه
 اصحاب سدر التعريف والجواب هو ما مر انما من العلم
 بهما مفهوم العلم ودخول العلم المتعلق به لا سلم
 في الشيء على نفسه اعني توقف ذلك العلم المتعلق ^{بشيء}

الشيء

الاول

بشر

تعلق

لم يقل والنفس اه لا سطيع فيها الامل المعقولات
 والمحسوسات او تنطبع فيها ميل المعقولات والمحسوسات
 كون هذا الطريق اوضح في الفرق بحفظ المذهبين فان منهم
 من قال حصول الجمع في نفس الامر ومنهم من قال حصول المعقولات
 فقط فيها دون المحسوسات ووجه الصحيح انهما معا بان
 جعل ههنا نفسا هو التصور المقيد بعدم الحكم والصور المقيد
 فاحدا من كل منهما هو التصور والآخر انما من القسم الاول
 كونه ملاكهم ومن القسم الثاني كونه مع حكم وهو لا سافي عروج الحكم
 عن التصديق عند المص على ما سيجئ من كبحه لان الحكم خارج
 عن ما يصدق عليه التصديق على رايه لانه خارج عن كونه
 والكلام ههنا في مغيبه فانهم لم يحروا ان يعود الى العلم بوقوع
 بان هذا الدخل غير مضر المقصود والاصل ههنا اطال كون العلم
 راسخا الى التصور فقط بامل فلا معنى لتوسيط الحقه ان فاده
 الوسيط ههنا موالا لشارة الى ان مرسته ذكر التعريف انما هو
 قبل مرسته العلم لكن كون التقسيم عمده في هذا المقام استدعى
 بما تامل بل سعى ان تقدم عليهما قبل الاولى ان يقال بل سعى ان
 تقدم عليهما او يوفق بينهما او لم يقض بوسط تعريف العلم طريق
 احدهما لعدم تعريفه على قسمه واما ههنا فافهمنا فان قلت قوله
 مطلق التصور اذ في العلم ان لهذا السؤال تعريفه الاول

فهو

لانهم

قوله

قوله

محتاج

عما خرج خبره الى سبق مقدمه هي انه اذا قسم امر الى اقسام و
 قصد تعريف ذلك الامر المتقسم فتعرفه طرق متعدده احدها ان
 تقدم تعريفه على تفسيره وثانها ان يذكر في القسم شيء مراد المقسم
 ثم في انشاء ذلك القسم تعريف ذلك الشيء المراد في المقسم وثالثها
 انهما ان يعرف نفس المقسم في انشاء المقسم ورابعهما ان يعرف
 ان سعيه بعد التقسيم اذ عرفت هذا فنقول محصل السؤال هو
 ان المص لم يختار الطريق الثاني من تلك الطرق وحاصل جوابه
 انه اختاره لفايدتين فعلى هذا يكون المقسم من قوله فان
 قلت ان سؤال واحد او يكون كلمه او في قوله او التنبيه الح في الجواب
 المتضمن لمنع الخلوة بل انما ان هذا السؤال في الحقيقة سؤالان
 لانهما احدهما ان المص لم افتح سبب العلم دون تعريفه وثانها
 انه لم يعرف بعد الافتتاح سبب العلم مراده الذي يكون يعرف
 ذلك المراد في تعريفه فمضى عليه هذا يكون مادرك في الجواب
 من قوله قلت الى قوله او التنبيه وافتح للسؤال الاول قوله
 او التنبيه وافتح للسؤال الثاني ورد على التعدير انما بعد
 الاغراض عن حمل عبارته الجواب عليه الشارح ذكر جواب
 السؤال الثاني قوله واما عرف مطلق التصور في فلا وجه
 وجهه لا يراد السيد السند له بامل يعرفان قلت قسم العلم
 بغيره فقط الح الطان هذا السؤال وارد على قوله والمقسم

و لم يحدده باقره ان الحكم لا يقال ظاهره من المص مد
 ان مجموع التصور فوط والتصوير مع الحكم قد ان القسمين لانا
 نقول هذا الذي فهم من كلام المص مستلزما لهذا التعبد الذي اد
 عاه السيد قدس سره ما لم يتفقد علم بذلك ان مذهبنا سوال
 موافقه لاول نفس ذلك التعبد على هذا الترادف لرم يرادف
 الحاشي للحوان اذ يصح ان يقال الحوان اما ماضية بالحق او ماضية
 عن ناطق مع ان ذلك ليس برك احب عنه بان في الجواب
 قول هذا الى ان معنى قوله قلت ان الحاشي كرت ان هو ان الحاشي كذلك لكن
 التعريف بنبية على ما يدل عليه التفسير فافهم فان العلم ان
 التصور كما يطلق فتم هو المشهور المخرج من حيث من وجوه منها
 ان المستفاد من ظاهر هذا الكلام ان يكون اطلاق التصو
 على ما يقال التصديق كما هو المشهور مما يثبت عليه ايضا تعريف
 التصور المطلق مع ان ذلك ليس كذلك ومنها انه لا دلالة
 لنفس التعريف على الترادف وانما يدل عليه لو ثبت
 ان هذا التعريف قد استعمل في كل من العلم والتصوير وحده التعريف
 لا استدعي ذلك ومنها ان كل ما في قوله كذلك يطلق على
 يرادف العلم ان عبارته عن المعنى الذي عبر عنه بقولنا حصول
 صورته الشيء في العقل بل لم يوصف المعنى بالترادف مع
 انه من الاوصاف المخصوصة بالالفاظ احب بانه الماك

شده اتقان من اللفظ والمعنى بحسب وجه الوصف اهلها
 يوصف الآخر ووصفا للمعنى بهما بالتزادف الذي هو وصف
 اللفظ وبانه كوزان يكون المراد بلفظ ما لوجه والطريق يكون
 معنى الكلام هكذا كذلك يطلق على وجه وطريق يرادف
 العلم تامل وبانه كوزان يكون في الكلام حذف اي كذلك
 يطلق على وجه يرادف العلم وبان المراد بقوله يرادف
 العلم هو ما يشابه العلم وما شاكله واما الحكم فهو اسناد امر
 الى امر اي الى امر اخر مغاير الاول دانا او العسار افسا ول
 التعريف الحكم العلم المفرد الحاشي في قولنا الانسان بشر على قدر
 كنهه ثم اعلم ان المراد من الامر الاول ^{المستفاد} من الامر الثاني
 هو المنسوب اليه على ما يدل عليه ظاهر الكلام ويحتمل ان يراد
 من الامر الاول النسبة ومن الامر الثاني مجموع الطرفين او
 يراد من الامر الاول الوقوع او الوجود وقوع ومن الامر الثاني
 النسبة بان يكون معنى الكلام على الاحتمال الاول من بين
 الاحتمالين هكذا الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست واقعة
 وان المراد بالاسناد ههنا ادراك النسبة وبذلك النسبة
 التي تكون الاسناد ادراكها كحتمل ان يكون نسبة مطلقة
 للثامه والثاقصه ونسبة بامه مطلقة شاملة للخرى والاشياء
 في بامه خبره مطلقة شاملة للمشكوك فيها ولغير المشكوك

المسود مدر

قد استدل به خبره غير شكوك فيها فغلب الاحتمال في الاول
 يكون قوله اجابا او سلبا فقد اضطررنا على الاحتمال الرابع
 قد اوافقنا لان الاجاب هو ادراك وقوع النسبة السليمة
 ادراك لا وقوعها فان قلت الاجاب السلب نوعان من الحكم
 المعروف ههنا واخذ نوع الشئ في تعريفه لا يحسن سواه
 كان للاضطرار او للكشف قلت لا بأس بذلك وانما لا يجوز
 ذلك لو كان النوع الماخوذ في التعريف مما لا يعلم الا بالمعروف
 قوله من ادع الحكم المحلي الى اخر المقص من هذا الكلام دفع ما يتوهم
 من ان تعريف الحكم باسنادا الى اوله لا يتناول الا الاحكام
 المحملة دون الاتصال به والافتصاليه اذ فيها اسناد
 امر عند ادعاءه فان قيل لا فرق بين اجابا او سلبا كذا في الحكم
 المساوول تجمع الاحكام من المحل والاتصال والافتصالي
 كما ادعاه قدس سره هذا نعم الحكم المحلي الى اخر المقص من مفهوم الكاتب
 لم يقل نعم الكاتب كما سدره كسان السابق تنسها على ان المعبر
 من المعمول في القضايا المتعارفة مثل الانسان كاتب اي هو
 المفهوم تامل قوله ادراك مفهوم الكاتب كما تقتضيه المحل
 اما اسناد الافتضاء الى ثم مع ان كلمة اوله ايضا تقتضيه ذلك
 بناء على ان دلالة ثم على الساق اقل من دلالة كلمة اوله عليه اولو
 ترك ثم ونقال لا بد ان يدرك اول الانسان ومفهومه الكاتب

سورح

الحمل على

نسبة نبوت الكتاب الى الخ لا نفهم وجوب تأخر ادراك مفهوم الكتاب
 عن ادراك الانسان بخلاف ما اذا ترك اوله تامل قوله
 امرا واجبا الى هذا الكلام كحمل وجهين احدهما ان اصل التأخر ليس
 واجبا وثانيهما ان التأخر الذي يعنيه ثم اعني تأخر الزمان
 ليس امرا واجبا اذ يمكن ان يدرك اوله لا المحمول ثم الموضوع
 او يدركهما معا بحسب الزمان اذ عرفت هذا فيقول قوله بل
 هو استحساني سواء كان اضرا با عن الوجه الاول والى مما لا بد
 من دليله اعني قوله فان الاولى ان يلاحظ الذات او لا
 ثم مفهوم الصفات الى جواز ان يكون الصفه بحسب التعقل مقدا
 على موصوفه او معه فالاولى ان يحل التعقيب والتأخر المفهوم
 من كلام الشرح على التأخر الذكرى مثل ما قال سيادة زبد
 ثم سيادة ابيه ثم سيادة جده يعني يدرك اوله لا سيادة زبد ثم
 ثم سيادة ابيه ثم سيادة جده تامل قوله واما ادراك نسبة نبوت
 الكتاب الى الخ فيه ان هذه العبارة يدل على ان تأخر ادراك
 نبوت الكتاب عن ادراك الطرفين على الوجه الذي يقتضيه
 ثم مع ان ذلك ليس كذلك لجواز ان يكون ادراك النسبة لازما
 لا ادراك الطرفين او لا ادراك احدهما وكذا ان يكون الا
 دراك المسمي بالحكم لازما لا ادراكات الثلث او لا احدهما
 قوله والانسان المصور هو المحكوم عليه لم يكتف بما قال من قوله

ثم واجب تأخر الادراك
 المسمي بالحكم واجب
 الا في قوله الذي يقتضيه

سمى ادراك الانسان تصور المحكوم عليه مع انه فهم من هذا القول
 ان الانسان المتصور المحكوم عليه تنبئها على ان اتصاف المحكوم عليه
 بهذا الوصف ليس الا من قبل عوارض الذمينة السالبة لموصوفاتها
 باعتبار وجودها في الذهن حيث قال والانسان المتصور في
 هو متصور بخلاف النسبة الحكمية فان كونها نسبة حكمية لا توقف
 على تصور ما ووجودها في الذهن فلذلك لم تعرض تسمية المتصور
 تأمل فيه ما فيه قوله وادراك نسبة نبوت الكتابة تصور النسبة
 الحكمية الظاهر ان اضافة النسبة الى النبوت بيانية وان يمكن
 جعلها لامية ايضا فقد ركب كل ذي تقدير الكلام وادراك نسبة
 نبوت الكتابة كذا قيل وما قيل من ان النسبة الحكمية بين الطرفين
 في قول الانسان كاتب هي كون الانسان كاتبا دون نبوت
 الكتابة للانسان لان الحاصل من النسبة المعبرة بين الطرفين
 في القضا بالجملة عند الادعاء ان يكون احدهما عن الآخر
 لا نبوت احدهما للآخر مدفوع بان مرادنا من قولنا ان النسبة الحكمية
 هي نبوت المحمول للموضوع هو ارتباط المحمول بالموضوع ارتباطا
 طائفا مخصوصا مدركا بالعلم التصوري فلا اشكال نعم اعلم انهم
 في حقيقة النسبة الحكمية فقال بعضهم هي تسمية متحدة بالذات
 في الموجبة والسالبة ومختلفة باعتبار وقال آخرون هي نسبة
 تامة متحدة بالذات بالنسبة التي هي جزء آخر لتبضية

ثم

ثم افرق مولا وفرقتين فرقة قالوا انها متحدة بالذات في الموجبة
 والسالبة مختلفة باعتبار مثل ما قال انها تقيده وفرقة قالوا انها
 مختلفة بالذات في الموجبة والسالبة ففيها ثلاث ظاهير ويرد
 على المذهب الاول بان الوجودان بحد ذاتهما فكونها تقيده مما
 يكذبها الوجودان وايضا تصرحهم بقوام لا يحصل لنا بعد ادراك النسبة
 الحكمية الادراك المسمي بالحكم يدل على انها تامة تأمل قوله مضافا الى
 النسبة التي منها بحث مشهور من وجهين احدهما انه لا فرق بين قوله
 وقع النسبة وقوله ان النسبة واقعة التي في المعنى اذا ادراك قوله ان النسبة
 واقعة ايضا ادراك مركب تنسدي لان النجاة صرحوا على ان مدلول
 ان المفتوح ليس بحكم بل هو مركب اضافي اجيب عنه بانه قد عبر
 عن مضمون الجملة بالتركيب الاصطلاحي بان قال في تمام زيد عند التعبير
 عن زيد قائم والمركب الاضافي الذي هو مدلول مدلول المفتوح
 ايضا جاز ان يكون كذلك لا يقال كما يتعلق بالجملة التامة الجبر
 الادراك التصديقي كذلك يتعلق بها الادراك التصوري ايضا
 اذ لا جبر في التصور فلا وجه وجبه في تفسير قوله وقع النسبة بقوله
 ان النسبة واقعة نظرا الى ان اصل العرف امتياز ادراك التصديقي
 للنسبة عن ادراك التصوري بها لاننا نقول كون قوله ان النسبة واقعة
 اولى بواقع متعلقا للتصور مرجوح بالنسبة الى قوله وقع النسبة
 تأمل وثانيهما ان تفسير الحكم بقوله ادراك ان النسبة واقعة اولى

الذي هو

بوقوعه شتمل على المحكوم عليه فهو النسبة وعلى المحكوم به وهو واقع
وعلى النسبة بينهما وعلى الحكم الذي هو في بيانه فهذه تصديق
وحكم آخر هو ان يدرك النفس ان النسبة من تلك النسبة واقعة وعنه
فيلزم هناك تصديق وحكم ثالث وهو هكذا فيوقف حصول حكم
واحد على الحكمين غير متناهية وهو بوط قطعاً وجوابه ان المدرك
بعد ادراك النسبة بين الطرفين امر اجمالي اذا عبر عنه بالتفصيل
هناك تصديق آخر والحكم هو تلك الجملة كما يشهد به رجوعك الى
الوجدان تأمل قوله حكماً الجابياً ليقال ادراك وقوع النسبة
هو الجاب لا الجاني اذ قد فهمت ان احد قسمي الحكم هو الجاب
والآخر هو السلب فلما معنى لقوله حكماً الجابياً وقوله حكماً السلباً
لانا نقول نسبة هذا الحكم الى الجاب من قبل نسبة فردا لشيء الى ذلك
الشيء او من قبل نسبة المعنى الى اللفظ فان نسبة الحكم الذي هو ادراك
وقوع النسبة الى لفظ الجاب او نقول ليس قوله الجاب عبارة
عن نسبة الحكم الى الجاب بل هو ايضا كالجاب اسم لهذا النوع
المخصوص من الحكم وهكذا الحال في قوله سلباً قال الشارح وربما
يخصل ان قيل المقصود من هذا الكلام هو بيان الفرق بين ادراك
النسبة الحكمية وبين الادراك المسمي بالحكم فكان سلباً لقوله
في التصديق بقولنا الانسان كاتب مثلاً لانه ادراكات
احدهما ادراك الانسان المحكوم عليه وثانها ادراك الكاتب

الحكم عليه

المحكوم به وثانها ادراك النسبة الحكمية واما الادراك المسمي بالحكم
فان اراد به ادراك النسبة فلا يحقق ادراك الرابع وان اراد
به ادراك آخر غير ادراك النسبة فهو غير ظاهر اذا عرفت بهذا فنقول
مراد الشارح بقوله وربما يحصل الخ دفع هذا السؤال وحاصل هذا
الدفع هو ان ادراك النسبة قد يحقق بدون ادراك المسمي بالحكم
كما هو في صورة الشك والوهم فلا يكون احدهما عن الآخر من ادراك
ان ما ذكره الشارح لا يدل الا على اعمته ادراك النسبة على
ادراك الذي هو الحكم وهو لا يستلزم ان لا يكون ذلك الادراك عن
الادراك المسمي بالحكم في صورة تحقق فدهما الحكم نظراً وان الخوان
اعم من الانسان مع كونه غير الانسان في الانسان فلا يدفع الا
عراض ما ذكره الشارح اذ حاصله ان ما صدق عليه الادراك
المسمي بالحكم في التصديقات المشتملة على الحكم مثل قولنا الانسان
كاتب ليس الا ادراك النسبة الحكمية بعينه وحاصل الدفع المذكور
هو ان ادراك النسبة قد يحقق في غير التصديق كما في صورة الشك
والوهم بدون الحكم فالجواب بمراحل عن السؤال اجب عنه
المقصود من قوله كمن تشكك في النسبة او توهمها الخ هو انه يمكن
في النسبة او توهمها بشرط ان اذ عن تلك النسبة بعد الشك والوهم
في بدو كون ادراك النسبة غير الحكم في التصديق الذي شك او توهم
بنسبته اولاً ولما لم يكن فرقاً بين تصديق وتصديق في استثناء

الادراكات الاربعه ثبت ان كل تصديق يكون الادراك
 المسمي بالحكم فيه غير الادراك النسبه الحكميه ان تصور النسبه في
 التصديق الذي اذعن بنسبه بعد الشك الوهم فلهذا ليس شيء مستدعي
 التصديق من حيث انه التصديق بل هو امر مستدعي الشك والوهم
 في النسبه فمجرد ان لا يكون التصديق من حيث انه تصديق
 له فلا يلزم الفرق بين ادراك النسبه الحكميه وبين الادراك المسمي
 بالحكم من حيث ان التصديق مستدعي لهما مع ان ظاهر الحال استدعي
 الفرق على هذا الوجه فاعلم قال الشارح فان الشك في النسبه بدون
 تصور لمح المتبادر من هذا العبارة ان الشك في النسبه غير تصور
 النسبه مع ان الشك هو عن تصور النسبه لانه عبارة عن تصور
 بطريق التثنيه بين وقوعها ولا وقوعها الا ان يلاحظ اللفظ
 الاعتباريه قوله لا خفاء في تباين ادراك الخ الظاهر انه لا
 اراد بادر اك النسبه بينهما سواء ادراك النسبه الحكميه الذي هو من
 قبيل التصورات اذا عرفت هذا فنقول قد يناقش بان
 كما لا خفاء في تباين ادراك الطرفين وادراك النسبه بينهما كذلك
 لا خفاء في ادراك الطرفين والادراك المسمي بالحكم ايضا فلم
 يتعرض السيد السند قدس سره في هذا ايضا فاعلم قوله لا خفاء
 لتباس الخ بناء على ان متعلق هذين الادراكين هو النسبه او
 بناء على ان ما يعبر عنهما لفظ واحد مثل هو الدال على الرابط

في التصديق
 م

كون

كقولنا زيد هو قائم قوله كذلك من ظن الخ لعل عن بولانا
 حشاه البقال الشيرازي رحمه الله انما صور ذلك في صورته
 الظن دون الجزم مع ان التصور يرفيه ايضا ممكن بان
 يقال من جزم وقوع النسبه ممكن له ان يتصور عدم وقوع
 ايضا لكن لم يكن له الحكم بعدم الوقوع اذا حكم لوقوع
 النسبه ولا وقوعها في زمان واحد غير ممكن بناء على ان
 التصور النسبه بدون الحكم كما هو المقصود بهما انما يكون
 في صورته الظن امر محققا لا حاجه الى فرض وقوعه اذ في صور
 الظن لا بد ان يتصور العقل جانب المرجوح ايضا من غير
 الحكم بخلاف صورة الجزم فانه يثبت المدعى بالعرض كما لا
 يخفى قوله وتوهم عدم وقوعها ينهم من ظاهر عبارة قدس سره
 ان تصور عدم الوقوع او اللا وقوع ايضا محال لا بد في
 التصديق مع ان ذلك محل تأمل والا يلزم استدعاء التصديق
 تصور الوقوع واللا وقوع ايضا كما يستدعي تصور النسبه
 الحكميه الذي هو تصور ثبوت المحمول للموضع ثم اعلم انه
 ينهم من كلامه قدس سره بهما ان تصور النسبه التي ادعن
 لوقوعها بطريق الظن غير كاف في الحكم بعدم وقوع ذلك
 النسبه بل لا بد في هذا الحكم من تصور ثبوت عدم اخرى
 مع ان ذلك محل تأمل قال الشارح لكن التصديق لا يحصل

حصل الحكم المحمدي من هذا الكلام دفع توهم نشأ من الكلام
 ا ب بقى سانه مكن وجهين الوجه الاول انه لما ذكر الشارح
 ان تصور النسبة حصل في صورة الشك والوهم بدون الحكم فمكن
 ان مذهب الوهم الى ان التصديق قد يحصل بدون الحكم
 على قول من قال يكون الشك والوهم من قبل التصديقات
 فاراد الشارح دفعه بقوله لكن التصديق المحمدي فافهم الوجه
 الثاني ان لنا مقدمة ثابتة في نفس الامر هي ان كل ما حصل
 التصديق حصل النسبة الحكمية في زمان يتوهم متوهم ان تلك
 المقدمة الموجهة بعكس كنهها اي كلما حصلت النسبة الحكمية
 حصل التصديق فدفع الشارح ذلك الوهم بقوله لكن التصديق
 المحمدي وما قيل من ان المراد من التصديق في عبارة الشارح الحكم
 من التصديق في عبارة الشارح الحكم ومن الحكم ادراك النسبة
 الحكمية فعند لا يلتفت اليه قال الشارح وعند مباح للمنفقين
 المحمدي قيل المراد بالمتأخر من هو الامام واتباعه فان الحكم عندهم
 هو الفعل المحمدي يكون معنى قوله فلو قلنا ان الحكم ادراك
 المحمدي هو انه فلو فرض انه ادراك على تقدير تركيب التصديق
 يكون التصديق عبارة عن مجموع التصورات الاربع في
 نفس الامر لا انه مجموع التصورات الاربع عند المتأخرين
 حتى يرد ان الحكم عندهم ليس الا الفعل فلا يكون التصديق

في التصديق

عندهم

عندهم عبارة عن التصورات الاربع وليس مهمنا
 مذهب ثالث يكون التصديق على ذلك المذهب عبارة
 عن التصورات الاربع فلا وجه لقوله فلو قلنا انهم
 مهمنا يرد ان كون الحكم ادراكا لا يقتضي كون التصديق
 تقدير تركيبه مركبا عن التصورات الاربع بل يقتضي كونه
 مركبا عن الادراكات الاربع لجواز ان لا يكون الحكم على
 تقدير كون التصديق مركبا ادراكا تصوريا بل ادراكا غير
 غير التصور وقد دفع ذلك بان ذكره الشارح مهمنا يعني
 على عدم الواسطة بين التصور والتصديق فاذا كان التصديق
 مركبا من الادراكات فقط لا بد ان يكون كل من تلك الادراكات
 كات التي هي اجزاء ادراكا تصوريا حتى يحصر العلم في التصور
 والتصديق فيه انه يرد على الجهر وكون التصديق مركبا
 والحكم ادراكا تصوريا ان حصل التصور الذي هو الحكم من
 الجهر على تقدير نظريته وان لا يكون لتخصيص النظريات
 من الادراكات التصورية طريقا خاصا مع انهم اتفقوا
 على خلاف ذلك تأمل قوله بناء على ان الالفاظ التي يعبر
 بها عن الحكم المحمدي قيل وجه الدلالة سوان استعمال تلك الالفاظ
 كعب الاعم بالاعلى انما هو في الافعال الحكمية التي تقابل
 الانفعال والكيف وان تلك الالفاظ مصادر ومدلولاتها

هدا

عند ارباب العرسه افعال قد ناقش على الوجه الاخير ما
لو كان منشا اذ باب من ذهب الى فعلية الحكم هو هذا
له ان نذهب الى فعلية جمع الادراكات المتصورة فان لفظ
الادراك والتصور والعلم كلها مصادر فليتناظر قولنا
والحق الحق ليس المقصود من هذا الكلام الاستدلال على بطلان
فعلية الحكم حتى يرد ان الوجدان لا يصير دليلا على الخصم بل المقصود
منه بيان الواقع قوله اي مطابقة لما في نفس الامر لما امكن
ان نذهب اليهم من قوله اما واقعه الحق ان النسبة موجودة
في الخارج فسر السند قد كسر قوله اما واقعه بقوله اي
مطابقة لما في نفس الامر ومعنى مطابقة النسبة في نفس الامر
موتبوها بزعم الحاكم مع قطع النظر عن فرض فارض و
اعتبار معتبر والحكم ان توضيح المقام يستدعي زيادة
بسط في الكلام فنقول ان ههنا مقامين الاول ان الا
فصل اتفقوا ههنا على ان السند قد كسر جعل الموصوف
بالمطابقة بالكسر النسبة كما يدل عليه قوله اي مطابقة المقام
الثاني انهم ثم اختلفوا في ان الموصوف بالمطابقة بالفتح
ما دام ههنا فقال بعضهم ان الموصوف بها ايضا هو النسبة
الموصوفة بالمطابقة بالكسر لكن مع قطع النظر عن كونها
مستفادا او مدلول للكلام المجري ومحصله ان الامر في قوله

لفظ نه

لما في نفس الامر عبادة عن النسبة ويكون المراد من قوله ان النسبة
مطابقة لما في نفس الامر هو ان النسبة مطابقة لما في حد ذاتها
تأمل وقال الآخرون الموصوف بالمطابقة بالفتح هو الذي
الكائنه في حد ذاتها ووجه المطابقة بين المطابقين بالكسر
هو النسبة ههنا وبين المطابقين بالفتح الذي هو تلك الاشياء
الما هو الوقوع فيكون المراد من قوله اي مطابقة لما في
نفس الامر هو انه كما ان تلك الاشياء واقعه في حد ذاتها
كذلك النسبة ايضا واقعه فتأمل وقال بعض المحققين ان
الموصوف بالمطابقة هو المحكوم عليه ومعنى كون النسبة
مطابقة لما في نفس الامر هو ان المحكوم عليه في قولنا زيد
اسود مثلا بحيث نزع الحاكم منه شيئا بسببه يحدث النسبة
الكائنه بين المحكوم عليه وذلك الشيء وهذا معنى كون النسبة
مطابقة لما في نفس الامر اذ الموضوع بزعم الحاكم ثابت
في ذاته ويمكن ان ناقش في المقام الثاني بان النسبة
الاشياء او الموضوع لا يخطر سائلا على وجه المطابقة بالفتح
بوجه من الوجوه مع ان تفسير قوله ادراك النسبة واقعه بقوله
انها مطابقة لما في نفس الامر يستدعي خطورة ذلك كما لا يخفى
على انه يتوجه على القول الثالث ان حقيقة في الشرطيات
مما لا يخفى عن خطا خفا وكما لا يخفى وقد يقال اذا جعل الموصوف

بالمعنى بغيره بانفتح لوجه ما يحاط به عند ان كل مناسا من المنصف قائل
 قوله فيكون من مقوله الكيف ان قد عرفت في المحاث
 يورد على تعريف العلم ما يتعلق بكونه من باب الكيف تأثير
 مدبر قوله فلا يكون فعلا ايضا اي الادراك كما لا يكون
 فعلا على تقدير كونه انفعالا كذلك لا يكون فعلا على تقدير
 كونه كفا ايضا واسلم ان جماعة من العقلاء ذهبوا الى
 ان العلم من مقوله الاضافة فعلى هذا المذهب ايضا
 لا يكون فعلا اذ المقولات كلها متباينة كما بين في
 موضعه فلا يصدق شئ منهما على ما يندرج تحت الآخر
 قوله هذا على راي الامام اشارة بقوله هذا الى تركيب
 التصديق سواء كان الحكم ادراكا او فعلا وابتداء
 تركيب التصديق مطلقا الى الامام مع كونه قابلا بتركبه
 على تقدير كونه فعلا لا ادراكا كما صرح به قدس سره
 في اواخر المقدمة بناء على ان تركيب التصديق على تقدير
 ادراكه الحكم احتمالا مذهب ابيه احد فليس الزايم
 الى تركيب التصديق الا الامام فاستدل بتركيبه تامل قوله
 هذا هو الحق اي المعقول المطابق بكلامهم قوله ثم ان الادراك
 المسمى بالحكم مفرد بطريق خاص كذا لان اطراف الحكم اذا
 كان نظريا كان الحكم محتاجا الى القول الشارح بواسطة

لو فصل الله وصوره
 فيكون هذا الادراك
 مفردا لطريق خاص

لوفر

يوفق اطرافه فكل حصول الحكم الصاطر فاسعدده كالصدق على راي الامام وانه
 لا يوردها اليه فان النظرى عدم حصول التصديق نفس الحكم ليس الامام يوفق على النظر
 بالذات في لا يكون الحكم الذي اطرافه نظري بطرما بالواسطة تامل قوله فالاول سمي تصد
 فان قلت ان الادراك المتعلق بقوله ان الله واقع اولست واقع قد يكون بعد
 الادعاء والقول في لاسم التصديق قلت المراد بقوله اما ان يكون ادراكا لان الله و
 الى سواء يكون ادراكا له على سبيل الادعاء والقول فلا اسكال والتصور لا
 ان الادراك الذي هو عدم ادراك الله واقع يصدق على مجموع ادراك الله واقع
 ويرد مع ان هذا المجموع ليس بصور فلا يصح قوله والتصور لا يفعل ان الوصف هو
 معصية المعصم فلا يصدق المعصم على مجموع المركب من يولس قال السيد قدس سره
 حاشية سره المطالع لانه في كل قسم من قسم المعصم بالوصف من لا يرد الاعراض
 خروج مجموع القسمين في بعض النسخات فندرج في هذه اقسام من غير القسم للمعصم
 الوصف كقسم الى المعقول وغير المعقول تامل اما ان يكون ادراكا لا مورا ربه
 فان قلت نعم مع من العباد ان الحكم ادراك عند الامام مع انه فعل عند كاسمه
 قدس سره في اواخر المقدمة قلت اراد السيد الامام جعل التصديق كساده على هذا
 الوصف لم يسأل القسم ما هو مدعى الامام جعله تامل واما ان يكون ادراكا
 هو عدم ذلك الادراك في التصديق على نفس الحكم وعنده مع كل واحد من صور اطرافه
 ادراكه غير ذلك الادراك مع ان شأنا من صور اساده والاول حصول تصور
 السادح مع الحق على مذهب الامام ولم يعلل احد تامل فلا يصح على مذهب الحكماء قطعا
 قال الاساذ بعلمه مولا الساج قدس سره ان الله على نفس القسم المعصم على مذهب الحكماء

بوفى اطرافه فكل حصول الحكم الصاطر فاسعدده كالصدق على راي الامام وانه
 لا يوردها اليه فان النظرى عدم حصول التصديق نفس الحكم ليس الامام يوفق على النظر
 بالذات في لا يكون الحكم الذي اطرافه نظري بطرما بالواسطة تامل قوله فالاول سمي تصد
 فان قلت ان الادراك المتعلق بقوله ان الله واقع اولست واقع قد يكون بعد
 الادعاء والقول في لاسم التصديق قلت المراد بقوله اما ان يكون ادراكا لان الله و
 الى سواء يكون ادراكا له على سبيل الادعاء والقول فلا اسكال والتصور لا
 ان الادراك الذي هو عدم ادراك الله واقع يصدق على مجموع ادراك الله واقع
 ويرد مع ان هذا المجموع ليس بصور فلا يصح قوله والتصور لا يفعل ان الوصف هو
 معصية المعصم فلا يصدق المعصم على مجموع المركب من يولس قال السيد قدس سره
 حاشية سره المطالع لانه في كل قسم من قسم المعصم بالوصف من لا يرد الاعراض
 خروج مجموع القسمين في بعض النسخات فندرج في هذه اقسام من غير القسم للمعصم
 الوصف كقسم الى المعقول وغير المعقول تامل اما ان يكون ادراكا لا مورا ربه
 فان قلت نعم مع من العباد ان الحكم ادراك عند الامام مع انه فعل عند كاسمه
 قدس سره في اواخر المقدمة قلت اراد السيد الامام جعل التصديق كساده على هذا
 الوصف لم يسأل القسم ما هو مدعى الامام جعله تامل واما ان يكون ادراكا
 هو عدم ذلك الادراك في التصديق على نفس الحكم وعنده مع كل واحد من صور اطرافه
 ادراكه غير ذلك الادراك مع ان شأنا من صور اساده والاول حصول تصور
 السادح مع الحق على مذهب الامام ولم يعلل احد تامل فلا يصح على مذهب الحكماء قطعا
 قال الاساذ بعلمه مولا الساج قدس سره ان الله على نفس القسم المعصم على مذهب الحكماء

او يسمي في النكاح والطلاق

من وجهين احدهما ان راد المصالح الحكم في قوله وانما تصور منه حكم فانه لا يكون له وجه
 وان يكون المراد بكلمة مع هو الى مع والمعارضة الدلالة فيكون محصل مع الصدق على مقتضى
 عبارة المصالح هو الادراك الجامع وايضا للوقوف واللا ووقوف ولا سكران الادراك الجامع الى
 للوقوف واللا ووقوف حاران يكون هو الحكم المعبر الادراك ان السند واقية وليس بواقية
 تطبق نعم المصالح على مذهب الحكماء فانه ان المصالح قد فسر الحكم باسناد ادراك الى ما او
 سلبا ونفس الحكم بعد التفسير باع عن قول الحكم في قوله تصور منه حكم على الوقوف واللا ووقوف
 والفعال بان الحكم المعبر بعد التفسير كوران يكون عن الحكم الذي هو في قوله تصور منه حكم بعد
 غاية النعم وما بينهما ان المراد بقوله تصور منه حكم الى هو انه تصور منه وصف كونه حكما و
 سكران الادراك الذي معارضة وصف كونه حكما حاران يكون عن الادراك المسجل بالحكم كما
 يوم عن ريد ما به اسنان معارضة وصف كونه ريدا مامل ولا على مذهب الامام
 قد يقال كقولنا تصور منه حكم على مذهب الامام بان راد بقوله تصور منه حكم تصور محصل معارضا
 للحكم معارضة والمصالح من فعل معارضة الكل بالجامع تطبق نعم المصالح على مذهب الامام
 مامل وورد عليه ان تصور المحكوم عليه وصف به ان العضا بالحمد كما سجد فوكه
 سجد من قولنا الى في قوله فيرى عدد التصديقات الى اكثر من السجود كما لا يخفى
 بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق الى فانه ان يكون قوله لان التصديق الى مثبتا لعدم
 صحتها نعم المصالح في نفسه ثم اداسفاده التصديق من القول السارح ليس اذرا
 مستحلا مامل فيه فافهم من قال مع الحق معصم هذا العامل بعلل مواد
 الاسعاض لا قلع مادة الاسكال وورد عليه بان العارض مطلق على الخارج المحمول على
 البيع على القيام بالنسب ولا سكران الحكم بالنسبة الى التصور ليس بعارض من مع المعصين

الحكم

ان يكون كقولنا ان يكون تصور منه حكم فانه لا يكون له وجه
 التي تكون اذرا فانه هذا المجموع تصور السند تصديقا يكون مجموع تصور السند والمحكم عليه و
 والمحكم به داخلا في قوله لكن لا يحسب المعبر اذ قد عرف ان المراد من العوض ماساما
 متوشية بالعوض ولا سكران مجموع تصور السند مع تصور الحكم عليه اذ به شبه فافهم
 الحكم مجموع تصور المحكوم عليه وبه والسند فيكون قوله لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات
 السند الى معصية لا مقصود بل لا سيما على تصور السند مامل اذ عرف هذا فلا يرد
 ما قيل من انه لم لم بعض السند قد كان على مجموع تصور الحكم عليه اذ به مع تصور
 السند في ذات البيع اذ في ذات الاسباب مامل فان قلت الى فدان واد السائل
 من هذا الكلام ان المصالح يريد بالمعصية المأمورة من قوله تصور منه حكم المعصية التي للكل فانه
 بوجه قوله ويقال للمجموع تصديق بالحمد مقصوده تطبق على المصالح على مذهب الامام
 كما رخصنا في لم يكن الخواص في المعاملة مامل لان القسم الثاني الخارج من القسم هو
 الادراك الجامع الطان يقال هو الادراك الجامع او العوض للحكم اذ الطان قوله فان
 قلت متوجه على ما يلي من الوجهين فان كان التصديق لا يقال بهذا السرد
 مما لا محالة في عبارة المصالح لان التصديق عند متوجه كما عرفت او يقال
 للمجموع تصديق لا تصور المعارض للحكم او العوض له كما فهم من القسم الثاني فلا محال
 للرد يد لا ما يقول بهذا الرد يد سا على حوار ان يكون التصديق عند هو الادراك
 المعارض للحكم او العوض له كما فهم من عبارة القسم ويكون قوله ويقال للمجموع تصديق
 معلامة مذهب طائفة اخرى مامل فيه فافهم فالحال على ما عرفت الى وانها يلزم
 عدم تصور فانه مقصوده من هذا القسم وهو اسباب الاصل الى المطلق

نقلا

هل معان

على ما هو عليه فافهم هذا. وذكرنا بطلان قول من كان هذا الشك من وجهين
 الاول انه نقول ح الفاعل الذي سبقت له كلفه العلم الى الصور والصدق
 في شأن الخاصة فعله لا يحتمل كونه قوله وفعال للمجموع صدق في محله على فعل مد
 او مامل الكسب انه يلزم على هذا تركب الصدق مع وجود العلم والحكم الذي هو ليس
 منه والمركب مع وجود الشيء وعينه لا يثبت ان يكونه ودال ذلك ان السبب كالمركب من الصف
 الحد فانه ليس بخار ولا سقف ومن ادعى ان كونه المركب مع العلم وعينه قد ارجح
 العلم كالمركب من المركب والمود فانه قد للمركب فعله الشأن واعترض على الوجه الاول
 بوجهين احدهما ان معنى المعرض مع قوله فان قلت ان يطبق على ان المصداق على يد
 الامام وهذا الوجه الاخر للظلال لا يوجب عدم الاطلاق بل يوجب عدم حكم
 مدبب الامام وبما هما ان كون الحكم فعلا على رعي المصداق الخا على للصدق كذا كالا
 مما يحايل الى دليل مامل وانما صدق على تصور المحكوم عليه في هذا الماسوم
 على الوجه الاول بعبارة المصداق واما على الوجه الثاني الذي مداره على كون الصدق
 للحكم عين فلا مامل فربما عدد الصدق في السوء قد عرف ان ذلك في
 الخلفات التي لا تركب في اطرافها الاول فالتسارع والمصداق على الصور
 السادح والصدق في الا ولم يعمل على الصور فقط والصور مع الحكم مع ان عبارة
 المصداق لا تقتضيها على انما قرره العدول عن حكم المصداق لا يظهر الا انما عدا على الصور
 الى الصور فقط اي السادح ادما او ردد الا على من وجهين على الصدق المصداق
 اما هو جعل الصور في الصور المطلق في نفسه وسبب العدول وروود الا على
 الى منه ان سبب العدول المصداق المصداق حارا ان يكون الحكم عين فعلا والصدق

هذا هو الوجه الثاني في بطلان قول من كان هذا الشك من وجهين

فيكون

في قسم المصداق اما الحكم كما هو مدبب الامام وامل واما المركب منه ومنه لا يراى
 السبب كما هو مدبب الامام فلا يصح جعل الصدق في معنى يدبب المعنى في
 مع العلم على يدبب كون الحكم فعلا فعلا المصداق المصداق الى الصور فبدا والصور
 مع الحكم لئلا يلزم كون قسم الشيء في ذاته ولا بد في التوفيق مع حمل العنان على
 ما هو المصادق منها الاول ان القسم فاسد الى ما كان فساد كل من القسم
 في الاخر من الاول باشارة القسم في غير اعصار اقسام متعددة فافهم هذا
 الاول يكونه ان القسم فاسد بخلاف الصادق في الاعراض الكسب فان الصادق في
 الثاني غير مرتبط على نفس القسم كالا على فالتسارع ارجح احدهما ان يكون قسم الشيء
 في ذاته وانما يلزم قسم الشيء الى منه ادلا على ان احداهما المعنى في بطلان الاعراض
 حمل الصور الذي هو احد قسم العلم في القسم المصداق على الصور المطلق مامل
 قسم الشيء ما كان مدبب حاشية واحص منه اعلم ان القسم المصداق منها هو القسم
 مع قسم الكل الى وثنائه لا مطلق القسم السائل لما حصل من قسم الكل او قسم
 الكل اذ القسم الثاني مع نوع القسم ليس حصص من القسم فبدا ما كان مدبب حاشية
 الى تساؤل فروج العضا ما المخرج منها واحد المصداق من اللبس منها المصداق مع وجه الاول
 وقوله احص منه خرج اندراج الفروج واندراج احد الاوس اللبس منها المصداق مع وجه الثاني
 منه الا حصص هو الا حصص المطلق كسب الصدق والكل ولا بد في التوفيق مع حمل العنان
 على ما هو المصادق منها فثبت اما الاول فللصدق بوقف القسم على فساد القسم كالسبب
 والسائل كقولنا الحيوان اما هذين انا طاق او حيوان ساهل وعلى نحو القسم
 وعلى احد القسمين الماصود مع احد القسمين وعلى مثل الصافي بالمد الى الحيوان

مع ان ليس قسم من الحيوان او القسم ما حصل من قسم البعد فيكون
 مع القسم المقسم اليه واما ما ساقط لعدم صدق هذا التعريف على الشيء الذي هو
 قسم من الاسرار و قولنا الانسان امارد او غير امارد او غير قسم
 من تلك القسم مع ان يكون اخص مطلقا من الانسان يجب الحمل اوله في
 الاخص يجب الحمل من صدق على من وصدق انما على اخص ولم يصدق الخ
 الخ في علم من كماله في مصاد الكلي نعم الخ في اخص
 المحقق في الكلي الذي هو في ذلك الكلي لا في حال الاخص في التعريف
 على ما سئل الا اخص في الكلي والارم كون مروج العضايا بها
 اقسام لها مع ان ذلك ليس كذلك واما ما ساقط فلان القسم في بعض
 المقامات قد يكون مساويا للقسم تحت الذات كقوله الكلي ادا قسم
 الثاني قسم هكذا الكلي اما ليس مفهوم الكلي او غيره فان القسم الاول
 في هذا القسم مساويا للقسم لا انه اخص منه احسب هذا الذي تارة
 اما رد على من جعل قوله قسم الس ما كان مدرجا فيه واخص منه
 الخ تعريف للقسم ولا يتم تعريف له بل هو مسمى او صفة وقد
 يحاسب عن الوجه الثالث ما لا يسلم ان قولنا مفهوم
 الكلي اما كلي او غيره فسماء بل هو رديء يكون المفهوم
 المردود في عين احد طرفي الذات فاقسم

ساقط

لكن

وهو مبرر

توضيح

توقف اطرافه عليه فيكون حصول الحكم انضاطا متقدرا
 كالصدق على راي الامام فيه انه لا ورو واما البحث
 فان النظر في عند من جعل التصديق نفس الحكم ليس
 الا ما يتوقف على النظر بالذات مخ لا يكون الحكم الذي
 لا اذ في نظري نظريا بالواسطة تأمل قوله ومندرجا
 كما معه تحت شي اخر فعلى هذا لم يكن مفهوم الشيء قسما
 لشي اذ لم يندرج هو مع شي اخر تحت غيره فيه ان
 مفهوم الشيء ايضا يندرج مع مفهوم اللاشي تحت نفسه
 والارم اندراج تحت مفهوم اللاشي اذ يستحيل ان
 تنفع التقيضين لكن في علم فاعدم اندراج تحت اللاشي
 لا يقال بهذا الكلام يدل على اندراج مفهوم اللاشي تحت
 مفهوم الشيء الذي هو تقيض له فيلزم اجتماع التقيضين
 لاننا نقول معنى اجتماع التقيضين هو ان يصدق
 التقيضان معا على شيء واحد لا ان احدهما يصدق
 على نفس الاخر تأمل قارئنا شرح وقد جعل فسمنا من العلم
 الذي هو نفس التصور فيه ان نقسم العلم بهما بقوله
 فسمنا من العلم الذي هو نفس التصور مما لا يطرق فائدة
 كما لا يخفى قال الشارح وان كان عبارة عن الحكم يلزم
 الحق واعلم ان صحة هذه الملازمة بتوهمه على كون الحكم
 يدور

نظير

فغلام مع ان من جعل التصديق نفس الحكم لم يذهب اليه
 نعم يلزم على تقدير كون الحكم ادراكا كون قسم الشيء قسمه
 فالاول ان يرد الشارح في الحكم الذي جعل التصديق
 عبارة عنه بانه اما فعل او ادراك فعلى كل من التقديرين
 مندرج تحت احد الامرين فتأمل قوله واما اذا اراد
 بالتصديق ما هو مذهب الامام الخ في فيه انه ان اراد
 بالتصديق ما هو المركب من التصورات الثابتة في
 الحكم بمعنى الادراك يلزم ايضا جعل قسم الشيء قسمه
 ولم تعرض السيد قدس سره الى ذلك مع ان الغرض اليه
 مما له وجه وجه قوله اذ لا يلزم الخ انما نفي لزوم اذ
 المركب من الشيء وغيره قد يكون فرد من ذلك الشيء كما
 المعدوم المركب من المعدوم والموجود وكذا الفرد المركب
 من الفرد والتزوج وكما المركب من المفرد والمركب
 وكما الممتنع المركب من الواجب والممتنع وكما الممكن المركب
 من الواجب والممكن وكما المعلوم المركب من المعلوم والعلة
 وكما الخرج المركب من الخرج والداخل وكما الجوهر المركب
 من الجوهر والعرض فتأمل قوله بل يحتاج الى ان يمكن
 بما ذكره في التصديق الخ لا يقال كما ان المركب من الشيء
 وغيره لا يلزم ان يكون فردا من ذلك الشيء كذلك المركب

من الشيء

وغيره لا يجب ان يكون فردا لغيره ايضا فيصح التفكيك
 كما ذكر في اصل كون التصديق عبارة عن الحكم لاننا نقول
 قوله قدس سره في قوله بل يحتاج الى عبارة عن الحكم
 المستفاد من قوله اذ لا يلزم ان يكون ان المجموع المركب
 الخ وهو ان المركب من العلم وغيره جاز ان يكون بما
 بنا للعلم فقال السيد قدس سره انه على تقدير صحة هذا الجواب
 يحتاج الى ما ذكره على تقدير جعل التصديق عبارة عن الحكم
 لان قوله عبارة عن يذهب الى ان الامام وبالجملة في
 كلامه قدس سره اشعارا بالترديد القائل بان المركب
 من العلم والحكم ان كان غير داخل في العلم كالمركب من
 السقف والجدار كان مندرجا تحت ما جعل التصديق
 عبارة عن الحكم التصديق مع الحكم فتأمل قوله بل اراد
 بالتصديق الخ سياق السابق يدل على ان يقول بل اراد
 بالتصور ما عدا ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
 او ما عدا مجموع الادراكات الثابتة والحكم حتى يكون النفي
 والاثبات واردين على شيء واحد فانهم قائلون
 يلزم ان يكون قسم الشيء قسمه لا حسن ان يقال حتى
 يلزم ان يكون قسم الشيء قسمه او قسم الشيء قسمه
 الاخر اضر احد هذين الامرين ومقصود السيد قدس سره

كان
 ان كان داخل في العلم كالمركب من السقف والجدار

من هذا الكلام انه لا ورود للاعراض الاول حيث
 فرع عليه قوله فلا يلزم شئ من المحذورين لانه لا ورود
 للجنس الاول منه والجواب انه لما كان عدم لزوم الامر الكلي
 على مقتضى هذا الوجه ظاهر لم يتعرض اليه قول ولفظ
 التصور يطلق بالاشتراك هذا لقوله للجواب وبيان
 المنشأ والعراض ولا محذور ايضا لا يقال محذور
 هو لزوم جعل قسم الشئ قسمه لما ذكرنا قد كسر من
 انه اذا اريد بالتصديق ما هو مذنب الامام كحاج
 ح الى ان يتمسك بما ذكرنا في التصديق بمعنى الحكم
 لانا نقول المحذور هو لزوم احد الامرين ولا شك
 انه اذا اريد بالتصديق ما هو مذنب الامام كحاج
 ح الى ان يتمسك بما ذكرنا في التصديق بمعنى الحكم
 لانا نقول المحذور هو لزوم احد الامرين ولا شك
 اريد بالتصديق ما هو مذنب الامام لم يلزم جعل قسم
 قسمه لانه لا يكون المركب من الشئ وغيره فردا منه
 وان لا يكون فردا منه ايضا فلا يلزم جعل قسم الشئ قسما
 منه وقد عرفت معنى ما ذكرنا قد كسر من قوله بل كحاج
 الى ان يتمسك بما ذكرنا قد كسر من قوله بل كحاج
 مندفع عنه وقد عرفت ان دفاعه عنه ايضا حاصل كلامه

فدرك

قدس سر ان المفهوم من عبارة الشارح او ان الاول ان الاعراض متوجه على كلام القوم
 تحت الظاهر وغيره من هذه ما رفا به كما في نفس القسم الثاني ان هذا الاعراض
 موجه على كلام المصنف لكنه مندفع عنه ما رفا به كما في نفس القسم الذي
 اشار اليه الشارح بقوله لانا كما رفا به في هذا الموضع قوله الثاني قوله الا ان اندفاعه
 يمنع لكن ولو كسر عنه قدس سر من دفع الاعراض عن كلام القوم كمنع المعام لا الاعراض
 على المقام ان مما جعله سببا للعدول من الاعراض الاول لا يصير سببا له حتى يرد عليه
 قدس سر ان ورود الاعراض المندفع الكلمة اما صير سببا للعدول الى شئ لم يرد عليه
 الاعراض اذ ورد عليه لكن لا كحاج في دفعه الى الكلمة بامل فيه ما قدس سر الشارح الثاني
 ان المراد بالصورة المحصورة انه مطلقا او المقيد بعدم الحكم بوضع منها
 بوجهين احدهما ان الاول بعد الاعراض على الاعراض الاول لعدم مورد
 على مورد الاول طبعيا ووضعا احب عنه ان الفساد في الاعراض الاول ناشيا
 من نفس القسم فتصح التقديم او ان الاول اقوى على رجم الشارح لعدم كونه حائما
 والا قولى اولي بالعدم من الاضعف وثانتهما ان المعرف فخر في الاعراض الاول
 ان المراد بالصورة عسان العدم هو الصور المطلق وهذا الحرم صاف لتردين
 الصور في هذا الاعراض مطلق الصور والى ما اعترضه عدم الحكم والجواب
 انه لا بأس للمعرف عن امثال هذا المسألة فافهم فانه يحسم على كلام المصنف ايضا
 ان كما في هذا الاعراض على كلام القوم او كما في الاعراض على الاول على كلام المصنف
 فانه ان اراد بالصورة المحصورة الدمن في مورد هذا الموضع وهو الصور
 ووجهه ان يحمل قدس سر على صدر شئ الاول لسان الاطلاق وعلى الشئ الثاني المقيد

روايت في هذا الموضع كسر
 قدس سر في هذا الاعراض
 الثاني قوله

هنا

والاعراض على
 في الاعراض الاول

الصور بعدم الحكم فمثل مورد التردد لشيء كما مثل مورد التردد للشيء في العلم
 فافهم قوله ان يكون قوله فلفظ لغو فلفظ لا بد ان مدار الشئ الاول من هذا التردد
 على محل فلفظ لسان الاطلاق فلا اسدراك بامل قوله هو كلامهم انب لا
 كونه لفظ الصور فلفظ مشترك لا لافعال فلفظ لا بد ان ما ذكر في سائر هذا
 الاشارة في كلام العوم من قوله حيث ذكر الصور لادل على ذلك الاشارة كقوله
 ان يكون اطلاق الصور على ما هو معادل للصدق في كلامهم يعني محاربا للفظ الصور
 لا المعنى الذي وضع ما زاده لفظ الصور وانما يقول ان كلام المصداق على لفظ
 الاشارة لفظ الصور بين الصور المطلق ومن ما اعرفه عدم الحكم اما دلالة على
 الصور المطلق فلما ذكر في سائر ما دلالة على الصور لعدم المقدم الحكم فلا
 ان اطلاق الصور على الصور المعرفه عدم الحكم معلوم المعارف المشهور فلما ذكر الحكم
 للصور معن افرغ المشهور علم ان لفظ الصور مشترك بين هذا المعنى الذي ذكر المعنى
 وبين المعنى المعارف المشهور فلفظ في كلام المصداق دلالة على اشارة لفظ الصور بين
 الصور وبين الصور الذي اعرفه عدم الحكم لا يقول دعوى السيد كرس سببا
 هذا الجواب بكلامهم انب الحاصل بالسان الذي ذكر في سائر وان كان هذا
 الدعوى غير تمام في نفسه ايضا بامل قوله واما كلام المصداق فلا يصفى الا ان يكون
 الى ان تقدم المصداق بعد فلفظ في قوله العلم اما الصور فلفظ الى علم بوجه الصور المطلق
 مدرك على ذلك فافهم قال السارح فلزم عدم الشئ الى انب والى غير لافعال منها
 تخان البحث الاول انه ان اراد بالغير منها غير منان للقسام الذي هو العلم والصور
 فلانظر لزومه مما ذكر من ان المراد من الصور الصور الذي هو مطلقا بل انما هو لزومه

اذا اراد بالصدق انب الحكم بمعنى الفعل وان اراده الغير المطلق فلانم ان عدم الشئ الى
 الغير هذا المعنى فاسد بل كل عدم فهو كنه يكون الاقسام فيه غير المقسم فالاول ان
 تقصر على قوله فلزم عدم الشئ الى انب من غير ذكر قوله والى غير الشئ الثاني بطلان عدم
 الشئ الى انب لا لان قولنا الكل اما كل او غير كل صحيح مع ان القسم الاول فيه التقسيم
 لا انقول غير الحب الاول بان عدم الشئ الى غير اذا كان ذلك الغير اخص من المقسم
 باط في التقسيم المذكور يكون احد قسميه نفس المقسم كما في ما نحن فيه لاستلزام عدم الشئ فيمال
 وغير الثاني فان قولنا الكل اما انب الى لائم ان يكون تقسما بل هو مجرد ترديد فافهم
 وما قبل من ان النفس الكلية من حيث خصوصية وكونه مما يصدق عليه عدم مفهوم الكل من حيث
 مواضع من نفسه فيجعل قسميه من نفسه فير دعي ان الشئ بهذا الاعتبار لا يصير اخص من
 نفسه حيث يصح جعله فيما فيه من نفسه بامل قال السارح فلزم اعسار الحكم وعدم
 في الصدق من العبارة وكذا ما سندر في الجواب من قوله الصور بشرط الى في
 مقام التعبير عن الصدق مدرك على انه اراد بالصدق ما هو مذهب الامام مع ان
 سائر الكلام لبعض قبول الصدق على مذهب الحكماء ايضا اجب بان قوله
 ما اعرفه الحكم اعلم ما اعرفه عينا او فردا ومكذبا اول عبارة الجواب ايضا في
 واشترط الشئ تنقذه على مذهب الحكماء هذا لازم على مذهب الامام ايضا فان الحكم
 الذي هو حوز الصدق على مذهب مشروط بالصور الذي اعرفه عدم الحكم الكذا
 هو بعض الحكم فلزم على مذهب ايضا اشترط الشئ اعني الحكم بصفته بل هو لازم على
 مذهب الحكماء المستحدث ايضا فان الصدق عند صور المعروض للحكم ولا
 شكر ان وجود المعارض مشروط بوجود المعروض تدبر فافهم ما ذكره السارح

كما ان العباد كان ماسا فاسد
 ما لم يكن في النسب من نفسه

ركب الشيء من المتضمن واشترطه سبعة فلب وهو اسماء ذلك هو لزوم اصحاب
 المتضمن للذين مما الحكم موجود الحكم ليس موجودا ما لزوم على مذهب الامام
 فلان التصديق اذا وجد وجد الحكم واذا وجد التصديق او الحكم وجدت الصورة
 الساذج المعبر عنها عدم الحكم فتصديق ان الحكم موجود فان الحكم معدوم وما
 متناقضان واما لزوم على مذهب الحكماء او المسحوت فلما اذا وجد
 التصديق وجد الحكم واذا وجد الحكم وجد التصديق الذي اعني عدم الحكم
 فمدحى هناك فصان احدهما ان الحكم موجود والا فليس ان الحكم ليس موجود
 بامل فان قلت اصحاب المتضمن في الامور الموجودة في الذين ليس يحمل
 كما اذا تصور النقصين ولا سكران التصديق من الموجودات الدينية فلب
 ان اصحاب المتضمن يحمل في الموجودات بالوجود الاصيل والتصديق وان
 لم يكن موجودا حارجا لكنه موجود لو هو وجود اصيل نعم اصحاب المتضمن
 غير يحمل في الموجودات الدينية الحاصلة في الذين تصور ما بدارها كما اذا
 تصور تصور المتضمن فامل وقد حاب عن اصل الاسكال ما نعال ان
 اعسار الحكم في التصور الساذج كناية عن عدم اعسار الحكم فيه فلا يلزم اعتبار
 التصور في التصديق اعسار الحكم وعدمه فيه وفيه ان يلزم على هذا الساذج
 من اعسار الحكم وعدم اعتباره لامن الحكم وعدم الحكم بامل او ما نعال ان المعبر
 في التصور مفهوم عدم الحكم لا ذاته والمعبر في التصديق على الوحد المذكورة ذات
 الحكم لا مفهومه والساذج انما هو من مفهوم الحكم ومفهوم عدمه بامل فيه فافه
 قال الساذج وجوابه ان جواب الاعراض من وجهين او ورود الاعراض من

وجهين

وحيث ان يكون هذا الجواب جوابا عن الوجه الثاني من الاعراض فظاهر واما كونه جوابا
 عن الوجه الاول منه فلان هذا الجواب يدل ولا بد منه على اشتراك لفظ التصور
 ما اعبر عنه عدم الحكم وبين الادراك المطلق في محله على المعنى الاول في كلام العموم مدح
 الاعراض الاول عنهم كما لا يخفى ولكن الشارح لم يصرح بكون هذا الجواب واقعا للاعراض
 الاول لظهور كونه واقعا له تأمل ثم اعلم ان هذا الجواب بخلافه وجوه منها ان
 التوقف فيه على اشتراك لفظ التصور زائد لا حاجة اليه اذ حصل بهذا الجواب هو خسر
 شي الاخر من التردد الذي ذكر المعرف وممع اعسار التصور الساذج في التصديق
 والبرام اعسار التصور المطلق فيه اذا عرف هذا فنقول لا سكران هذا الاسوف
 على اشتراك لفظ التصور كما لا يخفى بامل ومنها ان هذا الجواب غير مفر للمعترض اذ عا
 ان الاعراض الموجه على ظاهر كلام العموم يكون مدفوعا به وهو لا يفرح جعل هذا
 الاعراض المدفوع سببا للعدول عن العبارة القوم الى عبارة لا يرد عليها الاعراض
 اصلا فافهم ومنها ان ما ذكر الشارح في حاصل هذا الجواب من قوله التصور قد
 يعتبر بشرط شي ليس شديدا اذ المراد من الشيء في قوله يعتبر بشرط شي الي هو الحكم
 ونحوه الحكم بشرط في التصديق لا بطلان في المذهبين ولا يخفى على المتأمل جواب
 من المناقشة ومنها ان ما ذكر في حاصل الجواب مشتمل على خللين احدهما
 قسم الشيء الى نفسه وغيره والا فكون قسم الشيء فماله لكون التصور بشرط شي
 والتصور بشرط لا شي فسمي من التصور لا بشرط الذي هو عن القسم والجواب ان
 نعال ان المقسم بهما ما يطلق عليه التصور لا بشرط شي اذ المفهوم التصور من حيث
 هو موح قطع النظر عن تقيد شي من هذا الاعتبارات وكون التصور هو هذا المعنى

محمد بدر

او حاصل مدح

هدام

بني

لا التصور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

شأن الصور لا يشترط شيء تحت الصدق والحق ومساو له لا شيء السهم وفيه فقه
وان هذا السهم ليس باعتباري يجوز فيه قد اخل الاقسام او يقال بما ذكر المحقق
في حاشية الجواب نعم للصور بل يوسان للاعسار وبما مل فقه تحت
لان المقترض في الصدق هو تصور المحكوم عليه الي قد كابد غير هذا البحث بوجوه
احد ان المراد بالصور المطلق والصور لا يشترط شيء الذي اعبر المحقق بالصدق
هو افراد الصور السارج حال كونها معبر الا يشترط شيء اي من غير كون تلك الافراد
ما خود امع الحكم وعدم الحكم لا مفهوم الصور المطلق لان هذا الاعسار ان الله
كما ذكر في المفهومات الكلية كرس فيما صدق عليه تلك المفهومات مامل وبانها
ان تصور المحكوم عليه وبه والنسبة كوران يكون معبر في الصدق لاجل استزادها
للصور المطلق المعبر فيه ولا شك ان كلام صاحب البحث لا يع هذا الجواب فامل
ونالنا ان الجواب الذي ذكره السارج حدى ذكر لا سكال الحسم كما يدل
عليه عبارة السيد قدس سره في الجواب من قوله هذا التحقيق الذي افاده
السارج في شرحه للمطالع لانه مافه فقه والجواب حاصل هذا الجواب
هو ان عدم الحكم معبر فيه في مفهوم تصور السارج او فيما صدق عليه ذلك المفهوم
بطريق القيد والوصف والمعبر في الصدق هو ما صدق عليه مفهوم الصور
السارج فلا سكال واعرض عن هذا الجواب بان قد عدم الحكم وان كان خارجا
عن افراد الصور السارج لكنه غير منكر عن تلك الافراد ولازم لما فكلام وجد الحكم
وحد افراد الصور السارج وكلام وجد تلك الافراد وجد عدم الحكم فليزم اصحاب
النسبين فيعود خلاصه الاسكال فالجواب الحق هو ما ذكرنا سابقا من ان كل الحكم

وعدم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وحد من استثنائه واحد فلا يلزم اصحاب النسبين بذكر قوله بل ما عرض مجموع
الادراكات الثلث الي الاول ففقه هذا يلزم ان لا يكون مجموع الادراكات الثلث فردا
من افراد الصور السارج واللازم باطسا ان الملازم وهو ان عروض الحكم
يشي ما في عروض عدمه كما يدل عليه قوله قدس سره وهذا التصور في نفسه
موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له الي واما لطلان الملازم فلان مجموع
الصورات الثلثة ان لم يكن مما صدق عليه الصورات السارج يلزم الواسطة بين
الصور والصدق لظهور ان لا يكون مجموع الصورات الست مما صدق عليه الصدق
ما مل فقه ولا سكال في ذلك ان لو اسما لذكر لزوم اسما المركب بالكلية
لان كل واحد من اجزاء كل مركب موصوف ببعض الاخر كما لا يخفى قال السارج
العلم ما يدعي الي في هذا السهم تحت من وجوه الوجه الاول ان المعبر بهنا علم وكل
علم اما ضروري او نظري فالسهم اما ضروري او نظري وعلى كل من التقديرين يلزم
العصام الشيء الي نفسه والى غيره والجواب منها ان المقسم فهو العلم من حيث هو مع
قطع النظر عن كونها ضروريا او نظريا وان لم يكن تلك الطسوة نفس الا وحاله
عن احد ما مل الوجه الثاني انهم صرحوا على ان هذا القسم ليس جمع وعل ان
النسب بين الاقسام في السمات الخمسة هي الساس الكلية مع ان النسب بين
مفهوم الضروري والنظري هما لسان الساس الكلية تكون مفهوم الضروري فردا من
افراد مفهوم النظري والنسب بين الشيء وافراد لسان الساس الكلية وحواء بعد
الاعراض عن منع وجوب ساس الكلية بين المعاملين ان النسب بين مفهوم الضروري
والنظري ساس كل لعدم صدق شيء عن شيء ففقه فعل وجوب الساس من هذا المفهوم

اي ان النسب بين الساسين الساسين

الكل يكون له

بسم الله الرحمن الرحيم

على ما يصدق عليه الاخر صدقاً معارفاً ولا يتأتى ذلك صدقاً واحداً لسانين على نفس
 مفهوم الآخر صدقاً طبعاً لا يقال ان السارح يصرح في كثرة النسب اليه
 من الكل والجزء الصادق عليه ذلك الكل عموم مطلق فلا يصح هذا الصريح على
 معضه هذا الجواب لاننا نعلم ما ذكره السارح في كثرة النسب محمول على النسبة
 بينهما كحسب المحقق لا المحل والصدق ولا سكران السمة من السمن بالعموم المطلق
 محسباً لانهما بينهما بالسان اليك صدقاً الوجه الثالث ان الانقسام لازم
 للعلم المقسم بهما والعلم المقسم لازم لكل من النظر والضروري ولان العلم لازم
 فلكونه الانقسام الى الضروري والنظري لازم لكل واحد من الضروري والنظري
 ان ذلك ليس كذلك احب بان يكون الانقسام لازماً للمقسم وكونه لازماً لكل واحد
 من قسمين بعض الانقسام من كل واحد من الانقسام وهو لا يصح انقسام
 كل واحد من الانقسام بالانقسام بل بعض اسماح العكاز كل واحد من الانقسام
 عن الانقسام وهذا المعنى محقق ما يوصف بالانقسام من كل واحد من
 الانقسام وذلك كذلك فاما الوجه الرابع كساح نقرس الى سبعين شئ وهو ان
 قد سكت قد مر في حاشية شرح المطالع على ان المقسم في كل قسم لابد من ان يكون
 مقسداً بالوحدة النوعية وان كان يسمى الى الاسماح فالمقسم مقسداً بالوحدة
 السميكية اذ عرف بهذا فنقول لا سكران المقسم بهما مقيد بالوحدة النوعية
 اذ معنى كون المقسم مقسداً بالوحدة النوعية هو صدق على اقسام من السمة
 نوعاً فبما ان لم يرد اذ اكرس محقق كادراك زيد مثلاً عن هذا المقسم اذ لم
 يصدق على هذا الادراك السميكية انه علم واحد بالنوع وقد عاب عنه ان المراد

ان كفى
 ان يكون المقسم مقسداً بالوحدة النوعية
 ان يكون المقسم مقسداً بالوحدة السميكية
 ان يكون المقسم مقسداً بالوحدة النوعية والسمة

من قولهم المقسم مقسداً بالوحدة النوعية هذا المعنى في قسم شئ الى الانواع لا المقسم به
 مثلاً هو ان المقسم كذا ان يكون مقسداً بالوحدة النوعية لا المقسم به على ما هو مركب من النوعين المقيد
 المقسم المقسداً بالوحدة النوعية هذا المعنى في قسم شئ الى الانواع لا المقسم به على
 كل واحد من انواعه ولا سكران في هذا صدقاً على ثبات متعدد من افراد واحد الاقسام
 مامل وما ان المراد بالمقسم المقسداً بالوحدة النوعية هو ان المقسم يصدق على الانواع المنذر
 كحسب صدقاً معارفاً وهو لا سكران في صدقاً على ثبات تلك الانواع مامل الوجه الخامس
 ان الانسب تقدم المقسم الثاني على المقسم الاول يكون وجود ما في الاول عدم ما في الثاني
 مقدم على العدم في الصور ويكون مفهوم الثاني جزءاً من المفهوم الاول والجزء مقدم على الكل
 والجواب ان المصور منها هو حال العلوم من حيث المحقق ولا سكران المقسم الاول
 مقدم على الثاني ذاتاً وزماناً ما عدا السارح المحقق فاقول السارح وهو ان ذلك لا يكون
 حصوله على نظر الى العلم انه قد اورد منها ابحاثاً لا يح ارادها من موارد البحث الاول البديهي
 والنظرية المعرفية منها قسمان من العلم فكما ان علمين مع صدق بينهما على معلوم
 لا سوف حصوله على نظر كالمادة وعلى معلوم سوف حصوله على نظر كحسب الحق فلا يكون
 شئ من النوعين ماعدا احب عنه ان المراد بالحصول في نوعي البديهي والنظرية هو الحصول
 بالذات لا الاعم من الحصول بالذات والصورة لا يقال في هذا الجواب ضعف من جهتين
 احدهما ان كخصص الحصول بالحصول بالذات كخصص في التعرف من غير مبدء و
 ما بينهما ان العلم بالحرارة مثلاً اذا صار معلوماً بدون النظر يصدق عليه تعريف البديهي
 مانه حاصل بالحصول الذاتي بدون النظر مع ان العلم بالحرارة يكون معلوماً لا علماً
 لا ما يحصل عنه الاول ما ان شئ يكون المعرف علماً فربما يصح هذا التعريف وعلى الثاني

الخصص

فانما هو اول ما ذكره السارح في هذا المعنى

بان العلم بالحواس حتى كونه يصدق عليه تعريف البداهة باعتبار حصوله بداهة العلم
 فهو بهذا الاعتبار علم لا باعتبار حصوله بصورة الذي هو بهذا الاعتبار معلوم بان العلم
 البحث التام يحتاج تقرر الابق مقدم من انه قد كتم في الشيء الواحد سبب حصول
 بالبداهة وسبب حصول بالنظر ايضا بالنظر الى الشيء في نفسه وواحد في الزمان
 بان يحصل لشيء واحد او للشيء في شيء واحد بالنظر وبدونه اذا عرفت هذا
 فنقول فالصدق على هذا الشيء الذي اجماعه في سبب حصوله بالبداهة وسبب
 بالنظر شيء من تعريف البداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم
 توقفه على النظر وقد مر من ان سبب الحصول بالبداهة نظر محقق في الشيء وصدق
 تعريف النظر سدد عن توقف حصوله على النظر وقد مر من ان سبب الحصول بالبداهة
 محقق في الشيء عند ما اراد المعبر من الشيء الذي اجماعه في سبب الحصول بالبداهة
 وسبب الحصول بالنظر معا نفس العلم او العلوم في العلم الاول كسبب اجماع العلم
 المذكورين في علم واحد فان العلم الحاصل بالبداهة سدد عن سبب حصول
 بطريق اخر لغيره حصل ذلك العلم اوله في زمان اخر كالاخف وعلى الثاني سلمنا ان
 السبب المعروف في معلوم واحد لكن لا محذور فيه لان كلامنا ليس في العلوم
 بل في العلم على اننا نقول ان العلوم من حيث كونه معلوما اذا حصل بالبداهة سدد
 حصول هذا الحصول لغيره حصل له ذلك العلوم اوله في زمان اخر واعتبار ذلك
 في التعريف سابق البحث الثالث ان القول بتوقف حصول العلوم النظرية على
 كما يدل عليه تعريف كلام لا يدل عليه عادة الا ان بعض العلوم يحصل لها معار بالنظر
 وبعضها يحصل لها معار غير تلك المعارنة ولا يمكن ان حصول الشيء معاريا بالنظر

هو الذي هو في العلم بالبداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم

هو الذي هو في العلم بالبداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم
 بان العلم بالحواس حتى كونه يصدق عليه تعريف البداهة باعتبار حصوله بداهة العلم
 فهو بهذا الاعتبار علم لا باعتبار حصوله بصورة الذي هو بهذا الاعتبار معلوم بان العلم
 البحث التام يحتاج تقرر الابق مقدم من انه قد كتم في الشيء الواحد سبب حصول
 بالبداهة وسبب حصول بالنظر ايضا بالنظر الى الشيء في نفسه وواحد في الزمان
 بان يحصل لشيء واحد او للشيء في شيء واحد بالنظر وبدونه اذا عرفت هذا
 فنقول فالصدق على هذا الشيء الذي اجماعه في سبب حصوله بالبداهة وسبب
 بالنظر شيء من تعريف البداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم
 توقفه على النظر وقد مر من ان سبب الحصول بالبداهة نظر محقق في الشيء وصدق
 تعريف النظر سدد عن توقف حصوله على النظر وقد مر من ان سبب الحصول بالبداهة
 محقق في الشيء عند ما اراد المعبر من الشيء الذي اجماعه في سبب الحصول بالبداهة
 وسبب الحصول بالنظر معا نفس العلم او العلوم في العلم الاول كسبب اجماع العلم
 المذكورين في علم واحد فان العلم الحاصل بالبداهة سدد عن سبب حصول
 بطريق اخر لغيره حصل ذلك العلم اوله في زمان اخر كالاخف وعلى الثاني سلمنا ان
 السبب المعروف في معلوم واحد لكن لا محذور فيه لان كلامنا ليس في العلوم
 بل في العلم على اننا نقول ان العلوم من حيث كونه معلوما اذا حصل بالبداهة سدد
 حصول هذا الحصول لغيره حصل له ذلك العلوم اوله في زمان اخر واعتبار ذلك
 في التعريف سابق البحث الثالث ان القول بتوقف حصول العلوم النظرية على
 كما يدل عليه تعريف كلام لا يدل عليه عادة الا ان بعض العلوم يحصل لها معار بالنظر
 وبعضها يحصل لها معار غير تلك المعارنة ولا يمكن ان حصول الشيء معاريا بالنظر

في بيان ما هو في العلم بالبداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم

هو الذي هو في العلم بالبداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم

كما ان تعريف الحصول بالبداهة والنظر اوصاف تعريف البداهة سدد عن عدم

حتى ان فرد فعل هذا لا يحل لمفهوم البداهي الا في صرح فرد من افراده فادام سوف
 حصول شئ من افراده على النظر لزوم عدم توفيق مفهومه على انحاء احسن من
 المناقشة بان هذا الصريح الذي يحل عليهم محمول على حصول العام بالذات
 لا على حصوله مطلقا فسل للمناقشة ان يعود وسؤال ان من الناس من ذهب
 ان اي مفهوم كلي فهو من حيث حصوله ومعلومه في الذهن فرد لنفسه فان
 مفهوم الانسان مثلا من حيث تصور حصوله في الذهن فرد لنفسه اذ يعرف
 فان بني صاحب لا يقال كلامه على هذا المذهب بناء على توافقها حيث
 المذهب بالعدم في التعرف المذكور للبداهي اذ لم يسل للمخالفة في هذا التعرف
 من احد لم يصح حل الصريح المنقول انفا على الحصول بالذات مالم يثبت بان
 هذا المذهب مردود وحك لا يستقيم الكلام عليه لاسيما في حق افراد الكليات
 الفرضية ولا سيما كون مفهوم الانسان المتصور حيوانا حساسا مع
 ما لا راد مع ان ذلك ظاهر السطوح مالم يثبت البداهي بهذا المعنى وادف
 اليه فسل مقصود من هذا الكلام دفع سؤال معذور وهو ان نعم التصور
 نعم العلم مطلقا الى البداهي نعم للشئ الى ما هو ممتنع لان البداهي
 عن المذاهب الاولى التي من حلها معلومات التصديقه فلا تصدق عليها التصو
 بل العلم مطلقا ولو اذول البداهي الذي جعله قسما من العلم بالعلم بالبداهي
 عدم انحصار العلم في الضروري والنظري فاحاب عن هذا السؤال قدس
 سؤالا بداهي هذا المعنى الجوهري وحاصله ان البداهي في القسم ليس مع الاول بل
 المعنى الضروري مالم يثبت للضروري المعادل لما وصف بالمقابل للنظري

العلم والادب

اذن

صحة

اذ الضروري قد يطلق على امر لا بد منه انما هو من بينها على ان التصور يستقيم الى لا يقال
 ان انقسام التصور وكذا انقسام التصديق الى البداهي والنظري مستفاد من قول المصنف
 وليس الكل الى فادان فانه التمسك هو النسبة على هذا الانقسام لزوم اسدراك ذلك
 التمسك لحصول فائدة عن كلام المصنف لا ما يقول النسبة هو الاطلاق على ارض علم سابق فلا بد
 من ان يكون القسم كل من التصور والتصديق معلوم من غير التمسك حتى يحصل النسبة على ذلك
 الانقسام بهذا التمسك فوه فان البداهي منه مالا سوف على نظر اصلا الى فوه اما
 اولافلا فانه لو كان تصور البداهي هو هذا الزم ان يكون جميع التصورات اللازمة لتصور
 المعرفات من المحدودات والمرسومات نظريا والمعرف الموصل الى طرزه موقفا موصلا
 بالنسبة اليه ايضا مع ان ذلك خلاف قائم من كلامهم ولزم ايضا ان يكون التصور مكسبا
 التصديق فيما اذا كان التصور لازما للتصديق الحاصل بالسطر اذ التصور لازم للتصديق
 نظري حاصلا من السطر التصديق الموصل الى تصديق هو ملزوم لذلك التصور واما ثانيا
 فلان تصور البداهي اذا كان بداهيا وتصو نظريا او مجموعا لهما محال الى السطر ملزوم
 تعريف السطر على تصور النسبة المعروفة دون تعريف البداهي فشكل التوفيق اذا
 وعكس فكيف يصح القول بعدم ورود الاسكال على النظري والبداهي من التصور
 فان تصور النسبة في الصورة المفروضة نظريا او تصور السطر ياتي بتصو نظريا
 فاذا احاطا واحدا الى النظر كان تصورا محال الى السطر وان لم سوف تصور
 بالذات اليه مردود بان هذا الجواب يستلزم السوء فهمه من السطر التصوري والسطر
 التصديقي بان تعبر التوفيق بالذات على النظر في الاول ولم تعبر ذلك التوفيق بالتوفيق
 بالذات في الثاني كما يدل عليه ما ذكر قدس من قوله والجواب الى لكن من السوء فهم

النسبة

ما مل فقه والحوار الى موفى في هذا الحوار بان نقول اننا نقول
 بالسوفى بالذات في تعريف المسمى فيس ذلك تعريف الى الصدق
 كما يتفق به ذلك الحوار وانما ذكر السوفى في الاطلاق في ذلك التعريف
 لان ذلك التعريف لا يفسر النظر في زمان واحد من زمان واحد لا في غير زمان
 هذا الحوار غير مقرر لعدم اذ كمل ان يكون معصود من المعنى انه لو لم يوافق
 تعريف الصدق في النظر على مذهب الامام وقد عرفت ان الحق لا يورود
 مذهب بدر مدته وان هذا الحوار لو لم يدل على ان الصدق في الحق لا يورود
 المعنى بالمدعى لا يكون نظرا لان الحاصل من الساس الخلق اولا وبالذات الصدق
 سلطان المعنى المدعى لم يحصل الصدق من حيث المدعى كما لا يخفى لا سلطان الا في نفسه
 افسه وكتب احد من فاسر سفل معقن المدعى اولا وما بينهما من حائل مكد
 لما كان بعض المدعى من غير ريب وان كان من ثبات تبارك الوالي هو ما ذكر من مذهب
 الثاني الذي ذكره المعنى لكن ذلك لا يوجب النظر في فصائل ما معر في ذلك
 الموصل بالنظر الى الصدق بالمدعى في صورة الخلف المذكور من ان المدعى
 المسع بالخلف لا المركب ما مل فقه فوس هذا الاسكال نعم ان هذا الكلام
 احد من ان مورد هذا الاسكال هو الصدق في مذهب الختم والصدق في مذهب
 معا لكن وروده على مذهب الامام طريق التقى نظر الى وروده في مذهب الختم
 كما عرفت مذهب الختم بالحوار المذكور لا من مذهب الامام وانما من مذهب
 المذكور بعد ما فقه هذا الحوار المذكور يصور وروده في مذهب الامام ووروده
 وذلك اسكال فوما على مذهب هذا الاسكال امور اورد في ان لا يصدق تعريف

مذهب بدر
 ان بالمدعى
 ان الصدق في الحق لا يورود
 ان الصدق في الحق لا يورود
 ان الصدق في الحق لا يورود
 ان الصدق في الحق لا يورود

النظر

في فرد من افراد الصدق يعرف بصدق البدلي ح على جميع افراد الصدق في النظر
 فان الصدق في ذلك عند الامام واصحاب المركب الى النظر اما هو ما عصار احصاج
 اجزاء الاله ادلا حصول المركب سوى حصول اجزائه فاحصاج كل صدق في النظر
 النظر عند الامام اما هو للاصاح بالواسطه وان كان ذلك الاصاح ما عصار جميع
 الاجزاء فلا يصدق تعريف الصدق في النظر بعد تعقد السوفى على النظر في تعريف
 بالسوفى بالذات على شئ من الصدقات النظرية على مذهب الامام بل يصدق
 الصدق بعد هذا الصدق عليها ما مل الامر الثاني انه فعلا عن الامام في مباحث
 الوجود من الكتب الكلامية انه قد اسدل من بديه الكل على بديه كل جزاء
 وهذا التعليل صريح في ان الحجاج الى النظر سب بعض الافراد عن النظر بالامر الثاني
 ان الحكم عند فعل واعيان في الصدق عن مذهب عصار كحقبة ذاته سواء يتعلق
 علم ام لا فاعرف الصدق في النظر بصدق الحكم بالذات على النظر لم عصار الحكم
 الصدق في النظر ما عصار حصوله بصوره ما مل الامر الرابع ان الصورات كلها بدلي
 عند كما هو المشهور فالحكم ان كان ادراكا يكون بصورا والامر بالواسطه بين الصور
 والصدق فيكون الصدقات كلها بدلي ما عند وان كان فعلا يكون معر في
 الصدق في حيث داه كما عرفت فيكون الصدق في عصار ما عن الصور الثالث
 البدلي او الحكم الذي اعتبر في الصدق في حيث داه على الصدق من لا معنى
 لسوفى الصدق في النظر بالذات على النظر الى مذهب الامام ووروده على
 من الامور ان الاسكال المذكور في التشكيك على تعريف الصدق البدلي في النظر
 هو عدم ما بعد تعريف الصدق البدلي وعدم ما بعد تعريف الصدق في النظر

التي ذكرناه من أصل هذا الاسكال القوي على الاحتمال الاول في تقدير ذلك الاشكال
 ما حصل الثاني كما لا يخفى اذا عرفت هذا فنقول يمكن ان يكون مراده من ذلك
 واد اجعل المصدق عبارة عما هو مذنب الامام قوي الاحتمال الثاني والاحتمال
 الثاني من احتمال يقرر ذلك الاسكال فلا مرد على السند فلا بد من ما قيل
 نعم يمكن الجواب على سبيل رد رجل الاسكال على الاحتمال الثاني بوجه اخر وهو ان
 مذهب المصدق النظري بالذات على النظر على المذهب الامام وهو ان
 جميع احواله على السبيل لا مرد الاسكال على الامام فيه ان هذا الجواب امام
 قوي على مذهب الامام على الامر الاول والثاني من الامور المذكورة في
 ذلك الاسكال على مذهب الامام على الامر الثالث والرابع من الامور
 فلا محال لان محاب هذا الجواب كما لا يخفى ما مل في هذا المقام فانه خفي حيز كثير
 الافهام والعلم عند العلم العلام كصور الحرام والبرودة او بصور
 بالكنه اذا المراد منه بصور الحن والملك في مثل النظر في صورته بالكنه او
 بصورته بالوجه بدهي والمناقشة بان كون كنه الحرام والبرودة مستور
 محل بحث مناقشة في المسال التي منه داب التلخيص واد اعرف هذا
 اعلم ان العرض الاصل في تعريف البدهي والنظري هنا هو كبر المذهب الذي
 ذكر المقام بقوله وليس الكل من كل مذهبها ولا سطر الى ان لا بد من كبر المذهب
 فصل المحصر في البرهان عليه اذا كان محاسا الى الحر كفا فيما نحن فيه ولما كان
 الجفاء في هذا الدعوى باعبار معنى البدهي والنظري عرفنا اولاهم شرع
 البرهان هكذا قال اذ عرفت هذا فنقول في علم ان المحصر في الدليل بعد

من مذهب الامام في كل حيز وطره باعبار سطره احواله في المحل ما مل ولا يمكن الجواب بهذا الجواب

التي ذكرناه من أصل هذا الاسكال القوي على الاحتمال الاول في تقدير ذلك الاشكال
 ما حصل الثاني كما لا يخفى اذا عرفت هذا فنقول يمكن ان يكون مراده من ذلك
 واد اجعل المصدق عبارة عما هو مذنب الامام قوي الاحتمال الثاني والاحتمال
 الثاني من احتمال يقرر ذلك الاسكال فلا مرد على السند فلا بد من ما قيل
 نعم يمكن الجواب على سبيل رد رجل الاسكال على الاحتمال الثاني بوجه اخر وهو ان
 مذهب المصدق النظري بالذات على النظر على المذهب الامام وهو ان
 جميع احواله على السبيل لا مرد الاسكال على الامام فيه ان هذا الجواب امام
 قوي على مذهب الامام على الامر الاول والثاني من الامور المذكورة في
 ذلك الاسكال على مذهب الامام على الامر الثالث والرابع من الامور
 فلا محال لان محاب هذا الجواب كما لا يخفى ما مل في هذا المقام فانه خفي حيز كثير
 الافهام والعلم عند العلم العلام كصور الحرام والبرودة او بصور
 بالكنه اذا المراد منه بصور الحن والملك في مثل النظر في صورته بالكنه او
 بصورته بالوجه بدهي والمناقشة بان كون كنه الحرام والبرودة مستور
 محل بحث مناقشة في المسال التي منه داب التلخيص واد اعرف هذا
 اعلم ان العرض الاصل في تعريف البدهي والنظري هنا هو كبر المذهب الذي
 ذكر المقام بقوله وليس الكل من كل مذهبها ولا سطر الى ان لا بد من كبر المذهب
 فصل المحصر في البرهان عليه اذا كان محاسا الى الحر كفا فيما نحن فيه ولما كان
 الجفاء في هذا الدعوى باعبار معنى البدهي والنظري عرفنا اولاهم شرع
 البرهان هكذا قال اذ عرفت هذا فنقول في علم ان المحصر في الدليل بعد

يجوز في الدعوى هكذا فصل قد يقال في هذا الدعوى كما سوف عكبان
 معنى البدلي والنظر في سوف على سان معنى النظر ايضا فالاحسن ان تقدم المقدم
 النظر ايضا على البرهان كما وقع في شرح المطالع قال الشارح ليس كل واحد
 فيه ان ظاهر هذه العبارة يدل على ان الشارح حمل كلا الكلبيين على كليين الافراد
 مع ان الاظهر حمل الاول على المجموع والاني على الافراد اذ المصادر من الكل
 المعروف باللام هو المجموع وانما حملها على المعين ابلغ من حملها على مجموع واحد
 كما لا يخفى والاصل ان حمل الكلبيين على المجموع او حمل الاول على الافراد
 والاني على المجموع بطل لعدم انطباقه على العرض الذي هو اثبات الاحياء
 ككلا في السطح لا في الجوهر فسم العلم في الصور والصدق وان حمل كلاهما
 على الافرادين او حمل الاول على المجموع والاني على الافراد صحيح مطبق على
 العرض الذي هو اثبات الاحياء بطرفي الميطي لكن انما في هذين الاحتمالين
 الصحيحين اظهر ما مل وما قيل في ان حمل الاول على المجموع والاني على الافراد
 مستلزم سلب البدايه والنظر في مجموع الصور وعبر مجموع الصدقات حيث
 هو مجموع ولا يمكن ان هذا السلب غير صحيح لان مجموع الصور مستلزم حيث
 هو مجموع علم واحد متخلف لا يخلو عن التعيين وانما يعدل سلب كل من
 البدايه والنظر في مجموع الصور مستلزم حيث هو مجموع لا مستلزم سلب
 بعض او سلب البدايه لبعضها الا في سلب المساقطين من المجموع حيث هو
 مجموع لا يوجب شيئا من الافراد هذا المجموع يورثه فانه ريد ان
 اى ريد قابل هذا الكلام ولا يرد ما قيل من فاعل ريد ان كان الشارح فلا

الكلبي

الصعبي

للخصص

للخصص اذ المقام الضار يرد ذلك وان كان المقام باه الساق ثم اعلم ان مقتضى
 السد قدس من قوله يرد الى دفع سوال مقدر اما بعد السؤال هو ان قول المقدم
 ليس الكل في كل منهما الى لاطاق ما هو المقصود منها اذ مدلول هذه العبارة
 البدايه والنظر في كل ما صدق عليه الصور والصدق في جميع اما بطريق دفع الابطال
 الكل واما بطريق السلب الكل بان يكون قوله في كل منهما في السلب اذ قد صدق
 ليس كل السلب الكل وهذا المدلول لا يطابق ما هو العرض منها والفرق بينهما
 هو دفع الابطال الذي هو قولنا كل تصور بدلي او نظري وكل صدق كذلك
 واما تقرير الوجه فمحصده ان قول المقدم ليس الكل في كل منهما الى بعض التعيين
 ان ليس كل من الصور البدلي وما بينهما ان ليس كل صدق بدلي وسلك الى
 في قوله ولا يطرأ على هذا بطن عبارته ما به عرضه ما مل هذا السطر واد
 يعني ان الشارح اورد هذا النظر على ظاهر العبارة وهو غير متدفع في ظاهره كما فسر ما به
 المقام من العبارة في شرح الكشف قال بعض الافاضل يعني ان بعض الافاضل
 قد وجه ذلك التفسير على وجه لا يصح تفسير قوله بما حملنا قوله على ما حملنا تفسيره
 كما هو خفي عنه فانهم قد وجهوا منها الصالحين الصور والصدق الى لا يخفى
 على المائل بان مضمون هذه الى س من غير ان يشهد السابقة الى ذكره بقوله يرد
 الى الا ان يقال من هذا الى شبهه لا على علمها من قوله فان قلت الى فان
 جاز ان يكون جميع الصور والصدق في الحصول هذا السؤال متبع للمذاهب العامة
 بان الصور كلها لو كانت نظرية يلزم السلب او الدوزخ للمذاهب العامة بان
 الصدقات كلها لو كانت كذلك يلزم الدور او السلب مستند الجوارح الصور

احسن

الرد

عن الصدق والعكس ولا سكران هذا الخدم وما دكر في نسخة
 في الخواب مبرور فلما هذا البرهان الى اطال له مامل **فان** لم يلم الكلام والا
 فلا قبل الطان مقصودا قدس سكر في هذا الكلام اسرار الاعراض على الخواب
 بان اسماح اكساب الصور عن الصدق والعكس اسلم لم علم عليه دليل كجامح
 به السارج في شرح المطالع والعقل يجوز ذلك الاكساب ولا سكران مجرد جواز
 العقل كاف في السند مما ذكر في الحب مبرور فلما الى في اطال هذا المنع لاسم مامل
 على ان السان الدليل المذكور على الوجه قرره السارج سم في الصورات
 وقد قال ان هذا السان سم في الصدقات ايضا ما قال ان اكساب
 الصدق عن الصور البدهي يوقف على الصدقات بعبارة مناسبة ذلك
 الكاسب لهذا الصدق المكتتب لما من من ان الاكساب الصدقات
 النظرية عن التصورات البدهي ايضا لا يقال لم لا يجوز ان تكون الصدق
 بمسألة الصور الكاسب للصدق المكتتب ايضا مكتتب مبرور ذلك التصور
 الكاسب فلا دور ولا سكران لاننا نقول لا بد من صدق اخر معلق
 بذلك الصور الكاسب لهذا الصدق المعلق بمناسبة للتصور المطلوب وبذلك
 فلزم التسام والعول بان الصدق بالمناسبة اذا كان نظريا لا كجامح الى
 اخر بالمناسبة مبرور بان ذلك لو حب الحكم واعلم ان هذا مشترك بين
 الصورات والصدقات كما لا يخفى ثم اعلم انه قد سدل على بطلان نظرية
 جميع الصورات بوجهين اخرين احدهما ان كل مطلوب يوقف كصدقه على
 تصور بوجه ما فلو كان جميع الصورات التي هي حملها التصور بوجه ما نظريا

وهذا الحق على الصدق في السان والصدق في المطالع
 فلو ان الصدق في السان والصدق في المطالع
 فلو ان الصدق في السان والصدق في المطالع

والصدق

لزم

لزم الدور او التسام وبانتهما ان الكسب فعل اخصاري وقد يقرر في الجدل ان كل فعل
 اخصاري يوقف صدوره على تصور الجزئي فلو كانت الصورات باسرها بطريق لزم
 الدور او التسام فانت خبرا مكان بوجه كلام المقام هذا الوجوه كلها كما لا يخفى
 لان الصدق البدهي الذي ينهي اليه اكتساب الصورات يوقف على تصور
 المحكوم عليه الى لا يقال يوقف الصدق البدهي على الصور المحكوم عليه مثلا باعتبار
 حصوله ذاته ويوقف الصور المحكوم عليه على هذا الصدق المذكور باعتبار
 اكسابه وحصوله بصدوره فلا دور ولا يقول يوقف تصور المحكوم عليه على الصدق
 المذكور ايضا باعتبار ذلك التصور بذاته وان كان بطريق الكسب لان حصول
 العلم من حيث هو علم ليس الابداء والذي يحصل بصدوره حين الكسب
 المعلوم ولا يابس بحصول المعلوم حين الكسب بصدوره وحصول العلم المعلق
 بذلك المعلوم بذاته مامل **فان** لم يلم على قدر ان يكون الى هذا السؤال يمكن
 بالنقض والمنافضة اما النقض فان يقال في ذلكم هذا حلال الاستلزام هو
 الدور والسام المحالين واما حيدف من المقدمات فاما جميع معلومات صدق
 فان كل واحد من هذه المقدمات الحق ما دعها المعدل فيما يوقف تام
 هذا الاستدلال المدعى واما جميع بدهيات هذا الدليل وانتهى الى بدهي واما جميع
 هذه المقدمات واما جميع معلومات صدق فان كل واحد من هذه المقدمات الحق
 يدعيها المعدل فيما يوقف تام الاستدلال على كل واحد منها وما فهم من كلام السيد
 قدس سره قد حوز ثم كون هذا السؤال مع المدة الرابعة والخامسة على قدر
 نظرية الكل ولا شك ان هو الاستدلال يوقف على صدق مقدمه او على معلومه

يوقف

حصول

فهم في المنع ومعلومه
 ما ذكره في هذا الاستدلال
 على الفصل مسددا ما لا يمكن
 ذلك المعلوم الدور والصدق
 في المحالين واما في الاستلزام

مفسر

ان الاستدلال على عدم البدهي لا يظهر وجهه على انه مفسر

على التقدير المخصوص بل سوف يحددها وعلى معلوم صدورها في نفس الامر ما لم يحددها
 بصددها بطرأ الصدور المحمول على القول في المعاني في هذه المسألة
 وكذا قوله والنصريات المذكورة المحمول على المسامحة لظهور ان القول المذكور
 والامر ليس بصددها ونصوري بمعنى الادراك قلت هذه المقدمات التي اعلم
 ان تحقق هذا الجواب بعد على زيادة الكلام ونحن ندرك معبرنا بالمقامين
 الاول يحتاج بقرينة الى سبق شيء وسوان العوم احابوا عن السؤال المذكور
 على بعد ركوز بعض الجوابين احدهما الى ما ذكره السابق على السند
 وقد علمه ايضا عنده او ما ذكره من الصورات والصدديات في اعمام ذلك
 البعض نظري على تقدير بطلان الكل فحاج في حصولها الى كاسب وسيل
 الكلام الذي يلزم الدور والتب وتاثيرهما مع مقدمات شاهد ذلك البعض
 يقال اما لان نظرية الامور المذكورة في هذا الاستدلال على تقدير فرض نظرية
 الكل لموازنها على هذا التقدير اذ هذا التقدير محال جاز ان سلم
 محالا اخر وان كان بينهما تناقض ولو سلم بطلان الامور المذكورة في
 الاستدلال على هذا التقدير لكن لاننا احسبها الى كاسب حتى يلزم الدور
 او التب واما يلزم ذلك لو كانت محاجة الى كاسب في نفس الامر وعلى تقدير
 سلم كون هذه الامور المذكورة في هذا الاستدلال بطلان كاسب بعد الامر
 لم لا يجوز ان يكون بعض ما دبرها تحت نقد الامر ونهي سلسلة الامور
 انه فلا يلزم الدور والتب اذا عرف هذا فقول لم يلعب السند في
 الى الحوائج من هذين الجوابين هما وان ذكر في حاشية شرح المطالع لكونه

قوله سطر في
 حسن

عاد
 المصنوع
 بامر

مردودا اذ مقتضى الناقص هو التشكيك فله ان يورد البعض باسما وان عاد
 السند فالثام السابق رافعا حتى يلزم اجماع المعلن مما ذكره قدس سره في قوله
 من المقدمات الى اشارته الى الجواب الثاني من حوائج العوم لان ما ذكره قدس سره
 امر لازم لكل واحد في النوع الشك المذكور اذ كل واحد من هذه النوع الشك
 مستفاد من لزوم معلومه تلك الامور المذكورة في الاستدلال مما ذكره قدس سره
 بقوله قلت الى ذكر هذا النوع الشك الذي علمنا ما عن العوم قد يقال ان ما ذكره
 قدس سره من قوله من المقدمات بصدورها بامور معلومة فيما لا يوجب على النوع
 عن انه لا يصح المذكورة لكان قوله من المقدمات الى سنده هذا النوع بوجه انه لا
 يصح ان يكون سنده للمنع الاول كالا يحق على المسائل المنصرفة ولا للمنع الثاني
 اتصال مع الاحصاء الى كاسب لا يمكن بعبارة معلومه تلك المقدمات وبصورها
 لان المعلومة اعم من ذلك المنع والسند لا يكون اعم من المنع كما هو المشهور ولا للمنع
 الثالث كما يظهر من مامل واتصاله لوجه قوله قدس سره من المقدمات الى على
 السند للمنع المذكور كان الانفس ان يترك قوله فتم الاستدلال بها قطع الاستدلال
 ولان ورود المنع على مقدمات شاهد البعض لا سلم امام الدليل المخصوص
 حين تنوع علمه قوله ثم الدليل لحوار ان يكون في الدليل خلل موجه آخر الا ان
 قال اراد بما منه الدليل خلافا عن البعض المذكور فالحق ان يقال ما ذكره قدس سره
 من جواب قوله قلت هذه المقدمات الى كلام على حين من غير اشارته الى النوع
 المذكورة المنعولة عن التوهم فان امكن حمله على المنع بوجه المقدمات شاهد هذا السبق
 كالا يحق فامل العام الثاني كالا اول يحتاج بقرينة الى تمسك مقدمه من ان العوم اجابوا

نظام

سؤال المدكورة على عدد ركونه ما وقع بان معلومه هذه المسئلة وانما
 في نفس الامر بلا شبهة فان كانت واقعة على ذلك يكون ذلك التقدير متوافقا
 ادلوم سادف لكاتب معلومه تلك المقدمات واقعة على ايضا اد الواقع في الواقع
 على جميع القادرات العرفية اما وبما في الواقع مسبق في الواقع فمقدرة
 الكل مسبق في الواقع وبما في الواقع غير مضمنا واعرف هذا التمهيد مسبق
 هذا الجواب المنقول عن العرف لظاهر اشياء للمقدمة المنوعة باشي احوال ذكر
 للمع سادف كالا يخفى وقد يحاب عن هذا السؤال على عدد ركونه ما وقع بانما
 ايضا بان يقال نحن نعلم معلومه ما ذكر في الاسدلال بلا شبهة والسند الذي ذكر
 المانع يدل على عدم معلومتها فنكون ذلك السد مصادقا للسند فيكون بطر صا
 للسند وكلام السد قدس ستر مثل هذا الجواب زياد مثل وان امكن حمله
 الجواب الاول المنقول عن العرف بان يقال ان المراد من قوله قدس ستر هذا المقدمات
 وبصورها معلومه لها بلا شبهة في نفس الامر غاية الامر انه قدس ستر حد في الترتيب
 المذكور في هذه المقدمات المعلومة كما ذكر في جواب القوم لظهور ذلك الترتيب
 قد يقال ان المسئلة المذكورة اذ كانت متساوية لمعلومات الدليل في نفس الامر
 او سادفها او لمعلومة صدورها في نفس الامر في وار غير متدفع لشي من الجوانب
 المذكورين اذ لم تثبت بعد ان هناك علوما بداهة لا يقبل المنع هكذا قال السيد
 قدس ستر في حاشية شرح المطالع لكن قد وافقه واصحاب حمل كلام السد قدس ستر
 الجواب الاول المشتمل للمقدمة المنوعة او على الجواب الثاني المطل للسد بوجه
 قوله قسم الاسدلال لها قطعا لانه سم الاساب والامثال بدوثة على ان الاسات

ضع على

مقدور

كأن

منها

المعد

سؤال المدكورة على عدد ركونه ما وقع بان معلومه هذه المسئلة وانما

السند المشتمل او انما السد لا يوجد بوجه تمامه الاسدلال فيحتاج في هذه
 السند الى التوجه بعد ان المراد سادف الدليل عدم ورود المنع المذكور على
 ما دل في هذا المقام فانه مجمع كسر من العلماء والاعلام نعم يلزم في فصل هذا الكلام
 اشارته الى جواب دخل تقرير الما قبل ان دعوى معلومه تلك المقدمات المذكورة
 في الاسدلال وبصورها ما دل كونه سادف السد كذا المذكور اعني بطر الكل وحاصل
 الجواب ان سادف ذلك التقدير لمعلومة لا ستر بطان هذه المقدمة بل بوجه
 بطان ذلك التقدير المتساوية في المعلومة الى واقعة بلا شبهة ما دل الدور هو
 الشئ على ما سوف عليه ذلك الشئ قبل لا بد في امام هذا التعريف من قدس احسن
 احد سادف من جهة واحد وباسمها قدس في زمان واحد اي الدور هو بوقوف الشئ
 على ما سوف عليه الشئ الى من جهة واحد في زمان واحد اذ لو كان السوف قدس
 او من جهة واحد في زمانين لاسم دورا وقد يحاب بان هذا من القديس واد
 في التعريف وبركسها اما الاعتماد على شهر اعصارها وما وفيه اما سادف ان الشئ
 الواحد اذا قارنه حسان او واحد في زمانين يكون باعصار كل جهة وزمان غير
 الشئ الذي قارنه جهة الاخرى وواحد في الزمان الاخر فعمل هذا القول لو كان جهة
 الزمان مختلفا في كل من الطرفين الدور لم يصح هناك القول سوف الشئ على ما سوف
 عليه ذلك الشئ بل الموقوف عليه شئ هو غير الموقوف عليه فلو ذكر في التعريف
 من جهة واحد و زمان واحد يلزم الاسدلال في التعريف حاشية على انا
 نقول ان القديس الثاني مندرج في الاول ثم اعلم انه قد اعرف في تعريف الدكر
 نوح من احسن الاول انه غير مانع لصدقه على بوقوف الموقوف على الذي هو سادف

قد

ما لم

نحو

لا بد من ان يكون له دور في كل شيء لا بد من ان يكون له دور في كل شيء لا بد من ان يكون له دور في كل شيء

كما لا يخفى مع ان المصادر من اطلاقهم هو ان الدور مجموع التوقفات لا المجموع وكل واحد من توقف الطرفين ايضا احب عدم التام وكون توقف الالف في التوقف المذكور دورا ولا محدودا بل مامل الثاني ان هذا التعريف غير جامع لعدم صدق على الدور الذي ليس فيه توقف الشيء على اخر بل كقول الشين معا كما في المضائق والحوار ان المقصود بالتعريف منها الدور المحال بغيره المقام الاول اما تفصيل للتوقف الاول او للتوقف الثاني او لهما معا على سبيل التام او لتوقف الشيء على نفسه المسفاد من السابق او لعدم الشيء على نفسه او لاخرا عن نفسه او لخصوله قبل حصوله واما تفصيل للدور بان يكون قوله اما مره الى خبر بعد خبر للمسا الذي هو قوله والدور الى او بان يكون هو الخبر من المساء المذكور وكون قوله هو توقف الشيء سان ويوضح هذا المساء وكون العوض من هذا التفصيل هو النسبة على قسم الدور واخصاره فيما المقام الثاني ان المراد في قوله اما مره تحول على الدرجه كعدم مره الامام على الصف الاول وان المراد في قوله او مراتب كحمل الدرجه والواسطه ايضا فان قلت ان المراد بمعنى الدرجه غير صحيح في الاحتمال الرابع مع ما بعد من احتمالات الشق الاول من المقام الاول اذ توقف الشيء او تقدمه مثلا على ليس بدرجه واحدة في شئ من الدور لا في المصريح ولا في المصير كما نطق به كلامه وليس مره قلت ان يريد توقف الشيء على نفسه اما مره او مراتب صحيح وان لم يكن الطرف الاول من هذا الردد محققا في نفسه فامل نعم لو كان مقصود المقام من قوله اما مره تعريف الدور المخرج ومنه قوله او مراتب تعريف

الدور

لا بد من ان يكون له دور في كل شيء لا بد من ان يكون له دور في كل شيء لا بد من ان يكون له دور في كل شيء

الدور المفترم ليعلم هذا الوجه اما اذا كان المقصود من قوله اما مره او مراتب الاشياء الى اخصار الدور في القسمين من غير تعريف هذين القسمين فلا سائل ^{السبب} هو رتب امور غير متناهية بالامور في هذا التعريف اعم من الامور الموجوده في الخارج او المعدومه من حيث سبل التعريف للسبب في المعلوم الذي هو من قبل المعدوم في الخارج على القول الاصح والراد بترتيب الامور العر المتناهية كون كل واحد منها مسبوقا لغيره او سابقا عليه والقسم الاول سبب سلسلا في حانف العله والقسم الثاني في حانف المعلول والقسمان متساويان فدعوى سلطان القسم الاول دون الثاني مع ومان البرهان المتطل للقسم الاول في القسم الثاني ايضا كما نقل عن الحكماء غير مسموع وقد ان القسم في حانف العله ان يكون متدا السبب معلولا محضا والبواقي كل منها علل ومعلول والسبب من حانف المعلول ان يكون متدا السبب علل محضا وكل مما عداه علل ومعلول فلا شئ من القسمين ح سببا للاخر فامل ^{اما الملازمه فلا} اما الملازمه فلا في ما ذكر في سان الملازمه ان لم يدل على اصل المدفع الدليل نوع استدراك فافهم ^{ادحا ولنا ان قصدنا لافعال منها كان البحث} الاول ان حصول الكل علم باخر لا يوجب التسم لموار ان يكون العلم الكاسب مما توقف عليه العلم المكسب او توقف العلم الذي على كاسبه امر يحتاج الى سان كما رخصه فيما روم على تعريف الطريق البحث الثاني ان المقصود على تقدير نظره الكل في لاه بعد اخصار مسبوقا بالصوره والقصد في القابدين الطريقين المتكاملين للدور او السبب المتكاملين وما قصد الشارح من لزوم الدور والتسم في المسادك الموصلة الى المعلوم الا فيما سوف يقصد ولا سكر ان سوب ما ادعاه بعد محقق القصد لا بالقول عن البحث الاول بان الطان الرئيس في تعريف السبب سبب على مثل توقف المكسب على الكاسب ايضا

مضام

وكيف لا فان الموقف في التعريف الدور من هذا القبيل بل وسنرى اني ابرهنت
للسد بل هو موجد لظهور كماله **فاما** ان يذهب الى انه ان هذا السان
سائل للدور الذي يكون الموقف فيه من الحان من مره واحده لان مقسمه
ان يذهب انما يعبر فيه قوله وبلم فوالج وهو يعبر عن الوسايط من المظروف
والجواب بعد سلم ذلك ان السان المسطل للدور مشترك بين جميع افراد كماله
فلا بأس لعدم السائل ما ذكر المعروض **بلزم** ان يكون مقدا على نفسه وحاصلا
فصل حصول اشار السد ودرست لهذا الكلام الى اللام من السد من ادعى
السارج في شرحه للمطالع بطلان الدور سها احد ما قدم الشئ على نفسه وبانها
ولا يحق عليها بعض الى محالات او كوقوف الشئ على نفسه **كما** قد مر في
وكتار ربه **وكم** هو السد بالعله والعلوه من الشئ ونفسه والسلام من هذا الى
بوصح الحاد كما ان السلام من الحالين الذي اسار اليها قدس لا يوجد ذلك
فاعلم ذلك قال السارج سوف ج على استحصار ما لانها له **حاصل** هذا الظن
هو ان الاكتاب بطريق التسم سوف على المحال الذي هو الاستحصار الامور العرفه
والموقوف على الجح فان عدم العلول الاول فلاكتساب بطريق التسم **واعلم**
منها بوجوه من الوجه الاول ان تمتع المقدمه القائل بان الموقف على الجح فان
عدم العلول الاول ممكن مع توفقه على عدم الواجب الذي هو الجح لان عدم
المعلول معلول لعدم حله **احسب** عنه ما بطل السد المذكور بان يقال عدم
المعلول ممكن من حيث داره لكن ذلك لعدم الجح في نفس الامر وهو باعتبار
موقوف على عدم الواجب فلا يلزم توقف الممكن على الجح بل توقف الجح على الجح

مسيله

بطل

بطل البوجه الثاني ان يقال لنا دلائل تدل على عدم محالته الكسب بطريق التسم
احد ما ان الحكماء اشترطوا في استحالة التسم كون الامور المسمه موجودا خارجا
والعلوم المسلسله ليست موجودا في الخارج فاستلزام شرط استحالة التسم **استحالة**
فلا يكون التسم مما نحن فيه وبانها ان وكات الافلاك امور مسلسله عند الحكماء
مع ثوبها في نفس الامر وبانها ان وجود كل حادث زمني موقوف على امور مسلسله
غير مسجله ادعاه الحادث الذي وجد الان اما حادث او قدم فان كانت حاصلا
سفل الكلام الى ذلك الحادث حتى يلزم التسم وان كان قدما فاما ان يكون ذلك
العدم مستقلا في احاد الحادث المعروض او مشروطا بشرط اخر في الحاد، ففعل
الاول يلزم قدم الحادث او حدوث القدم لاستحالة التحلف بين العله المسجله
ومعلوله وعلى الثاني سفل الكلام الى ذلك الشرط فان كان حاديا فنقل الكلام الى
يلزم التسم وان كان قدما يلزم قدم الحادث او قدم الحادث او حدوث القدم
لاستحالة التحلف **وراعها** ان الحكماء هم حوا على ان انصاف الاسود بالسواد مشروط
بقابلته بهذا السواد وهكذا القائله مشروط بقابلته اخرى الى غير النهاية والالزم
المرجع من غير مرجح **احسب** عن الدليل الاول بان اشراط الحكماء الوجود الى جرحي
في استحالة التسم **وهم** هم حوا على ان من شرط استحالة التسم كون الامور المسمه
موجوده **تحموه** مره معا فلا يكون شيئا منها مقدا لبعض المدعى فاقم **حاصل**
حاصل السؤال كون حاصل سوال الشرح هو هذا اما ساء على حله قدس سربه
سؤال الشرح دفعه على غير الاراده العرفه المساهمه بمره المقايه واما ساء على وان
الدليل امساع اراده استحصار الامور العرفه المساهمه دفعه على امساع اراده

والجواب ان السان المسطل للدور مشترك بين جميع افراد كماله
فلا بأس لعدم السائل ما ذكر المعروض بلزم ان يكون مقدا على نفسه وحاصلا
فصل حصول اشار السد ودرست لهذا الكلام الى اللام من السد من ادعى
السارج في شرحه للمطالع بطلان الدور سها احد ما قدم الشئ على نفسه وبانها
ولا يحق عليها بعض الى محالات او كوقوف الشئ على نفسه كما قد مر في
وكتار ربه وكم هو السد بالعله والعلوه من الشئ ونفسه والسلام من هذا الى
بوصح الحاد كما ان السلام من الحالين الذي اسار اليها قدس لا يوجد ذلك
فاعلم ذلك قال السارج سوف ج على استحصار ما لانها له حاصل هذا الظن
هو ان الاكتاب بطريق التسم سوف على المحال الذي هو الاستحصار الامور العرفه
والموقوف على الجح فان عدم العلول الاول فلاكتساب بطريق التسم واعلم
منها بوجوه من الوجه الاول ان تمتع المقدمه القائل بان الموقف على الجح فان
عدم العلول الاول ممكن مع توفقه على عدم الواجب الذي هو الجح لان عدم
المعلول معلول لعدم حله احسب عنه ما بطل السد المذكور بان يقال عدم
المعلول ممكن من حيث داره لكن ذلك لعدم الجح في نفس الامر وهو باعتبار
موقوف على عدم الواجب فلا يلزم توقف الممكن على الجح بل توقف الجح على الجح

استحصاراً في ارضه مساهمة الصانع لا يخفى فيه ان ما ذكره السند من قوله لو كان
 الاكتساب بطريق التمس يلزم توقف العلم المطبق على استحصار امور غير متناهية الى
 لا يسد على اجماع تلك الامور العر المساهمة مع المطبق لسد على كقولها في نفس الامر
 حين كحق المطبق وورق بين المحصول مع المطبق وبين كحق شئ حين كحقه فالأحسن
 ان يسد المص على السبق الاول هكذا فان الامور العر المساهمة لا يقع في الامر العر
 المساهمة ما نزل **فصل** في علمه الى قد يقال هذا الدخول كلام على السد الا حسن ومرحور
 ان الكلام على السد الا حسن وان كان طريق الابطال لا يحل كثير مع اما كونه كلاماً
 وظر واما كون ذلك السد احسن فلا مكان كحق المص بدونه بان يقال ان اردتم بالاسد
 الاكتساب بطريق التمس لا استحصار العلوم العر المساهمة استحصاراً في زمان مساه
 فذلك لم حوار كون العلوم العر المساهمة بالسد الى المطبق من قبل الصدق بالعلم
 والاله بالسد الى المعلول كما لا يخفى اجماع الصدق بالعلم والاله بالمعلول لا يك
 اجماع تلك العلوم الصانع المطبق **فصل** وقد حاث بان المقصود من هذا الدخول
 المعدمة المنوعة الفاعلة بانه لو كان الاكتساب بطريق التمس لزم توقف حصول المطبق
 على استحصار امور غير متناهية **فصل** في العلم والمحصل ذلك الدخول هو ان المراد بالامور
 العر المساهمة التي يلزم من توقف المطبق عليها على تقدير الاكتساب بطريق التمس
 هو المعلوم والادراكات وهي اما شروط او علل موحدة فيكون جميع المطبق
 رد المص الذي ذكره السارج على تقدير الشئ الاول من الرد المذكور ما مل
 التي يقع فيها المركبات الفكرية هذا انما يصح على راي من جعل محل وقوع الفكر هو
 العلوم كالامام الرازي لا المعلومات كما هو راي الجمهور وسد عنه ظاهر تعريف الفكر

وعرفت الموقوف والدليل ما مل **فصل** ومنه رتبها الى فيه انه لا حاجة الى هذا
 الكلام في اتمام المراجع كما لا يخفى فالعلوم السابعة الفاعلة للتعريف دون التفرع
 وقد بان العلم باحوال المعرفة وانما العلم بالمعروف والعلم بالدليل كجامع العلم
 بالمعروف والنتيجة لان العلم بالمعروف والعلم بالدليل ملزوم للعلم بالمعروف والدليل
 كما تنصه بطلها فان قلت ان العلم بالمعروف وادراكه علم احصاري وقصدي
 والعلم بالمعروف الصانع كذلك والمشهور ان الانساق قصد لا يقع بالشئ في زمان
 واحد وكذلك فعل ان بالبروم في تعريف الدليل والمعرف محمول على حصول العلم
 بالدليل والمعرف بعد العلم بالمعروف والدليل من غير تخطئ شئ او بينهما قلت اجماع
 الانساقين حاراً اذا كان احدهما بالذات والاخر بالسبع ما مل **فصل** لا يمكن معيها
 انما الى لا يقال ان السد السد قد يستحق وقد عرفت السارج في بحث الموقوف **فصل**
 شرح المطالع ان المعدم السام قد يحام مع المطبق فلا يصح هذه الشبهة المذكورة بقوله
 ولو كانت العلوم السابعة الى لا ما يقول وقد قلتم بحقيق عن السارج بعد السد المذكور
 على وجه يدل على عدم حوار اجماع من من المعدبات المطالب كما لا يخفى على المطلعين
 لما حث الموقوف من حاسه المطالع **فصل** لان المعدب يوجب الاسوداد فسر السد
 قد يستحق في بحث الموقوف من حاسه المطالع ينبغي القابل للمقول بسواها
 او بعدا وليس المراد من الاسوداد انما هو من جهة المعدب كما لوهم حين يلزم عدم وجود
 الاسوداد السام ويلزم بدت معدبات غير مساهمة في معلول له معد فافهم فان قلت
 ان الاسوداد بالثبوت لا بد ان يكون معدا بالسد الى ما هو اسوداد له لا يسب له
 ولا يظهر كونه غير المعدب فردد عليه ما اوردوه للتوهم قلت فيه ما مل فتمسح ان كان

معدب مدر

قال

معدب منع السرج

المختصر لادوية كرونيا على طراز موهبة او سر و طراز احمد علي بن
الامام ابو الحسن علي بن ابي طالب عليه السلام

لا يزال وقد يكون السطر امر اعد عيا
وكذا رجع الخاف امر اوجور
لا كفس جميعه

101

الملكوت

المذكور غير صحيح كما بين في موضعه فاستلزام الجواب عدم وقوع المصير في
 الواقع لا يوجب عدم وجود ذلك الجواب مالم في القياسات المتضمنة للمدعى
 والناحية وقد قسموا تلك القياسات المركبة الى موصولة السامع اذا وصلت
 احوالها بمعدية اخرى حتى يحصل المظن الاصل والى موصولة السامع اذا فصل
 سامع الحاصلة من احوالها مثال الاول كل ج ب وكل ج د وكل د هـ
 ومثال الثاني كل ج ب وكل د هـ وكل د ا وكل ا هـ وكل ج هـ
 في بحث كساح يورث الى السوس شي وهو ان بين العبار وكذا ما سندر
 في هذه القياسات ملاحظة تلك المسائل بعد حصولها وتجزئتها مع العقل على المعنى
 والامر الى مدلان على ان العلم بالمظن بعد حصوله عن تلك العلوم السابقة ما
 في ذلك من تلك العلوم اذا عرفت بهذا فيقول هذا ظاهر كلام المسند القائل
 ان سب لو كان طريق التمسك بمرم يوقف حصول العلم على استحصار امور
 في سببها بدل على انه يدعى يوقف حصول العلم المظن على استحصار امور
 غير متناهية لا يطاق ولا يحصى ويكون علمه بها المعلول انما يتوقف على حدوده مما قد يرفع
 في قوله ذكره قد سكت بهما من قبل المعرفين ليس في معادله المسند في ما قبل
 وعلم ايضا الاظهر ان تركر لفظ ايضا للاستغناء عنه لفظ ايضا المذكور
 في قوله مع العقل عن المقدمات العرفية ايضا الى كمال الحق وان يقول بدل قوله وعلم
 الى بل علم الى حتى ينفق قوله وذلك ظاهر في المسائل الستة السابقة الذكر
 منسوبة اليه وهو قوله بل ربما يعقل بعد ما حصل الى ما قبل نعم يعلم الى ان
 هذا الكلام مما لا حاجة له في الجواب كالا يحق على ان في وجوب العلم بان هناك مقاد

كل دا

الناحية

لعمري

مقال

في بيان لزوم الاحتمال الى اقامة البرهان عليه مالم لا يات في الجواب
 وفي حكمها في عدم لزوم الاحتمال الى اقامة البرهان المقصود من هذا الكلام بان علاقتهم
 لتسمية هذه العلوم بالمعدية احدى كونها في الحركات وما بينهما كونها في حكم
 المعدية في عدم لزوم الاحتمال مقصود ان بالفعل الى فسر قوله مقصوده
 بقوله بالفعل وفسر قوله فسر قوله بالقول سار على ان الى اصل مقصودا وليس الى اصل
 محلا معيان احدى الى اصل في العقل على وجه عمار عن جميع ما عداه والى اصل
 على وجه عام غير محراز عن جميع الاغراض وما بينهما الصورة الحاصلة للشيء
 كونها مساهدا وملاحظة لها والصورة الحاصلة للشيء اولام ذهلت اليه
 تلك الصورة ولكن يكون في قرائنها فلك الصورة الحاصلة للشيء بالقول في
 قارنه على ملاحظة ما ساد اولام كان المراد من المحل والمفصل هو
 فسر ما قد سكت بقوله الى بالفعل والقول كذا قال بعض الافاضل مالم
 على ان يقول الى منها كتمان البحث الاول ان هذا الجواب مع لزوم احتمال ما في العلوم
 الغير المتناهية في الجواب الاول اعني قوله قلت ادراك النفس الى السلم الى
 ومع لطلان ما فيها والعكس في الاراد اول بحث المساطرة البحث الثاني ان
 ان الجواب الذي ذكره قد سكت بقوله احب ما نه لاسكن ان الحركات الى احتمال ان
 احدى ما كونه معايدة وما بينهما كونه معايدا ادا كان كذلك فيقول لم لا يجوز ان يكون
 مقصود السائل من قوله فان قلت العلوم السابقة الى هو الميع على قدر كونه
 المذكور معارفه وحاصله ان ما ذكره المعارض من عدم وجوب احتمال العلوم
 السابقة بالمظن انما يكون مسلما اذا ادعى عدم احتمالها مع مقصده واما اذا ادعى عدم

فتبين

احصاها معه محمد فهو مفعول هذا الاحمال يكون قوله قلب اليه وقوله علي بابا يقول اليه
 معنى نفسه وهو غير موصوفه حار ان لا يكون حاصلا بالقوة القوية التي حار
 ان لا يكون فادرا على مساهلة هذه الامور العبر المساهلة الذي هو من انفسه لا
 يقال نفس القوة بالقوة منها مما لا يلزم مع القوة المذكورة سابقا في قوله
 محله اي بالقوة لا بالقول ان للقوة والمحل بالمعنى المراد في السؤال نوعان
 احدهما مدار النفس على مساهلة ما بها لا يكون كذلك ولا شك ان مدار
 السؤال على النوع الاول دون الثاني كما سطر يادى بامل فلا يشار الى هذه
 الدفعة وقد استدلوا على ذلك من انهم بالقوة بالقوة فافهم
 قد سمي عدم ابتداءه عليه اليه واعلم انه يمكن ان ينعى عدم انهما الدليل على
 حدوث النفس بوجه اخر الوجه الاول ان النفس وان كانت قد
 لكن رمان اكسابها حادث متناه لا يعاقب على ان النفس في رتبة العقل
 التولاد حاله عن العلوم كلها وانما يقدّر على الاكساب فيما بعد المراد هو لاني
 كما يقدّر في موضوعه وقد حار عن هذا الحوات اقدار النفس على الاكساب قبل
 يتعلق بالبدن ثم خلت عن العلوم كلها لتغيرها في الكدورات الحسابية كما ذكرنا في
 في مساوي الحوادث احصاها بعد الموازنة عادت الى ما كانت عليه فامل
 الوجه الثاني ان النفس على قدر قدرها سوف كبرها على تعلوها بالبدن
 لان كبرها بالاله والاله لها قبل التعلق بالبدن والتعلق حادث فلا يمكن لها
 اكساب امور غير مساهلة الا على القول بالساح لكن القول به سطر كما ينبغي
 في محله لا يقال في نفس المحذور سنا هو اكساب امور غير مساهلة لا اكساب

قدر
يذكر

موازير

والكلام

في الكلام في ان المحذور الثاني مبني على حدوث النفس وان كان الاول غير مبني عليه
 الا بالقول الاستحصار الامور العبر المساهلة على قدر رتبة الكل موقوف على
 اكسابها كما لا يخفى فادام يكن المحذور الثاني متنا على حدوث النفس لم يكن
 المحذور الاول انما كذلك الوجه الثالث ان استحصار الامور العبر المساهلة اللازم
 من البرهان المذكور انما هو استحصارها رتبة واستحصارها رتبة انما هو التسم
 المح الذي من استحالته في موضوعه سواء كانت النفس قد علم او حادثه وحوار ان
 التسم اللازم منهما من قبل التسم في المعدلات وقد رتبنا في صدر هذا البحث
 ان التسم في المعدلات عند الحكماء غير محتمل وحوار البرهان على استحالته التسم
 موقوف على وجود الامور المساهلة مع ما ذكرنا الوجه الرابع ان المحصول لو كان
 بطريق التسم يلزم حصول سلاسل غير مساهلة في كسب اي شئ اذ كل مظهر
 على قدر رتبة الكل شئ له مساو ومساو مباد وبكذا يلزم سلاسل غير مساهلة
 وبدون العقل حاكمه سلاسل على قدر قدر النفس ايضا وحوار مع بطلان
 كحق السلاسل العبر المساهلة على قدر قدر النفس ومع بداهة اولها
 بين كحق الامور العبر المساهلة في سلسلة واحدة او في سلاسل غير مساهلة بامل
 وفساد ط لا يحصل المظهر الفشار وعلمه على ذلك على قدر بطلان
 رتبة الكل ان اذ كان سوب مطم موقفا على ما من المعدلات سلاسل كحق
 حتى يحصل المطم مع ان ذلك ليس كذلك اذ الواجب على المحصول ليس الا بالملاحظة
 المساوي القوية بامل نعم يجب اليه هذا ان لمشا التسم الموسوم
 والاولي ان يقال انما يقال اولي للاصغر في هذا الدليل بطرا الى دليل الشرح

قادر

ولعدم ورود ما اورد من الرد المحتاج الى الرد عليه فلهذا لا سلطان له
 الكل ايضا ونصوبه عن اسما على اسما ككتاب الصور من الصور
 وبالعكس خلاف الاول كما يكون معناه بدلا من خلاف الاول واعلم انه
 قد سدل على نطلان نظرية الكل بدلائل اخرى منها لو كان الكل بطرا لم يزل
 لا يحصل لنا علم هو اول العلوم والثاني بطا اما الملازمة فلان كل علم على هذا
 السدر لا بد ان سديم علم اخر واما على سلطان الثاني فلان النفس في مبداء العلوم
 حاله عن العلوم كلها فتعقلها بالبدن كحصول العلم فهذا العلم الحاصل بعد
 العلوي هو اول العلوم الى حده النفس بامل وقد مر ما روي على هذا الدليل
 فيما ذكرنا، فكل هذا من جواب الوجه الاول والثاني من الوجه المرفوض على
 سان عدم اسناد الدليل المذكور في الشرح على حدوث النفس وذكر ومنها انه
 لو كان الكل بطرا لم يزل لا يحصل العاقل شي اصلا بل كل عاقل يكون عاقل
 عن جميع الاشياء لان الكتب فعل احسان سوف على صور ذلك العقل والبصيرة
 بغيره وعلى قدر كون الكل كسالم كحصول شيء اصلا والارزاق الدور والشم
 ومنها انه لو كان الكل بطرا لم يزل يكون سلسله الحركات الفكرية ابدية على
 الى والعرفان لان في كل دليل ومعرف هو كسب بالارزاق والسفاهان من
 امارات النباهن والجواب منع كون الرياء والنقصان من امارات النباهن
 ومنها ان حسن العلوم معدوم على حسن النظر كحسب الحق او المعلوم في النظر
 وكحسب الجمل معدوم على كسب الحال فلو كان الكل بطرا لم يزل ان يكون الامر اذ
 لم يزل ان يكون حسن العلوم لا يحسب الا بالنظر فلو كان هذا البرهان جديدا

تعلقنا به
 في كل محل احسان
 في كل محل احسان

المعلوم
 بدر

الد بر

مفسر

و در

لال

ما حصل في الاسد على وجوب الواحد بعد ان مفهوم الممكن وما به بعض
 ان يكون وجوده من غيره وذكر الغير هو الواحد او المسموع لا يكون موضوعا
 الا كادمة ومنها انه على قدر نظرية الكل امسح ككتاب كنه شيء من الاشياء
 وادامسح ككتاب كنه شيء من الاشياء امسح ككتاب وجه شيء ايضا اما الملازمة
 وظاهر فان كل ما هو في شيء فهو كنه شيء اخر واما الملازمة الاولى فلان حصول
 بالكلية على قدر نظرية الكل مسوي كحصول ذلك الشيء بوجه ما وحصوله بالوجه على ذلك
 السدر سوف على انتهاء الزمان الى مدعى في كسب واما تصور السمر وع
 في كسب كنه شيء من ذلك الحد عن الزمان وذكر زمان مناه لا يمكن كسب كنه شيء
 بطر كنه شيء واعلم ان قدرنا في اعلياء على قول السد السد في كسب على
 ان الثاني في الصور ابدا لا اخر ان خصوصان ما يطال نظرية جميع الصور
 فقط ودليل على كسب نظرية الكل ولكن افاء دليل اخر على سلطان
 نظرية جميع الصور فان الكتب فعل احسان لا بد له من البصيرة بالقاب
 فلو كان الكل بطرا لم يحصل لنا بصيرة في اصلا في سديم الارزاق البطله سلطان
 نظرية الكل هذا غاية الكلام في هذا المقام والسوف في العلم في كسب المرام
 وما نطل القيمان الاولان بعض الثالث الى فيه ان هنر بدل على ان بعض القسم
 الثالث لارم سلطان الاولين في كان الاسب على المقام ان يذكر بدل كلمة بل لغير
 الفاء الدال على النزوع والجواب بطر بالامل بامل يعني ان الصور ابدا
 مقصودا قد سس من هنر الحاسد دفع سوالين مقدرين الاول ان
 المقام لكل من الصور والبصيرة مع الاخر في قوله بل البصيرة من هنر الى بدل

كل و

على ان المقدم بان الاحوال الساتة للصورات باعتبار انهما مع الصدقات
 وبالعكس فمع هذا كان الاحوال الساتة حاصلة من ضرب اقسام الصور
 في اقسام الصدقات الساتة ان الموحدين الكليين القائلين بان كل صور
 او كل الصدقات بدني او كلها بطري لا سلم الا بقصد ما للدين بها الساتة
 الحسان القائلين بان بعض الصور او بعض الصدقات ليس بدني
 ليس بطري وبها لا سلم بان الموحدين المطلقين القائلين بان بعض
 الصور او بعض الصدقات بدني والسوف لا يوافقها بطري او الساتة
 الحرة لا سلم الموحدة الحرة لا سلم عا الموحدة وجود الموضوع وان كان
 الموحدة معذلة بخلاف الساتة كما ين في مباحث الفضا ما دفع السيد الساتة
 السؤال الاول مع انه ان الصور اية وحاصلة ان المقدم بان الاحوال
 الساتة لكل من الصور اية والصدقات في نفسه مع قطع النظر عن حاصلة وهي محقق
 في تلك الاقسام الساتة وقد مر ان الجمع بينهما للاختصاص في العباد ولا شر اك
 في الدليل ووجه السؤال الثاني مع انه وان كانت الصور اية وحاصلة
 هذا الدفع هو ان الصور والصدقات التي كلاما فيها امور موجودة
 في الدين والعلوم فمر حوا على ان الموضوع ادا كان موجودا فيكون الساتة
 والموحدة المعدولة ملزمين فانه لا كاسا اية لا يقال ان اللاكاس
 بعض وحلو المعدوم كالموجود غير المنفصل في لا يسمول سمي في كسب
 ان المنفصل يطلق على المفهوم المساعد من عا المساعد ويجوز حلو المفهوم
 عنهما والكاك واللاكاس وانما هما انهما ان هذا المعنى فاقوم كلا

كاسا

الصور فان اكسابها لا يحجر وصية منه انه يلزم على هذا ان لا يثبت دليل
 الاصل الى المطلق الا لاصح انه في جانب الصدقات فقط دون الصور
 مع ان المقدم بانها انساب الاصل الى المطلق في الخامس من جهة اول
 كيف وقد ذهب الامام لا يقال ان الامام قد عدل عن هذا المذهب بل هذا
 السكك منه كمشكك في اللزوم مثلا فان الكتب مشحونة بغيره سطره بعض الصور
 كيف لا فانه لو لم يعرف به لم يتم اسباب الاصل بطري المطلق عنده مع ان عدم
 اسباب الاصل بطري المطلق غير معقول عنه قال في المحققين كل من الصور
 والصدقات اما عنى عن الاكساب او لا فندا قرينة دالة على عدول الامام عن
 القول بان جميع الصور بدني لا يسمول ما ذكره في كسب من قوله
 وقد ذهب اليه بان السكك في بعض ايراد الدليل على اكساب الصدقات
 في غير رسمه في باب الامام في وف ما وسكك فيه لاسا في في الفايضة
 وقد يقال السكك في بعض ايراد الدليل على اكساب الصدقات
 هو الساتة على ان المقصد الاقص من المطلق هو معرفة اكساب الصدقات
 اذ الغرض الاصل منه التوصل الى العلوم الحقيقية المحكمة من المسائل والصدقات
 و اراد المثال للصور الكسبي دفع الساتة احصاها من الكسب في الواقع بالصدقات
 مائل وهو يرتب امور معلومة للسادس الى محمول اعلم ان في هذا
 التوفيق خلل من وهو الوجه الاول ان المرتب لا يضاف الى الامور معبرا
 في مفهومه الاصطلاحي واللغوي كما لا يخفى والحوادث ان المرتب منها
 مسجل في معنى الجعل الوجه الثاني ان الاسباب ان يقال امور حاصلة

لكونه الامور

الصدقات

فنوم اذ الامور المعلومه لا تسيل لوزن من امر او الفكر عند الام
 انما يقال بان الفكر هو رتب الصورات والصورات تسوّل بها
 ان يكون رتب صورته افر خلاف الامور الحاصلة فان الحاصل اعم من الحاصل
 من اعم كالعالم ومن الحاصل صورته كالمعلوم والحوادث ان هذا التعريف
 ان الرتب الموصلة الى رتب الكائنات بالذات الكائنات من
 من الوجه الثالث ان هذا التعريف غير جامع لعدم على رتب
 عمل الكائن في احدى معدمتين العناصير سلا مع ان
 رتب لا تسع فكريا ولعدم على رتب الكائنات من المعدمتين
 سلا مع قصد الرتب ترتيبا للسادك الى لازم السعي الى صله مع ذلك الرتب
 فان هذا الرتب وان كان فكريا ويطرأ الى سعي السعي لكن ليس فكريا
 لازما اذ كل فكر يكون محل المعرف او الدليل بالعناصير الى ما يكون ذلك المعرف
 او الدليل معروفا ودليلا بالعناصير اليه ولا سلك ان الدليل المخصوص ليس
 بدليل ليطرأ الى لازم السعي اخص عن المادة الاولى او لا مع كون رتب
 الموصوع مع المحمول في معدمتين العناصير للسادك الى المحمول بل هذا الرتب
 ليجوز المعدمة بغيرها وبما ان المراد بقوله رتب امور معلومه للسادك
 الى المحمول هو رتب امور معلومه يكون ذلك الرتب كافيا في السادك الى
 محمول الذي وضعه الرتب مطلقا سواء كان ذلك المطلق مطلقا اصليا او
 مطلقا عرضيا حتى لا يسكن الامر بالعناصير الذي هو جزء من العناصير المركب
 الموصلة الى المطلق الاصل وعنه المادة السابعة على قدر تسليم وقوعها فان لم يكن

العكر

العكر المذكور فكريا ليطرأ الى لازم السعي وماد كنه السافه من ان كل
 المعرف والدليل للذات مما يعرف ودليل بالعناصير الى معرف والدليل
 مامل الوجه الرابع ان هذا التعريف غير جامع لعدم على رتب الدليل
 من الدليل للذاتين اقباعا على مطلوب واحد اذ الرتب في هذا الدليل السادك الى
 مودما الى محمول يكون المطلق معلوما بالدليل الاول ولعدم عدم
 المعدمات التي يكون ذلك الرتب لا لزوم الحصر واسكانه فليس
 الى المحمول مع ان الرتب في ما بين الصورتين سعي فكريا تحت اصلا
 ان مع قولهم رتب امور معلومه للسادك الى محمول الى هو رتب امور
 لغهم منه ان للسادك الى محمول وان لم يكن عرض الرتب العكر ذلك المفهوم ولا
 ان المفهوم من الرتب في السادك الى محمول من الدليلين المذكورين ومنه الرتب لا سلك
 الحصر والزام هو السادك الى المحمول فامل . والرتب في النوع وضع كل شئ
 في مرتبه الى ما سافهات مشهور منها ان ذكر لفظ كل غير ملائم في التعريف
 سواء كان قبل التعريف على الجميع الذي هو مسموعا عبارة عما بعد التعريف
 مفهوم الرتب او على التعريف الفعلي الذي هو مسموعا عبارة عما بعد التعريف
 فان لفظ الرتب في هذا المعنى اذ يدونه كفضل ذلك النوع وهذا ان
 السادك من عبارة هذا التعريف هو ان معلق الرتب ك ان يكون امورا
 معدوما كما سقم في السارج بقوله وانما قال امور لان الرتب لا تسوّل
 اذ عرف هذا فقول ك ان يقال هكذا رتب الشئ وضع كل جزء ارجاء
 في مرتبه مامل ومنها ان الصبر في مرتبه اما رجع الى شئ او الى كل او الى محمولها

العرف

فان
واحد

فعل الاول ملزم لفظ لا يحق الرب الا اذا وضع كل واحد واحد من الاشياء كالاشياء
والجود والسموات والارض وما في شئ واحد هو كالاشياء مع ان ذلك شرط على
الناس بلزم ان لا يكون الرب محققا الا اذا وضع كل واحد من الاشياء مع
كل واحد منها مع ان الرب ليس هذا وعلى الثالث لا يظهر للفظ مفهوما مفصلا
كالا يحق الحق عن الاول بان ذكر الكل شاي في تعريب الادباء وكان هذا
التعريف ايضا مقبول عنهم اذ سمعوا الالفاظ ما زار معانيها المسموعة
الى غيرهم وعنه الثاني بانه لا فرق بين مودى العارفين كما يظهر بالمقابل
الثالث بان اراد الصبر في قوله في حربه من فصل وضع المصير موضع المظهر
للاصغر والمعين الرب وضع كل شئ في حربه ذلك الشئ وفي الاصطلاح
جعل الاسماء المتعددة تحت مطلق عليها اسم الواحد الى غير ذلك على هذا النوع
لوحوا احدهم بالعلم من ظاهر هذا التعريف ان الصافي الامور المتعددة
المرتب بالوحدة اما لو استعمل الحاصل مع ان ذلك ليس كذلك اذ الوحدة
من الامور العامة العارضة لجميع الاشياء عروضا وسميا والحوادث بعد
سلم ما ذكر المعروض هو انه حاز ان تعرض للامور المتعددة وحدها في
الذي من احد ما استعمل المفعول المذكور والا فمع ذلك المفعول
والتبها ان هذا التعريف غير صالح لصدقه على عشرة يكون انسان منها واقعا
في موقعه والناس ليس كذلك والحوادث ان المراد بقوله ويكون لبعضها
هو ان الكل بعض من العارضة بالعدم والناحية فاهم والتبها ان عطف
قوله والناحية بقوله وبالعدم الى الواو يدل بظاهره على احياء السمة بالعدم

واحد

والسائر

فان
واحد

والتاخير في بعض ما او في كل بعض من العارض بين الاشياء المتعددة في
لا يصدق التعريف على الرب عن الشئ اصلا فلا يكون جامعاً وحوادثاً
ان الواو متساوية او فلا اسكال ويكون لبعضها السمة الى بعض ان
يصح ان يشار الى كل منها به مقدم او مودى اما حسا او عقلا بخلاف ركن
المعجون فانه لا يصدق الاساس الى احواله كذلك اسم الواحد فالاصناف
سامة بان يحل الواحد في قول السارح على لفظ الواحد فقط او على لفظ
وما مراد في او على ما يصدق عليه لفظ الواحد كالبيت والسقف وقيل يجوز
ان يكون الاصناف اللامعة على هذا السداد بالطلب الصافي ولم يعبر
في مفهوم السمة بالمقدم والناحية فلي هذا يكون الرب احصى من التاليف
والركب تحت المفهوم الى تحت بعض مفهوما وكذا كل جمع
لا يحق عليك ان المفصلي يتم بدون هذه المقدمة اما المطلوب
فيسعى ان لا يكون معلوما وحاصلا من الوجه الذي يطلب من السطر الى
انما قال المطاف في سبع دون في لان المطاف قد يكون معلوما من الوجه الذي
يطلب له لكن فرض الطالب غير معلوم كالمطلوب الذي اقيم له دليل بعد
معلومه بدليل اخر مائل لا يقال الى فان طلب اللفظ في التعريف
اما في العلوم لا العلم الذي هو مشترك في كل احد المعلوم في تعريف الحد
سليم احد العلم فيه واعلم ان هذا السؤال كما سوجه سب احد لفظ
العلم سوجه سب احد لفظ الحمل ايضا فان الحمل كما يطلق على الحمل السمة
المقابل للادراك المطلق كذلك يطلق على الحمل المركب الذي هو الاعضا و

الماخوذ في

في التبع

الخازن في العلم المطابق للواقع والحوادث ان المراد من هذا العلم هو العلم
 بالماضي من غير لفظ الحمل والصاعوم العلم في مقابلة بدل على ذلك
 ذلك في مقامه كما يطلق على الحضور الذي لا يقال هذا الدليل لا يدل على
 العلم بغيره ان لا يكون هذا الاطلاقا واحدا من طريق الحق حتى يكون
 لفظ العلم مشتركاً لا يقول المراد باطلا ولفظ العلم بهذا اطلاقاً بدون
 التورية وكيفية الوضع في الاسكال لا يقول لا يقال في هذا الحجاب
 نوع مدافع لما ذكره السارح في شرح المطالع في بوجه تبديل المعلوم بالحق
 في هذا التعريف حيث قال وهو اي الحاصد اولى من المعلوم لان العلم و
 حار اخذ اعم الا ان المشترك والاحراز عن استعمال الالفاظ المشتركة
 في بناء التعريف انهي كلامه وبقوله من هذا الحجاب ان اخذ المشترك مع التور
 في التعريف مما لا بأس به والتورية في الكتابين مشترك لا يقول ما فهم من شرح
 المطالع هو ان اخذ عن المشترك في التعريف اولى من اخذ المشترك فيه وان كان
 مع العرائس فاما في ذلك ومن لطائف هذا التعريف الى ان كلمة من هذا
 السمعين فلي هذا لا بد لهذا التعريف من اسماء على لفظه اولى فقد ان
 احياء المعلوم والمحمول المتقابلين في هذا التعريف لفظه اولى والخاصة
 في اولى كل من المفعول والعنوي والاصطلاح للفظ الترتيب لفظه اولى
 وانما في هذا التعريف اشارة الى العلة السام للمحمول الذي هو السادي
 الى المحمول او السادي الى المحمول لا يحصل الاعقب العلة السام ولا سك
 ان هذا الاساس لفظه اولى وقد يقال ان كلامه اسماء التعريف على علم

او غلب

العلم
 في هذا العلم في مقابلة بدل على ذلك
 ذلك في مقامه كما يطلق على الحضور الذي لا يقال هذا الدليل لا يدل على
 العلم بغيره ان لا يكون هذا الاطلاقا واحدا من طريق الحق حتى يكون
 لفظ العلم مشتركاً لا يقول المراد باطلا ولفظ العلم بهذا اطلاقاً بدون
 التورية وكيفية الوضع في الاسكال لا يقول لا يقال في هذا الحجاب
 نوع مدافع لما ذكره السارح في شرح المطالع في بوجه تبديل المعلوم بالحق
 في هذا التعريف حيث قال وهو اي الحاصد اولى من المعلوم لان العلم و
 حار اخذ اعم الا ان المشترك والاحراز عن استعمال الالفاظ المشتركة
 في بناء التعريف انهي كلامه وبقوله من هذا الحجاب ان اخذ المشترك مع التور
 في التعريف مما لا بأس به والتورية في الكتابين مشترك لا يقول ما فهم من شرح
 المطالع هو ان اخذ عن المشترك في التعريف اولى من اخذ المشترك فيه وان كان
 مع العرائس فاما في ذلك ومن لطائف هذا التعريف الى ان كلمة من هذا
 السمعين فلي هذا لا بد لهذا التعريف من اسماء على لفظه اولى فقد ان
 احياء المعلوم والمحمول المتقابلين في هذا التعريف لفظه اولى والخاصة
 في اولى كل من المفعول والعنوي والاصطلاح للفظ الترتيب لفظه اولى
 وانما في هذا التعريف اشارة الى العلة السام للمحمول الذي هو السادي
 الى المحمول او السادي الى المحمول لا يحصل الاعقب العلة السام ولا سك
 ان هذا الاساس لفظه اولى وقد يقال ان كلامه اسماء التعريف على علم

الفعل م

من موصوفه على ما دل على ذلك
 من ان كل ما وصفه على ما دل على ذلك
 من ان كل ما وصفه على ما دل على ذلك

بالصدق بالظاهر وهو العلم بغيرها بعد لا ينفك الله الخ **البحث الثاني**
 حار ان يكون معصود الفاعل المحار كحصول ذات المفعول لا ما يربط عليه
 في لا يكون ليعمل الفاعل المحار على عاينه مرتبه عليه ما بل البحث الرابع المهم
 على ان العنصر مركب من الوحدان فقط وليس لها حيز صورى كما بين
 في محله فلا يعجز الحكم الكلي بان كل مركب لا بد له من علة صوريه ما بل
 بما خارجا عن علة فله بحث اما اوله فلا يجوز ان يكون فاعل المركب واحدا
 اذ الطائفة ان المراد بفاعل المركب هو فاعل المركب سواء كانت الاجزاء
 الماديه بالحداده او لا فيحوز ان مركب احدا لا اجزاء ما فيها مع نفسه واما
 باننا فلحوز ان يكون الفاعل نفس ما هي الموهود كالراح بعد علة
 فلا يحك فروع الفاعل عن المفعول واما بالنسبة فلان فاعل السلسله المركبه
 من الواحد وجميع ما سواء من الموهودات داخل في هين السلسله فلا
 يحك فروع الفاعل عن المفعول المركب احب بان الكلام ينسب في الفاعل
 المركب المجمع وليس السلسله المذكوره مركبا حقيقيا واما رابعا فلا
 يجوز ان يكون العلة العاينه لفاعل المركب هو جزء ذلك المركب ونفسه
 ليعمل الفاعل ذلك المركب لحصول جزء او نفسه فلا يحك فروع العلة
 العاينه عن المفعول احب بان حيز الشئ او نفسه من حيث الصدق مرتبه على
 ذلك الشئ معار و خارج عن ذلك الشئ كان ذلك كحل من باقى الاقسام
 او لا سمحا والمفعول في وجوده الخارجى من العلة الرابع فاداسمى التعريف
 لوجود المفعول في الذهن على العلة الرابع كان وجوده الذهني وفعال على وفق

لا بد من العلم بغيرها بعد لا ينفك الله الخ
 حار ان يكون معصود الفاعل المحار كحصول ذات المفعول لا ما يربط عليه

وقد قال الحكماء في الفاعل والعلة
 في المفعول المركب فيستلزم لا السكالي بالواحد
 على اصل الحكماء
 على ان الفاعل نفس ما هي الموهود كالراح بعد علة

وجود

وجوده الخارجى وليس المراد بالتعريف بالعلل في المقص من هذا الكلام
 اسناد سوال ودفعه اما السؤال فهو ان التعريف بالعلل غير حار
 لا بما يربط للمفعول والتعريف بالماس غير حار كما هو المشهور واما الذي قد
 علة قوله بل المراد ان ياخذ الى دلاله واضح **البحث الخامس** لا بما يربط للمفعول فدان
 الجنس والفصل من جهة العلة النوع المركب منهما مع انهما ليسا متساويان
 احب بان عدم ماسه الجنس والفصل للنوع من حيث دالها لا من حيث
 كونها حرا وعلة فافهم **البحث السادس** ان يوحد للمفعول بالعاينه الى العلة فدان
 فهم من هين العبارة ان يكون في التعريف بالعلل الرابع محمولات اربعة
 في محاد العلة الرابع مع ان ذلك ليس كذلك اذ في هذا التعريف المسمى
 على العلة الرابع محمول واحد ما هو من العنصر وهو الرتب فدان على
 اساره الى العلة الماديه والعاينه وما قبل من ان المراد بهذا الكلام ان يوحد
 في كل تعريف بالعلل الرابع محمول واحد فدان اساره الى الرابع في التعريف
 يوحد مفهومات وهما قوله رتب امور معلومه اما محمول واحد فدان اشارة
 الى العلة الرابع او مجموع الامور من رتب التعريف كحل لا يحل العبارة
 بدر **البحث السابع** لان السطر من الاغراض النقيضه سؤال مشهور وهو ان الماديه
 العلم والصورة هما جميع العلة الماديه والصورة بهذا المعنى كما يوحدان في الاقسام
 يوحدان في الاغراض الصا فالحق في التوحيد قوله واما ان الامور المعلومه
 الفكر وان الله العارضه لتلك الامور صورته هو قوله على سلسله السلسله
 ان يقال ان الفكر يوحد مع تلك الامور بالقوى كما ان المفعول يوحد مع الماديه

هذا على ان التعريف بالعلل الرابع محمولات اربعة
 في محاد العلة الرابع مع ان ذلك ليس كذلك اذ في هذا التعريف المسمى
 على العلة الرابع محمول واحد ما هو من العنصر وهو الرتب فدان على

العلة
 يوحد مفهومات وهما قوله رتب امور معلومه اما محمول واحد فدان اشارة
 الى العلة الرابع او مجموع الامور من رتب التعريف كحل لا يحل العبارة

فانفق ومع الالف العارضة لئلا يكون بوحده الفعل كما توهمه المعلوم مع التصريح
 فان لم يرب اساره من حيثها شروع في بيان اسمها بالتعريف
 على ان يمكن ان هذا الاسم لا يوجد في نفسه ان في قوله اشار
 بل ان العلة الاربع اما كونه اشار الى المادة والفاعل فكما ذكر السارح واما كونه
 اساره الى المادة فلان الرب لا يتعلق الا بالامور واما كونه اساره الى العلة
 فلان الرب فعل احصاري لا يدل من عايد ومنها ان قوله للمادة الى قوله
 اساره الى العلة العارضة كما ذكر والفاعل ادلاله للعاء مرفاعا على وقوله
 رب رب امور اشار الى الصور والمادة ومنها ان يكون الرب اساره الى
 المادة والعاء او الى المادة والفاعل او الى العاء والصور او الى المادة والصور
 وما في احوال التعريف الى العلة الساتر كما لا يخفى ولا يمكن ان يكون الرب اساره الى
 لا يمكن ان الله ليس بمفهوم الرب بل هو معلول لمفهوم لفظ الرب فافهم
 فيكون دلالة الرب عليها التامه لا يقال هذا النوع في حيز الميع او معلول
 الله لمفهوم لفظ الرب لا يوجد ان يكون دلالة لفظ الرب عليها التامه واما
 يكون كذلك فكذلك كون الله لازما للميع الا حص لمفهوم لفظ الرب وهو
 مم لا يقول مع قوله فيكون دلالة في هواء فيوزان يكون دلالة الرب على
 الله التامه الرب عليها او يمكن حمل كلامه قدس سره بهما على الميع مامل
 نعم بر دال الاحكام في امام الاعراض الى هذا النوع كما لا يخفى على المسائل ولكن قوله
 ان يقال الى لافعال ملك الخواص عن الاعراض بوجه اخر وهو ان الرب المصا
 الى الامور في تعريف الفكر اما هو من المفعل فيكون مدلوله المراد الذي هو

في تعريف الفكر

على الله

عن الله التي تدل للصورات والصورات عند اصحابها لا يقول اولان
 كون الله عن المراد الذي هو مدلول لفظ الرب المسمى للمفهوم الكلي لا يكون
 الى اقامه الدليل عليه حتى يسمع وبما ان الله العارضة للمعلومات بل لا يخفى على
 على الفكر المعروف منها لان الفكر اما اعتبارا عن الحركة او عن فعله مستوي
 بين النفس الناطقة والمطالب الكسبه فلا يسميهم جعله عنان عن الرب المعنى
 للمفعل المقتضى الى عدم هو المحل مامل **دلالة الرب على الله التي هي مدلوله**
 ضمرا راجع الى معنى الرب واصابه الدلالة التامه الى الرب متروا بالاد
 مدلوله في الكلام من الاول مامل **اطرح دلالة على الرب فوش**
 فانه ان معنى الدلالة التامه في اصطلاح ارباب المنطق هو فهم امر الى رحي مبي
 فهم المعنى الموضوع له وظاهر ان لا يوافق بين اللوازم التي دل عليها اللفظ
 بالالزام على هذا الاصطلاح بمعنى اخره احدى الدلائل التامه امس من عن الاحكام
 مامل لان العلة المعينه يدل على معلول معين والمعلول المعين لا يدل الا
 على علم ما علم ان منها احكام تعدد على المقام اراد بها وحلها بحث
 الاول ان الله قدس سره قد صرح في حاشية شرح البرهان على
 ان المعلول المعين ايضا يدل على علة معينه حيث قال والاسدلال بوجود
 المعلول على وجود علة مالا يحتملها او بعدمه على علة ماسرنا او على عدمه على علة
 منها ربان اني به ووجه دلالة هذا الكلام المسعود عنه قدس سره على ما او
 متوالف اثبتوا ان عدم العلة على عدم المعلول فاذا دل عدم المعلول على
 علم معينه كما نطق به هذا الكلام المسعود عنه قدس سره قد بطل ما ذكره قدس

في تعريف الفكر

ههنا من ان المعلوم المعين لا يدل الا على علم ما وتخصها انما هي في المعلوم
 المعلن لعدم علمه بعدد ما بعد البحث الثاني ان دلالة المعلوم المعين على كنه
 المعلوم هي في المعلوم الوجودي علم ما وكذا دلالة العلم المعينه على المعلوم المعين
 دلالة عقلية لا وصية كانه في الالفاظ فيما معنى التامه بل الدلائل كما في
 من كلامه قدس سره من الجواب ان المراد دلالة لفظ دال على العلم المعينه
 معلول معنى لئلا العلم ودلالة لفظ دال على المعلوم المعين على علمه دلالة
 البحث الثالث لو صح قوله المعلوم المعين يدل على علمه بالزمن ان يدل
 الربط من علمه على علمه بالعلم الحرف المخصوص الذي هو نفس العلم
 مع ان الظاهر المسادر من كلام السارح ان يكون من علمه بالعلم الحرف
 هو نفس الساطع حيث قال ومن ههنا القوة العاقلة وحواله ان المراد
 قوله ومن ههنا القوة العاقلة من ان المراد بعلومه ما الذي يكون مدلوله لولا ان
 للربط من علمه القوة العاقلة في نفس الامر فافهم البحث الرابع انه ان ارد
 بالعلم المعينه في قوله العلم المعينه يدل على معلول معنى مطلق العلم السامه
 والناقصه ودلالتها على معلول معنى ثم ادلا دلالة للعلم الناقصه على المعلوم
 كما لا يخفى وان ارد بها العلم السامه فلا يخفى اما ان يراد ذات العلم السامه
 او ذاتها ما هو مع وصف العلم فعلى الاحمال الاول جميع دلالة العلم
 المعينه سواء اردت بها المعنى الشخصي او النوعي على المعلوم المعين
 جميعه وعلى الاحمال الثاني بمعنى عدم دلالة المعلوم المعين لما هو مع وصف
 المعلومه على العلم المعينه فان المعلوم المعين لما هو مع وصف المعلومه

في نفس الامر

معلوم

العلم

العلم يدل على علمه احب عن هذا البحث بوجوه الوجه الاول اما من ذلك
 من العلم ذات العلم السامه وكون دلالتها على معلول معنى من علمه ما قالوا
 من انه لا يدل لكل علمه من اسمائها على خصوصية بانه للعلم مع معلولها كنه
 لا يكون تلك الخصوصية لها علم معلولها كما من في كنه العلم والمعلوم من كنه
 الحكمة ثم علم ذات العلم المعينه المسند على تلك الخصوصية علم المعلوم المعين
 ويرد على هذا الجواب امران احدهما ان تلك الخصوصية المعينه في العلم السامه
 اما من كنه نفس الامر لا كنه الفعل فحار ان يكون الخصوصية معتبره
 في العلم السامه ولكن لا يكون بعقلها مسددا للعقل المعلوم حتى يكون
 دلالة العلم على معلولها التامه وبانها ان الربط لسبب علمه بانه يصور
 الفكر والخصوصية المذكورة اما يكون معتبره في العلم السامه كما من في وجه
 الوجه الثاني ان المراد من دلالة العلم المعينه على معلول معنى هو ان يصدق
 بوجود العلم المعينه سلم الصدق بوجود المعلوم المعين دون العكس
 ويرد على هذا امران احدهما ان مفهوم الربط من الامور النصوصه
 ومووظ وبانها ان يكون الصدق بوجود العلم المعينه مسددا للصدق
 بوجود المعلوم المعين دون العكس مما في بحث نور ودال ويد المد
 في السؤال عليه ايضا من الوجه الثالث ان المراد بعلومه العلم المعينه يدل
 على معلول هو ان ذات العلم المسند باعبار انما هو وصف العلم
 المسند يدل على المعلوم المسند دون العكس وذلك لان العلم المسند
 لا يمكن ملاحظتها على وجه اخرى الا بان ملاحظتها لمعلوم حاصل باعبار

في نفس الامر

معلوله ولا عكس اذ يمكن ملاحظة معلوله من خاص يدل على وجه الخصوص
من غير ملاحظة كونهما اثر لنفس العلة المخصوصة وذلك ظاهر لمن راجع وحده
بما دل عليه ما في الوجه الرابع اما نريد بدلالة العلم المعينة على المعلول المعين
هو ان العلة المعينة تدل على معلول معين بعد العلم بصلاحيته العلة بينهما اذ ربما
يوجد امور صالحه لعلة المعلول المعين على سبيل الدل فكل ما وجد من
ملك الامور الصالحة عزم بوجود المعلول واما اذا وجد المعلول فلا عزم الا
بوجود واحد من تلك العلة الصالحة لذلك المعلول المعين بامل **اذ**
لا يدل لكل مرتب من مرتب في ان اريد ملائمة المرتب لكل مرتب
هو لا بدية له في الدمين فهو ممل ولو سلم ذلك لم يحصل المقصود منها
لان المقصود انما يحصل بكون المرتب لازما دينا مالا معني الا حصل للمفهوم
المرتب لا لافراد وما ذكر على تعدد ما عليه يدل على الثاني دون الاول **ل**
الآن الامر الذي هو لازم لكل فرد من مفهوم كان ذلك الامر لازما لذلك
المفهوم ايضا بامل وان اريد ملائمة المرتب لكل مرتب هو لا بدية له
الخارج ونفس الامر فهو مسلم لكن لا يدل على المدعى لان اللزوم الذي هو شرط
فيها على انه يمكن المساواة على الواحد من ان يكون دلالة المرتب على المرتب **ل**
انما بعد المدعى اذ كانت المرتب واعلا للمرتب لكن يوجب فيه كما هو
في كون الساق اعلا للساق بامل **وامر** معلوم اساسا الى العلة
المادة لا يجمع عليك ان الامور المعلوم محل للمرتب لا احوال فكون قوله
امور معلوم اساسا الى المادة لا يجمع عز شئ بامل **اساسا** الى العلة

على م

هو جوهر

العامة

العامة لا يقال ان العلة المقدمة على المعلول والسادس الى المحمول مساهمة
معلوله الذي هو المرتب لا ما يقول ان السادس باعسار وجوده الذي
عليه عامة مقدمه على معلوله لا باعسار وجوده الخارج بامل **وذلك**
المرتب اي الفكر ليس بصواب واما فسر السارج المرتب الكاس في عبارة
المصنف بالفكر لئلا يحمل المرتب مناسا على صور الفكر كما سحره ما ذكره السارج
سابقا في وجه استعمال تعريف الفكر على العدل الرابع من كون المرتب اساسا
الى العلة الصورية اذ قوله ليس بصواب لا يخص بصورة الفكر فانه قد يكون
ليس بصواب من جهة المادة ايضا فان قلت فعمل هذا كان الواجب على المصنف
ان يقال يدل قوله وذلك المرتب وذلك الفكر الى قلت لا فرق بين
والفكر الا بالاحمال والتفصيل وساق سابق المن بعضي ذكر المرتب الدال
على الفكر مفصلا فاقول **دل** هذا على ان الفكر قد يكون خطأ الى
بمعنى قول السارج لان **قول** هذا بعض العقلاء سابق بعضا اخر مسلم على
الحكمين احدهما ان الفكر قد يكون خطأ وباسمها ان غير الفكر الصحيح والفكر
الفاسد لا يكون سدى من العقل لا يقال كلام السراج كما سئل على هذا من
الحكمين كذلك سئل على حكم الثالث سواء من مودة طرق الانساب وشرائطها
غير بدية لو وقع الخطأ عن العقلاء الطالبين للصواب في نفس الطريق
وسر ابطالها فلم لم يعرض السد سدس الى هذا الحكم الثالث
ايضا لا ما يقول بهذا الحكم الثالث عن الحكم الاول في المحقق كما لا يخفى
والا لما وقع دليل على مجموع قوله دل على ان الفكر الى وقوله وان

يعول

بمعنى

في هذا القول ان الظاهر للحوادث الباطن وقد العول
 في قوله بالانما وقع خطأ الى مله عا او جرد وقوع الخطأ
 عن العول لا يدل على عدم وفاء بده العقل بغير الخطأ عن الصواب
 بامل **فقد** وقد كان الظاهر من قوله بعد امور استقامه
 بغير او بغير **فقد** ولذا الظاهر مما ذكره الشارح من قوله بل لا يسا
 الواجب ان يكون تحت الوهم الى ان الوهم طرف للتفصيل في
 السنة السيد **فقد** في قوله اي الفكر وحصل هذا التفسير هو ان
 تعلق قوله بغير الوهم بالمفاهيم في هذين الكلامين ما عارضهما
 فهما للفكرين في لا يلزم كون الوهم طرفا للفكرين بامل **فقد** فالوصفان
 اما في الفكرين لا يقال ادا كان للفكرين وصفان كان للشيئين ايضا
 وصفان اذ هو كل واحد من الفكرين لا يلزم له غير محقق عنه لا ما يقول
 ادا فكر المفكر الا ان يكون فكر الى حدوث العالم كان زمان فكره الان
 و زمان هو فكر جميع الازمنة والاوقات بمعنى ان مفهومه هو فكر عام
 موجب بكونه دون وصف واد فكره عام و يودي فكره الى قدم العالم
 كان زمان فكره عدا و زمان بمعنى ذلك الفكر جميع الازمنة والاوقات
 كزمانه في الفكر الاول فيكون الفكران في زمانين والشيئان في زمان
 واحد ولا يلزم انفكاك السمع عن الفكر بامل **فقد** على اتحاد الزمان
 المعبر في الساقص قد يقال من العبارة يدل دلالة واضحة على ان المراد
 بالساقص في كلام المصنف والسارح هو الساقص المصطلح لا المعنى اللغوي

الذي

الذي حاصلة الساقص في الاعم من المعنى الاصطلاحي **فقد** ان ظاهره
 يدل على ان المراد منه المعنى اللغوي حيث قال **فقد** **فقد** **فقد**
 التصديق بحدوث العالم وقد فكر و يودي فكره الى القدم **فقد**
 ان قولنا العالم قدم وقولنا العالم حادث في نفس الامر **فقد** **فقد**
 لعدم احصائها بالاحكام والسبب لداره **فقد** **فقد** **فقد**
 قد ان المقصود الاصل في هذا المقام هو انساب الاختصاص بغيره في المقام
 على هذا لم يثبت الا في التصديقات **فقد** **فقد** **فقد** **فقد** **فقد**
 في الافكار التصديقية وحدها وهو كون التصديقات غير متناهية في المقام
 قائم **فقد** يريد ان المقصود وان كان الى على سائر الكلام على وجهين
 الوجه الاول ان يعرف قوله تحت الحاح الى انما هو بعد ملاحظة عدم مود حصول
 بقا حصل الا بغير الحجة التي بعد المقدمات السابقة احصاء المفكر بها فلا
 يرد مع هذا النوع مسددا ان يكون ما سطره المقدمات السابقة اي هو
 احصاء المفكر الى خصوصه فكره مع سائر لا احصاءه الى القانون **فقد**
 المذكور بامل واما مع ذلك النوع مسددا حوار كون المحصاة **فقد** **فقد**
 خصوصيات بقا حصل الا بغير الحجة والتميز من صححتها وفاسدها الذي يفسد
 المقدمات السابقة هو بده العقل او المعنى او تصفية الباطن او طريق اخر
 غير قانون المذكور كالتصاها الحجة قد فوج ما به بده العقل لا تنفي بذلك كما
 نبه عليه السيد **فقد** في صدر الحاشية السابقة وبان كلاما في
 احصاء فكر المفكر بغيره لا يجوز عن زمان كل من فكره ولا بغيره **فقد**

من حيث

السعد وان لا يرد الى طريق او سوي القانون المذكور ولما كان ملا حظ
 بين المقدنات الظاهر قبل ذلك التفرع ظاهر لم ينعقد السعد قدس
 الساقابل الوجه الثاني الاعتراف عنه بان احوال الاطار الحرة الكاسية على
 الوجه الكلي الاحمال دون سابها على الوجه التفصيل مع ان عرض المصنف على
 سابها على الوجه الثاني دون الاول لان المعلم الساطر لم يعلم حال السطر
 الحرفي الذي ورد عليه مخصوصه لم يسم عنه صحيح هذا السطر الحرفي غير فاسد مع
 المطر هو هذا السطر وحصل هذا الاعتراف ان الاعتراف بان لهذا العرض لم يسم
 لم اكتبه بالاسان بما يخص الى ذلك القانون العرض عند الاحتياج وهو ذلك
 القانون المذكور بامل واعرض على هذا الوجه بان المراد من هذا الاطار في
 قوله وان كان معروفا حصل الاطار اي هو الاطار الحرة المورد على السطر
 على معنى هذا الوجه وكون معرفتها على الوجه الحرفي مما لا يحتاج اليه في مقام
 وقد احتاج بان المراد معروفا حصل احوال تلك الاطار الحرة على سبيل التفصيل
 ولا سكت في بعد ما قائل اما اسداء او بواسطة لو جعل كلمة في قول
 السارج من ضرورياتها اسداء لا يحتاج الى هذا الساول فافهم اعلم انه رد
 على عبارة الشرح انه نفهم منها ان احصاها الى المطلق باعتبار اكتساب
 السطرات من الضروريات اسداء او بواسطة مع الاحتياج اليه في الاكتساب
 مطلقا بامل لكن لا بد من الاسماء الى الضروريات ان جعل اللغات والعلوم
 بالعلم المحضوري من قبل الضروريات فلا اسكال والا فمراد المصنف في قوله
 ان اكتسابها بسعد الى الضروريات لحوار الاسماء الى الالهامي او المعلوم

المحضر

المحضوري بامل **فصل** وقد عرفت ان للفكر مادة ان قد عرفت ما ذكره الثاني
 في بيان اسكال تعريف الفكر على العلة الاربع واذا فسرنا او فسرنا
 كان فاسدا ههنا اسئلة مشهورة منها ادا فسرنا في اكتساب قولنا ريد جسم
 هكذا ريد حمار وكل حمار جسم ريد جسم ريد جسم مع فساد صوري هذا
 السطر ومنها ان يعصم حول عدم التحسن على الفصل او الخاصة مع عدم حصول
 في المعرف المركب من الحسن والفصل او الخاصة ولا سكت ان المركب من
 الحسن والفصل او الخاصة مع عدم الفصل او الخاصة على الحسن المودك
 الى حصول صوره المعرف فلا يكون فساد الصوت مسددا لعدم احصائه
 المطر ومنها ان الربوب في تعريف الفكر لا يحل اما ان يكون بمعنى اللغوي
 او الاصطلاحي او بمعنى الربوبية وعلى السعد ريد لا يظهر كون فساد المادة
 سالا فساد الفكر الذي هو عين ذلك الربوب وعدم احصائه المطر اما على
 الاول فلو واما على الثاني فلان فساد المادة لا يسلم فساد الصوت
 عن الكل بان المراد بضم الفكر هو اسلما للمطر وفساد عدم اسلما له
 والمراد بضم المادة هو ان الواقع في موقع الحسن مثلا هو الحسن وفي موقع الصوت
 هو الصوت وفسادها خلاف ذلك والمراد بضم الصوت هو ان الله الي
 عصب للمعروف او الدليل على وجوده سبيل على سراط الاساج فعلى هذا
 لا رد الاسكال اصلا واعلم ان المسطور في جواب السؤال الاول هو ان
 السعي الخاصة من قولنا ريد حمار وكل حمار جسم ريد جسم حماري لا ريد
 جسم لان السات على الحمار فلم يكن الحاصل من هذا الدليل صوتا فلا اسكال

فانما الذي في الكلام الثاني ان
 لا بد من ان يكون الجسم
 لا بد من ان يكون الجسم

فاسد او لا فاسد
 فاسد او لا فاسد

فاسد او لا فاسد
 فاسد او لا فاسد

ورد هذا الجواب ما اذا افسد دل و لنا كل حمار قسم و لنا كل قسم مطلق كان
 البياض على الحمار هو القسم المطلق مع ريد قسم مطلق اي حسب له الحمار المطلق
 ولا في حقه بكن السحر **فان** فاذا اردت انساب لقصور في هذا الفصل و سن
 لسانه **بل** لانه هناك عن خصوص له سراط مخصوصه فان لم قد
 تعرض في جانب الصور بان لها سراط مخصوصه ولم تعرض في ذلك في جانب
 المادة في الوجه في ذلك فليس بقصد الصور في الاول بقوله لها مساه
 مخصوصه يعنى ذكر السراط هناك فافهم و المكمل يحصل هذين كما يتبع
 بقوله كما يتبع بان الكيفية المكمل لا قبله فلا سوسم ان ليدن الامر من
 مكمل او لا يتبع **و** هو هذا الفن فان مساحت الكتاب و مساحت
 القضا ما مكمل لمرور احوال المادى الماسه لكل مط بصرى او بقصد
 و مساحت المعروف و الحى مكمل لمرور احوال صور بكل فكر لكل مط لا يقال
 صاحب الكتاب لمس مما تعلم فيه مساه الحيوان او الساطى و كذا
 صاحب القضا لمس مما تعلم فيها مساه الصورى او الكرى بالمط البصرى
 مع ان المقصود من المطلق معرفة احوال الاطوار و مباديها على الاحمال ان
 الحيوان كما قرنا لا يافول ما ذكر في مساحت الكتاب من ان الدائى
 كذا فهو سان على الاحمال ان الحيوان دائى للانسان او الخواص المذكور
 للدائى في صاحب الكتاب بقصد على الحيوان مثلا بالنسبة الى الانسان
 و هكذا الحال في البصرى فاب **فان** وهذا الفن يعنى الاول و سلك
 بالنسبة الى مسلك السداد حيث رى اثرهما في مساحت هذا الفن اكثر من غير

في هذا الفن
 في هذا الفن

في هذا الفن

ولا شك كلامه كون هذا الفن مقوله للمطلق بالمعنى الاول و سالك للمطلق
 بالمعنى الثانى مسلك السداد و بصرى معنى لسمه هذا الفن بالمطلق لكن المجموع كعمل
 للماسه اسد و افوى بامل **فان** وهذا الفن يعنى نظرا الى المعنى الاول
 كما ان قوله و نظره الى اخره نظرا الى المعنى الثانى **فان** كلام معنى المطلق للمفسر
 الانسان لا يقال ان المعنى الاول لا يعلق له بالنفس الساطفه بل بقى الكلام لا
 يقول بعلقه لقوى الكلام سدعى بعلقه بالنفس الساطفه او اللغوى كلها بخرم
 للنفس الساطفه **المسما** بالنفس الساطفه فانه ذلك هو الازداد و س
 و حه مساه سده المطلق باسم المطلق كما لا يخفى بل بصرى سده النفس الساطفه
 معنى مساه لسمه المطلق باسم المطلق **فان** فاسق له اسم من المطلق اس ما
 استثنى له موضع من المطلق لهذا العلم انبى من استثنى عنه **و** رستم
 ما له الى منها ابحاث البحث الاول ان الاله بالنسبة الى المطلق عرض عام
 كما سطر مبادى السارح في وجه كون المنطق الاله و العرض العام لا يصلح
 ان يقع هو ان من معرف كما يحى في بحث المعروف ان شاء الله تعالى و حواه ان
 العرض العام محوران يقع هو من المعروف عند قدام المطلقين و الطان
 هذا التعريف يعرف لم كما سمر بذلك قوله و رستم الى ما ساد و اسم
 الى الجماعة السابعة البحث الثانى ان الط الماسد و نظرا الى السابق من
 قوله المقصود المسبب الحاص الى قانون الى هو ان المطلق عيان عن المسائل
 لا الملكة او البصرى فاب اذا عرف هذا في الوجه في انساب الاله التى
 المطلق الى القانون الذى موعده كما يدل عليه قوله قانونه الى وجهه

او هذا الفن كما هو موضح في الكتاب و موضح في هذا الفن

في هذا الفن

ان المنطق على تقدير كونه عنان عن المسائل ليس الا ما يصدق عليه ان
القانون فيكون ان يكون له الاله التي هي معنى المسائل الى القانون
من قبله فوالله ان ذلك الشيء فيكون المنسوب اليه مفهوم القانون
والمنسوب افراد ولا يباين به البحث الثالث ان هذا التعريف غير
ما يعقد على مسئلة او مسئلتين من المنطق كما لا يخفى مع ان المنطق
اسم لمجموعة المسائل ولصدق على المسائل المسطحة مخلوطا بغيرها من
مسائل علم اخر كما يظهر من اولى ما مل وصوابه عن المادة الاولى ان المراد
بقوله عن الخطا في الفكر هو جميع الخطا في جميع الافكار بحمل اللام
على الاستيعاق في لا يصدق التعريف الا على جميع مسائل المنطق و
المادة الاخيرة ان المراد بالاله في قوله الاله قانونه اليه هي الاله في العنصر
المذكور بجميع اجزاها ولا يسكن ان المجموع المنحط من مسائل المنطق
وعنه بالنسبة كذلك البحث الرابع ان المنطق بهذا الرسم يحسن وقد علم مما
منه التعريف على دليل الاحتجاج اليه من قوله في باب الحاشية الى قانون اليه
في القواعد في تعريفه ما علم مره وحواله ان المنطق منهما لما كان لمصفا
بالادب ومقصودا اصلها اراد ذكر بيان ما منه مستفلا وانما لم يذكر
تعريف المنطق مستفلا لغايات القاصد الخليله التي سددت السارج في قوله
ومنها فابن حنبله وانما هذا التعريف للمنطق سمي على العلة الرابع كونه
الفكر والنفس يقطع لهذا الاسمال عند ذكر التعريف فمرحا مستفلا اذ مر عا دهم
الهم قد جعلوا التعريف الصريح للشيء مستفلا على العلة الرابع فقد ذكر هذا

التعريف

التعريف مرحا مستفلا وقد يقطع النفس الى ما سمي بهذا التعريف عليه من
العلل الرابع بخلاف عدم ذكر مرحا مستفلا اذ ذلك تعريف عامل واما
فما هذا التعريف سمي على العلة الرابع اذ القانون اساس الى ماده
المنطق الذي هو المسائل واساس الى فاعله الذي هو الدرس لان المراد
من القانون منها هو المسائل المدونة المجموعه ولا بد لكل مدون من
مدون جامع وهو ههنا ليس الا الذي يبين وقوله يعصم رعاها الى اشتباه
الى عام المنطق وهو واد الى صورته التي هي الله الاحكامه الاعماره العا
لمجموع المسائل المدونة اذ العنصر عن الخطا في جميع الافكار لا يحسن الا بعد
حق المنطق بحركته معاملة هي الواسطة بين الفاعل ومفعوله في
وصول اثره اليه لا يقال بهذا التعريف غير جامع اما الاول فلهذا
على هذا الاله ايضا كقطع من المشار مثلا مع ان قطع المشار ليس باله و
لصدق على المجموع المركب من الاله وعلته باقصة كجميع المشار وكونه مد
البحر مثلا واما الثاني فيعبر بحاج الى شئ وشي وحواله كما حار ان يكون
مفعول واحد يحسن علما مستفلا على سبيل البدل حار ايضا ان يكون
لوصول اثره الى مفعول ذلك الفاعل الثاني على سبيل البدل اذ
عرف بهذا مفعول يعرف الاله غير صادق على الاله التي هي لم يجعل الفاعل
واسطة اسم يكون في وصول اثره الى مفعوله بل جعلها حاشيا واسطة
كما لا يخفى لا ما بحث عن الاول ان المراد من الواسطة في وصول اثره الى
الى مفعوله هي التي يكون من الفاعل اليها من حيث كونها واسطة في

قال

قال

وصول شيء الى مقعده ويكون الواسطة تمامه مدخل في ذلك الوصول فلا
 استكمال بامل وعنه الثاني بان المراد من الواسطة ما يصلح لان يحمله واسطة
 اسداء في وصول افعالها الى مقعده بامل فيه مافيه ^{ما يصلح} ادخله الشيء عليه بالواسطة
 هذا يصلح ان يكون على لقوله فاما واسطة الى وان يكون للكثير المقدر
 بعد قوله لا بها واسطة من فاعلها ومفعولها متكدا وكل ما كان كذلك فهو
 واسطة من الفاعل ومفعول وذكر الفاعل واما جعل بين المقدمة على
 للاندراج المذكور لقوله وبالمقد الاخر يخرج العلة الوسطى فعمل القدر
 صح في نفس الامر لم يصح حملها بها عليه والارزق نوع اسدراك في قوله
 لا بها واسطة الى ^{الواسطة} والحوادث انا اذ فرضنا الى فيه بحث من وجوه
 الوجه الاول ان اراد المعترض من خروج العلة الوسطى عن هذا المقدر
 الاول سور وجهها عن هذا المقدر بالسطر الى المعنى المسادر من ذلك المقدر
 الذي تحت اعسان في التعريف والافعال في ان المسادر من المفعول في
 المقدر الاول هو مفعول ذلك الفاعل بلا واسطة فعمل هذا كون هذا
 الحوادث وافعالها عراض محل بامل الوجه الثاني ان ما ذكر المحقق في قوله
 ادلائل ووجود الا بان يكون افعالها في كنه فاعل بعد في مالا لاسل السال
 بل كلامه سادس بان مدخله من في اخر طريق الفاعل اذ ان الواسطة هي
 شئ ثالث يقطع كون الشيء المفعول مفعولا من هذا الذي له مدخله في وجود
 ذلك المفعول طريق الفاعل فيكون قول المحقق ادلائل في من فصل
 ذكر ما هو الرابع في اسباب المدعى وهو غير مقبول بامل الوجه الثالث

في محرم
طرس

لوضح هذا الجواب لزم بطلان قولهم اسفاء العلة سوى المقدر سلم
 اسفاء المفعول بان الملازمة هو ان الفاعل يتقدم على الوجه الذي هو
 في هذا الجواب محور ان يكون فاعلا للمقد فلا يحك اجتماع مع المفعول
 كالمقد وما قبل من ان المراد بالعلم في قولهم اسفاء العلة سوى المقدر
 سلم اسفاء المفعول الى من العلة العربية يحصل بلا سبب معتمد الوجه
 الرابع ان صح هذا الجواب سلم ان يكون العلة السامه الكاسه للعلم
 المتوسط مثلا علمه بانه نفس للمفعول انما ليس علمه بانه نفس بالنسبة اليه
 اي الى المفعول بان الملازمة هو ان مدخله العلة السامه الكاسه للعلم المتوسط
 بالنسبة الى المفعول ليس الا بطريق السامه فيكون ملك العلة السامه الكاسه
 للعلم المتوسط علمه بانه نفس للمفعول مع انهم لم يسموا العلة السامه للشيء الى
 العرب والتقدم والقول بانه من مدخله من في من طريق وبين مدخله
 فيه طريق السامه ولا يلزم من استلزام الاول كون احد ما فاعلا والاخر
 مفعولا استلزام الثاني كون احد ما علمه بانه نفس والاخر مفعولا مدفوع
 بان السور حكيم بامل ونكس دفع بعض الوجوه بالنسبة بامل ^{فصل}
 ان توسط الى منها مافيه مسهورة من ان كلمة فصل بين الاوس المتعين
 الذي يكون الثاني اول بالبيع من الاول ومنها ليس كذلك لان الاوس
 الذي توسط ملكه الكاسه بينهما من الوصول لما واسطة والوصول بواسطة
 وليس الثاني اول بالبيع من الاول لجوار توقف الوصول على الواسطة
 وقد يحاط عنه كوا من مسهور وغير مسهور اما المسهور فهو الاوس

لويج

الدين توسط تلك الكلمة لتبين الوصول المقصد منه واسمها
 بواسطة الوصول المطلق ولا يمكن ان يحق المقصد لعدم كونه
 فادعى المطلق والمقصد في كلامهما كما في قوله كان المقصد هو اول ما يقع
 من المطلق واما غير المسهور فهو ان المراد بكلمة فصلها معناها اللغوي
 الذي هو الراد من غير ملاحظة موارد استعماله فلا اشكال فاقم
 والقانون احر كل ايا توفى في هذا التعريف فانه هو منها اعم
 مانع لصدقه على من قولنا كل معلوم شئ اذ عرف شئ من سائر موضوعات
 من المقصد من تلك العنصر بالطريق الذي منه قد سكت مع ان
 من العنصر ليست قانونا اذ لا يسميها صائفة وقاعن ولا سكت
 ان يسميها صائفة وقاعن بالقانون عند دعوى سميها بالصائفة
 والقاعن ايضا حتى يصح ما ذكره قد سكت من قوله والصائفة اسماء
 ليس المقصد والحوادث اما جميع اسديها بالحقايق هي سميها
 بالقاعن والصائفة واما جميع هي سميها صائفة وقاعن بامل ومنها
 ان هذا التعريف غير جامع لعدم صدقه على الصوائف التي لها فروج بديه
 لاحافه في معرفتها واسماها من تلك الصوائف الى رتب اصلها بعض
 قواعد المطلق مثل الكل الاول مع انه فان فروج من المنة بديه كما
 صرح به قد سكت من في حاشية شرح المطالع وقد حاك عنه بطريق الاول
 ان المراد بقوله احكام وسائر موضوع القانون من قولنا سكت في احكامها
 من معنى الموعود اعم من ان يكون بالسطر والنسبة والفروع في مثل قولنا الكل الاول

في سبيل ما كساح الى النسبة وكيفية فاعن لا كساح اسماها وفروعها
 الى نسبه ايضا محل بحث والدول بان طريق اسماها الفروع على القانون
 على الوجه الذي منه قد سكت بدل على ان ذلك الطريق دليل حقيق
 حيث سمي مقديته بالصوري وانكر من مد فروع بان مقدمات النسبة ايضا
 قد سكت باسماء مقدمات الدليل الحقيق كما في نسبه باسم الدليل الثاني
 ان المراد يكون القانون مما سوف يعود احكام وسائر موضوعات
 هو ان القانون ما يصح لفظا الى دانه مع قطع النظر عن الامور الى رده
 من بداهة الفروع وغيرها ان سكت احكامها منه ولا سكت ان كل
 قانون كذلك لفظا الى دانه بامل ومنها ان اطلاق لفظ الكل على المقصد
 الكلمة اما المقصد او بالمجاز وعلى المقدرين لانه من الاخر اذ عرف اسماء
 في التعريف اما على تقدير المجاز واما على تقدير المقصد فليكون لفظ
 الكل حقيقه من ما في معناه المسهور وهو ما لا يمنع لغيره مفهوم من وقوع
 السكت المقابل للحوالي الحقيق فليكون سكت كما ولا بد من الاخر اذ عرف السكت
 في التعريفات والحوادث ان سكت كون المعروف من الامور المقصد لفظ
 فريده واسم على ان المراد منه المقصد منها وما قبل من ان الكل منها
 مسجل في المعنى الاعلى السائل للمقصد ومعناه المسهور ومقصده بالمقصد
 مسجل من قوله سكت احكامها منه ودوام هذا الوجه عموم الاسم كل
 المستلزم للصور في التعريف فاقم ومنها ان قد نطق على وسائر في هذا
 التعريف مسددا اذ المقصد كذلك النسبة والحوادث ان هذا السداس

الى ان حشد الاطابق المذكور معبر في مفهوم القانون فان ^{الكلمة} ~~القانون~~ لا يسمى قانونا من حيث اسمها بل على ما ساوى موضوعها او اعم من موضوعها
 كما يقال قولنا كل انسان ماطي على كل ما حكم ماطي وعلى بعض الحيوان
 ماطي مامل ومما ان الاطراف ان يقال سوف حكم ^{قوله} ~~قوله~~ سواء منه بقوله
 دون الجميع او بالعلم من القانون انما هو ثبوت محمول على كل واحد واحد
 من ^{قوله} ~~قوله~~ مساو موضوعه والقول بان المحمول الواحد بعدد تعدد موضوعه
 فقد لا يفسد اليه مامل فيه فانه ومما ان المسفاد مما ذكره قد
 يسر في حل عبارة هذا التعريف من قوله اي على احكام مساو موضوعه
 الي بدل على بعدر المضاف من قدرم الحذف والتعريف في التعريف و
 الجواب ان لا بأس بذلك عند وجود الورد الدالة على المراد مامل
 او ان كل مامل قاعل مرفوع اليه قبل هذا الكلام كحل ان يكون كحفظ
 للمعام وان يكون دواعي رعم من رعم ان القانون هو مفهوم الفاعل
 لانه الامر الكلي المطلق على ^{قوله} ~~قوله~~ ولما كان مسمى هذا الرعم على ارض
 احد مامل الكلي على القانون ومما هما اصناف الحساب الى الصم العاد
 الى الكلي في ذلك التعريف والكلي الذي اصف اليه الخالي ليس الا الكلي
 لمع مفهوم لا على صور صور مية وقوية الشكره من كثر من يعرف السد
 السد قد سس في دفع هذا الرعم الى سان اشتراك لفظ الكلي في
 ان المضاف قد قد ^{قوله} ~~قوله~~ مساو اي مساو موضوعه وقد
 يقال مكن دفع هذا الرعم مية عرا ارتكاب هدف المضاف من الدين

وذكر ما قد سس من قوله اي على احكام مساو موضوعه الخالي
 الخالي قد يطلق على فرع العنصر الكلي كما سس من قوله قد سس
 ليس العنصر بالسد الى الحساب اليه فاذا اراد الخالي في هذا التعريف
 هو هذا المعنى لم يحكم الى بعدر المضاف من المضاف من الحذف في التعريف
 فاهم وذكر اي طريق اسراج النزوع المدرج تحت القانون هو
 ان كل موضوعنا على ردم اليه قد سس من وجهين الاول انه لا حاجة في هذا
 الاسراج من حمل الموضوع القاعل على قوله بل كحل هذا الاسراج من
 حمل مساو موضوعنا او احص من موضوعنا على الخالي لموضوعنا مثلا
 قولنا كل انسان ماطي قاعل وقولنا ردم ماطي فرع لها ويصح ان يقال
 في طريق اسراج مكرار مامل او بعض مامل وكل مامل ماطي
 ردم ماطي فلا يحصر طريق الاسراج فيما ذكره قد سس في الوجه الثاني
 ان موده احكام مساو موضوع القانون على الوجه الذي ذكره قد
 سس انما يكون من شكل ذلك من القانون ومقدمة اخرى من صور
 سس الحصول فطاهر عبارة التعريف بدل على ان سس موده احكام
 الحساب انما هو نفس صور القانون حيث قال يوف احكامها من
 فليس ما فهم مية عبارة التعريف وما ذكره قد سس من نوع مدافع حسب
 عن الوجه الاول بان المراد بكل موضوع العنصر على قوله مية مساو اعم من
 حمل نفس الموضوع او حمل مساو او احص منه عليه فلا اشكال وغنى
 الوجه الثاني ان الصوي لما كان حاصله من حل عنوان موضوع الكبر

من ذلك القانون

على حذاني من سوء فكلان السمي حاصلا من نفس الكرم فقط فلا بد من
 فاجهم . فنل عليه ان العاقلة فاعله للمطالب لا فاعله لها واعلم
 ان لهذا السؤال جوابان احدهما ان ما ذكره السارح من قوله لاه واسطه
 الخ يدل على ان القوة العاقلة فاعله وان المطالب الكسبه متفعله من ذلك
 الفاعل وان الاكساب اثر ذلك الفاعل وان المسطوق اليه في وصول
 هذا الاثر من ذلك الفاعل الى ذلك المفعول وجميع بين المقدرات
 الاربعه سدعي كون العاقلة فاعله للمطالب الكسبه لسلك المطالب
 لا فاعله لها وبالنسبة ان فاعله العاقلة للمطالب الكسبه التي هي الادرا
 هم لاه فاعله لها لا فاعله لها وبالنسبة ان مفعول المطالب الكسبه من القوة
 العاقلة هم اذ من موقوف على فاعله العاقلة لسلك المطالب مع ان
 العاقلة فاعله لها لا فاعله لها ورأيتها ان القوة العاقلة فاعله للمطالب
 الكسبه لا فاعله لها فيكون المسطوق اليه سها كثر لان الالهة موقوفة
 على فاعله العاقلة لسلك المطالب وما ذكره قد سكت في الجواب من
 قوله فكلور الاله اما ساء الخ اصل سؤال الرابع من الثاني كما ان قوله ان
 كان فعلا فلا اسكال في التصديقات فانه ان الجواب لا يظهر كونه في
 المقابلة الا بالسطر الى السؤال من جواب السؤال وذلك لان الفاعل في
 في قوله احب بان الحكم ان كان فعلا الخ اما بغير الاثر او بغير الباعث
 والى ان بطل كما ذكره قد سكت سابقا في معنى فعله الحكم من ان الفعل هو
 الشاثر والحاد الاثر والعلم من الالفعال وقبول الاثر فلا يكون احدهما

الذي هو السارح في الجواب

فلا اسكال اسأل الى الاحمال السالك والثاني فاعله
 قوله احب بان الحكم ان كان فعلا

هو الاثر فعلم فانه ذلك ان منه ادعي كون الحكم فعلا اراد بالفعل منوالنا ثم
 وادار زيد بالفعل مهما هو الشاثر لانه في السؤال الا بالسطر الثاني فقط
 اد السارح ليس مفعولا عن فاعل التاثر ولا بد في دفع السؤال على مله في
 السؤال ان من كون الحكم مفعولا كما يظهر ما دعي بامل وانصاره ودعي هذا
 الجواب ان قوله قد سكت فلا اسكال في التصديقات على هذا التفسير
 انصاره من رعي كونه في كمال انصاره بامل وانصاره كون الحكم فعلا لا
 في صدر قسم العلم فيكون هذا الجواب مسما على السطر وانصاره مضمنا
 الجواب يكون بعض مسائل المسطوق اليه من القوة العاقلة ومفعولها او في كمال
 الاحكام لانه من بعض مسائل المسطوق فاعله فاعله هذا الجواب على قدر
 صحة نقل ما ذكره الاعراض ولا يفتقر كما لا يخفى فلا يكون كثر فاس
 اما ما اعلى الط المسادر في كون المسطوق اليه محمول على المسامحة او في كونه
 واسطه من العاقلة والمطالب الكسبه كاف في المقصود واما ما اعلى
 انه الاله من العاقلة ومن المطالب اليه رتبها لا اكساب المحمولات اي الاله
 من القوة العاقلة والمساوي في رتب القوة العاقلة اما ما ذكره في
 في تعدد حمل عبارة الشرح على هذا التوضيح والحق في الجواب ان اراد السارح
 بالقوة العاقلة في قوله لاه واسطه من القوة العاقلة الخ هو القوة العاقلة
 الكسبه فعلى هذا كان الفاعل هو القوة العاقلة والمفعول هو المطالب
 الكسبه والمسطوق اليه واسطه من سلك القوة العاقلة ومفعولها في وصول
 الاكساب منها الى مفعولها فعلى هذا يكون السؤال من دفعات جمع السدري

معرضا للحكم بل بعد
 سري كونه

بامل واما قال فانوسا وفي بعض النسخ واما قال فانونا الي وهو
 سد من وجهه وحسن احدى ان الواقع في التعريف هو لفظ القابولي واما
 ان قوله لان مساند فوا من الي بدل على ان المنطق موصوف بالقانون
 لا بالقانون والالم تعرض للمقطع خطأ اصلا واعترض من مساو هو
 الوجه الاول ان هذا الدليل لا يدل على عدم كون المنطق عاصما عن الخطا
 الوجه الثاني ان المراد يكون رعاية المنطق عاصما هو ان الرعاية على ما
 في تلك العصمة او على ما فيه فان كان المراد هو الاول فلا يثبت الدليل
 المذكور مع انه خلاف الواقع اذ لا يمكن في مدخله نفس المنطق انما
 في تلك العصمة وان كان المراد هو الثاني فلا وجه ليق تلك العصمة عن
 نفس المنطق واسماها لرعاية والحوار من الوجهين ان المراد يكون
 رعاية المنطق عاصما لا نفسه هو ان العصمة مرتبة عن رعاية
 بدون محقق اذ اوجعت نفسه في لا اسكال فيه فافهم الوجه الثاني
 ان ما ذكر من قوله والالم تعرض الي حار في بعض المدعى انما بان
 يقال ليس الرعاية عاصمة عن الخطا والالم تعرض للتراعي خطأ اصلا
 مع انه قد تعرض له خطأ وحواله مع عرض العلة للراعي قد يقال في
 الجواب ان المراد بقوله والالم تعرض للمنطق خطأ الي سواء لم تعرض
 خطأ من جانب الصور والمساكن لا مطلقا واما الخطا الواقع بعد
 المراعات انما هو من حيث الياء نفسها وليس المنطق عاصما فلا يحسن الدليل
 في بعض المدعى بامل لان الذاتي للشئ انما يكون له في نفسه وقد يقال

العام

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

من المقدمة لو سلم فاما يكون مسئلة في اساس الماهيات المحققة
 واما في اساس الماهيات الاعسارية فلا والمقطع من فصل الثاني
 بالنسبة الى غير من العلوم الي منها سوال مشهور يمكن تبيينه
 على وجهين الاول ان المنطق لما كان له من القوى العاقلة وجميع الخطا
 الكسبة في الاكساب لا بد ان يكون له الله بالنسبة الى نفس الصانع
 لا يمكن ان بعض المسائل المنطقية من جهة المطالب الكسبة الى صفة
 بالنسبة الثاني ان السارح سمح في جواب المعارضة على ان بعض
 مسائل المنطق يحصل من بعض الاقوال كحصول سائر المطالب الكسبة والمنطق
 مع هذا كان المنطق الي نفس الصانع الاكتساب احسن منه بان المراد
 بالعلم في قوله بل بالنسبة الى غير من العلوم الي هو العلم الاعم من العلم
 بالذات ومنه العلم بالاعسار والمسائل المنطقية الكسبة من حيث كونها
 مكسبة عن نفسها من حيث كونها مسئلة للمنطق بامل وعاء الشئ يكون
 حار فاعنه في بحث ودر فناء سائعا ومنها ان كل من علمه
 ان في تعريف المنطق بالرسم فانه عظمه ومن ان حقه كل علم الي
 فصل بين القاسم الخلد عسار عن المجموع سان حقه العلم والنسبة
 المذكور بقوله اما المقدمة معروفة رسمه وفصل من عسار عن الامر
 الثاني من هذا المجموع والاول فمبدله في الاحتمال الاخر يكون
 مسامحة في الحل اي في قوله ومن ان حقه كل علم الي لا يقال منها
 احاث الحق الاول ان افلا في الحقة في المشهور ليس الاعم الي

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

الموجود في الخارج والمسائل التي هي صفة العلم ليست موصوفة في الخارج
 فكيف يصح قوله صفة كل علم مسائل وذكر العلم الحق التام ان قوله قد حصل
 الى لا يدل على ان صفة كل علم مسائل بل يدل على ان المسائل مما وضع لفظ
 العلم بازائها والموضوع له للفظ لا يحك ان يكون عن صفة غير علمه بل
 اللفظ لحوار وضع لفظ الانسان مارا ما هو ليس عن صفة الحق التام
 ان الحكم المسفاد من قوله فلا يكون له ما بهد و صفة ورا انك المسائل الى
 عن موضوع على سائر و موط الحق الرابع ان قوله ووضع لفظ العلم مارا
 المسائل الى لوضع لدل على ان صفة العلم بمعنى ما وضع لفظ مارا ولا حاجة
 الى قوله لانه قد حصل اولاً تلك المسائل لاننا نقول عن التحثن الاولين بان
 المراد بالصفة منها الحقيقة الاعسارية التي رجع مالها في الامور الاصطلاحية
 الى ما وضع الالفاظ المصطلح مارا فلا اسكال وعجز التي الباب مارا
 من قوله فلا يكون له صفة وما بهد الى هو ان يكون له صفة وما بهد ما عسا
 و صفة للمسائل الا تلك المسائل وعجز الرابع بان فاصح ذكر قوله لانه قد حصل
 اولاً موضوعان طريق وضع اللفظ العلم كالحق مثلاً مارا المسائل فلا اسكال
 هو ان يطلق مارا على المعلومات اراد منها سان الاطلافي المذكورين
 في عبارة الشرح للعلم كالحق لا جميع الاطلافي فلا رد ما قبل من ان اطلافاً
 الملك الى صفة من تكرار مسائله والمحل الحاصل من معرفة مثل المحل الحاصل من
 الحيوان علم مسائل يعرف بها احوال او احوال الكليم من حيث الاعراب والبناء
 فكم ان تعلم تلك المعلومات اراد بالمعلومات ما شأنها ان يكون معلوم

حتى لا يلزم معلومة العلوم ولا يرد ان العلوم في قوله يطلق على المعلومات اعم
 من العلوم بالفعل وغيره فلو قيد المعلومات في السبل عامر سانه ان يعلم
 لم يكن المثال مطابقاً كما لا يخفى و احرى على العلم بالمعلومات فانه ان اراد
 بالعلم بالمعلومات هو علم الواضح المعين بالمعلومات يلزم ان لا يكون
 عن واضح العلم عالماً بذكر العلم الامحار اعم ان ذلك ليس كذلك وان
 اريد به علم اي عالم سلك المعلومات يلزم ان يكون وضع لفظ الحق مثلاً
 مارا التصديق فاصح فصل وضع العام للموضوع له الخاص مع العلم لم يرد
 في وضع اسماء العلوم من عاين الا ان العلم لم يشكوا ذلك الوصف باسماء العلوم
 فعل الاول صفة كل علم مسائل الى لا يقال بين العاين بل دلالة
 واضح على تعدد الحقيقة للعلم مع صفة الشيء لا تعدد لاننا نقول الحقيقة عبارة
 بمعنى ما وضع مارا اللفظ قد يكون معدداً وقد عرف ان المراد من الحقيقة
 هو بهذا واعرض الى حاصله ان اطلاق العلم على المسائل فقط غير صحيح بل
 المسائل مع الموضوع والمصادق مما يطلق على العلم ليربط به بعض
 المسائل بعض الطان المراد بالمسائل هيها القضا لا المحمولات ومع
 ارساط المسائل بعضها بعضاً للموضوع هو ان المسطور في جميع تلك
 المسائل اسباب الاحوال والاعراض الدال على شيء واحد و اسرار معدود
 مسائل في او واحد لا يقال ان موضوع العلم قد يكون موضوعاً للمسألة
 اصح ان يكون موضوع العلم المسألة من العلم في الوجود في فعل
 المسألة الى ما هو من العلم مقصود بالاداء دون الموضوع الذي هو

في وضع اسماء العلوم من عاين
 لا يقال بين العاين بل دلالة
 واضح على تعدد الحقيقة للعلم مع
 صفة الشيء لا تعدد لاننا نقول
 الحقيقة عبارة بمعنى ما وضع
 مارا اللفظ قد يكون معدداً وقد
 عرف ان المراد من الحقيقة هو
 بهذا واعرض الى حاصله ان
 اطلاق العلم على المسائل فقط
 غير صحيح بل المسائل مع
 الموضوع والمصادق مما يطلق
 على العلم ليربط به بعض
 المسائل بعض الطان المراد
 بالمسائل هيها القضا لا
 المحمولات ومع ارساط
 المسائل بعضها بعضاً
 للموضوع هو ان
 المسطور في جميع
 تلك المسائل
 اسباب الاحوال
 والاعراض الدال
 على شيء واحد
 و اسرار معدود
 مسائل في او
 واحد لا يقال
 ان موضوع العلم
 قد يكون موضوعاً
 للمسألة اصح ان
 يكون موضوع العلم
 المسألة من العلم
 في الوجود في فعل
 المسألة الى ما هو
 من العلم مقصود
 بالاداء دون الموضوع
 الذي هو

واما بقول موضوع العلم من حيث انه موضوع العلم لا سيما
 المسائل بعض ولا سيما كونه مقصودا بالاداب من حيث انه مائل لوقف
 تلك المسائل عليها بغير مشاء اعصار المبادئ من حيث كونه مبادئ ليس
 بوقف المسائل عليها فلا ترد ما قبل من ان اطراف المسائل مقصودا بالاداب
 كالمسائل مبادئ على انه لا يجوز من حور و حور من شئ واحد كقولنا ان المدح
 العلم كذا اطرافا حورا مبدءا واعلم ان قوله بوقف المسائل عليها
 يدل على انه اعصار المبادئ في العلم يدل على اعصار الموضوعات ايضا ان الموقوف
 وقوله ان المبادئ بوقف تلك المبادئ بل عليها فافهم
 عن قوله واما الموضوع و قوله اما المبادئ بوقف تلك المسائل عليها
 فافهم مع انه كور الى معنى انه لو صح ما ذكر السائل من كونه مقصودا
 بمسائل والموضوع والمبادئ كان ذلك اطلاقا او للفظ العلم ولا
 ساق الاطلاق على المسائل فقط كسب و صبح او لا بعد ذلك فافهم
 لا بوقف على كسبه في الخارج ان لا بوقف على مدونه كسبه في
 في الواقع فوقفه كسب حد و صبح لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله
 بوقفه منها من وجهين احدهما ان معرفة العلم كسب الساقط لا
 ان يكون بالعلم بجميع مسائله كما لا يخفى وكسبه الحد منها بالتمام غير ما يوقف
 العرض الذي هو السبب في بصره تعريف المصطلح بالرسم على ان معرفة
 وهو الرسم فقط كما يظهر بادي بابل و تاسها ان المسماة من هذا القول
 هو ان المركب من المسائل كور ان بصره العلم مع ان ذلك ليس كذلك

فوقه

اوله

اذ لم يكن ان يكون كسبا من الاحوال المحمودة على الحدود ولا حقا في عدم حمل
 المدح على العلم كسب عن الاول بان الحد الساقط بعض الدلائل اما بصره
 اذ كان الدال محمولا واما اذ لم يكن فلا يصح ذلك فافهم
 التحقق حوار الحد يد بالاحوال مطلقا وان كان المشهور عدم حوارها الا
 بالاحوال المحمولة بامل وليس ذلك المقدم السروج الى عقل من المقدم
 بوضوح منها ان مقدم السروج من الامور الثمانية التي ذكرها السيد
 قدس سر في مفتح الكتاب ومعرفة العلم كسب حل ليس منها ومنها
 ان المقدم كما في صدر الكتاب من ما بوقف على اصل السروج والسروج
 على وجه النص ولا يمكن ان معرفة العلم كسب جميع احواله ليس مما سبق
 على السروج فيه اذ السروج في العلم اما بصولا حل حصوله بجميع احواله
 فاذ كان معرفة جميع احواله مقدمه للسروج فيه بل هو السروج فيه فافهم
 ان معرفة العلم كسب موقوف على السروج في العلم فلو كان السروج فيه موقوف
 على معرفة كسب يلزم الدور اما المقدم السبب فظاهر واما المقدم الاول
 فلان السروج في العلم عنان عن السبب كسب من احواله على ما جعلاء في صدر
 الكتاب ولا يمكن ان معرفة العلم كسب احواله موقوف على السبب كسب من احواله
 بامل اما المقدم معرفة كسبه الى الحق المسماة من قوله اما بصولا
 مع المقدم من المعارف الحاصلة من السوف الرسمي فافهم
 ذلك لم يكن صحيحا هذا اذ حمل الحد الى الحد المصطلح عند ارباب المصطلح اما
 اذ اطلق على طريقه ارباب العربية او على مطلق السوف في الجار فلا فافهم

كسب و

وهو ان ذلك العاينون ولكن يصير هو المطلق والعلم فاقه
 فان قلب العلم على السائل بان هذا الدليل غير مصرح به
 على ان مقدم السرد في كل علم الى الاعمال ما ذكره السارح منها لا
 الا على ان مقدم السرد في هذا الكتاب هو الرسم دون الحد ولا
 دلاله على ان مقدم السرد في كل علم انما هو رسم دون حد لحوار
 ان لا يكون الرسم ايضا في بعض العلوم مقدم للسرد فيه لانا نقول المقصود
 من التيسير هو عدم صلاحه الحد مقدم للسرد في شئ من العلوم لكون الرسم
 في كل علم مقدم للسرد على ما دل عليه العلم بالمسائل المتضمنة
 في كتابه فان العلم بالمسائل غير متضمن في التيسير بها او قد يتعلق بها
 الصور ايضا كما نطق به كلام السد في سر حيث قال في الصور
 او لا في هذه الفعيل هذا يكون تصور العلم كمن يسفاد من صورته مساله
 فافهم فقول الى هذا جواب نعم الذي كما ان الجواب الذي ذكرناه
 انها جواب صحيح الدليل السابق كما لا يخفى لكن تصور العلم هو
 على تصور تلك التصديقات لا على تصور العلم عن تصور التصديقات
 فكيف سوف على تصور لانا نقول السرد من الصور من التعصيل
 والاحمال مثل الفرق بين الحد العام والحدود ما دل ادلا مع تصور
 الشئ كمن السام الا تصور كمن احواله في ان تصور السرد كمن احواله
 غير كاف في تصور الحد العام بل لا بد فيه من كون كل واحد من احواله
 متصورا كمنه كما سدد كمن السد في سر في كمن المعروف ما دل

قوله

ولا كان تصور جميع التصديقات او مقدمه الى فيه كمن ادخل
 تصور جميع تلك التصديقات اساسا في علمه فليس السائل بكلام العرف
 وعلم الحد والمقاله او المهور ان مسائل الاول عامه ومسائل الثاني
 سد فافهم اذا استدلل على مطلوبه بدليل الطان المراد استدلال
 منها ما لم المعارض من عدم اختصاص قوله فالحق ان مع العلم استدلال
 هو غير معارض فعلى هذا يلزم حوار كل من المناقضة والنقص والمعارضه
 في مقالته المعارضه مع ان المهور ان المعارضه في مقالته المعارضه غير حار
 ويمكن ان استدلل على هذا الحوار بان الاستدلال حار ان ربح سكوت
 المعارض والرافع بدليل استدلاله ما في مقالته فبعد هذا الزعم حار
 المعارضه على المعارضه بل انما في ذلك الى ساهد في بين
 العبارة فراه لدلالها على حوار الساهد في المناقضة مع ان ذلك ليس
 كذلك وحمل الساهد منها على المعنى اللغوي المساول للسد بعد ما
 ولابد من ان ساهد الى ادالساهد منها تحول على المعنى المصطلح
 عليه السد فان يقول ليس ذلك جميع مقدماته صحيحي لا على المعارضه
 الصفيه في دليل الاستدلال من ان الدليل صحيح كمن مقدماته ادالساهد لال
 موقوف على بين المقدمه ايضا ولا سكر ان قوله ليس ذلك جميع
 مقدماته صحيحي مع بين المقدمه فيكون النقص الاحمال مناقضه محضه
 لانا نقول المقصود من قوله ليس ذلك جميع مقدماته صحيحي الى سدم مع مقدمه
 غير مقدمه من مقدمات الدليل كمن سدرج فيه مع تلك المقدمه الصفيه كمن

انما ان صح كونها مقدمة معتمدة للدليل وتؤيد ذلك قوله ومعيها بان
 فيها جملتها في ما قبل في دفع هذا الثاني من ان المراد جميع المقدمة للمقدمة
 هو جميع تلك المقدمة التي هي ان الدليل صحيح بجميع مقدماته وان المراد
 بالمقدمة المقدمة في المناقضة هو ما عداها من المقدمة بغيره المعاكسة لذلك
 فلا يرد لا يثبت اليه ما مل ولا بد هناك من شاهد فيه تحت ادعاء
 بعد روض الساهد في النقص الاحتمالي الذي هو عيان عن جميع
 مقدمه عن مقدمه بلزم ان يقع قسم او من طرف الخصم هو جميع مقدمه عن مقدمه
 بلا شاهد او يجوز ان يعلم الخصم جملتها في دليل المسند قبل وسواء
 فادري ان ذلك الجدل ساهد من خلف الحكم عن الدليل او استلزام
 الدليل للتحال فالظاهر ان المبع في هذه الصورة حار كذا يجوز في صورته
 بدون السد ما مل بل او رد ذلكا معاكسا لدليل المسند واللا
 على بعض مدعى ذلك قسمي معارضة فان قلت ان الخصم قد يدعي صحة
 بعض المدعى بالدليل فبذلك القسم في ان قسم من الاسماء المتكلمة
 الدعوى صحة بعض المدعى بدليل على استدلال من على بعض المدعى
 كانه قبل بعض المدعى هو لانه معلوم بالدليل وكل ما يتوكله كذا هو
 فبعض المدعى بالصورة المذكورة من اراد المعارضة ما مل فلا حاجة
 الى تعلم في هذا النوع كذا او بداهة النسخ لا يوجب الاستبعاد عن تعلم
 فان الحجاب بدليله مع كون اكثر ما يحتمل الى العلم لو لم يكن بدلهما
 لكان كسبا المراد بداهة المسند وكسبه من بداهة كل واحد واحد من مسائله

دكر

وكسبه كل واحد منها كما يدل عليه قوله فاذا فرضنا ان كسبي وحاول
 التثبت فانون الى لم معي قوله فاصح في كسبه هو انه فاصح في كسبه
 كل واحد واحد من فوائده الى فاصح فاما ان يدور ويتسل فوس
 بهما ما لا اتصال للعلم بهما ادقوا من المطلق مقفاه والشم امور
 مساهمة ما مل فيه ما مل واما بلزم لو لم يثبت الاكساب الى فانون الى لا
 يقال لكن اسناد هذا المبع سدا فاما ان يقال واما بلزم الدور او
 لو لم يثبت الاكساب فوا من المسط الى طريق حرقى بدلى الاسماء في
 لا يظهر كون هذا الجواب المذكور مقوله لا يقول الى هو اما عن هذا المبع
 لا يقول عرض المحب هو ان كل ما فرض له دليل في اكتاب المطر
 اما بموجب المطلق فيه ما مل ويقرر الجواب الطان هذا الجواب
 للمقدمة الاولى من المقدمة من المتن من المعارض الصوري دليل عليها
 او حاصل دليل المعارض هو ان المطلق بدلى وكل ما يتوكله فلا حاجة
 الى تعلم فالمطلق لا حاجة الى تعلم ومن صوري هذا الدليل بقوله لو لم يكن
 المطلق بدلهما جميع احواله لكان كسبا جميع احواله فبمع المحب ليدل عليه
 واما حمل هذا الجواب على المعارضة على المناقضة بان يقال لسا دليل على
 الصوري وبنوان المطلق ليس جميع احواله بدلهما والا لا يستوعب عن تعلم
 ولا يظن بالانذار او التسم فبمع ان بعضه بدلى وبعضه كسبي او على النقص
 بان يقال لو صح ما ذكر المعارض في سان الصوري لو لم لزم الى الذي هو
 كون المطلق محال كذا الى الى تعلم مع ان ذلك ليس كذلك مما لا يتعلم عن الشر

فان

فان

فان

سليم

والثاني على هذا الجواب بان ذكر قول المطلق ليس مدرسا لجميع الجوانب
 بطريقا لجميع الجوانب معللا على ما لا حاجة اليه بل يكفي في السداد ان يقال
 يجوز ان يكون بعض مدرسا وبعضه كسبا سهلا كما لا يخفى **والثالث** كالسكن
 الاول اي كالسكن الاول مع ادخاله من بعد لا في الكل الاول **والرابع**
 فان اصابه لسلك فيه ان اراد بالنسب هو النسب بمعنى الاعم بر وعلمه ان
 قوله وكذا القياس الاساسي الى بدل على النسب بمعنى الاعم بر وعلمه ان
 فان مع علم الملازمة وعلم وجود الملزوم وعلم وجود الدارم فطريق الى ان
 اراد بالنسب بالمعنى الاعم بر وعلمه ان قوله بل كل من تصور الى سلك
 ان المراد من النسب هو النسب بالمعنى الاعم بر وعلمه ان
 الجواب ان المراد من النسب هو ما يطلق عليه النسب فلا يسكن في علم
 بل كل من تصور الموضوع فيه ان يكون الموضوعين كلنس على هذا الوجه
 الاول معنى الموضوع كونه من مسائل المخطئ محل ترك بل العلم ان
 هذا فرع من فروع مسئلتهم القائل بان السكك الاول مع وجوده
 لا يدل على مداسها في الوحد في ذكر قوله بل كل من تصور الى ما مل **والثاني**
 قلت في مدونه فاند بان ام فاند بان كل واحد منهما معصيا لغيره
 فالهم **والثالث** بان فصل اسفا والنقص هذا كلام عن السد عن مدركه ان
 الجواب معا كما قرأنا نكتبه بطريق الابطال السافع **والرابع** فلو انظر
 ايضا مدعي لا يقال اذ كان ذلك السطر مدرسا غير محتاج الى قانون مطلق
 بلزم اما لا يحتاج في يحصل بعض السطرات الى المطلق مع ان المسئلة في

السطر في اي سطر الى المطلق والاضام لا يجوز ان يثنى انساب سائر
 السطرات الى المطلق من هذا السطر الذي هو العبر المختار الى المطلق فلا
 ثبت الاضام الى المطلق لا ما يقول عنه الاول ما لا مانع يكون بعض
 السطرات مستغنيا عن المطلق ولم يدع المسئلة اصحاب جمعها اليه وعنه
 الثاني سطر يادى بامل بامل **والثالث** ولما ان سطر الكلام يكررا ايضا
 سطر المعارضة بوصفها احرسها ان المطلق لواحد اليه لرم الدور او السهم
 لانه سطر بوصفها العلة لوقوع الاختلاف فيه فاحتمل ان قانون او فلام
 الدور او السهم ونطبق الجواب المذكور عليه من ان الام ان المطلق كل سطر
 يوصف به العلة بل بعض مدرسي وبعضه سطر مستفاد منه بطريق ضروري
 بامل ومنها ان المطلق لو كان تحا حاله والاكتساب العلوم لا فصل
 العلوم السطر مدونه مع ان اكثر امور العقلاء لا يعرفون قواعد المطلق ويستوي
 العلوم السطر بالا فكار الصحيح ولا سطر يطبق جواب المقام على هذا الوجه
 من الجواب عن هذا السطر هو ان السادر في حكم العدم ولا اعتبار في ان العقلاء
 الكاسيون للعلوم السطر مدونه علمهم بالقواعد المستطرفة فليسوا بامل
 هي مهيأ ان المطلق لو كان تحا حاله لكان مدرسا اذ لو كان سطر بالرم الدور
 او السهم واذ كان مدرسا لا ينبغي غير تعلمه فلا يكون تحا حاله ونطبق
 الجواب المذكور عليه من الاسماء **والرابع** اوضح ان يقال ليس السطر الى فصل
 لانه المعارض هذا السطر حار في بعض مدعي المعارض الذي هو مدعي المسئلة
 انما يكون هذا السطر غير المعارض اذ المعارض لا بد ان يكون مسا لتفصيل مد

السيد اقطع هذا خلاصة الكلام وقد انحرى ان المعارضه في بعض مدعى
 لا سيما في المعارضه لان المعارضه بالقلب الذي هو قسم من المعارضه المطبق
 كذا ذكرنا بل **فقط** ان هذا قسم من المعارضه لا سيما في ان
 انما يصح به في هذا العلم يصح به في الاصطلاح الذي اذا لا يصح في
 اكتبان البطران وربع كفه بامل **اد** اكان الماسد ج ان عدم
 المصاح في ذكر السور اذ نفيه اسم على هذا السور وعدم الاسم اسم في ان عدم
 لعدم الاسم على غير السور في غير المعارضه على وجه يكون في المقابلة
 كما لا يخفى فليس في غير المعارضه الذي السور السارح وجه وجهه بالسور
 السور الذي لم يلقب السور **اد** وان سر الى لروم الدور او السور
 لا يخفى عليك ان المعارضه هذا السور في غير المعارضه ان لروم الدور
 او السور في كمال من المصاح فلا يابس لعدم الاساس الى لروم الدور
 اكتبان جميع البطران المحاص الى المصاح بامل **اد** ولكن ان يقال
 لما من المصاح الى انما يمكن ان يحل كلام المصاح على وجه البعض لا على
 على دليل الاصطلاح الى المصاح وبنوط او على وجه المصاح المصاح على السور
 المذكور سابقا في قوله قسم الخاص الى ان يقال لا لم ان الخاص قسم
 وذكر القانون لان ذلك القانون ان كان مدعى لا خاصه الى ان
 كان بطران لروم الدور او السور فدفعه بقوله تعهد بهي وتعهد بطران الى
 والسارح لم يلقب الى هذا من الاصطلاح سارح ما ذكره قدس سره في
 ان المشهور في كتب هذا الفن اراد المعارضه في هذا المقام قال **اد**

انما ينقص على ثبوت الاصطلاح الى ان يعلم الى ان يقال كوران يكون الدليل
 المذكور لاسان الاصطلاح الى المصاح مسا لتعليق انما يقال لا بد من علم
 المصاح او لا بد من المصاح في اكتبان البطران فلا بد من ان يعلم هذا
 الا الذي هو لا بد من في اكتبان البطران ولا يخفى عليك ان دليل
 الاصطلاح بعد ذلك ما في محل لا يقول هذا المصاح من قبل المصاح
 فلا محال لان يقال يمكن جعل مدعى يعلم المصاح بعد تعهد مدعى فافهم
اد لاسان المقابلة على سبيل المصاح في العار مسامحة او المعارضه
 من اقامه الدليل على خلاف اقامه عليه المصاح الدليل والمقابلة على سبيل
 المصاح لارم تلك الاقامه **اد** اعني المصاح بان السور ملام موضوع
 لهذا العلم يعنى المصاح في سوره يكون احد طرفي الموضوع وتسمى المصاح
 المصاح الذي يكون المحول في الموضوع فقط في رد ان ما سألني
 قوله والحاصل ان المصاح الى بدل على ان المقام بهذا المصاح في
 كما في من الشيخ القلاني والموضوع سواء كان الموضوع موضوعا او
 محولا فهذا الموضوع لا بد من **اد** او لا يعرف مطلق الموضوع لا يقال
 من المصاح في عدم مدعى لا بد من المصاح في المصاح لا بد من
 بالمصاح لا يقول يعرف مطلق الموضوع مدعى مقصود لا سارح
 الذي هو موضوع الموضوع لا خصوصه فافهم وسارح الى انما قال سارح
 لا يمكن حمله على ما سارح في قوله بل الحق الى موضوع محلي
 كما لا يخفى **اد** اجميع هناك سارح لا يقال سارح مظهر هذا الكلام

ماله

انه اذا ابيح هذان السان في العام والخاص لم يكن تصور الخاص موضوعا
 تصور العام مع ان ذلك ليس كذلك فانه اذا جعل العام ملاصقا لخاص او
 متبعا كان تصور الخاص في تلك الصورة موقفا على تصور العام وان كان
 العام غير دالي للخاص ولم يكن الخاص مقصورا بالكنه لانه يقول معنى كذا
 قد يسر به ان يكون توقف تصور الخاص على تصور العام انما هو في
 الخاص والعام عند اصحاب السبب المذكورين واما اذا لم يجمع بينهما
 السان فلا يلزم التوقف فحق التوقف في بعض الصور لاسان في ذلك
 العرض **فان** اعني موضوع المطلق مقيد بغير المراد هو مفهوم موضوع
 المطلق فذلك ان هذا المفهوم مركب اصلي وبصور المركب قد يكون بالاحتمال
 وقد يكون بالتفصيل وهم في حواشي ان مورد المركب بالتفصيل
 الى مورد كل من احواله لا مورد بطريق الاحمال ولم لا يجوز ان يكون مورد
 مفهوم موضوع المطلق متباينا كان بطريق الاحمال فلا يلزم ان يكون
 في مورد مفهوم مطلق الموضوع فاقم **فان** موضوع كل علم ما تحت
 اعلم ان في هذا التعريف كتاب في البحث الاول انه علم ما يقع به
 التوقف الاول انه يصدق على ما ساوى الموضوع فان التوقف الاول
 الذي يوصف للموضوع بواسطة ارساويه بل هو بواسطة واسطة في
 العرض كما يكون عرضا واسا للموضوع كذلك يكون عرضا واسا لبيان
 الى ما ساوى الموضوع ايضا لكن عرضا للموضوع بواسطة وعروض
 لما ساوى الموضوع بالذات مثلا اذا فرض كون الانسان موضوعا

فان

للموضوع

فيصدق على الفاضل الذي هو مساو لسانه من تحت في هذا العلم
 عن عوارض الدالة التوقف الثاني انه يصدق على موضوع المسألة اذا كان
 موضوع الفرض او عرضا واسا له من تحت في العلم عن عوارض الدالة مع ان
 موضوع المسألة ليس هو موضوع المسألة لا يكون موضوعا للفرض فلا يكون
 التعريف بالغا والحوادث غير وحيث هو ان قد الحسد معسر في هذا التعريف
 يعني ان موضوع العلم هو ما تحت في ذلك العلم عن عوارض الدالة من حيث
 ان تلك العوارض عوارض دالة له فليس المساوي للموضوع او موضوع المسألة
 اذا كان على موضوع الفرض مما نسب له الاغراض الدالة من حيث انها لا
 الدالة بل ما مل التحس الثاني ان هذا التعريف غير جامع لان موضوع العلم
 قد يكون متعدد او معنى كونه متعدد او ان يكون كل واحد من تلك الامور
 المحددة بحيث تحت في ذلك العلم عن عوارض الدالة فليح هذا اذا كان لكل
 من تلك الامور المتعدد التي هي موضوع العلم عرضا واسا واحدا تحت ذلك
 العلم عن هذا العرض الدالي الواحد لم يصدق عليه هذا التعريف اذ ليس
 من تلك الامور المتعدد عوارض دالة متعدد بل عرض دالي مع واحد
 يكون كل واحد من تلك الامور موضوعا والحوادث ان هذا هو اصل
 في هذا ليس له معنى حتى يصح نفس التعريف فاقم **فان** والعوارض الدالة
 التي هي ان هذا التعريف غير جامع اذ على قدر صحة لا يجوز ان يكون العرض
 ان الى احص من الموضوع وسواء مع اهم يجوز واكون احص من الموضوع
 على قدر ان لا يكون عرضا له محضا الى ان يكون الموضوع نوعا خاصا

فان

قال

وان كان عروضا في صفة نوعه وآخوات بعد العلم كقولنا هذا القسم
عن التعريف الذي له عكس ادراكه فيما عرض السبب له فامل **بعض** لفظها
موضوعه وكذا كونها موضوعا لها كما لا يخفى فقولنا واحد القسم من احد
نوعه غير محقق **فان** ان الداء فيها اما للصلة واما للتعديل
فعلى الاول لم يصح تعادل قوله او لمساوؤه بقوله لداء اذ الداء
في جميع الصور معروض وعلى الثاني لا يمكن ان يكون مدحولا للنام على
نامه او الاعم منها والاولى يصح في قوله او لمساوؤه او لمساوؤه اذ
الداء على فاعله فلا يكون **لما** والمساوي على فاعله للعرض والبيان
عدم من تعادل قوله او لمساوؤه بقوله لداء اذ الداء في الكل على
هذا المعنى والآخوات ان اللام منها للتعديل لكن المراد مدحولا لللفظ
لا للاعم والاسم فلا يسكن فاعلم في اسان الى ما في قوله واعلم ان التعريف
التي فيه ان هذا الكلام مخالف لما ذكره في **فان** في حاشية المطالع
في قوله ان المعبر في العرض الاول هو اسقاء الواسطة في العروض التي
تكون العارض عارضا لها او لا بواسطة عروضا لعروض المعروض بابا
لا معنى ان مساكن عروضا بل معنى ان فيها عروض واحد يكون **فان**
الى الواسطة بالداء وبالقاسم في العروض بالواسطة على معنى ان الفعل
يدرك عروض العارض للواسطة بالداء وللعرض بواسطة ذلك الواسطة
لا الواسطة في السبب التي من اعم والآخوات **فان** من المقادير هو
مراده **فان** منها السبب على صوار كقولنا الواسطة في التعريف في العرض

الاول

الاولى لا نهى الواسطة في السبب مطلقا حتى يلزم الساقى بين كلامه
مراده بقوله لا يكون منها ومن تلك الاسماء واسطة في سورها لفظها
ما تعادل قوله واما العلم سورها لها الى فاعلم **فان** كما ذكره بالارادة فقولنا
في هذا المثال بان الحركة الارادة من الانسان لا ما في من الحيوان الذي
هو من الانسان وهو **لما** لا عارض احب عنه بان المراد بالحركة الارادة
منها الحركة بالفعل وهو ما في من الحيوان اما من الحركة بالفعل فامل
فان في هذا المعنى من **لما** اما اورد السبب في هذا
لا عارض منها لا على تعريف العرض الذي لان **لما** في التعريف كقولنا
هو الاعم **لما** المساوي لكن هذا المثال قد يفسد **لما** الاعم فاورد السؤال
منها لا على التعريف **فان** وليس يصح على السبب في هذا
منه المبدء في حاشية المطالع بوجهين الوجه الاول ان المقصود
من **لما** في كل علم هو الامار المحضة بموضوعه واللاحق بواسطة **لما**
يلزم احدا **لما** بل هو الموضوع وعرض فلا يكون من امار المحضة الوجه
الثاني انه لو عارض **لما** العلم عن اللاحق بواسطة **لما** الاعم يلزم احدا **لما**
من العلم الذي فيه هذا **لما** موضوعا مع مسائل العلم الذي يكون **لما**
في هذا **لما** وعرض فيه موضوعا ووجه لروية **لما** لا يخفى هذا خلاصة كلامه
وتروى على الوجه الاول في امور احدى ان **لما** الاعم الذي يكون محمدا في نوع
واحد كسب من الاول لا مع الوجه وثانها انه لم لا يجوز تخصيص **لما** من
بواسطة **لما** الاعم عاكسا على الموضوع كما خصصوا الامور بالسبب الباقية

في الحكم على الموضوع والوجه والعلة بما ساوى موضوعها على
 كون موضوعها موضوعا اعتسافيا كما صرح به في كتاب في اوائل حاشيته
 بتقرير المطالب وبأنها ان في وجوب مساواة العرض الذي للموضوع
 او خورا ان يقتصر ذات الموضوع ساقى وفي ما او يقتصر العارض
 في غير الموضوع انما يقتصر في الاحتمالين هارا ان يكون العرض الذي اعم
 والاقتصر في الموضوع وعلى الوجه الثاني ان اصلها في المسائل انما يلزم اذا
 حصل الجواب الاعم موضوعا لعلم اخر واما اذا لم يحصل موضوعا لعلم ما فلا وان
 احتشلتا مسائل العلمين انما يلزم اذا لم يعمد الموضوع الذي هو الجواب الاعم
 بعد خصوص كما لا يخفى وبان اصلها في مسائل العلمين مما لا يجوز فيه الجواب
 بعارض لا لادله كما صرح به في كتاب في بعض بخاصة من ان المسائل الواجبة
 قد يكون مسرقة من الطبيعة والرباني والنفوس باعتبار ان ما مل فالتكرار
 والتفصيل يساكن ان كان في المسائل العارضة لجميع الاسماء حتى يقتصر
 من اي قسم من تلك الاسماء وكذا العارض الذي يقتصر في بعض تلك العارضات
 بعزوه لغير وجه من اي قسم من تلك الاسماء في كتاب الاول من هذا الجواب
 العزوه العارضة بواسطة الخارج والتمسك في الاعراض الدائمة التي عرفت
 الخارج المساوي او المراد بواسطة الخارج في المعروض اعم من ان يكون
 وعرف ما في الاسماء ان يكون للموضوع ان يكون من الاعراض الدائمة او
 غير اسم الاعراض الدائمة لعدم عزمها لاحراض او اعم من المتزعم
 او مما لا يستلزم مساواة العرض الذي للموضوع ويكون احصاء الاعراض

في الزمان

في بعض طرق الخرج العارض الذي يستدعي نفسه عزوه في موضوعه فاقوم
 الى الذات في الحد لفظي في الحد بالاسم ان الكل من حيث هو كل اذا لا يستدعي
 في القسم الاول مما لا وجه فيه لفظي في الحد **الا انما ليس مستدعي**
 اي ليس مستدعي اسما الاول لا انما ليس مستدعي اصلا فلا اشكال
 وذلك لان المقصود في العلم بيان احوال موضوعه والاعراض الدائمة للشيء احوال
 في الحقيقة بوقوعه بان الحكماء قد يحسوا في الحكم على الامور السالبة لجميع الاسماء
 بما علمنا لا بطريق المسداسه مع تصريحهم بكون موضوعه موضوعا خارجيا لغيرهم
 حصصوا ملك الامور السالبة بما ساوى الموجود الخارج كما مر من ان السند
 في بعض قد صرح في حاشيته المطالب بعد الوجه اذا عرفت هذا فيقول لم
 لا يجوز ان تحت في العلم على الاعراض الدائمة لموضوعه ولغيره ولكن
 حصصوا الاعراض على وجه مساوي للموضوع وبذلك يخصص لاهم
 من الاعراض الدائمة السالبة اعراضا داسا كما لا يخفى **ليس المراد**
 ببيانها مطلقا موضوعا للمطلق بل من مقصود الى الاطراف ان يقال ليس المراد
 ببيانها او مقصودا بعد معرفة الاتصال موضوعا للمطلق بل من مقصود
 في العلم موضوعا له الى لان ما ذكر من قوله بل من مقصود الى اضراب عما
 في كتاب لا عا ذكر في كتابه كماله قوله وذلك ما مل **لان المطلق**
 لا تحت عن جميع احوال المعلومات الى بوقوع مناساته وحينئذ
 ان هذا الدليل في رتبة المدعى من العلم والحكم كما لا يخفى فيكون مصادره
 في بيانها ان في العلم عن جميع احوال المعلومات في الدليل مما لا يستدعي

الشبان سدد عن بكون المعلومات على اطلاقها موضوعا للمسطح والخط
 غير انما ان ما ذكر من بكون الحق غير جميع احوال سلم بكون المعلومات مطلقا
 موضوعا للمسطح كما لا يخفى وعبر الاول بان ما ذكر من بكون بكونه
 لا دليل له **و** بل ان احوال من الاتصال الى الاتصال في كسر من المسائل
 المستطرفة الاتصال ولا ما سوف عليه الاتصال محولا فاما مع قوله **و**
 الا احوال من الاتصال وما سوف عليه الاتصال لا انا نقول معناه ان محولا
 مسائل المستطرفة اتصال محولا الاتصال وما سوف عليه الاتصال فلا
 اسكال **ف** موضوع المستطرفة هي الاتصال الى اتصال الى اتصال الى اتصال
 معدر بقر الدليل ان هذا الموضوع سواء كان واسطة في سبب محو
 كسب من الامر كما ارى في السد فذكر في حاشية شرح
 المطالع او واسطة في الملاحظة واسات المحولات عليه كما عمل العقلاء
 المتعارفين رجمه اند في كسب الموضوع في السلوك لا يجوز ان يكون على
 محمول العلم والامر بوقف السبب عليه فلا يجوز اعتبار الاتصال
 مع سبب الموضوع وفداله وقاصد الدفع ان ما اعتبره هذا الموضوع هو
 الاتصال لا نفس الاتصال والمحمول اعانه من الاتصال لا اتصال الى اتصال
 من قول بعد الاتصال هذا الموضوع موضوع في قول هو الاتصال ايضا
 فداله لان هذا العبد قد لا انا نقول ان الاتصال في قوله هو الاتصال
 هو الاتصال المطلق والاتصال المحمول هو الاتصال بالمخصوصة فلا اسكال
 فيه انه يكره على هذا النوع امور الاول انه يكره على هذا النوع ان يكون الاتصال

المطلق

المطلق واسطة في سبب الاتصالات الخاصة للموضوع عند من جعله
 الموضوع واسطة في السبب كما ارى في سد فذكر في حاشية مع ان ذلك ممكن
 لان الطان للخاص والعام فيما كان فيه محققا واحدا في نفسه كما للحجوان
 والاسان في لا تصور كون كسب العام على كسب الخاص والامر بكون السبب
 على نفسه الثاني ان الاتصالات بالمخصوصة هي من المعلومات المقصود
 الاتصال وقد عرف سابقا ان المحمول لا يجوز ان يكون احص من الموضوع
و الثالث ان السد فذكر في قول قد الموضوع في حاشية شرح
 المطالع اما الاتصال المطلق او هي الاتصال والطمع اعتبار هو الاتصال
 في مقابلة الاتصال المطلق ان الاراد بالاتصال الذي اصف اليه الصي هو
 الاتصال المطلق وقد كان غير الامر الاول بعد سلم كون العام والخاص فيما
 كان فيه محققا في نفسه محققا واحدا في حارة ان يكون المراد من قول العام فيما
 كان فيه واسطة هو هو ما اعتبره الرابطة واسطة للخاص باعتبار كسبه
 الرابطة ولا لم كون كسبهما الرابطة واحدا في ما ذكر المستطرفة
 من ان قول العالي على السبب هو واسطة حمل السافل على ذلك سدد في الامر بكون
 كما لا يخفى اذ الطان المراد بالحق قولهم هذا هو السبب والارضا لا الاتصاف
 فاصل وقد كان غير الثاني والثالث مكلف لا سبب ان يكتف بذلك
 اعراضا عنه بابل **و** لان المستطرفة تحت غير الاعراض الداسة وما تحت العلم
 غير اعراض الداسة هو موضوع العلم لا اتصال ان الحد الاوسط في هذا السبب
 غير منكر لان موضوع الكسب في اعم من محمول الصغر كما لا يخفى لا انا نقول ما

بكنه السارج منه قوله وما تحب في العلم الى ليس كمن في الكل
 بل هو يحصل للكثير افعم مقامها ومن قولنا وكل ما تحب المصطفى عن افعم الله الناس
 فتؤمن بصوت المصطفى ومثل كسر في الادلة المستحكة كقولهم ريد صوان عالم
 وكل صوان صسم مع ريد صسم مع عدم تكرار الوسط فيه **ما** كما لا يخفى
 في الحد العام الاظهر ان يقال وهو الحد العام لان موصل الى الكنه حسب الاصطلاح
 العام **ما** او هو ما تحب اجزاء ان كان مركبا او مركبا من البدائي والعرضي
ما ذكر الحاشية منها على سبيل الاستطراد قد ان الخالي قد يقع بموصلا
 بعد لفظ المصدر في كما اذا كانت الصغرى مخصصة والحوادث ان مراد السمع
 قد كسر هو ان ذكر الخالي في باب ما سوفف عليه الموصل التصوري على
 سبيل الاستطراد مائل **ما** وبالنسبة ما سوفف عليه الاتصال الى
 المحمولات المصدر في نوقعا بعدا قد يقال لم لم يعبر واما القسم في باب
 التصورات ايضا فانه كما سوفف الموصل المصدر في المعلوم المصدر في
 نوقعا بعدا في بعض الصور كذا سوفف الموصل التصوري على المعلوم
 التصوري نوقعا بعدا فيما اذا ركب الموقوف من اجزاء اجزاء كقول
 الانسان ما يحكم الباطن المحرك بالارادة ومن له مطلق مائل في **ما**
 وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والمصدرية له واما المراد
 بقوله له واما منها ما سبيل العارض بواسطة الحد والخارج المساوي ايضا
 قد يتاخر بان السارج في ان نفهم ذلك على كون تلك الاحوال عارضة
 للمعلومات له واما حاشية **ما** فافهم **ما** تحت اد اعلم وادرك الى **ما**

المحمول الى التصوري والمصدر في ملاحظ ما يوصف بكونه في العلم
ما فطر المصطفى اما في الموصل الى التصوري ارا بالموصل منها الموصلي
 القريب منه قوله سمو الموصل الى التصوري فولا سارج لا بد من الموصلي
 في الحصر المسماة منه طاهر قوله فطر المصطفى اما في الموصل الى التصوري لان
 المصادر من بين العبارات ان فطر المصطفى ليس الا في الموصل الى التصوري والموصلي
 الى المصدر في قوله ان المصطفى قد سطر الى اجزاء من الموصلي ايضا وانما
 ان المراد من المصطفى منها هو الباطن بالذات بالقصد الاول مائل **ما** اما قوله
 قولنا في انه يمكن ان يقال سبب تسمية الموصل الى التصوري بالقول السارج
 هو ان الموصل الى التصوري لما كان قولنا اي مقولا صادرا عن شخص سارج
 لما يوصل هذا القول اليه سمى قولنا سارجا **ما** عند من هو الحد الناقص
 بالفصل وحده الى يعنى ان الحد والرسم التامتين مركبان بالنظر الى جميع
 الحد المتب وباما الحد والرسم الناقصين فهما ايضا مركبان عند بعض وعند
 بعض الآخر قد يكونان مركبين وقد يكونان مفردين فاكبر اقسام الموصل الى
 التصوري مركبا ولا يخفى عليك ان كل واحد من هذه السمة في بعض الافراد كاف
 في السمة فالنقص الى كل من السمة في اكر الافراد كما قوله السارج لربا
ما الخامسة **ما** فان قلت قد ان هذا الحد حل غير مهيء لما كان المصدر
 مائل فوله كفضل امر او رتب امور الى رد على هذا السوفف ان من حصل
 امر او صفة الى ملاحظ من فيكون حصول ذلك السمة بذلك الاله بدلا
 بعد في علمه يعرف السطر بهذا الوجه مع ان ذلك ليس كذلك الا ان كفض السطر

بالمحصل طريق الحركة وحول الحاصل بالحركة الاولى بطرنا مائل
 لكن المصداق في سائر الاطراف ان يقال لكن المصداق في سائر الاطراف ان يقال
 الى مدح وتحويل التعريف بالفصل وحين وبالحاجة وحدها الى مدح
 او فاصل **قال** فليس هو والصاحي ما يثبت الاسماء الى اما بالكلية كما في الحد
 البام واما بالنوع كما في التعريف **قال** من يحجج اي مما يحجج في الجاهل
 ويحب اي ينبغي على ما يدل عليه دليله وكلام السيد قدس سره
 حسب قال كان الاول الى **قال** لان الموصل الى الصور البصورات
 الط ان يراد بالصورات والتعريفات منها المصورات والمعلقات
 التعريفية والط ان الموصل في هذا القول عبارة عن القول السارج
 والحجج ومنها اسمان للمعلقات **قال** لان الموصل اليه هو الصور
 اعم من الموصل اليه فانه فهم من طر كلام قدس سره ان السارج
 اراد بالموصل في قوله لان الموصل الى اعم من الموصل اليه والتعريف
 حسب تعرض قدس سره الى صورته الموصل التعريف للصور بقوله او
 الموصل التعريف الى والتعريف الموصل التعريف للصور بقوله وهي
 مركبة من قضائيه وكلها من قبل التعريفات مع ان الظاهر ان الموصل
 في كلام السارج منها هو الموصل اليه كالايج فالاولى في سان عدم
 صاحب الموصل التعريف للصور على صاحب الموصل الى التعريف
 ان يقال هكذا لما كان الموصل اليه للصور مضافا على صاحب الموصل
 الى التعريف كان صاحب الموصل التعريف للصور مضافا على صاحب

الموصل الى التعريف لعدم الموصل التعريف للصور على الموصل اليه
 التعريف على ما مل **قال** والصور مقدم على التعريف طبقا لظان من المذهب
 كرمي للنسب المذكور بقوله لان الموصل الى المذهب لعدم صاحب الموصل
 الى الصور على ما ثبت الموصل الى التعريف في ردان من المقدمة ان
 احد كونه كانه كانه لان ما ثبت لعدم على التعريف من الصور
 انما هو صورات اطراف التعريف لا اي صور كان وان احد حركته لم
 يتبع في كرمي الشكل الاول فدحيا ما يحار السق الاول ولا يلزم الكذب
 لان معنى قوله والصور مقدم الى هو ان كل تصور وهو صورة مقدم على التعريف
 فلا اشكال والله اسار قدس سره بقوله ولما ثبت ان لهذا النوع اعني
 الصورات بعد ما نطق على النوع الاخر الى ما مل ورد هذا الجواب على
 وجه يحتاج تعرض الى ثم بعد مقدمه من ان نوع التعريفات انما مقدم
 على نوع الصورات مثلا صور السق الحقيقه موقوف على التعريف بوجوه
 سائر على ما قالوا من ان مطلب بالحقيقه موقوف على مطلب عند السيد و
 الامر الكسبي موقوف على التعريف بقاين ما لما قالوا من ان كل فعل احصائي
 فهو موقوف على التعريف بقاين ما اذا عرف هذا فيقول كل فعل احصائي
 يعي حسب لعدم صاحب الموصل الى التعريف على صاحب الموصل الى
 الصور لعدم التعريف على الصور طبقا لما ذكرناه اتفاقا التمهيد احسب عن
 هذا الردان المراد بقوله والصور مقدم على التعريف الى هو ان نوع الصور
 مقدم على التعريف على كل فرد من نوع التعريف او بان المراد من عدم نوع

النصور على نوع الصدق هو عدم نوع النصور على نوع الصدق حيث
هو الصدق وليس عدم الصدق على النصور حيث هو النصور بل عدم
على النصور من ان النصور الامر الكسبي بامل **قال** سواء يكون المقدم تحت
محتاج اليه المضاف لا يقال في هذا التعريف حيل من وجهين احدهما اسماء
في التقديم الذي هو المعروف فعدم الدور وباتهما اسماء على النافذ الذي هو
محتاج للتقديم لا بالنفوذ ليس المعروف هو التقديم المطلق بل التقديم بالظن
ومحتاج التقديم بالظن هو النافذ بالنافذ بالظن لا النافذ المطلق والنو
اعماله على التقديم والنافذ المطلقين بامل **قال** كعدم حركة البد
على حركة المضارع اي كعدم حركة البد مع جميع ما لا بد منه في حركة المضارع
على حركة المضارع في محال لا رد ما قبل من ان حركة البد ليست عند مسقطه ان يام
لحركة المضارع فلا احصاء الى البد وما حده انها فلا يكون المثال مستطفا
لما هو المقصود بالتمثيل منها ومنهم من قال وعندي ان العلة النافذة ليست
في التقديم بالعلية بل المعبر عنه هو العلة الفاعلة سواء كان مسقطا او لا
اي كلامه فعلى هذا الاحاطة الى النافذ في المثال لكن البد قد يكون
مستلزم بد من غير هذا الاصطلاح كما لا يخفى **قال** وان لم يستعمل كان
مستعدا عليه بالظن الى هذا هو الاصطلاح المشهور فعلى هذا كان عدم كل
العلل النافذة بعد ما بالظن وقد يطلق اسم التقديم بالظن على عدم الحاجة
اليه على المحاذير مطلقا سواء كان مسقطا او لا فليس هو ولا يستلزم ان يكون
السويع الى هذا دفعه وصل مقدار بعضه ان ما ذكره السارح يدل على عدم

نوع النصور على نوع الصدق والمدعى سواء صاحب الموصل الى النصور
مما لا بد من تقديمه على صاحب الموصل الى الصدق وان يندم في ذلك
فلا يكون ما ذكره السارح مقصدا للمدعى فاحاطت عليه قدس في قوله ولما
تحت الى **قال** فلا ان كل صدق لا بد منه من تلك النصورات الى نوع تحت
ان يكون كل من المحكوم عليه و به والسبب معلوما بوجه ما واعلم ان هذا السبب
مشهور سمي سببه المحمول المطلق والسارح خصص ارادته في شرح المثل
على القاعدة الاولى اعني قوله كل محكوم عليه تحت ان يكون معلوما بوجه ما
وكن يورد ما على القاعدة الاولى والثانية من تلك القواعد الثلاث فقول
وما لا بد السوفى وهذا اذ لا التحقق لوجه بان القاعدة بان لم يرد في قولنا
كل محمول مطلق عليه الحكم عليه وهو قولنا بعض ما عليه الحكم به محمول مطلق
والسالك باطلاق بيان الملازمة هو ان المعلومة اذا كانت لازمة للمحكم
عليه و به كما نطق به القاعدة بان كان بعض المعلومة مستلزم عن المحكوم عليه
فعدم صدق السالمة كما لا يخفى واما بطلاق السالبي الاولى فلا ان صدق
صدق عكس السببي اعني قولنا بعض ما عليه الحكم عليه محمول مطلق لكن هذا
العكس بطلان المحكوم به ان كان معلوما كان مستقصا بعض المحمول
وان كان محمولا لم يصح الحكم عليه من هذا اعني ان حكمه على المحمول المطلق و
اما كذب السالبي الثاني فلا ان المحمول به ان كان محمولا مطلقا لم يصح قوله
كل محمول تحت ان يكون معلوما وان كان معلوما يصح الحكم به لانه عكس
الحكم به بامل والجواب القاطع لتلك السبب ان المحكوم عليه في السالبي الاول

والحكوم في المبني الثاني محمول كسب العوض ومعلوم كسب نفس
هذا العنوان وصي الحكم عليه وبه ما عسار معلومته وامساح الحكم عليه
بجست العوض فلا اسكال بامل قال اما به او بامر صادق عليه الط
مجهول العارض ان يكون طرفه مود السعي محض في حدس الوجهين
يقع هذا الواضع من احد المساسين الى الاخر كان ذلك دافعا في احد
الوجهين بامل فيه ما فيه **قال** ونصور الحكم قبل لم يعل ونصور الحكم كذلك
في قوله ونصور المحكوم به كذلك الخ ينسبها على ان معلومته السد ما بعد
تعلومته طرفها فان كانا معلومين بذاتها كانت معلومة بذاتها وان لم
يكونا معلومين بذاتها لم يكن معلوما بذاتها بامل فيه ما فيه **وال** من حمل
احدهما بالصورت الاولى برك لفظ الصورت ادلهم منه ان قول
والحكم معطوفا على المحكوم عليه الا ان يقال الجمع بينهما محمول على ما فوق الواحد
بامل قال بل بكنه الحقيقه الط ان بين الاضواء سانه قال **وال** من حمل
للس قوله من بعد هذا احراز بامل وكن يكون ادخل في ظهور المقصود وكذا
في البقي في قوله قد سكت لانا حكم احكاما بعد الخ قال معولا بالاسم
نوفس بينهما وجهين احدهما ان الاولى حذف لفظ الاسم ان لا يثبت
عليه كلام المقصود لاسيما لالحكمين على المعنيين اما كون هذا المعنيين
يكون لفظ الحكم مسر كما فيهما كما نعرفه قوله بالاسم ان فما لا دلالة لكلام المقصود
عليه كما لا يخفى فيه وباتهما ان لفظ الحكم عند مع قول على معنى بالمتواليين
واللاذوق والاحسن ان يقال لفظ الحكم عند مع قول على معنى المعاني معنى الحكم

ببطلان حكمه لا بد في كل نص من الحكم السد دعي بالحكم **وال** امساح الحكم احد
المعنيين الاخرين فان اراده الوقوع او اللاذوق غير الحكم البالي صحى بالحق
ولا سدرام الحكم معنى الاعفاء والاسراع بامل فيه ما فيه **وال** احد معاني السد
الاخرى من السد السد التي من مورد الاحاب والسب فان السد في
الاحاب والسب واحد عند البعض وكلام السارج في هذا الكتاب يحمل
كما ثبت عليه في معاني الكتاب قال اعفاء السد او اسراعه **وال** وذلك
لما ان الخ في هذا الكلام احاب التي الاول ان هذا السد في كلام السد
مما يماه العناء السد من قوله فلان كل نص من لانه من بطلان تصور
الخ **وال** امساح الحكم من حمل احد من الصورت فان ما بين العارفين
هم كما في ان قوله المقصود والحكم معطوفا على المحكوم عليه لفظ الا ان بين الكلام
على السد التي الثاني ان ما ذكره على السد الاول من قوله وهذا مع لفظ
الخ يحمل بامل لان السد من الامور التي لا يحق لها الا في الدين وادكان
يخففها ليس الا في الدين لرم امساح محققا بدون بصورتا الا ان يحمل
السد على بصور ما بالحق السد لانا بامل الحاد في العالمة التي السد
انه لا دلالة للسد الاول من هذا السد على ان لا يكون لفظ المقصود من حمل
هذه الامور الخ محصلا على قدر ان راو بالحكم في الموضوعين السد الا في
بل بدل على ان يكون الحكم في الموضوعين عساه عن السد باطلا مع ان المسادر
من قوله لم يكن لفظ من حمل مع الخ هو ان هذا القول محال من قوله مفهوم
محصل على هذا الاحمال وقرى ما بين الساطل ومن بالام مفهوم محصله الا

ان محل قوله لم يكن لقوله من حصل معي الخ على انه لم يبق له معنى صحيحا مستلزم
 للسادس **وهذا** اطراف ادا ولا ارساطح للدليل بالمدعي كما لا يخفى
 وما قيل في بيان الاطراف من ان الفاء واللام على الشيء الاول يلزم على
 هذا الشيء الصامع اراجح هو عدم انطباق الدليل على المدعي اذ استدراك
 الحكم في المدعي **وقد** في قوله من حصل احد من الامور على الامر
 كما استدرك **وقد** في قوله لا يدل على الاطراف في الصادق
 يدل على اكثره **وقد** في بين الكسرة والظهور فافهم **وهو** موطن كما
 صفة السارج بقوله لا انا ادا ادر كما ارجح وانما ارد عليه ما ورد على السق
 الاول في الرد على المذكور على الاحتمال الاول بامل فهو لا انا ادا ادر كما
 ان السد هو الواقعة اولست بواقعة اى انا ادا ادر كما ان السد وقع
 اولست بواقعة بطريق الادعاء حصل التصديق فلا اسكال كحوار
 ادر اى ان السد واقعة ادر اى كما يصور بامل **فان** قلت لما حصل
 بهذا السؤال ان ما ذكره المبدل من بيان امساج ارادة الاسماء او
 الاسماء من الحكم في الموضوعين انما سم ادا كان الحكم ادر اى انا ادا ادر
 فعلا كما هو مدعى بعض المتأخرين وبهم المصداق فلا بد من سرج كلامه
 على وفق مدعى فعل هذا الذي حرر بالسؤال لم يكن الجواب عنه بان يكون
 الحكم فعلا ادا بطلا في نفسه كما قلناه قدس فلا يبيح ان يبنى الكلام
 مدعى عليه بل اللابى ان مدعى على المدعى المصور الذي يتوكون الحكم
 ادر اى **لانه** من الافعال الا حصاره لنفسه الخ فله ان يوضح بين المدعى

ان راج

لزم ان لا يحق لنا تصديق اصلا بل لا يحق لنا امرنا بالكتب اصلا بل ان
 لا يحق فعل احصارى اصلا لان فعل احصارى متبوع بالتصديق **بالفاس**
 كما ين في الحكم وقد اشار قدس الله اها في اوائل الكتاب فلو كان
 الحكم فعلا احصارى لكان كل تصديق متبوعا بتصديق اخر فسلم التسم الخ و
 القول بان التسم انما يكون محالا ادا كانت الامور المتصلة موضوعات
 خارجة فحمو في الوضود كما قيل وما كان من هذا الفصل مردود
 بان رمان السطيق الذي هو العمل في الطال التسم كما يدل على سطلا في
 في الموضوعات الخارجة يدل على سطلا في غير ما من الامور الكائنة في نفس الامر
 ايضا كما لا يخفى على من له وقوف في احوال ذلك الرمان في موارد بامل
والى على ان المصداق المقصود من هذا العلامة بقوله للسؤال وحاصله
 ان الحكم عند المصداق لا الفعل كما صرح به في سرج المحض فلا بد من
 من سرج كلامه على وفق مرام **فان** يقول قوله الى حاصله ان كلمة في وقول
 ادر كل تصديق لانه قد لا يدل على طرفه الكل للحوار فلاح لجعل تصور الاسماء
 سرجا في التصديق واعترض عليه بوجوه التوجه الاول انه كلام على السند
 فلا بد للمبدل من بيان مساواة للمصداق اولاص بعد الطال التوجه الثاني
 ان كلمة قد كسر انا سيعمل معنى في كلفه ثم سئل بالسؤال والحوار معا
 كما لا يخفى التوجه الثالث انه ادا دل كلمة قد على طرفه الكل للحوار فلاح
 قوله ادر كل تصديق لانه قد لا يتوان كل تصديق يكون التصورات قوله
 مح لم يكن ما ذكره في بيان ههنا المقدم من قوله لا مساج الحكم الى مساجها

ولا دلالة على صحة التصورات للتصديق كما لا يخفى بامتناع ما فيه **قال** اما ان
الاعتراض الى حاصلة ان المعترض يقول ان المحب فاس كلام المحب كلام
الامام في المحض فيصح ما وقع من كلام المصاحف ان الحكم لو اراد به في
الموضوعات السماع لكان تصور الاتباع واحكام في صحة التصديق
ولما اذاعه على اربعة لكن هذا القياس غير مستقيم لانه في كلام المحب
احتمالين فبعد احدهما لا يلزم ذلك لما فيه السارج بقوله **وقيل** في وجه
الذي وجه الاعتراض لم يثبت من سماعه قوله **قال** الامام الى قوله **وقيل**
فوق ما كما لا يخفى واعلم انه محوران يكون المقصود من قوله **قال** الامام في
المحض الى قوله **وقيل** الى بقوله للحجاب ويكون الاعتراض من قوله **وقيل** الى
قوله **وقيل** كما لا يخفى على المتأمل المصنف ثم اعلم ان من هذا احتمالين
وهو ان يكون المقصود من فعل كلام الامام بقوله ما ذكر من العلل المذكورة
من قوله **على** ان المصاحف فاقم قوله لا يقال لعل الامام لا يخفى على ذلك
ان هذا السؤال مما لا يضر من هذا محضوله من اعماد ذكر المعترض على كلام المحب
وهو موضوع على كلام الامام ايضا ولا يخفى ان هذا الدخول غير مضر للمعترض من هذا
فاقم واعلم ان هذا التوجه الذي ذكره القائل في عبارة الامام محسوسا
في عبارة المصاحف على قدر حمل قوله والحكم عطفها على تصور المحكوم عليه كما يظهر
بادنى بوضوح في ما ذكر من المحب من قوله لا يقال لعل الامام لم يكن هو الا لان وجه الاعتراض
الى كون الحكم فعلا عطف قوله لا يقال لعل الامام في هذا الكلام كيان المحب الاول
انه لو سلم كون الحكم فعلا عطف انا امام لكن محوران يكون كلامه في المحض مما لا يضر

مطابقا لا عطفها بل مطابقا لمبدأ الحكماء التي الساقى ان الامام محمدا
الحكم هو العقل عند بلغة التصور وان كان ذلك بعد فلا يكون قوله لا
سؤال الى هذا السؤال بامتناع ما فيه **قال** في لا يكون تصورا الى لا يكون
ومعنى امر حسب التصور وسكنا حال التصور المسند الى الحكم في هذا المقام
اسماء ولها قال والمدعى اسما عا التصورين والحكم انه محوران يكون ذكر
الحكم في حاشية المدعى ليس لاصل كونه مقصودا بالعلل من هذا بل للتسليم على
كالصورين في حق التصديق في لانه على هذا السؤال ولا قوله وانما المحب
فلو حمل الامور على المعنى الامر من كما في تعريفات هذا الفن مع ان ذلك ليس كذلك
بل الجمع في تعريفات هذا الفن محمول على معنى تصديق على التسليم ايضا ودفع
ظاهر لا يخفى فاقم وكيفية رتبها اراد بالمحب عن كنه رتبها من المحب
عن الكتابات الخمس والقضايا بخلاف ما ذكر في كتاب الموضوع من قوله
من حيث انها كيف رتبها لتوصل المحرر الى اخره فان المراد من كنه
المرتب في هذا القول صاحب الكتابات والقضايا بل لم خلاف ما مراد
ببيانها وان اراد به صاحب القول السارج فتعد الاعتراض عن سماع
لم تنب المدعى اعني عدم استبعاد المصنف بالالفاظ ادما صاحب الالفاظ
حار ان يكون مثل صاحب الكتابات في فاقم **قال** السارج فان
ما يوصل الى التصور ليس لفظ المحسوس في كون هذا الدليل مسالعا
يوقف المحب عن القول السارج ولحي على الالفاظ مما يحسن الى بامتناع
كما لا يخفى **قال** ولكن لما يوقف افاده المدعى واستبعادها على الالفاظ

اي توقف افاده المعاني واستفادتها بطريق السهولة وبالنظر الى جمع
ايضا فلا يصح القول بوقف افاده المعاني واستفادتها على الالفاظ
قال صار المنطق فيها كنهه انه ان ارد باللفظ قولنا صار المنطق
منوطة المنطقي منه حيث هو منطقي يلزم بطلان الجهر المستفاد وما
قال سابقا منه قوله نظره بهذا الاعتبار في الالفاظ فان المنطقي
يحتث على ثبوت الشارح والجهة وكيفية ترتيبها الا ان ارد به بطر المنطقي
لان منه حيث انه منطقي يمنع ضرورة نظره بهذا الاعتبار في الالفاظ مقصودا
بالعرض احب احصاها في السبيل الاول وبطلان الجهر المستفاد وما قال سابقا
لان من الجهر نظر الى ما هو المقصود بالذات للمنطقي منه حيث هو منطقي فلا
اشكال قوله الممكنه ذلك اي يعلم العبر لا يقال المشهور الاشهر امس منهم
نقد ونه غيرهم بالمعاني بدو الالفاظ لا ما يقول بعد ستم هذا الفعل
في الكلام منها على المشاين منهم قوله واما اذا اراد الى الظاهر ان هذا
الكلام وقع اصل مقدر هو ان ما ذكره من قولك فالمسطق اذا اراده الى
لوقم لدره على بوقف افاده المعاني واستفادتها بالنسبة الى الغير بالنسبة
الى نفس المنطقي مع ان البدعي عام شامل بافاده المنطقي واستفادتها
لنفسه ايضا وحاصل الدفع هو ان الالفاظ مما توقف عليه استفادة
المعاني وافادتها بالنسبة الى نفس المنطقي ايضا بطريق السهولة
فانهم قوله يقول هذا في المعنى او الكلام السابق في سان ان المنطقي
سليم عمره فاهم قوله ثم المسطق تحت في ما ذكره قدس سره سابقا انما هو

سان الكلام السرح وراى على الاصباح يعود خصوصيات كل من الالفاظ
المسوقة في موادها المحصورة في الكلام على قدس سره يدل على سان
المسطق في كسبه للالفاظ على وجه كل ما يولى سدرج كنهه الالفاظ
الى كنهها في الافاده والاستفاده وربما يورد على الدرر الجاهل
قولهم انما الدلالة في الكلمة يدل على اتحاد الرمان واحلاهما يدل على
احلاهما كما سمي في كنهه اللفظ المفرد وهن الفاعل في قوله
يلفظ الوباد قولنا امدوا سرمدان في السهم مع احلاهما في الرمان قال
عدم الكلام في الدلالة الط ان يراد بالدلالة معناه في الدلالة اللفظية
الوصفية التي عدم المعنى الكلام فيها وان يراد بالضمير في قوله وهن كونه
السمي الى مطلق الدلالة لان معنى دالهم السورس بالعام حتى سان الخاص فلا
اشكال ما مل **الشارح** وهن كونه السمي كانه يلزم من العلم به العلم بسا
لوقم في هذا التوقف بوجه الوجه الاول انه غير جامع لعدمه على الالفاظ
العامه كل لفظ السهم يقدم العين على الميم فان هذا اللفظ عند العام تحت
يلزم من العلم به العلم بسا هو الحكم المعنى وقد عاين عند سان العام
توهم ان لفظ السهم هو لفظ السمع يقدم الميم فتشغل حصصه الى السهم
المعنى فاهم الوجه الثاني انه غير جامع اما اوله فلعدمه عند وعلى الاشكال
الوجه البينه الا بانه بالنسبة الى ساكنها الدلالة عليها فان كسرها ما يعلم الكل
المالك مثلا ولم يشغل الدرس منه الى سمي ما لم يعلم ساكنه كالا لاراد
الى الشكل الاول كما في في ياءه واما ثانيا فلعدمه في هذا التوقف على دال

يكون العلم من العلم به والعلم بدلوله الدوام وموط واما بالنسبة
 لموهوبه على سبيل من هو ان السارج قد صرح في اوائل بحث الدلالة
 من سراج المطالع بان العيان داله على الصول الدبسه التي سماها العلوم
 وملكه الصوره داله على الامور الخارجيه هذا محصول كلامه اذا عرفت هذا فنقول
 هذا التعريف لا يصدق على دلالة العيان على المعاني ولا على دلالة المعاني
 على الامور الخارجيه انما المراد بالصورة الذهنيه المعبر عنها بالمعاني
 سواء العلم والادراك والالام يظهر وجه كونها داله على الامور الخارجيه ولا شك
 ان صدق هذا التعريف لا يدعي ان سكون كل شيء الدال والمدلول عليه العلم
 الذي يعلق بالافراد اذ كان المعاني عين العلم لم يظهر ذلك في دلالة العيان عليها
 ولا في دلالتها على الامور الخارجيه كما لا يخفى على المتأمل وقد حاشى عن وجه كون
 ما حواه كلها مسمى على تعسف لا يلفظ بها اولوا البصائر وطرحا ما
 عرجه درجه الاعصار الوهم السلب ان لفظ العلم مركب كما ذكر السارج
 في بحث تعريف النظر والتعريف لا بد منها من الاصرار على استعمال اللفظ
 المركب والحوادث ان المراد من العلم بهذا المعنى الاعم السامع للصوره ^{الصدق}
 مطلق كما اشار اليه السيد قدس سره بقوله يريد العلم الادراك الخ
 من ان يكون بصوريا او تصديقا والوجه في هذا المعنى هو ان العلم لم يصر
 في هذا الكتاب الا بهذا المعنى العام كما ذكر السارج في تعريف النظر فيه
 وقد يكون دلالة علم اللفظ عليه قد يقال وقد يكون دلالة علم اللفظ طسعه
 كدلالة حركة الشمس على الكسوف التي عرفت لها وجه ولم يلفظ السارج الى

العلم الادراك الغير اللفظي طسعه ايضا كدلالة لان المقصود منها بيان الدلالة اللفظيه
 الوضعية فذكره ليعرفه قات والوضع جعل الوضع اللفظي بازا بالمعنى
 سواء كان كل من اللفظ والمعنى مملوطين للموضع بخصوصه كوضع لفظ
 زيد بازا ذات مشحونه ولفظ الاسيان بازا الحيوان الناطق او كان
 المعنى مملوطين بالوجه العام الشامل له ولغيره كما وضع العام والموضوع له
 الخاص كوضع لفظ هذا بازا كل مضاف اليه مفرد مذكر او كان العموم معتبرا
 في جانب اللفظ كما وضع النوع مثل وضع العاقل بازا معناه في ضمنه
 القابضه العاقله بان كل ما سوي على صيغه الفاعل فهو موضوع لكذا اذا
 عرفت هذا التفصيل فنقول ان تعريف وضع اللفظ يصدق على
 تعيين الالفاظ بازا معاينها المجازيه مع ان المشهور ان لا وضع في لفظ
 المجازي بالقياس الى المعنى المجازي وايضا يصدق هذا التعريف على
 تعيين الاغلاط العامة بازا ما يفهم منها عند العام كلفظ الشعم بتقديم
 التعيين اجيب عن الثاني بما مر من انما عساه المعنى بازا المعنى هو لفظ
 الشعم بتقديم اليم لا الشعم لكن قد يزعم انه سوي وعز الاول بانا يركب
 اليم وضع في المجاز وما قيل في المشهور من انه لا وضع فيه سواء لا وضع
 غير النوعي فيه فانهم او نقول ان قيد بنفسه معتبر في التعريف وليس
 تعيين اللفظ في المجاز بنفسه بل بقرينه ورد هذا الجواب بان لم يهد
 التعريف على وضع الحرف فان تعيينه مع ضميمه وقد يجاب عن هذا الرد
 بان الحاجة الى الضميمة في الحرف الدلالة لا التعيين تأمل فيه فانه فلو جعل

ملحوظا

الشيء

ما را مني بحسب ادا هم الاول هم الثاني المجهول في تعريف الوصف الثاني
 هو كقصد من مني بحسب مني اطلق او احسن السبب الاول فهم من السبب
 والسبب السد فليس من غير ذلك لورد للاعتراف على طاهر السور
 المسطور بوجهين احدهما اما الثاني في قولهم فخص من مني اما داخل في
 الموضوع او على الموضوع له في الاول لم يصدق على وضع الحروف وبها
 ان قد من اطلق لم يصح في وضع الحرف وكذا السد لم يحصل الحاصل كما
 لا يحق وعلى ما ذكر قد يكون لا ردمه ولكن من فاهم قوله والما
 المعنى الساكنه قوله ودلالة على جميع الصدر قال السد قد يكون
 في حاشية سرج المطالع واد اصبحت الحرف دلل على التخصر والظهور
 دلالة اء اء على الممنه على ادنى الصدر اسى كلامه فعلمك بالناسل
 في السوفى من كلامه بامل قال فان طبع اللاوط بعض السلف
 قال السد قد يكون في حاشية سرج المطالع كمثل ان يراد
 طبع اللوط لاه بعض السلفه وان يراد طبع السامع فان طبعه ساد
 الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللوط اسى كلامه ومما ينبغي ان يعلم بها
 ان طبع اللوط يعنى داه ونفسه طبع اللاوط يعنى مراه وطبعه
 السامع يعنى القى القاء له قال والمقصود منها الدلالة الوصفية وذلك
 لان جميع المعاني التي يحيا في افايدها واستفادتها الى الالفاظ لا يحصل
 سوى الدلالة بالدلالة اللغوية الوصفية كما لا يخفى وان دلالة الطبعه
 والعقله غير منبسطه لاهلها ما حصل في الطابع والاهتمام ما حصل

بلى

قال ومن كون اللوط بحسب مني اطلق اها هم معناه للعلم بوصفها
 احيات مسطور لاج ارادها من سجد للاذيان فيقول مستعاضا من الله سبحانه
 التي الاول ان هذا السوفى سئل على دور لان العلم بالوصف موقوف
 على فهم المعنى لاه موقوف على الوصف الذي هو نفس اللوط ما را ا المعنى
 فلو توقف فهم المعنى عليه على العلم بالوصف كما يدل عليه هذا السوفى لم
 انه دور والحجاب ان العلم بالوصف موقوف على فهم المعنى مطلقا وان
 المعنى من اللوط موقوف على العلم بالوصف فلا دور في سائر الحسن او قول
 المراد من العلم بها الالفاظ كما سذكر والعلم بالوصف موقوف
 على فهم المعنى معنى كونه معلوما فلا دور في السبب الثاني ان دلالة الالفاظ
 المحل او المكسوة على معانيها الموضوعه بارائها انما هو بحسب الوصف
 لكن لا عند الاطلاق بل في حال التحمل والكساة فلا يصح قوله من اطلق
 اد المسادر من الاطلاق هو الكلم والسلفه والحجاب ان حصول المعنى
 يرجع الى السروطه القائله بان الدلالة من كون اللوط بحسب لواطلى
 بطريق الكلمه فهم معناه للعلم بالوصف ولا سكر ان هذا المعنى يصدق
 على الالفاظ المحل والمكسوة من كونه بالمحل ومكسوة انها بامل وانما
 يصدق على الالفاظ المحل والمكسوة كونه بحسب مني اطلق ولفظ فهم
 معناه ولا يخصص صدق هذا السوفى على الدلالة اللغوية بالاعمال اطلاق
 اللوط بل يعنى صلاحه الاطلاق التي الثالث ان صدق هذا السوفى
 على دلالة اللوط المسكر على معانيه شرط لان فهم المعاني المسعوده

لفظ المسكن للعالم بالوضع له اما طريق التعاقب او دفعه وقع الاول
 بل لم يخلف المعلول عن علته المسند او الرجع من غير مرجح كما لا يخفى
 في علم الساني بل لم ان لا ينفك النفس في رمان واحد الامور مسودة
 وبه يوضح والحوادث احصاء السبب الاخر ومع اسمي له الالفاظ في
 رمان واحد الى امور مسودة الى المحل هو الالفاظ بالالفظة
 المسودة في رمان واحد الى امور مسودة والحق الرابع ان العاقل اذا
 لفظ ربه قائم الى السامع مع العالم بوصفه لمعناه والساكن ما قد اوضح مع
 قبل بلفظ المتكلم بلفظ العالم لم يصدق في التعريف المذكور عليه اذ
 كون ربه قائم تحت من اطلق في معناه العالم بوصفه لم يخلو في الصور المعبر
 والحوادث اب مع التعريف هو كون اللفظ تحت من اطلق في معناه
 العالم بوصفه اذ لم ينعو ما يعي على العلم قائم تحت الخامس ان معنى قوله
 من اطلق اي كلما اطلق كما صرح به السند في كسر في لانه من في المعنى
 عند اطلاقه ما لا يابا وغير ذلك فلم يحصل الحاصل ويوضح والحق
 ان في المعنى في تعريف الدلالة لمع الالفاظ كما في هذه السند
 قد سكت في حاشية شرح المطالع ولا مانع بالافاظ الملتصقة
 بامل فوهة واما اذا فهم من اللفظ المعنى في بعض الاوقات بواسطة
 الرتبة الى كان الالفاظ المحارة فيه ان اردت فهم المعنى في بعض الاوقات
 من فهم الالفاظ المحارة فيها في بعض الاوقات بعد نصب التوابع معها
 فهو من لان الرتبة علاوة كالعالم بالوضع مع لفظه في مع المعنى المحاري وان

اريد به فهمها من اللفظ مع قطع النظر الى نصب الرتبة في بعض الاوقات
 فالالفاظ الموصوفة الدالة على معانيها انما لا دلالة لها كلفه عمل العلم لوضوح
 لما الذي يتوكل به في دلاله الى رامل فوهة من وراء الحدار موزود
 الحاشية في السرح مقدم على مورد الحاشية السابعة والاوجه العكس في الاثر
 في فوهة لا بد لالة اللفظ عليه اي بدلالة اللفظ عليه فقط بل مجموع المسائل
 في دلاله اللفظ في لارد ما قبل من ان المسائل كما يكون سببا للعلم بوضوح
 اللفظ كذلك دلالة اللفظ المسموع من عند المسائل انما سبب للعلم
 في فوهة واعداد اصحاب السبب المسفلين على معلول واحد يصر كل منها على
 ما فيه كما قبل في اعدام المركب ما اعدام حوله معا فلا وجه لاسناد العلم
 في فوهة الداف الى المسائل فقط وبقية غير دلالة اللفظ المسموع من قائم
 في فوهة امر محقق لاسد في الطان يراد بالحق منها الحصر العقل الدابر من
 في فوهة والاسباب تحت حرم العقل بالاحصاء في فوهة ملاحظة المقسم والاسام
 من غير اسفاه بامر خارج عن القسم بقرينة مقابلة واما الاكصاء الدلالة
 اللفظية الى اسماها فالاسماء فوهة لا يلزم ان يكون مسند الى العقل
 الى ان يقال ان القسم السات الحاصل من القسم هو ما يكون مسند الى الوصف
 والطبع سواء كان مسندا الى العقل او لا لا ما يكون مسندا الى العقل فقط
 لا ما يقول ان ما خرج من القسم مفهوم القسم والقسم ما كلفه ذكر المهور
 الى ملاحظة ما يكون مسندا الى العقل بانه ما في السات ان يكون المفهوم
 الذي جعله الى ملاحظة القسم السات اعم منه ولذا قالوا ان القسم الاخر

منه في الخبر الاسمي مامل قوله واخصار الدلالة للفظ الوصف
الاسم السببه المذكوره بالحق العفلي لما واعرض فيها لوصفها ان يكون
معه قوله لان دلاله اللفظ اياها لا يدل على عطفه لخصر المذكور بالمعنى الذي عرف
بغير العفلي انما كالا مع وجعل لخصر العفلي منها على المقطوع به بعد ل
الاسم مامل وصفا ما اسد من بعض المسامير مولا ما كمال الدين في قوله
روح الله روحه وهو ان دلاله اللفظ الموصوف به ما راى معنى مركب من الاسم
والمراد على قوله الاسم من حيث انه لا يرمي لانه الا هو معناه امر حيث
هو خارج عن تلك الاقسام اما هو وجماعه المطابقه والاسم فقط واما
هو وجماعه النهر فلا ان النهر دلاله اللفظ على هو معناه امر حيث انه
يعني ان سبب الاسماء في النهر من كون المدلول النهر هو المعنى
المطابق والذين ذكر القاصدين من ان مساء مدلوله احد الحروف كونه
لا رما لخر الا هو مامل قوله اقول ومنها ان دلاله اللفظ على معناه الموصوف
له من حيث ان هذا المعنى لا يرمي للاسم اذا كان منه ومن لا يرمي للاسم
ولكن لا يكون للاسم لفظ وضع باراء اصلا خارج عن تلك الاقسام
اما هو وجماعه المطابقه دلاله اللفظ على المعنى الموصوف له من حيث انه موصوف
له ان تلك الحرفه سبب لتلك الدلاله وما فرضنا لسبب ذلك واما هو وجماعه
عن النهر فقط واما هو وجماعه الاسماء فليعدم كون المدلول في الصوره
المعروضه خارجا عن المعنى الموصوف له لان يقال الموصوف له من حيث المذكوره
في الصوره المعروضه خارج عن نفسه لا يقال بل من حيث سبب وعلمه للدلاله

فلا ان المطابقه

لانها قد تدل على وحراره فافهم ومنها كورا ان يكون لمجموع المعنى
مركب من كل لارم ومن حيث يلزم من بعض مجموعها بعض ذلك الاسم لا
يعمل احد مما فقط ولا سبب ان اللفظ الموصوف به ما راى كل منهما
على ذلك الاسم دلاله مدخله الوصف مع ان صغر تلك الدلاله خارج عن
الاسماء كلها اما هو وجماعه المطابقه والنهر فقط واما هو وجماعه الاسماء
فلا ان المعنى الاسمي ان كان يكون لارما للمعنى الموصوف له والمقصود في
الصوره المذكوره ان ليس للاسم لكل واحد من المعنى الذي وضع اللفظ
باراء بل لارم للمجموع الذي لم يوضع اللفظ باراء مامل قوله فافهم ومنها
ان دلاله اللفظ الموصوف به ما راى معنى مركب يكون ذلك المعنى المركب
لا يرمي لاجزاء او اجزاء لارم له شرط ان لا يكون اللفظ موصوفاً باراء
اجزاء اصلا على ذلك المركب من حيث انه لا يرمي لاجزاء وعلى اجزاء من حيث
انه لا يرمي للمركب خارج عن هذه الاقسام السببه كما لا يخفى على المتأمل
في الوجوه السابقه وما قيل في دفع جميع ذلك من ان في هذه الوجوه اصلا
عطفه لا يصدق عليها تعريف الدلاله للفظ الوصف في نفس الامر والدلاله
اللفظ الوصف المحصوره صغر اعطى في الاقسام السببه اما هو والدلاله
المعروضه بالتعريف المذكور فتلك الوجوه خارجة عن المقسم فلا يضر ووجها
عن الاقسام بعد لا ينفك الله فافهم ومنها ما اسد عن القاصدين السببه
المدعوه كونه انما القاصدين رحمه الله من ان دلاله الافعال كغيره وقيل مثلا
على السببه الى فاعل ما يدون ذكر فاعلها المعنى دلاله وضعه مع كون تلك الدلاله

فأورد المصنف كما في هذا قال لا ينقص من بعض الدلالات بعضها أراد
بالحد منها التوقيف أو الحد الاسمى وأراد ما ساق من حد البعض البعض وهو
استفاد من حد كل بعض البعض في الجملة إذا بدأ القدر يحصل فليس هو
حد ودعا بالحد المذكور كما لا يخفى نعم يمكن أن ينقص استفاد من كل بعض
بعض ما كان من بعض لفظ موضوع ما را في مجموع الدارم والمعلوم وما را
المعلوم فقط كلفظ السمن فان في هذا اللفظ يحصل الصور السمن أما الأثر
فكما ذكر السارج وأما الخامس فلهذا إذا أطلق لفظ السمن وعين المعلوم
كان دالا على الدارم بالالزام مع أنه يصدق عليه تعريف النقص لولا النقص
المذكور كما لا يخفى وأما السادس فلهذا إذا أطلق لفظ السمن وعين
المجموع كان دالا على الدارم بالنقص مع صدق تعريف الالزام عليه أن
لم يحد الحد بالنقص المذكور لأن الموضع أن لفظ السمن موضوع ما را
المجموع فقط أيضا وأعلم أن السد قد ذكر في حاشية
بشرح المطالع العالم سوس على استفاض حد النقص بالالزام وبالعكس لعدم
الاطلاع على مثال اسمي كلامه قال أما الاستفاض بدلالة النقص فلهذا إذا
أطلق في هذا الكلام بظنهم وصورة الوجه الأول أن ما ذكره السارج لا
يبدل على بعض حدود الدلالات خصوصه قد حشد المفسر للسكران وهو
في التوقيف بل يدل على اعتبار قد ما في ذلك الحد وليس له لا ينقص حد بعض
الدلالات بعضها كما لا يخفى وذلك لعدم لائق أن يكون ذلك الحد المذكور
لجوار أن يحد حد المطالع مكررا دالة اللفظ على المعنى المقصود أولا وبالآ

فأورد المصنف كما في هذا قال لا ينقص من بعض الدلالات بعضها أراد
بالحد منها التوقيف أو الحد الاسمى وأراد ما ساق من حد البعض البعض وهو
استفاد من حد كل بعض البعض في الجملة إذا بدأ القدر يحصل فليس هو
حد ودعا بالحد المذكور كما لا يخفى نعم يمكن أن ينقص استفاد من كل بعض
بعض ما كان من بعض لفظ موضوع ما را في مجموع الدارم والمعلوم وما را
المعلوم فقط كلفظ السمن فان في هذا اللفظ يحصل الصور السمن أما الأثر
فكما ذكر السارج وأما الخامس فلهذا إذا أطلق لفظ السمن وعين المعلوم
كان دالا على الدارم بالالزام مع أنه يصدق عليه تعريف النقص لولا النقص
المذكور كما لا يخفى وأما السادس فلهذا إذا أطلق لفظ السمن وعين
المجموع كان دالا على الدارم بالنقص مع صدق تعريف الالزام عليه أن
لم يحد الحد بالنقص المذكور لأن الموضع أن لفظ السمن موضوع ما را
المجموع فقط أيضا وأعلم أن السد قد ذكر في حاشية
بشرح المطالع العالم سوس على استفاض حد النقص بالالزام وبالعكس لعدم
الاطلاع على مثال اسمي كلامه قال أما الاستفاض بدلالة النقص فلهذا إذا
أطلق في هذا الكلام بظنهم وصورة الوجه الأول أن ما ذكره السارج لا
يبدل على بعض حدود الدلالات خصوصه قد حشد المفسر للسكران وهو
في التوقيف بل يدل على اعتبار قد ما في ذلك الحد وليس له لا ينقص حد بعض
الدلالات بعضها كما لا يخفى وذلك لعدم لائق أن يكون ذلك الحد المذكور
لجوار أن يحد حد المطالع مكررا دالة اللفظ على المعنى المقصود أولا وبالآ

في انما هي تنبأ و حد النصي من كذا دلالة اللفظ على المعنى المقصود باسمه ان
من البنية والحوادث بان مقصودهم من اعصار الحسنه و حدود الدلالة
من اعصارها لا خصوصها بل هي كونه واقعا لا سفاها فلا ترد الا كمال
حدودها ان الحسنه المذكور مقصد للكرار الضروري في التعريف وكون المقصد
المقصد للكرار الضروري في التعريف مذكورا في لخصوصه مما ياء ^{الظاهر} في
كلام القوم في كمال المعرف بل الحوادث ان كل من سببه لا يفسد ^{الدلالة} حدود
انما هو كسب الحقيقه هو تلك الحسنه المذكور كما يظهر بالسائل بامل الوجه
الناسي ان يفسد حد التفسير والالزام يفسد الحسنه كاف في دفع اسفاس حد
المطابقه بها الصافه اذا قد حد التفسير مثلا بالحسنه المذكور ولو حط بمطابقه
بالمطابقه صار محصل تعريف المطابقه من كذا دلالة اللفظ على تمام المعنى الموصوف
له لانه الحسنه المعينه في التفسير والحوادث ان يفسد الوجه من التفسير مدعى
في الوجه الاول منه كمال المعرف وقد عرف هو ان جواب الوجه الاول فاقم
الوجه الثاني ان السببه من المعرف والمعرف عند المسامح المساواه
وهي تحفوط من الدلالات و حدودها بدون ذكر الحسنه المذكور فيها اد
رجع المساواه الى المطلقين عامين كما سيجي في بحث المعرف ولا يسكن
ان يعرف المطابقه مثلا بدون الحسنه يصدق على الامكان العام حين طلاق
لفظ الامكان على الامكان الخاص صدقا معبرا في المطلقه فاذا اعلم الحسنه
المذكوره يلزم عدم اعصار رجوع المساواه الكاسه من المعرف والمعرف
راجع الى اللزوم من اواله الحسنه اذا المقصود من التعريفات عند ماسر

المساواه منها ومن عرفها بانها من اقسامها جميع افراد المعرف ^{منها} واما سبب
من ان رجوع المساواه الى المطلقين معناه ان رجوع مطلق المساواه
غير خارج عن المطلقين ولما كان اللزوم مساو اواله الحسنه احصين من
المطلقين في القول بان رجوع مساواه التعريف غير خارج عن المطلقين بامل
قال واريده الامكان الخاص كان دلالة اليه قد اراده من سائل لاهل
الدلالة بل لاهل بعض افراد دلالة حل للاراده في الدلالة فلا مكان قال
وسر في الدلالة الالهيه اللزوم الدهني لا يقال منها كمال الاول
اسمراط اللزوم الدهني في الدلالة الالهيه سلم احد الاربع اما كحق المسرط
بدون السرط واما وجود قسم رابع لدلالة اللفظ الوصفه من الملامه
كما في الى سبب من وهو انه كذا ان يكون العلامه من مع اللفظ والامر
الخارج عند الدوام ان يكون مع اللفظ تحت كمال كحق في الدهني ذلك
الامر الخارج في طريق الدوام لا طريق الامساع الا انكسار الذي هو اللزوم اذا
عرف بهذا القول ان كانت الدلالة الالهيه في بين الصور محفو
يلزم الامر الاول وان لم يكن محفو يلزم الامر الثاني ومن هذا الكلام ظهر بطلان
التحقيق الذي سلكه السارح بقوله دلالة اللفظ على المعنى كسب الوصف لاهل
الاولين الى البحث الثاني ان ذكر هذا الاسرار لغو لا حافه اليه اذ يعرف
الدلالة اللفظ الوصفه كما لا يساؤل الا على الالزام الذي يكون المدلول الاله
قريبا لارادتها ليس اللفظ كمال المعرف فاوجه هذا الاسرار لا ما يقول ^{الاول}
بعد الاعراض غير كون الدوام في الكتاب غير مفيد عن اللزوم كما سببه

في بيان معنى اللفظ في الكلام

في بيان معنى اللفظ في الكلام ما مل هذا الاصلان خارج عن مطلق الدلالة لان اللفظ
اللفظ كجاء في وعنه الثاني ما ذكر هذا الاسطراد كحق في الفصل فاقم
مع تعريف الدلالة للفظ الوصفه فامل قال ان يكون الاخر الخارج لاراد
ليس اللفظ كجاء بل هو من تصور المسمى بصور اياها الطان راد بالتصور
مطلق العلم السائل للتصديق الصافي لا اسكان فاقم قال كما ان اللفظ
الخارج لاراد باللفظ الذهني وبالعكس بان يحق امر في الخارج عند كحق في
في الذهني وبالعكس ولا اندراج لذهني الاصلان كجاء من اللفظ
مع ان ظاهر العنان هو باللفظ فامل فاقم والارم ان يكون كل
لفظ وصي ليعي والاعلي معان غير متماهيه اية فقه انه ان اريد بلزوم كون
كل لفظ وصي ليعي والاعلي معان غير متماهيه على هذا السعد كونه والاعلي
ملك المعاني بالتفصيل فاللزامه مجموع اذ لم يعبر في دلاله اللفظ على المعنى
هذا التفصيل والاخر دلاله اللفظ الموضوعي بالوصف العام لموضوع له
خاص ودلاله لفظ المسكن للعالم بوصف جميع معان وآان ارديه دلالة على
المعاني العبر المتماهيه مطلقا سواء كان بطريق الاحمال او التفصيل فاقم
مطلان السائل فان اللفظ الموضوعي بالوصف العام لموضوع له خاص كلوه هذا
كجاء ان يدل على معان غير متماهيه ومن هنا يعلم عدم استقامه ما سدد
السيد السيد في قوله ولا تكن ان يكون اللفظ موضوعا لخصوه
مع ذلك من احوال الى احب بان اراد من قوله وهو ظاهر المطلان الى هو
ان الاحاط الكلي اعني كل لفظ والاعلي معان غير متماهيه ظاهر المطلان يعنى

ولا

خلاف الواحد في قصد في قصد الذي هو السلب الخالي وهو لا ساق كحق
وال اعلي معان غير متماهيه في الجملة فاقم فاقم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان
معدود سواء كان موضوع واحد كما في اللفظ الموضوعي بالوصف العام لموضوع
خاص لكن على هذا ان يكون الدلالة في قوله من يلزم كونه دالا بالمطابقه على ما بينا
الى نحو الاعلي الدلالة التفصيليه فامل قال ولا سطراد في اللفظ الخارج قال
فصل في احواله الى هذا الكلام فقد ما ذكر من ان اللفظ الذهني سطراد في اللفظ
فصل في القول بان اللفظ الذهني سطراد في اللفظ العام فاقم كجاء اللفظ
انها سطراد فاقم فاقم فاقم واعلم انه قد سدل على عدم اسطراد
اللفظ الذهني في اللفظ العام فكذلك اللفظ الذهني سطراد في اللفظ العام
لكان اللفظ الذهني موضوعا للفظ من اطلاقه على معناه مع انه ذلك كجاء
كذلك بان الملازمه وسان مطلق السائل كلاما فاقم فاقم فاقم
واذا احدث من حيث داه الى لا يقال في هذا الا فاقم في الاضافه وهو ظاهر لاني
اقول حارا ان يكون فاقم الاضافه اخصار ذات المضاف الخاص دائما
في الذهني السامع في صي الاضافه وان كانت اضافه الى ما اضاف اليه
غير متماهيه فامل قال لا مضاف كحق الشروط دون السطراد الى فاقم فاقم
ان يكون لموضوع واحد سطراد على سطراد او اخصار سطراد
والاخر سطراد فاقم فاقم هذا السطراد لا يلزم من استواء اللفظ الذهني كخصوه
عدم كحق دلاله اللفظ العام فاقم قال فلان العدم كالجعل على الملك لا كحق
فان من العنان من السائل اذ الدلالة صفة اللفظ فلما يدان رجع صفة ل

فبعد

الى لفظ العي خلاف المراد من اللفظ العي **قال** اراد بيان سبب الدلالات
 بعضها مع بعض فان قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام بيان سبب الدلالات
 فلم لم يقل هكذا او السبب من الدلالات كذا وكذا كما هو المعيار المتعارف
 في بيان السبب قلت المصادم من لفظ السبب في التصورات هو السبب
 باعتبار الصدق والحمل لا التحقيق والوجود غير اعتبار المقام بالاسلام و
 فاقم **قال** حواران يكون من الى حساب الى المراد من الحوارات هما الحوار
 الموضوعي كما يظهر بالسائل **فرد** بانه لا حواران يكون لكل معنى لارم الى
 فيه انه ان ارد بالمعنى في قوله لكل معنى هو الموضوع له لم يلزم من تصور معنى واحد
 تصور امور غير متساوية اذ حواران لا يكون اللارم مما وضع بارائه اللفظ وان
 اريد به المعنى مطلقا ان اعم من ان يوضع لفظ بارائه ام لا فرد ان الامام لم يدع
 ذلك بل ادعى ان لكل معنى وضع بارائه اللفظ له لارم اليه من ادعى الامام
 هو ان المطابقة لاسلام اللارم **قال** حواران يكون من معنى لارم
 متساكن قد يقال ان مجموع المعنيين الصامعين في المعاني وقد فرض ان لكل
 معنى له لارم وحيث فيكون مجموع المعنيين الصامعين لارم كذلك فلا سدح **قال**
 باللارم بطريق التواكس والصامع لارم في صورة التواكس ان لا يسكن
 السبب من الاسفال عن احد المتلارمين الى الاخر بل سئل من كل متساوي
 الى الآخر دائما مع ان ذلك مما يكده الواحدان **قال** **فرد** فان صح ذلك الى
 هذا السبب الى بعض احوالي على دليل الامام ولكن اراد النقص من متساويين
 اوس احدهما هو انه لو صح ما ذكره الامام لزم ان يكون كل ما به هو محكوم عليه

مع ان ذلك ليس كذلك لان المعاني الواقعة مما لا يفهم الحكم عليه وانما هي انما هي هذا
 الذي ذكره الامام لزم من جعل معنى واحد جعل معنى غير متساوية وهو يدعي
 السطوان **قال** **فرد** والمعتبر في الالزام اللزوم ليس لانفعال الامام لارم
 ان المعنى في الالزام اللزوم الذي ليس بالمعنى الا حصن فقط فلا رد عليه
 الاراد لانا نقول لا يراعى للامام في التوفيق المذكور للدلالة اللفظية الشرعية
 ويؤيد ذلك على ان المعنى في الدلالة الالزامية اللزوم الذي ليس بالمعنى الا حصن
 عدم الصافيه **فرد** قد سوهتم ان مفهوم الكل والركب الى اقول لا فرق
 بين الركب المركب ولساطه السطه فان من ادعى كون الركب لارما
 للمعنى المركب يتبع له ان يدعى كون الساطه لارما للسطه الصافيه **قال**
 باليه الى موضوعهما فليج هذا كان السبب ان يدعى كون المطابقة ايضا
 مسددا للالزام **قال** لانه كما لا يخفى يعلم وجود لارم وحيث لكل ما به لم يعلم
 ايضا الى حق العتابة ان يقال متساويان لارم لارم لارم لارم لارم
 وحيث يلزم من تصور المسح تصور الى مسك التحقيق بين المتساوية والركب
قال فان اللارم مما ذكره ان هذا الدليل يدل على السطوان دون التواكس
 مع ان المدعى هو التواكس لا السطوان اذ يقول معنى قول المقام ومع هذا ليس
 الى متساوية من هذا التواكس على احد دليل على ان التواكس لاسلام اللارم لان
 التواكس دليل لعدم المدعى **قال** لانها لا يوجدان الا معهما لانفعال
 الدليل لا يدل على اسلام التواكس والالزام للمطابقة حواران يكون عدم وجود
 بدون المطابقة بطريق الدوام دون اللزوم لانا نقول اراد بقوله الامم الى متساوية

معها

الطريق القرون أو يقول المراد ما سطرانها لفظا فمعه موعودم كقوله
نذونا كما تقتضيه سان الشدة لفظي الحق مامل قال اصرا على البيع
الاعلم ان اصرا عن ووج الساب الاغم عن الحكم القابل ان الساب لا يوجد
نذون المسوع بان الحوان المطلق تابع للبار وان كان سولنا للبار
في صير وروا الساب للبار لا يقال كما ان الساب للبار من حيث انه تابع
لا يوجد بدوي المسوع كذلك مبراه مسوع لا يوجد بدون الساب فحق
يدع ان المطافه مستزم للصير والالهام لا بما مسوع لهما والمسوع
من حيث انه مسوع لا يوجد بدوي بالوه فيلزم ان لا يوجد المطافه بدوها
لانا نقول ان معنى قوله لا لهما ما يعان اليه سواء الصير والالهام ما يعان
دالما ومسوعه المطافه لا يصح نفس بالبدوام فلا كمال لعل الدليل
ما مل فوله وان اردت معنى اخر فلا بد كقولك حتى سكرت عنده فمثال
لم لا يجوز ان يكون الحسد على اقد الاضاف انصبي والالهام بوصف
السابع في حصول الصير ج بصير هكذا لان الصير والالهام وروا ان
مع مفهوم الساب من حيث انه تابع ولا يحق في صحة مامل قال ولكن ان كان
عنه بان الحسد الى فله كك او يحصل الكرم ج هكذا والساب لا يوجد
من حيث انه تابع بدون المسوع غير تابع مما لا معنى له وايضا بهذا العكس يدل
على ما هو مضاف للاصل اعني قولنا كل تابع من حيث انه تابع لا يوجد بدوي
المسوع او موضوع العكس وهو قولنا ما يوجد من حيث انه تابع بدون المسوع
مضاف لقوله والساب لا يوجد من حيث انه تابع بدون المسوع مامل فله ما فيه

فوله ولا يحق عليك ان اقد الحسد في الكرم لا يكون ان يكون بسم المحكوم
هذا الحكم وان علم من الحاسد الساب كما لا يحق لكن ذكره قدس سره لان
سدل على طريق او اسار الله يقول بانك اذا قلت الخ قوله بل لا يكون
فيها معنى يحصل فيه كك لانا اذا قلنا مفهوم الصار من حيث انه مفهوم
الصار كذا وكذا كان له مفهوم يحصل في مقيد او قد يكون ما عر عنه كذا
باسا لمفهوم الصار باعتبار نفس مفهومه وكذا ما كان قد ايضا مامل
فله ما فيه فوله وان اردت به تحليل الاضاف داب الساب عما
عما يصدر في علم مفهوم الساب وكحل مفهوم الساب عنوانه في اصل
كلامه قدس سره سواء ان صحت قولنا الساب من حيث انه تابع لا يوجد
بدون المسوع ففهمه مفاروه وقد صحت او اذ موضوعها مضافا لغيرها
موضوعها بالحسد فله ان في قوله والساب من حيث انه تابع لا يوجد بدون
المسوع لاح اما ان يكون على الاضاف ما يصدر في علم مفهوم الساب او
يكون فله في الواقع الاول كان ذلك لعل للسبب في وعي الساب
فله داله وكلامنا فاسد اذا عرف بهذا القول فله كك اما اولاه فلا
الظاهر ان الاضاف ليس عن الوصف فلا يلزم من تحليل الاضاف
بالوصف او بغيره لعل للسبب او بغيره لعل للسبب كما نطق به كلامه
قدس سره واما ما سالفه فلو ان كان يكون الحسد فله الداب المفيد لمفهوم
الساب لانه فله الاضاف ادلا بد من ان هذا الاحتمال في ما قيل قدس سره
واما ما سالفه ان يقال حار ان يكون الحسد فله الاضاف دار المحكوم عليه

بجدة من جهة اخرى...
تكرر الالف في الالف...
الكلام على...
تكرر الالف...
الوصف...
بما...
القصيدة الواضحة...
لم يرد الاسكال...
راا...
المورد والمركب...
في ان راا...
وتصدد على...
المركب...
فقد المحو...
من عدم...
المعنى...
اعسر...
فلا...
على...

المورد...
الاسكال...
احد...
المركب...
الى...
المجارية...
ان...
باعتبار...
المجارية...
ان...
الموصوع...
المعنى...
الحج...
لفظ...
بصيا...
الرام...
ملك...
مع...
رام...

لا يكون له في سواه كان يلحقه في ام لا فذكر
 ما قيل من ان المورد في حاشية السارج وهو ان لا يكون
 للفظ في وكنس لغا في سائر فالتكليف لا يكون ذلك المعنى في
 المقام فان قلت كيف يدوم في قوله ان قصد من الدلالة الى
 هذا الخبر ان يكون في المعنى المقصود فقلت نعم ذلك في الاصل
 في قوله فغناه فافهم قوله اي ما به الدلالة في معنى المقصود لا يقال
 سارج بان ليس المعنى المقصود من الحيوان الساطع العلم الا الداء
 المستحصه وليس من اجرائها اليها الدلالة بل اجرائها اليها
 لا يقال ان الداء عند التحليل محل الى الماسية الاساسية والسحر
 ليس دلالة اجزاء الحيوان الساطع العلم الى المعنى الحيوان الذي هو
 من معناه العلم مقصودا وان كان في مقصودا قال المورد
 والمركب اعسار لا يقال ان اراد بقوله المورد والمركب اعسار ان
 هو ان اللفظ المورد والمركب اعسار فلا ساسية التمسك المذكور
 بقوله كالكتاب مثلا وان اراد به ان يصدق عليه مفهوم المورد
 المركب اعسار فهو مذهب اديب ردمما يصدق عليه المورد وليس له
 تحت الداء لا يقال ان كسار الس الاول وليس قوله كالكتاب
 مثلا بل هو سطر فلا شك ان عيسى في حاشية ان يكون مفهوم
 السائل مع مقدمه في مقدمات دليل على ذلك صاحب التفسير
 عند غناه فكاه قال فيسمى الدال بالمطابقة الى المركب والمورد صحيح لان

وان من

فلو ان قصد من الدلالة على ما في المعنى في كل ما فيه
 القول في التفسير السائل مع قوله هذا المورد في حاشية السارج
 للفظ المحر الى ما هو في حكم الخطا اذ ان في هذا القول في حاشية
 يكون في معناه السبع مائل الى اليمين وسائر في التفسير اذا
 عرف ملكا بها لا يملك الداء كون الاحكام تحت ان
 لان المقصود من قوله نعم في الداء فكل ما عليها واما الاصل في قوله
 تحت الداء نعم ان المقصود منها يحصل دواء حكم عليها وفيه لوج
 هذا الرم ان يكون المقصود من نعم اللفظ الى المركب والمورد ايضا
 يحصل دواء الالفاظ فيكون الاول في عدم المورد على المركب وفي
 عرف بالسائل مائل الى اليمين ولم يصر الى مطلقا الى اعلم ان في
 بها احتمالات افراد اول ان تعبر المطابقة مع النص في المركب
 وعدمها في الافراد والسائل ان تعبر المطابقة مع الالزام في المركب وعدمها
 في الافراد والثالث ان تعبر النص والالزام معا في المركب وعدمها
 في الافراد والرابع ان تعبر في المركب ما ذكر في قوله واما
 ان يكتفى الى تعبر في الافراد ايضا ما اعتبر في المركب على طريق
 في سائر ما في الداء في المركب دلالة في اللفظ على حاشية المعاني السنية
 في النص والالزام وفي الافراد ايضا دلالة على حاشية
 في سائر ما في الداء في المركب دلالة في اللفظ على حاشية المعاني السنية
 في النص والالزام وفي الافراد ايضا دلالة على حاشية

اذ معنى الكلمة مركب من الحرف والسمة الى الفاعل المعنى والسمة معنى كمن
 بالمفهوم والركب من المسفل وغير المسفل عن مسفل كما سطر
 عن كس في اوابل بح الفصا فكون الكلمة لفظ معرودا معناه عن مسفل
 وكل لفظ معرود كذلك هو اداة والكلمة اداة وهو ان المراد بعدم صلاحيته
 الاضمار في مفهوم الاداء هو عدم صلاحه لا باعتبار تمام معناه ولا باعتبار
 هو معناه في حرف الكلمة عن غيرها على ان يكون المركب من المسفل وغير
 عن مسفل مع ظاهر اذ المشتقات كالضارب والكاتب والناظر كلها
 مشتملة على السمة مع استعلاها بالمفهوم مامل وبانها ان يعرف
 الاداء عن جامع لعدم صدقها في قولنا بعض من في حال من
 وهو ان من هذا اسم لم الذي هو الحرف لان قال ما تب على حرف
 هو من الحرف لا بالفعول قد عرفت من الحرف على وجه يصح معناه العرف المسفل
 مسفلا من الملاحظ فوقعه كقوله اما هو سكر الملاحظ وان كان المراد
 المرسل السات حرف الحرف من الاو هو معناه الحرف مامل قوله في
 حاب ورو هذا ما لا سم على بعد القول بان الضمار موضوع للمعاني الخفية
 السميكة بالوصف العام لموضوع له خاص كما حقه قدس سر في شرح النسخ
 فالحق في الجواب ان اداة الضمار والفعول بان الضمار المتصلة اسماء عند
 السماع مما لا ماس به اذ يوافق الاصطلاح عن عروا ح عند مخالفه التحسين
 كما صرح به السارح في اتمام اداة الافعال السابقة وقد عرفت الجواب
 عن هذا الروا ان المراد بصلاحه الاضمار صلاحه بحسب الظاهر والحق والروا

بالحق صا الى الاضمار مامل في قوله وليس لفظ الى دمج دخل بعد تقدير
 انه حل ظاهر لا يحتاج الى بيان واما بعد الذبح فهو ان معنى لفظه مخصوص
 من ايراد الطرف المطلق ومعنى لفظ الطرف في طرف مطلق ولا رادف من لفظ
 الخاص والعام لان قال من نور السؤال المقدر سكر اللفظ في عرادف للفظ الطرف
 المحصورة فكون كلمة في اسماء لا بالفعول مفهوم لفظ الطرف المحصورة ايضا
 فحمل اية خصوصية بخلاف مدلول في فكون الجواب المذكور جوابا عن السؤال
 المقدر على هذا السرر ايضا فله ان لا يصح معناه لان كثره ايا قد يقال وصف
 الاضمار بالنسب اوصف ما تب للمعنى او لا بالاداء وسواء للفظ مامل وبالعوض
 بمعنى قوله وان لم يصح لان كثره وحده هو ان مع اللفظ المقدر ان لم يصح لان
 كثره وحده حقه فلا رادف على ما هو واداء الضمار السؤال ولا يخفى عليك ان هذا
 اساو على بعد لا ينفك عنه قوله من المقصود يقال مقصود السارح
 قوله ولا دخل لفظ الاضمار الى هو ان لم معنى دخل في نظري الخفية الاحتمال
 في اصل كلامه هو ان السمل بكلمة لا وكلمة في اللسان الى ان كلمة لا من الحرف السمة
 وكلمة في غير ظاهره ثم قال ذلك الفاعل يمكن ان يقال السرف في ذكر هذين المثالين
 للحرف هو السمة على انه قد يكون للسمع وقد لا يكون له فاقم قوله فلا بد ان يكون
 في الحرف كما ان الاضمار من الحرف الى انه ان المركب من المعنى الحرف ويصح معنى
 مسفل كما سطر في كلامه قدس سر فكيف يصح وقوع الحرف في الحرف لا
 ان يقال كون المركب من المعنى المسفل وغير المسفل عن مسفل اذ ما تب
 لكلمة مامل قوله يعني ان العموم الى يعني مقصود السارح من لفظ الاداء

الى الزمان وعنه يتوهم بوجوبها اعم الرابطة فوهـ ان الرابطة من
 الماهية صوب والمحمول لو فصل الرابطة من المحكوم عليه والمحكوم به كان احسن
 نفس الكلام للرابطة الكاسية في السطر فالت في سطر النجاء فيها مذهب
 السطر لا يقال بطلانها في الالف طلس الا لملاحظ معاها في التوفيق من
 السطر لا ياتبعول معصود من السطر في الالف طلس لملاحظ معاها هو صحيح نفس
 الالف طلس لا لالدلالة على المعاني بخلاف بطلان المطيع فاهم فوهـ ولد كذا في وكم
 عن سائر الاداء سبب دلالتها على الزمان او لاجل دلالتها على الزمان كالكل
 او للامسار عن سائر الادوات ورد على جميع هي التوجهات ان المسار
 انه بذلك لا يطر كونه سبب التسمية الافعال الناقصة بالكلمات الوجود
 بل الط كونه سبب التسمية بالكلمات معطى بامل فوهـ ومنه اي
 احل مسار الافعال الناقصة عن سائر الادوات فوهـ قبل الا لا يحل
 عليك ان سباق الكلام بعض ان يكون اوله هذا القسم من القسم
 كونه ليس الا اعتبار نفس القسم العدم الى القسمين بدون التفرق
 او قسم الوجود في قوله هذا ذكر المحر عليه في القسمين مما ليس له وجه بامل
 فوهـ واما ان يكون معناه اما المراد من المعنى العام منها اعم المطابق و
 السطر في الكلام في هذا القسم الوجودي فاهم فوهـ ومذات
 لا يقال قدوة في الموصل اما لاسم الا بالصلة وهذا السورف بدل على
 في حقه للاخباره ووجه لا ياتبعول لا دلالة لهذا السورف على عدم
 التوجه في الموصل لان كونه ووجه بل بدل على عدم وقوعه شراره بدون الفصل

١٢٨
 وبنوا حصل من الاول وبنوا الا حصل لا سلم في الاثم فالت وان قيل في اي او
 صلي لان كونه سوبه باعتبار معناه المطابق او النقيض فالقيد الاول يدخل الاحر
 والنهي في هذا القسم وبالقيد الثاني يدخل الكتاب كلها قوله كونه وجودا
 كان اولي بالسقدم اليه وذلك لان الوجود اسرف من العدم او لان الاعداد
 في بعضها كناية الى ملكاها فلو هو دس اما تقدم بالسرف او بالظن كالتعبد
 فوهـ فاحتر منها تقدم القسم العدم فان قلت في تقدم قسم العدم
 وان حصل الاخر اذ عن المحدودين لكن يلزم خلاف الاولوه التي هي تقدم
 انفس الوجود في فسور من دليل تقدم كل منهما للآخر فاهم فوهـ
 القسم العدم في قلب رعاه عدم التكرار او عدم موصف الاسار في مقام
 العلم او في رعاه الوضوع الطبع او رعاه ربه السرف كما لا يخفى على
 المائل المصنف قال والمراد بالنسبة والتصو النسبة الحاصلة للحرف اليه فوهـ
 مسامحة وهو الوجه الاول انه لا صاها التقدم والسار في قوله تقدمها واما
 اليه الى مجموع الحرف التي هي محل ومادة للتصو والارم تقدم السورف على قوله
 عن نفسه فلا بد من بامل قوله تقدمها واما صرنا اليه تقدم بعضها واما صرنا اليه
 رد ان قوله تقدمها في معنى قوله بامرها والحوادث ان ذكر السار في الاسماء
 الى ان كل واحد من تقدم بعض الحروف واما صرنا عن بعض الاقوال في
 التصو اصطلاحا بامل او يقول النسخ ما علم فيما في التوفيق او
 الوجه الثاني ان الاول ان يذكر كلمة او بدل الواو في قوله وسكان في
 التوفيق على صوغه من ملاد الطم في هذا السورف ان لا بد في كنه التسمية

والصنف من جميع هذه الامور المتكون من التقديم والتأخر والحركات والكلمات
وليس في ضرب السكون اصلا والحوادث ان يحى الواو ويحيى او كثر سابع الوجه
الثالث ان المراد بالحروف في قوله السمة الحاصلة للحروف اي اما الحروف الاصلية
اي المعبر في المصدر فليزم ان تكون مثل سكل سكل وفعال فعال محذوف
حسب الصنوع والسمة الحاصلة للحروف المصدر في النقطتين واحدا واما مجموع
الحروف الكاسية في الكل كما هو الظاهر فليزم ان لا يكون مثل ضرب وضرب
محذوف تحت المادة مع ان السارج صرح بما هو في كتابه تحت المادة حيث
وان احدثت المادة كضرب وضرب والقول بان الصنوع من السمة الحاصلة
حروف الكلمة لكن اسم المادة محذوف بالحروف الاصلية السمة في المصدر
بعد لا يذهب اليه والحوادث احصا السك الاول ومع اياد سكل سكل
وسا على فعال في الصنوع فان احو المضارع لكونه مع ما محذوف كلاف احو
الحاص بامل الوجه الرابع انه لو كان لعدم بعض الحروف وما صرح مؤثرا
في بعض الصنوع كما نطق به هذا التعريف يلزم ان يكون صنوعه رهن مخالف للصنوع
ضرب مع انها محذوران حسب الصنوع والحوادث ان صنوعها مختلفان بالصنوع
وان اكد بالسوي والحاصل ان نوع التقديم والتأخر ونوع الحركات والكلمات
الكتاب موجب للحصول نوع الصنوع واسما من هذه الامور موجب
سحق الصنوع بالتقديم والتأخر في ضرب ورهن مثلا ليس مختلفا بالسوي بل
بالسحق فصنوعها مختلفان سحقا ومحدان نوعا فان قلت بما وقع نوع
التقديم والتأخر ونوع الحركات والكلمات الكتاب قلت المراد به هو التقديم والتأخر

والحركات والكلمات في نوع الفعل الحاص مثلا الذي هو معلوم بها في علم
الحرف والمراد سحق التقديم والتأخر وسحق الحركات والكلمات ما يحجب في
اسما من صنوع الحاص بالتقديم والتأخر والحركات والكلمات في قول الفعل
وفعل وفعل مثلا واحد بالسوي وان كانت تحذف بالسحق بامل الوجه الثاني
ان كلمة ضرب اذا صدرت وروا عن شخص معاد فوه واحد يجب ان يحكم بها
سحق صنوعين مختلفين بالسحق لاختلاف سحق الحركات والكلمات فيها سواء
ملك الحركات مع انه لم يسمع عن احدها سحق بياك صنوعان فلا يكون احدا
الحركات موحدا لاختلاف الصنوع كما نطق به تعريف الصنوع ولكن الحركات
عنه على عدم سحق الصنوعين بياك بامل الوجه السادس ان تعريف الصنوع
عرضا في علم مثل في احوام وفي بي وسوط والحوادث ان المراد منه الكلمة
العرضة بها اعم من سنها بالفعل او سنها الاصل فلا اسكال محذوف ارا
بامل قوله ان صح فاما يصح فيه اسان الى مع استعلال السمة بذلك
الدلالة سواء على ان ما ذكر في سانه غير تام كما سلك في سلك ولا
ان كل مادة محذوران بدل على رمان معنى شرط معاودة بينها المحصوصة
العارضة لها وما ذكر في سان كون السمة في الكلمة والا على الرمان لا يصح
هذا الاحتمال كما لا يخفى فوه ورد عليه بان صنوع الحاص في السكلم والحقا
وكذا صنوع المضارع في السكلم والخطاب والمجول والمعلوم والامر والهي
حالة الحرم وحالة النصب قد يقال المراد باختلاف السمة في قوله اصلها
الرمان عند اختلاف السمة اليها هو اختلاف السمة نوعا ومع اختلافها

هذا أصلا لها سعدم وما حصر وركاب وسكت كانه في نوع الإعراب
الذي مثلا أصلا فالنوع في الخاص ليس الا سعدم وما حصر وركاب وسكت
كانه في المضارع في لا رد هذا الرد بامل قوله ورد هذا الصانع
المضارع في لا يقال المراد بالماضي والماضي عند الحاد والنسبة سواء الرمان الذي
بدل عنه إحدى الاسماء من نوعه الرمان الذي بدل عنه النسبة الاخرى سواء
كان هذا الرمان واحدا او معددا او يقال المراد بالماضي عند الحاد
الصيغة على غير هذا الحاد وعدم الاسم ان في هو الكلمة كما هو المسماة
من قول الناحية وحسب النسبة والحوادث عن الاول ما بعد عن العباد حيث
لا يلفظ الله وعن الثاني بان الدليل في نصرا احسن من المدعي كما لا يخفى
فوقه فالاول انما قال اول اسماء الى التوجه الذي ذكرناه انما قوله
فان قلت يلزم من ذلك ان في بين الاول او هذا السؤال غير متوقف على
التعريف الاول لان تلك الاسماء اعم دالة على الرمان سيما بامل وفيه
لا تعدي ذلك لانما في تعريف الكلمة على الاسماء لا يكتفي في التمام
كوبنا كلمة والارم هو كونه ما هو العنصر في المعروف في كل تعريف يعقل له
ما به غير ما به بل في احوال علم وحول ما هو العنصر في المعروف سيما
التعريف عليه حتى يصح التمام الدحول كما في وحول الافعال انما قوله
الاداة من قسم الرابط الى الرمان وعن لا ما يقول صدق التعريف على سماع
عدم الدليل على وجود ما هو العنصر عن المعروف يصح التمام وحول ما به كما لا
يخفى وما نحن فيه من هذا الفصل بامل قوله او انما كاد الاول ركة لان اذا

جبل الصار المصلحة في ادراجها ك مفهوم ما يصلح لان كونه وحين بامل فالت
فكون حوتا والاعلى هو معا بالانقال هذا انما يصح اذا كانت النسبة في الكلمة
وهو ممنوع لحوار ان يكون حارها عنها عارضا لما لا ما يقول ان الرمان في
من بدل لول الكلمة بالانقال فلا بد ان يكون النسبة الدالة عليه في هذا الصانع
الرمان في ضرب مثلا والنسب احد ما به والاخر هو من تلك النسبة بامل قوله
لان انما اللفظ الى الخالي والكلمة انما هو كونه الصانع في لا يقال لوج
ذلك فاما يصح في الكلمة لا في اللفظ او اللفظ سمي في اللفظ كانهما معا بها
لان الخالي المعنى لا يصلح لان يقال على كثر من كما يصح في عبادات ربه
على نفس لفظ الصانع كما في لا ما يقول ما بدل على عباد ربه من ربه
بل الدال عليها هو المركب من ربي ودي ودي كان ذلك المركب بملو
للوامع او لم يعمل او وبكذا الكلام في سائر اللفاظ فكون كل اسم يكون
معناه مسحا وهو كل بامل اقول ولا سعدم ان يدعي في لفظ الكلمة كلفظ
الاسماء ما ادعاه المعرض بان يقال لوجه ما ذكره فاما يصح في اللفظ
لاني الكلمة بامل وما قبل من ان الواضع حار ان بوجه كل واحد واحد
ثم اسماء لفظ ربه صادر عن افراد الاسماء ما را دات ربه على طريق
اللفاظ الموضوعه ما را دات معا بالوضع البوعى ردود وان ظاهر كلام القوم
باني غير ذلك بامل قوله ومعنى الاسم من حيث هو معناه صالح لا يضاف بها
ما را دت للاحاد انما معنى الاسم بها أصلا حد ضرورية من حيث انه معنى الاسم
محكوم عليه بها بوجه قوله وكلمة ما عليه قوله واعتبار الحكم بها على موضوعها

اصله من الجنان لغت بها الذات المهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز
 ان يضاف اليها ما كان حاشا للذات اتصاله فيكون محكوما عليها وما كان حاشا
 اليوصف اتصاله الى الحرب فيكون محكوما به واما نفس اللفظ التي اسلم
 فكلتا الاسماء المسند فلا يصح الحكم عليها ولا بالاول ولا بالآخر ولا مع غيرها
 فيكون محكوما بالاول والآخر المسند المعبر في مفهوم الفعل في سبيل
 حصص الاول والآخر مع طرفيها غيرهما وعدم ارتباطها بملك المسند ^{المفهوم}
 ان اتصالها بالجنان فلا يثبت انما يثبت في الفعل ما يجرى في الاسم المسند
 الى معنى وتكون منسوبة الى ما عساه في معناه الذي هو الحرب بامل
 قوله ^{فولته} وهذا المجموع اعني الحرب مع اللفظ المحفوظ بذلك الاعسار
 غير مسند بالمفهوم ^{فولته} الى هذا الدعوى بان هذا المجموع مركب من الفعل
 وغير المسند والمركب من المسند وغير المسند غير المسند وفي هذا
 الدليل بالاسماء المسند كالفاروق فان معناه مسند بالمفهوم ^{فولته}
 مركب من المسند وغيره كالفاروق غير مرء بامل قوله واما الانقسام
 الى المسند والمسند الى ان مفهومه قد سكت من هذا الكلام ^{الاول}
 على المعنى ان كل اسم من الاسماء الانقسام الى الاول وهو ^{الاول}
 في الفعل والآخر انما كان في بامل فلا وجه لخصه بالاسم
 الذي هو من الالفاظ المفردة ليس الانقسام ^{فولته} كل من
 وهو ان المعبر في المسند اما تعدد الوصف المطلق بامل للشرح والوصف
 واما تعدد الوصف الصريح فقط والاول لفظ والآخر ان يكون الالفاظ المحفوظة

فيكون من الالفاظ المفردة
 فيكون من الالفاظ المفردة

واما انشاء العامة لمعان مسرحة من ملك المعاني مثل هذا مع الهم فلهذا على خلاف
 فمعنى السبب الثاني فلهذا ان يكون الفعل مسرحة كالان وصورة نوعي ^{فولته}
 صريحا فان القاعدة التي ثبت بها لغتين عسفن مثلا لا قبل وادري ان
 كل فعل ماضٍ متعين للحرب الذي دل عليه مصدره مع كل سببه الى نوعي
 مخصوص في الزمان الماضي فلهذا القاعدة ثبت وصيغ عسفن ^{فولته}
 على ان مصدره وصيغ لعسفن من الافعال والاديار وبالجملة اسمها في الفعل
 مانع لاسمها مصدره احب منه بان المعبر في المسند ^{فولته}
 صريحا لكن المراد سجد وصيغ صريحا اعم من ^{فولته}
 وصيغ مصدره صريحا والفعل من فعل الماضي على ان يكون ان يقال لمران
 به صيغ عسفن مثلا نعي قبل وادري من ^{فولته}
 القاعدة المذكورة لانه يقع ذلك الجواب ^{فولته}
 بالالفاظ مساوية الالفاظ في هو الحكم عليها وبها ان ^{فولته}
 الا لا اسمها فالواقع ان الاسماء والية من توافق ^{فولته}
 بطلته من مفهومه ^{فولته}
 من حيث انه غير الاسم بامل ^{فولته}
 كمنه من كمنه ^{فولته}
 في قوله والاسم اما ان يكون معناه ^{فولته}
 فيقول الاول لانه جعل اللفظ بالقياس الى المعنى ^{فولته}
 الثاني وعلى الثاني يصدق تعريف العلم على اسم ^{فولته}

المسحوق مع ان الاسم بالقياس الى معناه الجار من لاسم على وقت التحويل
 على ما سبق تعريف العلم التوهم الثاني ان تعريف العلم غير جامع لعدم تحديد
 العلم بالاعلام المسكوك ادوات المعنى معبر في هذا التعريف والحوادث غير التوهم
 الثاني ان المقصود منها صفة المعنى الواحد المستحق في العلم لا العكس
 فلا إشكال بامل التوهم الثالث ان تعريف العلم غير جامع لعدم علم المقصود
 واسماء الاسان على قول من قال بانها موضوعه ما اراد معان مسحوق بوضع عام
 التوهم الرابع انه لا وجه له ذلك كقول من سمي على في عرف النجاء الى معناه الكلام
 في بيان اصطلاح المبتدئ بامل فان ساوب الى المراد مساواة الاول
 في حصول ذلك المفهوم وبعدم مساوئها فيه من عدم استبعاد ذلك المفهوم
 من حيث داه ومع قطع النظر عن حصوله في افراد بالغاوت واحد
 التوهم السلب واستبعاد من حيث داه حصوله في افراد بالغاوت
 باحد التوهم السلب اذا عرف بهذا فلا راد ان الاسان افراد مساوية
 بالعدم والظاهر فكيف يصح تسلي المساوطة في اد البقاوت في نفس
 نفس مفهوم بل من الجارح **قال** فانه في الواحد اسد منه في الممكن المراد
 باسده الوجود في الواحد ان اماره فيه اقوى من اماره في الممكن كما يدل
 عليه قوله لان امار الوجود الى لا راد ما قبل من ان الاسد رافع الى الوجود
 والا بسده في حل القسم الثالث من السكك في القسم الاول من فاهم
قال لم لوحظ ذلك المعنى ووضع ليعبر به للمناسبة بينهما فكيف يصح جعل الجارح
 ما يحل من معانته بمل فلب المراد بالوضع منها ما ساول الوضع النوعي

في الجار كان يقال كل لفظ يكون لمعناه ملائمة يصح استعماله مع التوهم
 في ذلك الملائمة قال ان كان يكون موضوعا للمعنى يكون موضوعا لثابت لك
 المعنى من غير نظر الى المعنى الاول اي من غير نظر الى المناسبة من المعنى الثاني الاول
 فهو المسكوك في صريح في المسكوك المراد الذي هو لفظ كثر المعنى على التوهم
 من معانها للمناسبة بامل **قال** فهو المسكوك باله الى مجموع المعنات
 وان كان بالسبب الى كل واحد منهما محلا كما صرح السارح في سره للمطالع لم
 اعلم الى القول ان اراد تعدد الوضع المفهوم من بين المعان بعد الوضع المق
 كما هو المقرر في المسكوك مع للاسم الكثر المعنى قسم ا و هو ما يكون موضوعا لمارا
 المعاني الكثرة بالوضع العام كلفظ هذا وان اراد به مطلق الوضع المتعدد السائل
 لتعدد الصريح وغير الصريح لم يكن تعريف المسكوك ما يقاد من المقرر ان بعد
 الوضع المعبر فيه هو الوضع المتعدد الصريح وسواء ايضا كلام قدس
 حيث قال ان المعبر في المسكوك ان يلاحظ في احد الوضوح الوضع الا
 سوار كما في رمان واحد او لا ايا بامل **قال** والاصل في السري في ان
 السري عرف خاص فلا وجه لوجه في معاني الوف الخاص الا ان يقال
 القديم اعرصه عن الوف سره من كان لم يكن من افراد الوف **قال** اما
 المعرف العام فان قلت في هذا الخبر كبح لوار ان يكون السائل شخصا واحدا
 وهو غير ممدوح في من الافام السلب للمنفرد كما لا يخفى قلت الخبر سبورا
 ويمكن المادة المذكورة بما فيه مناسف على انه يمكن ادراجه في العرف الخاص بان
 من العرف الخاص ما لا يكون مستقلا عن سائر افرادها **قال** وعلم انه

بالنسبة الى لفظ اخر غير محصر في الالفام المذكور لكون الحاد
 الذي هو لفظ ردد اليه في ان معناه غير مع لفظ اخر ومساو له حارفا
 غير من الالفام لانا نقول المساوي اما داخل في المرادف او داخل في
 المساس لان المساوي لا يحل اما ان يكون معناه على مع اللفظ الذي ردد
 اليه من الحاد منها او لا يقع الاول وحل في المرادف وعلى الثاني وحل في
 المساس عاذا الامران المساوي لم يعلم رادفه او مساويه بالجم فان قلب
 حادهم كخصص بضم اللفظ الى المرادف والمساس باللفظ المحرر قلب
 ذلك في اصطلاح فان احدا من المرادف الى هذا الساق الى وجه تسميه
 اللفظين بالمرادفين لا الى تسميه احدهما بالمرادف او المرادف باحد
 من المرادف لانه المرادف ولو هو من الله ايضا لكان المرادف
 المذكور في المس فوله فان الساطع موصوف بالقصبة اقول من المقتضى
 كافي في معنى قوله فاما مختلفان الى ولا حاص الى توسط قوله والقصة
 صفة للفظ الى على ان يكون القصة صفة للفظ مما للمناف وقد حال
 ان السطح ان كان معبر الادراك فلا حفاء في عدم كون القصة صفة
 وان كان معبر السكلم فكذلك لان القصة صفة مفسر مخلوص اللفظ غير
 امور يكون في كتب المعاني او بالافكار على اراد كلام قاله غير من
 الامور وليس السطح معبر السكلم مما يوصف بالقصة من من يدس
 المعبر بامل فوله وان كان مساو للفظ الى والظم معناه الساق
 ان يكون مساو لفظ بعض الناس اوان احدهما به حل ان المرادف هو الحاد

في الدار

في الدار حسب لان المرادف هو الحاد في المصنوع لا الحاد في المتبادر وثانها
 ما ذكره قدس سره حسب قال نعم الحاد في الدار من لوازم الحاد في المعنى
 بدون العكس بامل قال اي بعد المحاطب اما اعترافه الحار القائل بالثبوت
 المحاطب دون المسكلم مع امكان اعترافه القائل المذكور بالثبوت
 ايضا لكنه نظر بالامل بامل فوله حتى لا يسميهم ان المرادف بالقائل الى
 لا يقال هذا التوهم من قوله كقول قوله ولا يكون معناه الى بعض القائلين
 كما سلك قدس سره لانا نقول في كون هذا التفسير افعال التوهم
 ولو سلم فالمراد بقوله من توهم الى هو انه لا يسميهم في اول الامر بامل قال
 اما ان يحمل الصدق والكذب فهو الحار الى قد يقال هذا السوف للحرم حاشا
 لعدم صدق على مثل قولنا ما لا تعلم بوجه من الوجوه لا حكم عليه بغير اواس
 لان ما يحمل الصدق والكذب لا يصور الا في سعة معلوم الى معلوم او احد
 كات عنه بوجهين احدهما ان المحكوم عليه في قول المعارض ما لا يعلم بوجه من
 الوجوه لا حكم عليه بغير اواساب معلوم هذا الوجه الذي هو ما لا يعلم بوجه من
 ولا ساقص لان محموله المحكوم عليه وصف له بحسب الفرض ومعلومه هذا الوجه
 وصف ما له في نفس الامر فاعترافه الفرض بغير الحكم عليه وباعترافه
 الثاني له في نفس الامر حكم عليه بما ساء الحكم عليه هذا حلا في جواب المسئلة
 فاما من الجمهور غير سعة المحمول المطلق وما ساء ان المحكوم عليه في ما لا يعلم
 اما معلوم او لا فليس الثاني بغير الحكم عليه ما لا حكم عليه بغير اواساب وعلى الاول
 تصديق السوف على ما ذكره البعض ايضا قال لان الاحتمال لا معنى له لا يقال

في الدار كان المقصود بالدار
 في الدار كان المقصود بالدار
 في الدار كان المقصود بالدار

في الدار

في الاربعة من الاحتمال المعنى المساوئ منه اعني الدارين السبب واما اذا اراد
 ان يكون خبر ان الخبر ما يصف به والاما بقول المعنى الاول سابع مساوئ من لفظ الاحتمال
 في تعريف من جعل اللفظ على معناه المساوئ منه مامل قوله وسطر الى
 يحصل مفهوم الخبر وما منه لما كان مفهوما بعد اعتبار اوجه الى سبب سبب
 او سببه عند واحد الفعل كذب وكرر كلما فكيف يصح القول بان كل خبر
 وبنوعه غير محتمل مفهوم يحمل الصدق والكذب وايضا ينص هذا القول
 ان يكون تعريف الخبر لا يحمل الصدق والكذب تعريفه ما مر صا دق على
 مفهوم لا على كل واحد واحد من اوجه مع ان التعريف لصدق الصدق
 على كل واحد واحد من اوجه الخوف لا بالقول غير الاول بان ما منه الخبر هو
 سبب سبب ما من اوله على وجه يكون معنى غير هذا التعريف ايضا وكل
 خبر اوجه الفعل السطر على خصوصه بغيره كما خبار ظنية لنا يحمل للصدق
 والكذب مامل وغير الثاني بان كل واحد واحد من اوجه الخبر هو كذا اذا
 هو الفعل السطر على خصوصه يحمل باعتبار مفهوم الصدق والكذب
 مامل قوله والحوار ان ذلك انما هو دال احاط العلامة النفاذ الى في
 صاحب الارواح التي من السلوخ على هذا السؤال بوجه او وسوان ما ذكر
 من قوله المركب السام ان اصل الصدق والكذب هو الخبر الى تعريفه بل
 نفس المركب السام فلا رسكال وفيه ان القسم لما كان عنان غير من شخص
 مطلق ليحصل قسم من قول مجموع المطلق والمخصص الى ملاحظ هذا القسم كان
 انه ورياق محالة اوله من موده الى ملاحظ السبب مفهوما على ذلك السبب سواء كان

سبب

انه لملاحظ تعريفه ام لا فالقرار على التعريف الى القسم غير مامل في دفع التوهم
 منها مامل قوله عطفه السبب الاتفاقية او الاستمرارية للواقع وتماثل
 ان يعلم في هذا المقام ان المراد بالواقع الذي اعتبر مطابقة نسبة الخبر ما ذكره
 فقول ان عنان غير السبب الخارج كما ينسب عنه قولهم المسموون في قسم الكلام
 الى الخبر والاشارة بان الكلام ان كان السبب خارج مطابقة اوله لظان في خبره
 فاسا وقل بوعنان غير الفعل الفعال او صوره جميع الكائنات كانه قسم
 وقل ان الفعل عند ملاحظه المعنى والمناسبة بينهما سوية او
 سببه بغيرها الصرون او الهمان فذلك السبب مع حيث انما تنقسم الصرون
 او الهمان بالنظر الى نفس ذلك المفعول من غير خصوصه المدرك من الواقع بالواقع
 وسبق الارو بالخارج ايضا وقل بوعنان غير سببه الى من مدلول القصة
 مع قطع السطر على كونها في الدرس ومدلول القصة وقل بوعنان غير وجود
 الموضوع على وجه خاص بغيره من ادعاء الاسراع الفعل للمحمول عنه فان اراد
 الموضوع في الخارج بغيره مطابق الحكم بالبع وغيره من الصفات التي حكم
 عليه اوله اذا عرف هذا فيقول قد اورد على كل واحد من الاقوال
 بسوى الاصر اقول في الكتب سما في شرح الحد للحدود وكما نورد
 على سبيل الاحمال حد من الاطباء الموصف للامثال فيقول بحق الواقع
 في قولنا اصحاب النقص في حال على مخصص القول الاول غير واما على مخصص
 قول الثاني فيجب ان لا يعلم صدق خبره لا يعلم عقل العقال وما فيه مع ان ذلك
 ليس كذلك واما على مخصص القول الثالث فمراد ان لا يكون للحدود سبب

ما ن تأتت صح

للمحمل

فتر

الحارث

على ان لا يخرج من
 في الامم الى ان ياتي
 والى الامم الى ان ياتي
 والى الامم الى ان ياتي
 والى الامم الى ان ياتي

عالي ان نصفه من قوله والما انتهى
فقطم وصوله كمال الامم مع سواهم
وصوله كمال الامم ملكه نبي عليه السلام
الملك بعد رسول الله والملك عليه السلام
الملك من الاف من التسمية كما
الملك مع عدم وجوده كالتسمية كما
لا حاجة الى انفسه
بما هو

خصوص النجاسة في مثل قوله مع ان الاستفهام دال على الطلب ولا يوجب
 فيه معنى من حيث الاستفهام بل هو ان الطلب كذا ان يكون مع لوازم مع الاستفهام
 في لا ورود لهذا الرجل قوله اخذت الاستفهام الى حاصله ان الاستفهام
 دال على طلب العلم الذي هو ليس بفعل فدرج في النسبة الذي هو ما لا يدل
 طلبت الفعل فلهذا ولما لم يعل ان يقول فيه ان الاولى ما صدر هذا الجواب عن
 الجواب الذي ذكره بقوله وانها الى اذ مال قوله وانها الى مع كون العلم الذي
 دل الاستفهام على طلبه فعلا جعلا كما ان مال قوله ولما لم يعل ذلك
 فاقم قوله فان قلت الى فيه الط ان هذا بعض احوالي وان امكن حمله على الجمع
 والمعارضه وفيه ان لا يريد يكون علمي وفيه ان اخذت اصطلاح النحو
 وبلغ مما ذكره اليها ما رخص الاصطلاح النحو فهو مسلم لكن لا يرى
 مما سبق فان صرحوا في العلم اعلم ان اخذت الاصطلاح النحو مع عدم
 كونه اخذت اصطلاح المسطوعين وان اراد بها اليها او عدمه فهو موقوف
 فعلى تقدير حمل الكلام على البعض والمعارضه يكون في انما محتمل قوله
 والاولى في ذلك سهل سواء على ان رعايه المساسه اللغويه لاكت باعتبار
 المقصود الاصل من الاستفهام بل كونه رعايه باعتبار المعنى العلم المقصود
 الاصل منه او كونه ان لا يراد في المساسه اللغويه اصطلاح جميع ايراد المعنى
 الاصطلاحي بل يكفي في رعايه في البعض فكلامه قد يكون كحمل كلام
 الاحتمالين فاقم قوله وفي عكس ادراكه في الاحكام ذكره فيه ان حاصل
 ما ذكره قد يكون من حيث الجماعه الاولى مع المتكلمين هو ان الله

سار

شاركت الامر في حوزة معناه الذي هو الدلالة على طلب الفعل وهو
 لا يصح ادراكه كذا الامر والالزام او راجح الفرس مثلا في الثاني بناء على
 شاركته في حوزة معناه ما لم فيه ما فيه لا يقال هناك كذا هو ان النهي
 عنه الشيء كما يكون معارضا للاستعلاء حار ان يكون معارضا للثبوت
 والخصوع ايضا كما لا يخفى فداصح ادراك مطلق النهي كذا الامر لا ما يقول
 مراد ما يدركه كذا الامر هو اندا حقه مثلا كما ينبغي عليه ما يستدركه
 قدس سره منه قوله والثاني مع الاستعلاء يعني الى ما لم قوله ما به طلب فعل
 عكف فيه انه بكل ذلك يحمل كلف وقد كانت بان المراد وطلب
 فعل عكف يصنع غير صفة النهي ما لم قوله باعتبار اسرارها فالمعدومة
 الدارمة للامر والنهي على هذا المذهب اعم منه ان يكون باعتبار نفس الشيء
 المعدوم او باعتبار صفة كما ان المعدوم في علم المذهب الاول باعتبار
 نفسه وقد ساقس بان السراخ من المذهبين لفظي في الخمس او قال الثاني
 يرجع الى ان المظ من النهي هو كلف البعض ما لم قوله وقد عرفت ان الاستفهام
 ايضا يدل على طلب الفعل يعني جعل الاستفهام معاملة للثبوت والاعمال
 طلب الفعل كما فعله السراخ ههنا عكس لان الاستفهام ايضا يدل
 على طلب الفعل لا يقال جعل السراخ الاستفهام خارجا عن طلب الفعل
 بناء على ان المساو من الفعل هو الفعل بمعنى التاثير او اعمال الجوارح كما مر
 لا ما يقول في الثاني شكل الامر نحو فهمي وعلمني وعلى الاول تمنع التبادر
 ما لم قوله اما فعله على رأي اي على رأي منه فثبت بان المظ من النهي كلف

هذا هو الوجه الثاني في ان الكثرة لا توجب كونهما نفسا واحدا بل هي كثر من واحد

فما كان كثر من واحد لا يصدق على شخصه بل يصدق على كثر من واحد كصورها لم يصدق
فيها من البيضايات الخارج التي هي ملونة بلونها في اذا اراد ذلك المودع الذي
حصل البيضاية في دينه كصورها الخلية اخذها برود ما مضى هذا اوزاك
فبذلك حصل الخلق على كثر من بطريق البدل ولا شك ان جواز لكل على كثر من
بطريق البدل بوجوب الكثرة والجواب ان لا يصدق كونه البيضاية المودعة في هذا
الصور المفروضة المصورة لصاحبها كصورها والا لم يتردد في دينه حين الاخذ
منه من البيضايات الملونة بلونها بامل الخلق الثاني ان يعرف الكل غير جامع
منه وحينئذ لا بد ان الكلي مفهوم حاصل في النفس التي هي شخص وكل
ما هو حال في الشخص شخص شخص محله وكل شخص جزئي فلا يصدق
تعريف الخلق على شي من الكليات والجواب ان دعوى الكثرة للمحصل
في النفس حسن ويطع النظر عنه حصوله وشخصه فلو كان حاصل في النفس
شخصا بشخص النفس مما لا باس به في الصفات المفهوم بالكثرة والمفارقة
على هذا الجواب بان الكثرة من العوارض الذهنية في معنى قطع النظر عن
حصول مفروضها في الذهن واما لو صح دعوى الكثرة للمصور بهذا المعنى
لم يرد عدم صحة قولهم سوت الشئ لغرا وجب لشوب ذلك الغرر ان وينا
قد ساء وان عارضا في رجا الصور الذهنية التي ورن كونهما مصفا بالكثرة
لست موجودا في الخارج ولا في الذهن ايضا بمقتضى هذا الجواب فلو
بان العقل يوص في الامر الى حصوله محله على كثر من مع قطع النظر عنه
حصوله فيه و هو لا يوجب ان لا يكون الكثرة من العوارض الذهنية ولا يوجب

جواز

الكلي

هذا هو الوجه الثالث في ان الكثرة لا توجب كونهما نفسا واحدا بل هي كثر من واحد

بعدم وجود الموصوف في نفس الامر في الدنيا كما ان ورن العقل
للمفارقة الجرد من غير عن جميع العوارض لا يوجب عدم كونهما نفسا
مجردا من العوارض الذهنية الوضعية السالفة الكثر من جمع الكثر
والكثرة هو المتعدد فلا بد من حمل جمع على كثر من المتعدد الواحد فعلى هذا
لم يصدق التعريف على كلي صادق على اساس فقط والجواب ان كل
كل ما هو صادق على اساس صدق عند العقل على كثر من ايضا ولو بالقرص
فانهم الخلق الثالث ان المراد بالصورة في المعنى اما المتصور من
جميع الوجوه او من بعض الوجوه او المراد من الاول جميع الوجوه من
الثاني بعض او بالعكس فعلى الاول يلزم خروج مثل ريد عنه
القسم لانه ليس من جميع الوجوه مانعا من الحركة لكونه قد تصور على الوجه
الكل ايضا ولا لا مانعا لكونه مصورا بخصوصه ايضا وعلى الثاني يلزم
ان يكون مثل ريد كلنا وحرثا معا وعلى الثالث والزاع يلزم عدم الاكثار
وهو ط ويلزم ايضا ان يكون مثل ريد المصور بخصوصه كلنا وان لا يكون
مثل ريد المصور على الوجه الكل كلنا والجواب اما بحار الشق السالفة
ويلزم كونه ريد كلنا وحرثا معا عسا المصورين ولا فائدة
فانهم الخلق الرابع ان المصور عا ريد عن حصول صور الشئ في العقل
اعلى الصور الى صفة من الشئ في العقل فاصافه الى المفهوم بقصى
ان يحصل للمصور صورة في العقل او المفهوم عا ريد عنه الى صفة في العقل
والجواب ان المراد من المفهوم الذي اصف له المصور موزان المفهوم

بحر اعني على العلم به او ان المراد بالصورة ههنا هو
نحو ان يثبت الخامس ان تعريف الخائن هل يصدق على حركات معدود
ام لا فان صدق يكون الخائن كل ما مع ان الكل في قسم له وان لم يصدق
يلزم ان لا يكون جامعا وهو طر والحوادث اجتنابا للاول واللازم
منه المفهوم كونه الخائن كل ما ولا محذور منه اذ كونه نفس مفهوم احد المساسين
فردا لآخر مما لا محذور منه مالم قال وهو هو الى اخره هذا اما رد ادالم يكن
الاضافة في معناه ببيانته فاقول قوله يريد انه لو فصل كل مفهوم الى هذا
بعضه بلكلام الشرح ومحصوله ان الخارج يريد بالخارج في قوله بالسطر
الى الخارج وفي قوله بالدليل الخارج الى الخارج عكس المفهوم المسائل للدليل
والموجود الخارج الى اصناف مفهوم الواجب الوجود داخل في حد الخائن او المصدق
بعد نفس الصورة باعتبار وجوده الخارجى وما اعتبره بالهنا ففقد
الصورة في الحد كوجه عكس باعتبار الوجود وهذا نفس كونه اعتبار
الدليل مالم قوله نعم ان المقصود منه اشهر انه ما من كثر من نفس
الامر فيه ان المفهوم على بعد حذف بعد النفس والصورة هو المبيع
الحيل الغير المقيد بكونه في نفس الامر او الخارج او الذهن في نفس
المرم على بعد الحذف هو الاول مالم فيه ما فيه قول فان العقل لا يمكنه
عرض اشراكه الى قد يقال بربان التوحيد اما مع اعتقاد اشراك الواجب
لا وجه وكونه المعسر في الكلمة المستطعة لحوار ان يكون بربان التوحيد
مفيدا للتوحيد في نفس الامر على وجه كونه العقل مع ملاحظة ذلك البرهان

انما

ايضا من كذا وقد كذب ما نه او اجعل بربان التوحيد بربان النفس
العقل من فرض اشراكه ما من كثر من و لا لم يكن ذلك البرهان المقيد للتوحيد
مفيدا للتوحيد مالم قوله في ان لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء
لا يقال ان كل مفهوم كلي بصورة فهو من حيث انه مفطور و حاصل في
الذهن فرد منه نفس كذا صرح به قدس سره في حاشية شرح التحرير في كونه
مفهوم اللاتيني فردا من نفس في نفس الامر لا بالقول بهذه القاعدة باطله
والا يلزم ان يكون مفهوم الحيوان في المصور حسيا مانعا حسيا محو كذا لا ارادة
مع ان ذلك ليس كذلك جوفيا فلا يصح ان ينسب الكلام على القاعدة الظاهر
المطلان قوله فان كل ما يفرض في الخارج فهو من في الخارج الظاهر ان قوله
في الخارج الاخر طرف لا يضاف المفروض الخارجى بالثبوت مع ان الاضاف
بالثبوت ذهنيها لكونها من المعقولات الثانية مالم قوله وكذا لا يمكن
هذا اشارة الى ان قول الخارج وكذا لا يمكن ان يحول على المسائل في الامكان
غيره بطلان كل محمول على الاسماء الممكنة في نفس الامر كبريد او لم يصدق
عليه الا يمكن فلو لم يصدق عليه الا يمكن ان يصح بلزوم ارتفاع النفس
فحيث ان يراد من الامكن ان لا يمكن على طريق ذكر المبدأ و ارادة
المشتق بوقش في هذا الشأن بان ارتفاع النفس معنى عدم
حملها على شيء موافقا له ليس في كذا لوجود عدم العلم المحول على ريد
الموجود انما الى عدم صدقها وحملها عليه استقانا على عدم اضاف
شيء منها ولا يلزم منه عدم حملها موافقا له على شيء عدم اضاف

ذلك الشيء بشئ منها مما ذكر في شأن المسألة غير تمام ما مل قوله فان
 كل مفهوم علم يصدق عليه اسم ممكن عام في نفس الامر المتبادر منه
 بل هو العار ان كل مفهوم يصح الحكم عليه ما به ممكن عام مع ان ذلك
 ليس كذلك او المعاني الخفية مفهوم لم يصح الحكم عليها سمي الاشياء
 والجواب ان المراد بالصدق هنا الاضاف لا التوصيف و
 الاساس ما مل قوله ما على اهم معنى هذا اهم بمعنى ان يصح في جميع
 اصطلاحاتهم حال المفهومات في العقل مع ان ذلك غير ط كافي
 صاحب النسب فان الظاهر ان بعض مفهومات المفهومات كحسب نفس
 الامر ما مل قال ومثله تعلم اليه وايضا من بينها تعلم ان الكلمات كحسب
 جامع بعضها مع بعض و يفارق بعضها عن بعضها عند الحسنة فان
 الايراد التي كحسب كلمة الكللي بها كحسب ان يفرض لها معنى الحسنة بالسنة
 لا كحسب كحسب ان يفرض لها معنى الحسنة ايضا بالنسبة الى الكللي آخرها
 لنسب الى ذلك الكللي في زمان آخر ما مل قوله وكلمة الايراد عطف
 على فاعل محض قوله او انكسب اليه فمهم من هذا النعم ان المراد بقوله نعم
 ما كان مراد الكللي في نفس الامر اليه هو ما كان مراد له في نفس الامر اما
 بالفعول او بالامكان في مستطعم قوله فلا بد ان يصدق الكللي بقوله نعم لا
 ولا يزدان ابطام قوله فلا بد اليه بقوله نعم اليه لا بدعي ذكر قوله او انكسب
 اليه فافهم قال عالما في معنى في اكثر انواع الكلمات كحسب فان النوع
 والفصل والجنس من حيث انه نوع وفصل من حركاتها

صحيح مدر
 في نسخة ج و د و هـ

اما اعترضنا في الحسنة لان الحسنة بالنسبة الى فصل النوع بوضع مقامه وفصل
 النوع بالنسبة الى حاصه غير شايه ولان كل كل بالقياس الى
 حاصه نوع ما مل قوله والنوع هو الشخص هذا بالنظر الى قول من جعل
 الشخص مركبا من الشخص و يعرفه طاهر واما على قول من جعله
 عارضا عنه فيعرف الشخص من حيث هو يعرفه فاما اراد من النوع
 هو نفس المادة النوعية المظهرة التي صار كذا المقصد بكونها يعرفه
 الشخص تامل قال وكلية الشيء انما يكون بالنسبة الى الحركي اليه فانه
 لو طرح مبدأ المبدء من الشخص لم يحصل المقصد ايضا كما لا يخفى بل حصل
 المقصد حاله على ذكره قدس سره من قوله لا يخفى ان هذا المعنى اليه
 ما مل ولا يفعل فان الله لا يكف الغافلين قوله بالنسبة الى الحركي كود
 منه قوله ان مراد بالحركي هو مفهوم الحركي وكونه النسبة منه من قبله
 ورد النسبة وكذا كحسب ان يكون المراد من الكللي في قوله بالنسبة الى الكللي
 ما هو مفهوم الكللي لا الكللي المصطلح في كونه المراد من الكلمة هو
 الحركية في قوله وكلية النسبة وحركية النسبة هو الكون كذا والكون حركي او يكون
 المراد من النسبة في قوله فكونه ذلك الشيء اليه غير الشيء في قوله وكلية
 الشيء اليه اذ النسبة في قوله فكونه ذلك الشيء في عبارة عن النسبة الحركية
 ما مل في قوله بالنسبة الى الحركي فعلى هذا النسخة لصح وهو النسبة
 التي ذكرها الشارح في الجميع لكنه من هذا النسخة بعد وان كان صحيحا
 في نفسه كما يشعر به قوله قدس سره فالاولى ان يذكر ان ما مل قوله

قال مدر

الكلل صحيح

فان النسبة

في الكل ما لا يتصل بالجزئي الاصل في العلم ان سببا اربع مفهومات
 احدها ما لا يمنع وقوع السر في سببها وتانيها ما يمنع ذلك والاول
 كلي حصفي والتاني جزئي حصفي والاضايف بينهما وان توقف بفعل
 كل واحد منهما على مفروضاتها وتاليها ما يندرج فيه سبب في نفس الامر
 ما لا يعمل او لا يمكن وسمى كل واحد منهما وراعيها ما يندرج في السبب كذلك
 او ما لا يعمل او لا يمكن ويسمى خوصا اضافة وضمها بصايف قوله فان
 الحرس منع ورضي الاسرار في ان معنى الجزئي ليس نفس منع ورضي الاسرار
 بل مفهوم منع ورضي الاسرار في معنى الكل مفهوم لا يمنع ورضي الاسرار
 في ان يحمل كلامه قدس سره هنا على المسامحة بان يقال مراد ما ذكره
 من قوله منع الاسرار وعدم المنع الى هو مفهوم منع ورضي الاسرار في
 لم يكن قوله فان الحرس مثبتا للتعامل لعدم الملكة بينهما او المفهوم العدمي
 في هذا التعامل لا بد ان يكون عدا لنفس مفهوم الوجود في كل واحد في اشماله
 على عدم وجوده في الآخر او المفهوم الوجودي باطل قوله والكلية عدم المنع لا بد منها
 من اعتبار وجودها في ثبوتها المنع اذ شرط في ذلك التعامل ثبوت
 ايضا في مفهوم العدمي مفهوم الوجودي كما في الكتب الحكمية ما قل
 قال اما لغير ان بالاداء في المعاني التي في ذلك فدرجته وسموا اللفظ
 ايضا صفة بالكلية او الحرس حصفي لان تعريف المفهوم باليصل
 في الفعل صادق على اللفظ ايضا فلما لم يحددهما ايضا عليه والا
 لم يحصر المفهوم فيهما اي في الكل والجزئي باطل قال في اربع مفهومات

فرض في

ببين

في هذه المقالة بالاحتمال قال في اول هذه المقالة بالاسم للمبطل في العلم
 من هذه المقالة ان العوض الاصل في وضع المقالة الاولى هو اكتساب
 الجهوليات المتصورة بل في العلم فيهم ذلك ايضا في ذكره في كتاب الموصوف
 من قوله المبطل في علم احوال المعلومات في ما قل في سبب
 بالحسبان ان ارد ما لحساب الجسوس في يد عليه كلام السيد قدس سره
 لم يصح صرحا قوله فلهذا اصرار البطل المبطل في وان ارد ما مطلقا
 الامة للحساب الجرد والمادة المتساوية للجسوس في غير ما لم بعد ما ذكره
 قدس سره من قوله وذلك لان الحساب في ما ذكره لا يحد كما لا يخفى في قوله
 اما يدرك بالاحساسات في هذا الخبر في سواء ارد من الحسابات
 المادة او المطلق الشامل للمجرد والمادي فان السيد قدس سره
 قد صرح في اواخر ما حاشا كالعاطفة في حاشية شرح المطالع في ان الحسابات
 الجردية لا يمكن ان تعلم بطريق الحرس ولا سكا ان معلومها ليس بالاحساسات
 في سند ما قيل من ان ما تعلم من الحساب بطريق الحرس الا في الجسوسيات
 التي يكون يدرك بالاحساسات وما عداها لا تعلم بالوجود الكلية باطل
 قوله وكذلك ليس برتبة الجسوسيات مؤدانا الى ادراك كلي في ان
 هذا دعوى بلا دليل اذ الجزئي الذي ورضي كونه مؤدانا الى كلي اما يكون احص
 من ذلك الكل او مسا له وعلى السيد سرس لم لا يجوز ان يعمل الذين
 من الى الكل بطريق البطل ما قل قوله فلما حصل من ادراكها كمال سعي
 فيها بالافه في ان ارد سعي احوال الحسابات في جميع احوال الحسابات

بظهر

تجمل

عنه خفيته الخربت قد انساها ما مل قوله فساوول الدال هذا
 الثمن الماتمة الخ انما فصرح بهذا لرفع وهم من بان الدال ما هو
 منسوب الى الدال الذي في الماتمة الخ الماتمة ونفس الماتمة لا يكون
 منسوب الى نفسه فوله على الاول اسهر لان كلمة رب قد اسهر استعمال
 في الفقه والندرة قال هو المفعول بحسب السركه والخصوصه مع المراد بالمعنى
 منها هي المعنى بحسب التحقن يعني انهم المفعول بحسب السركه والخصوصه
 كلاما محققا في السبع المنعقد انما يحاص او المراد بالمعنى منها هو صلاحيه
 المعنى الرمايه او المراد بالمعنى الرمايه بالفعل في الملكه فانه اذا سئل عنه
 المنعقد والواحد جنعا فان يقال ما ريد ويروم سئل عنه بكر ما هو خارج
 ان كانت عنه بنسب السوائس بالاسان في رمان واحد ما مل قال
 لانه تام ما به المحصيه لا يقال ان ما به الاساسه غير محصيه بربد المحصيه
 في غير مستلانا فقول لفظ التاء واصله منها على المقصور كما في عبارة
 الكافه في تحب السادس المنعقد من قوله واحصن بوا او يقول خارج
 ان براد بالاحصان من منها الاحصان الاصافي اي ما به الانسان
 غير موجود في نه او كالمفرد او يقول المراد بالاحصان منها الامار
 فاقوم قال هو كالمفعول على واحد او على كثر من معقوس بالحفاظ في
 هذا التعريف حلت في الاول لانه لا وجه وجهه الحفاظ فيه كما لا يخفى
 الثاني انه يصدق على حد السبع كالحق ان الساطن بالسبع الى الاسان
 انصاف ان حد السبع ليس سبع والجواب ان المراد من الكافه في حدود
 الكلام

هنا
م

وجيبين م

جاء

به الكلي المعرود لونه عنوان الفصل وكبح العوض العام ايضا مطلقا
 ان سوا كان عرصا عاما للسبع او للحبس او سوا كان لا رما او مقاربا
 فيه ان جرح الحس والعروض العام بعد مبيته من الحفاظ على كل ما مل
 او بها ايضا مفعولا على الامور المنعقه بحسب الحقيقة فان الحيوان
 والاسان مثلا مفعولان على ايراد الالباب في هذا جازم بعد معقوس الحفاظ
 والجواب ان المراد بقوله مفعولا على كثر من معقوس بالحفاظ هو انه
 مفعول على كثر من معقوس بالحفاظ فقط كالاخي في لا اسكال وفيه
 كذا او قد فقط اما قد بقوله معقوس او بعد للمفعول وعلى كل من
 المنعقد بنسب بعد حصرا على اللاحر على عومه مثلا لو فعل قد فقط
 معقولا بالمفعول بضم معنى الكلام هكذا مفعول فقط على كثر من الخ فمعي
 كثر من معقوس على عومه ولو جعل معقولا بقوله معقوس بضم معنى الكلام
 هكذا مفعول على كثر من معقوس فقط الخ ومع المفعول على عومه والجواب عنه
 ظاهر ما مل قوله واما القيد بالاحر الخ واعلم انه مقصود قدس سره
 من هذا الكلام هو ان مراد الشارح قال من ان قولنا في جواب ما هو
 جرح السبعه السابق هو ان اسناد احوال جميع الفصول والخواص الى
 هذا القيد اسنادا وحار في وان كان بعض الفصول ونقص الخواص
 خارجا عنه هذا القيد السابق ما مل او يقول مراد قدس سره هو ان
 مراد الشارح ما اسناد احوال الفصول والخواص مطلقا الى القيد بالاحر
 هو ان الفصل من حيث انه فصل وكذا الخاصه من حيث انها خاصه خارجا

هذه الفقرة وان كان فصل العدد وخاصة الجنس فافهم عن الفقرة
 ان لا يكون هذا العدد وخاصة الجنس لانه حيث الفصل والخاصة
 فانما قوله لا ينفك عن الجنس مما هو عرض عام فيه اسم هذا الخلف لا امر
 في متاجات العلم من ان معنى بغير السمي هو ان يحصل في العقل منه
 صورته بها كما رغب العقل عنه فخره او لا يسكن في ان بغير السمي
 كما هو عرض عام له وكما هو السمي لامل بالمال قال وبهاك نظر الى وما قبل
 في دفع هذا النقطه ان من مراد المقصود من قوله النوع مقول على واحد او على
 كثير من الامور النوع مقول على واحد ان وحدته فرد واحد مقول على
 كثير من ان وحدته افراد كثيرة ففعل هذا الحكم ان الشيء الاحمر لم يلزم عدم
 جامعة التعريف اذ يصدق على كل نوع انه مقول على واحد ان وحدته فرد
 واحد او على كثير من ان وحدته افراد كثيرة فهو بعد لا ينفك اليه في التعريف
 قال فان المقول على كثير من معنى عنه لا يقال لم لا يجوز ان يكون ذكر الكل
 والمقول على كثير من في تعريف الكلمات من فصل ذكر الحساسات والحوادث
 بالاداء او هاهم قالوا ذكر الحساسات والحوادث بالاداء في تعريف الحواس
 مع كون كل واحد منهما بعد ما بعد الاداء على عدم علمهم وفصله
 خصوصه احدهما يعني لا ما يقول ان الكلمات من الامور الاعسارية
 ولا من الكلمات في الاعم في الماسات الاعسارية حسن خصوصه ما قبل
 قوله الا ان لفظ الكل يدل على ان لا هذا الفرق من على ما قالوا ان
 ان اللفظ المفرد لا يدل على المعنى المركب بالفصل وان كان كما كتب في هذا

هذا هو المقصود
 في تعريف
 الكلمات
 بالاداء
 في تعريف
 الحواس

حكم ما تحت الى دليل قوله لان الدلالة المقول ما يفعل على التماس في
 السرام الى الفعل لما يكون بفعل قوله فلا يعني عنه الى ان يكون على سبيل
 ما بال فعل ما به على تقدير تسليم معانيه مفهوم المقول على كثير من
 ومفهوم الكل كما يدل عليه قوله لا يقال ان يكون الاستدراك ما به الى
 لان المقول على كثير من يدل على ما يدل عليه الكل بالاسرام فانما بان
 دلالة الاسرام غير معصية في التعريف وما قبل من ان دلالة المقول بالفعل
 على عرض المقول بالاسرام محل ما قبل من ان يكون عليه كتاب تلك الدلالة بالاسرام
 سر على تقدير التسليم ان لو سلم دلالة عليه كتاب تلك الدلالة بالاسرام
 فافهم قوله كتحج عنه تعريف الكلمات الى لا يقال لا كان المطلق مقدمه
 الحكمة الساجدة عنه احوال الموجودات الخارجية على قول الاصح فاران
 يخص العلوم بالكلمات الموجودات والصفات بالفعل بالتعريف لا بالمقول
 خارج ان يكون كلام السيد قد من سرنا بهما البراهين على انهم ادروا ان الكلمات
 المقدمة في الكلمات كالصفات فافهم ادروا في النوع فلا بد من
 النوع له فافهم قوله فقلت ما هو سوال عن الماسات التي فيها سوال في ما
 يفرز الى سعي مقدمه من ان السؤال بما هو يكون على النوع الاول ان
 يذكر في السؤال السواعة ما ان يقال بالان في الفرس من حيث ما ليس
 بان يقال حيوان البان ان يكون المذكور في السؤال سميا واحدا ومفردا
 بان يقال ما زيد وما زيد وما هذا الفرس وما هذا الان في
 في ما عن الاول من النوع ما ان يقال انما في وعنه الثالث ما ليس

بهذا

ما يقال في جواب الثالث ان يذكر في السؤال الشخص مع النوع ما يقال
 ما يقال في الثاني والثالث في ما يخص اي ماله حيوان الرابع ان
 يذكر في السؤال الطبيعة انما يوجد ما يقال بالثاني في ما يخص
 ما به حيث ان ما طرأ او عرف بهذا المفعول في كلامه قدس سره كذا
 بل ان قوله ما هو السؤال في الماهية لا يظهر صحة في القسم الرابع فان
 الحدس حيث انه حدس عن الماهية المحدودة الا ان يراد بالماهية
 ذات الماهية فاشبهه بالشيء وما به محدثه واما قال في الماهية
 مختصة في الجنس والفصل المراد بالماهية هي الماهية الكلية وما لا يختص
 بالجنس فلا يراد به الشخص في الماهية الشخصية مع ضرورة عن الشخص
 ثم اعلم ان المراد بالاختصاص هو الماهية فهما سواء في الاجزاء المكونة للماهية
 غير قال فيهما سواء كان جميع اجزائه ماهية من الماهيات فصولا كما لا يهمل
 المركبة من امرين متساويين او كان جميع اجزائها اجزاء بعضها فصلا
 فالتساوي هو مشترك لا يكون في الماهية تمام المشترك في اول الامر بهذا
 التعريف لكان في الكلام احصاء فافهم وهو مقتضى بالاحساس السطحي
 او لفظ الجميع شعر بالتركيب قال في معارضة اسد فاسعار ما كان
 يصح عارضا القابل ايضا ما يقال المراد بالجميع الاجزاء المشتركة لاهو
 ما ذكره الثالث في قوله اي هو مشترك لا يكون خارجا عما في قوله
 سائل في العلم السام كماله ما سوف عليه الشيء على العلم السام السطحي ما
 قوله يعني قوله وربما لا يمكن جعل هذا في قوله الثالث في هذا الكلام

في قوله ما هو السؤال في الماهية لا يظهر صحة في القسم الرابع فان
 الحدس حيث انه حدس عن الماهية المحدودة الا ان يراد بالماهية
 ذات الماهية فاشبهه بالشيء وما به محدثه واما قال في الماهية
 مختصة في الجنس والفصل المراد بالماهية هي الماهية الكلية وما لا يختص
 بالجنس فلا يراد به الشخص في الماهية الشخصية مع ضرورة عن الشخص

الى السام

اساره الى ما ذكره الثالث في قوله الذي في المتن في ما هو التعريف تمام
 المشترك ايضا ما وقع في النص ويؤيد هذا الوجه اعاد الدعوى في
 قوله ولم يرجع الى ما كان في مفعول هو الماهية في فافهم قال في المفعول
 على كثر من حسن الحكم منها سواء المشهور ان احدهما اهم هو
 على ان في الجنس الطبيعي لا يقوم النوع المقتضى المنطقي كما صرح به الثالث في
 كذا الجنس في شرح المطالع ولا شك ان المفعول على كثر من حسن طبعي
 فلو كان حقا للحمية كان حسا للمعنى في الماهية ايضا فلو كان مقوما
 له والمفعول ما هو النوع المقتضى من تلك الحية فلو كان عارضا لمحل
 ما مل وما بهما ان ما يكون حسا للحمية يكون فردا في الماهية فلو كان احص
 مطلقا في الجنس وحس الس كذا ان يكون اعم منه مطلقا فافهم من قوله
 المفعول على كثر من حس للحمية ان يقتصر الناحية المطلق في الشيء اعم
 مطلقا منه وان يصدق في واحد المتساويين على الحساس الا حصره فافهم
 والحجاب في المفعول على كثر من داما وصفه من كونه حسا في الاحساس
 هو من حيث داه حسن للحمية واعم من الجنس وعمر ما من للكليات
 الباقية ومن حيث وصفه فرد في الجنس المطلق واجهن في الماهية ذلك
 المفهوم الكلي فافهم من كونه مبروفا للكليات احص من الكلي ومن حيث
 داه ما مل فافهم قوله كل تعالى وكل عليه اي في الجملة فلا يراد ان المعاني الحرفية
 معان حرة لا كل عليها شيء من حيث انها معان حرة فافهم قوله وكل على غيره
 احكاما مسموعة لافهم كذا اما اولها ان اراد بالعلم بها اعم من العلم الاعمال

في

في قوله ما هو السؤال في الماهية لا يظهر صحة في القسم الرابع فان
 الحدس حيث انه حدس عن الماهية المحدودة الا ان يراد بالماهية
 ذات الماهية فاشبهه بالشيء وما به محدثه واما قال في الماهية
 مختصة في الجنس والفصل المراد بالماهية هي الماهية الكلية وما لا يختص
 بالجنس فلا يراد به الشخص في الماهية الشخصية مع ضرورة عن الشخص

ان المسمى في قوله ان كل هذا الكائن على نفسه حس كونه ملحوظا بهذا
 الصانع كالموجود بها بالاعتماد ان اردنا بالعدم منها العدم المسمى
 فلا بد من التعرض على عدم شيء حمل الحكي على نفسه بحسب التعارض والاعتماد
 عليه وليس بعينه وما ذكره في قوله اوله في الحيل الذي هو السبب الى
 لا نقدر ان لا يكون له ما يباين قوله قدس سره وحمله على غيره اكانا
 ممتنعين انما هو اول المسئلة كما لا يخفى واما ما لنا فلان يعرف الحيل وكيفية
 كاشحى لا ياتي بحسب حمل الحكي على شيء لا كحكي واما رابعا فلان
 يعلم به في الحيل في قوله هذا ريد مع العقلة عنه ما ومله فسي يزيد واما قاسا
 فلان يعلم قطعا انه لا يجوز له ان يسلب ريد عنه نفسه فليعلم في حمله على نفسه
 في الاراد ارباعا في المقتضين ويمكن وفي هذه الوجوه كلها ما لتامل ما مل قال
 القوم يتنوعوا الكلمات اني اوردوا الكلمات المرادة في نفس الامر في كسهم
 على الربيب ما ان وصقوا الانسان لم يكونوا انما جعلوا الانسان مثلا للنبوة
 حتى البحث عنه النوع والحيوانية مثلا للحس حس البحث عنه الحس بدل
 على هذا التوجيه قوله قدس سره في ترتيب الانواع والاحاسيس كلمات
 مخصوصة حرة انما فلا يرد ما قبل من ان الربيب من هذه الكلمات ليس بوضع
 القوم فافهم قوله لا يصح عند المسدي الا بالامثلة هذا الحصر اصافي او يمكن
 اصناف العواقد على المسدي سعيك الاول ايضا قال الحسن اما في او بعد
 انما لا يقال هذا التقسيم ليس كحصر او الطان ايضا في الحس بالقرن و
 البعد مسمى على معذرة وادام لم يكن لاسمه احساس متعدد بل لها حس واحد

بهذا كما في

تعدد

صط

فقد جرح حجة عن هذا الحصر لا يقول ان المفهوم الاصطلاحي للحس هو
 لا سدى في العدد كما لا يخفى وشعر بهذا ما سدى كره السدى قدس سره
 من قوله واعلم ايضا ان رب الاحاسيس مما لا يحس بل كور ان سر كنه ما فيه
 حنس و رب لا يكون هو وحس الى كما لا يخفى قال عن الحواس عنها
 وعنه ما سمع جميع مشاركتها في الى قد يقال الاظهر ان يدرك لفظ الكل
 بدل لفظ الجمع او المصنوع في حواس ما لا يشانه والنباتات وفي جواب الثاني والنباتات
 والحيوانات موصوفات بالحواس في هذه الصور بحسب البعض
 وعن الجمع واحد مع كونه الحس بعدا ما مل قوله وسخص منه واحد
 اي واحد معين وهو الحواس الاول قوله واعلم ان الحس السامي الى في هذا
 التمثيل كنه سدى كره قدس سره قال وان لم يكن عام المشرك الى
 فانه ان اراد بالاسم ان المذكور اسما ووصفا الاسم ان في نفس الامر
 يلزم ان يكون الاحساس المحصور في نوع واحد وصولا وعلما بل لم ان لا يكون الاحساس
 الاعناريه واحده بحس مفهوم الحس منها لعدم اشياء اخرى من الامة
 ونوع ما في نفس الامر وان اراده العلم من ان يكون في نفس الامر وحس
 الذي من معنى اسم العقل كونه صدق على النوعين فصلا بعدا يلزم اسما بهذا
 القسم لان الاشياء ان المنزله هذا المعنى مما لا يرد له لان العقل كونه
 صدق مفهوم كل على جميع اسما وعقد محو ملاحظ مفهومه ما مل منه
 ما فيه قال كنه لا يكون عام المشرك بل بعينه بالامثلة كنه لان الحواس الذي
 هو غير عام المشرك وغير محصور بالامثلة لا يحس ان يكون بعضا منه

الحس

ان الاشياء ان المذكور اسما

من تمام المشرك كذا راسية يكون مفهومه في الامة وعرضها لا غذا
 وهو الذي لا يكون تمام المشرك ولا حجة بالامة ولا يعصا من تمام
 المشرك ايضا مما في قوله لان الكلام في الحجة او اكان حجة تمام
 المشرك بخلافه على الامة بطريق العرض كذا ان يكون محولا على تمام المشرك
 الذي هو ايضا من الاجزاء المحولة على الامة لا بد ان يكون بعضها محولا
 على البعض الآخر الا يلزم فيها ما لا يمكن كذا في قوله وان يقول بالامانة
 لك ان يقول كذا يخص الاخص والاعم بالاحص والاعم المطلقين كما هو المتبادر
 وكمال حال الاعم والاحص منه وجه على المعاشاة بالامانة فافهم قوله قبل
 عليه تحقيق معنى العموم بالامانة هذا السؤال هو ان يقال ان بعض تمام المشرك
 اعم من تمام المشرك لصدقه على ما يصدق عليه تمام المشرك وعلى بعض
 تمام المشرك ايضا ولا يصدق تمام المشرك على نفسه وعلى هذا الاحاطة
 لا قرص تحقيق تمام المشرك في النوع الذي فرضه من تمام المشرك
 في تمام السؤال بل يمكن تقريره باعتبار تحقيق بعض تمام المشرك في النوع الذي
 فرضه من تمام المشرك وتمام المشرك ما لم يرد ان اريد يصدق بعض تمام
 المشرك على تمام المشرك صدقه عليه صدقا معارفا وعدم حوار صدق
 تمام المشرك على نفسه عدم حوار صدقه على نفسه صدقا معارفا يلزم
 اسعاد المساواة بين الامر من مطلقا اذ كل منهما يصدق على ما يصدق
 عليه الا حوار صدقا معارفا ولا يصدق الا في نفسه صدقا كذا لك ساء
 على ما روي في البطلان ان الشيء لا يكون فردا لنفسه وان اريد يصدق بعض

انما هو المشرك كذا راسية يكون مفهومه في الامة وعرضها لا غذا
 وهو الذي لا يكون تمام المشرك ولا حجة بالامة ولا يعصا من تمام
 المشرك ايضا مما في قوله لان الكلام في الحجة او اكان حجة تمام
 المشرك بخلافه على الامة بطريق العرض كذا ان يكون محولا على تمام المشرك

تمام المشرك على تمام المشرك صدقه في نفسه طرفة في الصدق
 تمام المشرك على نفسه كذلك فخصه ان الصدق في المعنى هو الصدق
 المعارف ما لم يرد ما في قوله اذ لا يكون من النوع الذي يصدق فيه
 المفهومات الباطنة لجميع الاشياء كغيرها من الشيء ومفهوم المعشوق ومثابها
 فردا لنفسها وما قيل من ان المراد من فردا الشيء من جهة هو غرض
 فردا تلك كلمة كذا لم يصور العار المعصم للصدق والكل فردا
 ما في البقا والجواب ان المراد منه قوله اول ما يكون الشيء فردا
 لنفسه هو انه اول ما يلزم ان يكون الشيء فردا لنفسه او المعصم ما مع
 صح جمل كلامه عليه في الاسكان قوله احب ما بالقر الكلام الطام من
 ان يكون هذا الجواب هو اما بطريق التعريف وان احمل اسم يكون كذا
 للدليل السابق احمل لا بعدا واعلم ان كونه هذا الجواب والامانة
 الاخر اص على الوجه الذي حررناه كمنح الى ما لم يصدق قوله اما ان يكون
 مشركا اصلا ان اريد عدم الاسراء اصلا عدم كمنح حرا لامة في
 غيرها لا بطريق الدلالة ولا بطريق العرض بل يلزم عدم صح حصر قوله
 واما ان يكون مشركا في قوله بل لا بد ان يكون بعض تمام المشرك
 الجواهر ان يكون المشرك في قوله اما ان يكون مشركا كما كذا يكون داما
 للامة وعرضها في غيرها وان اريد عدم كمنح حرا في غير الامة بطريق
 الدلالة فقط يلزم عدم صح قوله فيكون فصلا للامة من غيرها عن
 جميع المساواة الى اول كمنح هذا الحجة في غير الامة بطريق العرض

الشيء بدر
 هو ان يكون الشيء من النوع الذي يصدق فيه

لم يحضر هذا الخبر الاية عن بعض الجوانب بما تحار الشئ الآخر
 وسمي باليهن التمس التي حصل منه الذاتي مما به كلام مامل قوله بل لا بد ان
 يكون بعضا منه تمام المثل في نفسه بحيث طوارا انه يكون بعضا من الجوانب
 المحض مامل وهذا الاخر اخص مما لا يدفع له الا اذا ثبت اليه قال العلامة
 القويحي كسر وقع هذا الاخر اخص منه غير ساء على تلك القاعدة بهذا
 الجزء الذي هو بعض تمام المشرك يكون مشركا من الماهية وكلا النوعين
 المذكورين فاما ايه يكون تمام المشرك من تلك الانواع الثلاثة او
 بعضه لا يسئل الى الاول لانه خلاف المقدر ولما الى الثاني لانه يلزم
 ان يكون هناك تمام مشرك ثالث من الماهية ووسك النوعين
 المذكورين ويكون الجزء المذكور بعضا منه وسئل الكلام انه يلزم ان يكون
 هناك تمام مشركا بغير مساهمة يكون كل منهما اعم مطلقا منه الاخر
 ايهي كلامه لا يقال وجود النوع المماس معسره في هذا البحث كما
 يشعربه عباراتهم فلا يلزم منه كون الجزء تمام المشرك من تلك الانواع
 الثلاثة خلاف المقدر لا ما نقول في تحصيل تعريف الجنس لصدور على
 ما يكون تمام المشرك من ثلثة انواع فصلا عما مع ايه ليس كس على
 بعض هذا الكلام وايضا هم صرحوا على انه كل مصول في جواب ما هو
 حسب الشر كالحقيقة فهو حش و يلزم منه هذا الكلام عدم صدور الكلمة
 كلمة اجول معنى قوله قدس سره وهذا الاخر اخص مما لا يدفع له اليه وان
 هذا الاخر اخص مما لا يكون وقع عنه هذا الدليل المقرر بهذا التقرير المذكور

شئ ندر

الكل

الكل

الكل

ولا شك ان تقرير العلامة لا يخل في معنى الماهية بل هو المذكور اذ
 الاشارة الى التقرير المذكور ليست الا انواعا لثلاثة كذا في تقرير العلامة
 فلا يكون كلام العلامة في المعاملة بغير تلك الماهية مامل قوله والنسك
 بدليل او اقول يمكن ان يمسك منها بوجوه اخرى لا يرد على شئ منها
 هذا الاخر اخص الوجه الاول ان بعض تمام المشرك او اخص في
 نوع ماسن تمام المشرك كان مسه كما ماسن تمام المشرك وهذا النوع
 فهو اما تمام مشرك منهما او بعض تمام المشرك مع الاول كان
 حشا لتمام المشرك وحش تمام المشرك حش للماهية لان حش
 الجنس حش وعلى الثاني يلزم انه يكون هناك تمام ثان وهكذا فيتمسك
 سلسلا مصطلحا مامل الوجه الثاني انه اذا ثبت تمام مشرك ثان
 فمصول هذا البعض مشرك من مدين الماهية من المشركين فلا يخ
 اما ان يكون تمام مشرك منهما او بعضه فعلى الاول كان حشا لها
 فليكون حشا للماهية ساء على انه حش الجنس حش وعلى الثاني
 فلا يخ اما ان يخص ذلك البعض بهما او اعم منهما والاول يوجب
 ان يكون فصلا لهما فليكون فصلا للماهية والثاني يوجب اشتراك
 هذا البعض من الماهية من مدين نوع ماسن لهما فمصول المذكور
 يتمسك وسه مدين على مدين الوجهين ان يكون حش الجنس حشا
 محل بحث الوجه الثالث وهو موصوف منه وجه العلامة هو ان بعد على
 ما يلب النوع المماس لتمام المشرك مسه فرض عموم البعض يلزم ان

مشرك

١. يكون من زوايا السبعين مشتركاً بين الامة وفيه مجموع تمام المشترك
 والثبوت المسمى له فان كان عاماً يتبعه كل واحد من المقدرين وان
 كان خاصاً فلا بد ان يحقق ذلك السبعين في نوعه او في مجموع
 تمام المشترك والسبعين المذكورين بل ان يكون مشتركاً بين الامة و
 بين المجموع والاختصاص يكون تمام مشتركاً بينهما لا سلباً ولا
 المفروض فيكون مشتركاً بينه فان كان هذا السبعين مخصوصاً بالمجموع
 تمام المشترك والمجموع انما هو كان فصلاً لهذا المجموع فيكون فصلاً للامة
 وفيه كنه لا كنه ويظهر وان كان اعم فعود التردد فيه معترضة لسلسلته
 معاً فلا يابل في هذا المقام فانه مطايع الاقام قوله اذ من
 قوله لا يابل ما يسي بسطه الى اخره فانه ان اراد بقوله هذا الخ
 لا يمكن ان يكون مشتركاً بين الامة وبين جميع ما عداها الى ان يوافق
 لا يكون هذا الخ معاً بين الامة وبين جميع ما عداها سواء كان
 كحقه بطريق الذات في ما عداها او بطريقه قوله اذ من حمله الامة
 الى الاكلى لا كنه وان اراد به ان هذا الخ غير محقق في جميع ما عدا الامة
 بطريق الذات في قوله اذ من حمله الى بدل عليه لكنه ما فرق عليه حقه
 قوله فساو هذا الخ بطريق الامة وقوله فساو هذا الخ حمله الى كل
 تا مل قوله قلت لا يمكن في كون الخ الحاصلة ان الحسن من حيث هو
 كونه غير الا يحصر بصله اذ يعتبر في الفصل ان احدهما عدم كونه تمام
 المشترك بين الامة وغيره والاني كونه غير الامة على عداها

بينها
بدر

ممكن ان

لا يثبت

مبدا

كونه
بدر

٢. الحمد والاول والاول مسند في الجنس عند ان حصره والاكمل
 جميع اعمارها في الجنس المشهور بالابداسية يكون على الجنس باعتبار
 كونه الامة التي هو وجودها واحداً في واحد من الجنس ولا يمكن عدم
 احواله بهذا الاعتبار في غير الفصل في مطالعة محقق وعمله في الفصل
 فتح اعم الكليات ما تاتي من الاعمال في الجنس المشهور ما قبل
 فيه ما في قول الطاهر في العارضة الى ان قال الطاهر في العارضة
 اذ يجوز ان يراد بقوله مساو له موصوفاً بـ ^{بما} تمام المشترك
 ما راعاه الضم المشترك في مساو له لا نقص تمام المشترك الى
 الى تمام المشترك كما هو الطاهر قال ولم يلزم من دليل ترتيب
 اجزاء الامة الى عدلها ان يكون الترتيب هو بين احواله
 الامة في كلام المصنف لوجودها ان دليل المصنف خارج يكون بينها
 على مساو وجود جنين في مرسه واحد الامة واحد كما انه دليل
 عدم بطريقه جميع العلوم عنده مبنياً على حدوث السبعين محدد
 يكون في محله ما مات المشترك العلة المتناهية اللازمة من دليل
 ومنها ان الامة في قول الطاهر يكون مشتركاً بين الامة ونوع اخر
 كمال ان يكون الامة الحسنة اجمالاً بعيداً في يكون محصول كلامهم ان بعض
 تمام المشترك او كان بين الجنس ونوع اخر فلا يخلو اما ان يكون تمام
 المشترك بينهما فلهذا خلاف المقدرين لا سلباً تمام المشترك بين الامة
 ونوع من الانواع واما ان يكون بعض من تمام المشترك فمحقق هناك

المشترك

مشتركا

لا مشهور لم يوسن محل فصله بقوله كل محل الى آخره اذ اعرف من هذا المبدأ
 حاصل ما فهم منه كلام الشارح هو ان هذا النوع المعروف بمسبل على
 جنس وفرد من الجنس لا يعرف والمحد لا يكون كذلك عند
 المتأخرين لانه مركب من الجنس والفصل المعروف عندهم لا ما يقول المحل
 السام عند اهل الجرح ما يدل على جميع واسات الحدود في ذكره ههنا
 على هذا الاصطلاح **فان** الثاني يخرج بان سى ان طلب اليه ذكر السق الاول
 فلهذا نظر الى الاعراض عن السام كما لا يخفى قوله ولا الفصل الاخر
 فصلا اخر الاله لو مركب من جنس وفصل كان كل جزء وفصله
 جنسا وفصلا للماسه ساء على انه حر الخ جزءه انه هذا الما
 اذ الم يخرج ان يكون فصلا ان احير ان لاسه واحدا اذ لو حار ذلك فمحور
 ان يكون فصل الماسه فصلا اخر اذ لا يطر الى الماسه وفصل فصله ايضا
 فصلا اخر اذ بها ما بل قوله فاد افرس مركبها من اجزاء وحب ان يكون
 ملك الاجزاء متساوية في هذه الشرطه كحطار مركب الجنس العالي
 او الفصل الاخر على مبدأ البعد من الماسه من اسمها عموم منه وحر او
 مطلق لا يكون العام واسا محولا في الماسه وقد مثلا فيما عليه في
 سر ساء على قول الشارح وانه لم يكن لها حسن ان من قوله وذلك
 بان مركب مثلاً في مسؤله **فان** ولا كان فصله الى آخره لا يقال فافضل
 من هذا الكلام استدلال بصدق تعريف الفصل على كل من الماسه
 المتساوية من على فصله وهذا الاستدلال باطل والالم يصح النقض على التعريف

المحدود بدار

الاجزاء من جنس واحد

الدين ج

مركبها رقتاه ج

في اجزاء من جنس واحد

في تعريفه جامع لا ما يقول صمد الاستدلال فيما يخص في تعريفه انما هو
 في الجنس والفصل فافهم **فان** وحد الفصل الى نوعين في مان الظان
 السارح انما تبعية السج للعدا في هذا المبدأ مع ان يكون مسبا للجنس
 لم بحث لجوار ان يكون السج مع هذا الى احد قسمي الفصل او منكملي على انسان العدا
 فاما بل **فان** وان كان ممرا عن مشاركا بها في الجنس البعيد وهو فصل بعد
 لا يقال اذ اسئل عن الانسان ما اى جسم نام هو في داه وكما جاز ان كان على الجنس
 حار ان يحاط عنه بالساطع ايضا كما يدل عليه ما مر عنه في سى من قوله واما
 فصل اى جسم هو في داه لم يصح الجواب الا باعدا القابل للاعداد الى قدر ان يكون
 الساطع ايضا فصلا بعد لانه غير الانسان عما ساركة في الجنس البعيد في الصور المذكورة
 لا ما يقول المراد بقوله وان كان ممرا عن مشاركا بها في الجنس البعيد وهو فصل بعد
 هو ان كان ممرا عن مشاركا في الجنس البعيد فقط وهو فصل بعد الى سواها
 وفيه ان نظم الكلام ج ان تعبر فقط في الشرطه الاولى ايضا مع انه لا يجوز اعسالة
 فيها كما لا يخفى فافهم قوله واعرض عليه ان قواعد الفن عامة لا يقال ما في
 ليس بقاعد اذ القسم من المهورات النصوص لا ما يقول كخصص القسم
 في فن فيه سري الى كخصص القواعد او يقول مراده قد سى بالقواعد
 من الامور المصطلح للسطع فافهم قوله ورد عليه ان الانعام الى
 يحصل هذا الرد هو ان اجزاء الجنس المركب من اجزاء متساوية من اجزاء
 للموضوع الذي فرض هذا الجنس في ذلك الاجزاء فصول مرية نظر الى ذلك الجنس
 فصول بعد نظر الى النوع المروض لا يقال ان قرب الفصل ويعني لانه

ان يحقق في مفهوم واحد بالقياس الى سوا واحد وما ذكره الراد ليس كذلك بل
 بالقياس الى سوا واحد في نفسه الفصل المسمى عن المسار كات الوجه
 الى الوجه والوجه هو وجه واحد بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد
 سوا كان ذلك الوجه بالقياس الى سوا واحد او بالقياس الى مفهوم واحد
 كما ان الوجه بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد
 ان الوجه بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد
 اي في الامور فانها يقال ان الوجه بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد
 اسما في ركنه بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد بالقياس الى سوا واحد
 اسما في مطلق الماهية والكلام متسا في احوال مطلق الماهية مائل وانما يقال
 لوجه هذا الدليل لم اسما في ركن الجسم من السوي والصور او حلاصة الدليل
 حارفة ما دني نوصه بان يقال ان لم يكن احد من الالوه لم يكن الجسم المركب
 منها ما به حقيقته وان احصاه فانما ان يكون كل منهما حيا حال الالوه
 يلزم الدور وان احصاه احد من دون الالوه يلزم الرشح من غير مرجح لان السوي
 والصور داسان مساويان كس التحقق والوصف كما في في محله والقول
 بان المساواة فيما كان فيه صدقا وحكما وفي مادة السفس بحققا مردود
 بان ملك السوف غير مؤثر مائل فليس لاسم وجوب احصاء الى
 لا يقال من المبدء مبدء مبدء في الكتب الكلامية فكيف يصح معها لا
 يقول معها راجع الى دليلها الذي سواء لو لم يكن بعض احوال الماهية الحقيقه
 الى بعض لزم استبعاد كل واحد منها عن الالوه فلم يبق الماهية الحقيقه ماهية حقيقه

واحد في المثال بداية الماهية فلهذا مع وجوده في الماهية الراجحة الى مع
 بهما فهمه او لا يلزم من المساوي في الماهية في كس الحقيقه وكلم
 ذلك الدور لم لا يكون ان يكون الرجحان حاصلا في حد من حد حقيقه لاعتنا به
 فهمه واما في الثاني فان يقال وانما يقال في الثاني انما يقال في الثاني
 الحقيقه الوصفه المركبه كالسواد او لم يكن السوي المائل الى كس الحقيقه يقال
 فيه استدلال ظاهر او حلاصة السوي المائل الى كس الحقيقه يقال في الثاني
 ان حاصله سواء الكل لا بد ان يكون حاصلا في حد من حد حقيقه لاعتنا به
 والسوي لا يكون عارضا لنفسه فليزم ان لا يكون الحقيقه كمالا سواء كان حقيقه
 هو به او عارضا كمالا لا يخفى لا يقال وانما يقال لانه بطلان يقوم الحقيقه الوصفه
 فان المركب من الحقيقه والعرض هو به لا يقال لا يكون ان يكون العرض حقيقه
 محولا من الحقيقه والا لكان الحقيقه والعرض محققا كس الوصفه او الالوه او
 المحموله محققا في الوصفه مع الكل مائل وانما يقال على قدر مبدء الدليل
 الثاني لزم اسما في ركن الماهية الحقيقه مطلقا لانه في الكل فاقم
 نعم العارض للسوي نعم العالم ان يكون كل واحد من الالوه ذلك العارض كس
 ان يكون فاما بعض ذلك المعروض فلام ذلك فان العرض مطلقا بالعدد
 المحصول وليس سوي من هذه فاما بعض ذلك المعروض بل ملك الوصفه
 فانه ما هو انما وان اردت ان يكون كل واحد من الالوه العارض فاما مجموع
 المعروض او طر من الالوه فلام اسما في ان يكون العارض للسوي نعم العالم
 عارضا لانه سواء لو ان يقوم مجموع العارض في المعروض لا مجموع او يقوم

الكون ان لا يكون تمامه حقيقا في الالوه ان يكون العارض للسوي نعم العالم

بان يدرك

الذي

هو من المعروض الصاخر من المعروض ويكون الخارج عن المعروض
 بذلك لولا الاصل في كون مجموع العارض في مجموع المعروض توزيعا ولا فسادا
 فلما لم يرد من اسماء العارض ليس يحسن القائم على بعض المعروض ان لا يكون ذلك
 العارض عارضا له سواء لم يوصف بامل ولا بفعل فان والاول اللارم
 مما يحل تحت الاول ان يعرف اللارم المذكور منها غير مساو للارم
 الا ان يظهر لانه يتحقق بدون ملروم والحوادث ان المراد بامساع الفكاك
 من غير من سبغ في امساع يحقق ملروم بدون وهو يتحقق في لارم الا ان كمال
 تحت الثاني كمال يفرغ الى سوسى وهو ان امساع الفكاك المعروض
 اللارم اعم من ان يكون مساو اذ اب اللارم اذ اب الملروم او مجموعهما معا
 او امر اخر على ما صرح به السارح في شرح المطالع اذ اعرف هذا فيقول
 ان جميع الامور العارضة للشيء تكون لارماته لان عروض من لشيء امر ممكن فلا بد
 من علمه فالعارض الماء صود مع علمه يكون لارم المعروضه فلا وصفه لشيء كمال
 العارض الى اللارم والمفارق والحوادث ان المسعاد من الظاهر يعرف اللارم
 بان يكون بامساع الملروم في جميع ارباب وعود الملروم والعرض المفارق ليس
 كذلك في جميع النظم لكن في مساحك اذ وهو ان المفارق الدائم على هذا
 السوءه بدخل تحت اللارم فيكون الدوام والاروم متساويين كالا في قوله
 من المساحك هذا انما يصح اذا كانت بين الامثله امثله الا ان كمال الخارج
 اللارم والمفارق واما اذا كانت امثله اللارم والمفارق بان جعل اللارم
 والمفارق قدس للنفسين كما هو الظاهر لانه في ان جميع اللوارم والمفارق

هذا هو المعروض الصاخر من المعروض ويكون الخارج عن المعروض
 بذلك لولا الاصل في كون مجموع العارض في مجموع المعروض توزيعا ولا فسادا
 فلما لم يرد من اسماء العارض ليس يحسن القائم على بعض المعروض ان لا يكون ذلك
 العارض عارضا له سواء لم يوصف بامل ولا بفعل فان والاول اللارم
 مما يحل تحت الاول ان يعرف اللارم المذكور منها غير مساو للارم
 الا ان يظهر لانه يتحقق بدون ملروم والحوادث ان المراد بامساع الفكاك
 من غير من سبغ في امساع يحقق ملروم بدون وهو يتحقق في لارم الا ان كمال
 تحت الثاني كمال يفرغ الى سوسى وهو ان امساع الفكاك المعروض
 اللارم اعم من ان يكون مساو اذ اب اللارم اذ اب الملروم او مجموعهما معا
 او امر اخر على ما صرح به السارح في شرح المطالع اذ اعرف هذا فيقول
 ان جميع الامور العارضة للشيء تكون لارماته لان عروض من لشيء امر ممكن فلا بد
 من علمه فالعارض الماء صود مع علمه يكون لارم المعروضه فلا وصفه لشيء كمال
 العارض الى اللارم والمفارق والحوادث ان المسعاد من الظاهر يعرف اللارم
 بان يكون بامساع الملروم في جميع ارباب وعود الملروم والعرض المفارق ليس
 كذلك في جميع النظم لكن في مساحك اذ وهو ان المفارق الدائم على هذا
 السوءه بدخل تحت اللارم فيكون الدوام والاروم متساويين كالا في قوله
 من المساحك هذا انما يصح اذا كانت بين الامثله امثله الا ان كمال الخارج
 اللارم والمفارق واما اذا كانت امثله اللارم والمفارق بان جعل اللارم
 والمفارق قدس للنفسين كما هو الظاهر لانه في ان جميع اللوارم والمفارق

لا يكون ان يكون كمالا لامله صحيحه من غير سارح بامل فالتسبب واللامر اما لارم
 الوعود اليها احاط تحت الاول ان قصر اللارم في لارم الوعود ولا لارم
 الماسه من خروج لارم الماسه المودوم من حيث العدم كالا في قوله الوعود من غير
 السارح بامله من هذا القسم لان كلامه لارم الوعود ولا لارم الماسه على الوعود
 الذي قسم من السارح يكون بامساع الملروم بامساع وعود بامل والحوادث
 سلم حوار كون الشيء لارم ليس معدوم ان الحصر منها اسفرا في لا يفرق حوار
 الا حمال العقل تحت الثاني ان يخصص هذا القسم باللامر مما لا وعوده
 له فان المفارق الصامم اخرى في مثل هذا القسم بان يقال المفارق الثاني
 لمعروضه اما بامل لشرط وعوده الخاص او بامل لاما يحقق والحوادث
 ان المطا ان العرض العلى غير متعلق بقسم المفارق الى هذين القسمين كمال
 بقسم اللارم اليهما كالا في تحت الثالث ان يعرف اللارم المطلق كمال
 كون الملروم هو وعود الماسه قسمها نوع بدافع والحوادث ان المراد بلامر
 الوعود لارم الماسه بشرط الوعود فان قلت لو كانت الماسه الانشأه
 ملروم للسواد بشرط الوعود الخاص الذي هو وعود الحبشي لارم حوار اعم الملروم
 غير لارم لان الماسه الاساسيه الموصوده اعم من السواد خفقا والحال
 ان لارم الملروم الى لارم اما يكون مساو له او اخص منه مطلقا قلت
 مع قولنا الماسه الاساسيه بشرط وعوده الخاص ملروم للسواد وهو ان
 مجموع الماسه الاساسيه مع وعوده الخاص ملروم للسواد بامل فان
 لا بد ان لارم الوعود الى حمل تحت كلام السائل على ان الطال القسم

ان يكون لارم في كل لارم من لارم الماسه المودوم بلامر الوعود من غير سارح

كما هو الظاهر وان امكن حمله على المبيع بان يقال ان صاحب النقص كان يدعي
 ان النقص بهذا الوجه الحق في سائر النقص فيه وكل نقص يحق فيه سائر النقص
 فهو صحيح فليس فيه وجه للنقل كبرى هذا الدليل القوي في لم يكن
 هذا الوجه موجه بامل قوله لم يكن له معنى اصلا وقد يقال ان كان يراد بقوله
 في الجملة 2 ما يطلق عليه لفظ الماهية او يراد به ما يكون مساو امساح الفكاك او
 المعلوم او غير او يراد به ما يصدق عليه الماهية بوجه من الوجوه اى اعم من نقص
 عن حيث هو او بالخطوط او بالمجردة بامل قوله وقد ان الماهية من غير نقص
 سوى هي الماهية من حيث هي سى الى النقص بالاطلاق ويراد بقوله في الجملة بوجه عدم
 نقص الماهية سوى اصلا فسواء كان قطعاً لا يقول قول هذا المزمع ان يكون
 سوى مساو له او المطلق المعد بالاطلاق مساو للمطلق من غير نقص بالاطلاق
 وهو ايضا فاسد لان قسم سوى يجب ان يكون احص منه قوله فالاولى انما
 قال فالاولى اساره الى صوار ما ذكرناه من الاحتمالات في الماهية في الجملة بامل
 قوله والمراد بالماهية في تعريف اللارم الماهية الموجودة لا يقال ذلك
 من وجوه الوجه الاول ان السكون اللارم للماهيات المعدومة يكون خارج
 2 عن تعريف مطلق اللارم الوجه الثاني انهم لم يسموا في قسم الكل الى قسم
 الى وجود الكل فالظاهر ان لا يسموا الله في تعريف اللارم الذي هو مرفوع
 الكل ايضا الوجه الثالث ان احد الماهية الموجودة في تعريف اللارم المطلق
 ايضا وجه انقسام سوى الى قسمين والى غير 2 والمراد بلارم الوجود هو
 ما ليس في الفكاك عن الماهية الموجودة الوجه الرابع ان الموجوده معد

لا يقال ان لا يجوز ان يراد من حيث هو في قوله او ليس هو الفكاك عن الماهية من حيث هو

بالوجود

بالوجود والماهية من حيث هي مطلق والمعد اما احص من المطلق او مساو له
 فلو كان المراد من الماهية في المقسم هو الماهية الموجودة لم يكن المقسم
 احص من حيث هو او مساو له لا كما يقول غير الاول من الاتفاقيات غير سبوت هذا الاحتمال
 بان الماهية المعدومة التي لزمها سلب احر موجوده في الجملة قطعاً لا باعتبار
 انصافه بالسلب لا باعتبار سلب لارم لها فان موضوع السالبة موجود
 حيث انه موضوع في حكمه عليه وان لم يقص السلب وجوده فانه غير
 الوجه الثاني بان ما ذكره السائل هو الاسمي ودور يركب الاحتمال
 البعد عند الحاجة اليه وغير الثالث بان سبوت السى للوجود قد يكون
 ماهية وقد يكون لخصوصية كونه موجودا والمعتبر في المقسم هو الموجود
 عند المعنى لا الموجود من حيث انه موجود وعلى احد الجواب عن الوجه الرابع
 من هذا الجواب الذي ذكره الثالث بامل قوله ان في الخارج هذا التعريف
 سواء على ان المسادر من الموجود عند الاطلاق هو الخارج وتعلم منه حال اللارم
 شرط الوجود الذي هو بالمقابلة فليس مراده قد سبوت كخصه لارم
 الوجود بل لارم الوجود الخارجى بل ما ذكرناه بامل فالتـ ولو قال اللارم
 الى لا يقال بهذا التعريف وكذا تعريف السابق مساو لامور من حيث هو الماهية
 مع ان جعل اللارم قسمي من الكل سبوت ان لا يكون حتما لا كما يقول قد
 ان الطان اللارم قد قسم لا القسم او يراد بكلمة ما في تعريف الكل بامل
 فالتـ لم لارم الماهية الى لا يقع عليك ان المسادر من حيث هو العنان هو احص
 بهذا المقسم بلارم الماهية من حيث هي مع ان ذلك ليس كذلك بل لارم الوجود ايضا

سيقسم الى اثنين وعبر اثنين فالاولى ان يقال ثم اللام اما من اجل وكونه ما
 ذكرناه ببيان سريخ الخطا حيث قال وللام قسم اولا الى اثنين وعبر اثنين
 فاما من اجل ان يكون مقصودا فليس كذلك دفع وحل في كل واحد
 اثنين واما ان يكونا من صور الطرفين غير كاف في معنى من الصدقات فكيف
 يكون كافيا في الجرم المعبر عن لارم اثنين فلا يصح في تعريف اثنين على معنى
 من اراد ان يتحقق الدفع على وجهين احدهما ان يكونا من صور السد الصامعة
 التعريف لكنه قد اوردوا على كونه معلوما في اصل التعريف اثنين من الذي
 يقع تصور المردوم مع تصور اللارم والسد في قولهم العقل الى وانما ان اسناد
 الكفاية الى تصور الطرفين سواء على ان تصور السد لارم لتصور مما في جميع صور
 اللارم اثنين في ان في هو الوجه الثاني تحت وهو ان اللارم الذي لا يكون
 تصور السد في لارم تصور الطرفين ولا يكون الجرم تحتها الصا الى وسط خرج
 على التعريف الا ان يقال مائة السد لا بد ان يكون محققا وكون لارم من
 كذا لك ثم ما ملئ لم اعلم انه محذور ان راد بل لزم في معنى اثنين وعبر اثنين مطلق الحكم
 وان اراد معناه الط فمع الاول فصل في اثنين فمما يكون محمولا لارم لم هو
 ويكون الحكم منسوب محمولا لم هو صوغها على الطرفين غير حجاج الى وسط ولكن
 الحكم بينهما طريق الجرم حجاج او بالعكس وعلى الثاني وحل في الاحتمال الثاني
 فاقم قولهم ادا وقع هذا قسم الى المقصود من بيان معنى القائم والمثبت
 هو السد على ان الحجاج في قولنا رادانا المثلث مساو لثلاثين ليس باعسا
 تصور الطرفين بل باعسا للحجاج في الحكم من يكون الحاصل من فصل عبر اثنين

سبيل مع

وساقى اثنين فاقم قال وهو ان الوسط الى قد يقال فمع الثاني ان اللارم
 عبر اثنين ما يكون الصدق منسوبه لمردوم فاما من اجل الاول او الثاني
 فقط بل من بعض هروما فكون اللارم الذي يكون منقسمين منسوبه لمردوم
 من القياس الاساسي او الاقتران الذي يتوقع الشكل الاول والثاني او
 الاسد او التمثل خارجا عن اللارم عبر اثنين مع ان ذلك ليس كذلك
 كل لارم يكون الصدق منسوبه لمردوم فحاجا الى الدليل فتوقع من كما صوره
 قوله فليس كذلك فكاه قال الى قوله لا الاتصال الجوهري لانه من معنى ما هو
 كالاخيه فان قلت القسم من الصور لارم الصدقات كما هو المفسر
 فامعنى قوله مقصود من جميع الجمع لا الاتصال المحقق قلت ان القسم لارم
 هو من فصل الصدقات فيج الحلو والجمع والاتصال المحقق باعسا وذلك
 قوله يعني ان لارم الحاص الى لا يخفى عليك ان تعريف السد للسؤال يدل على
 عكس ما فهم من كلامه فليس كذلك فامل قوله وحب ان تعبر في مفهوم
 عبر اثنين الاصل الى الوسط لا يخفى عليك ان مراد الحجة وحب على
 احد الاخرين اما ما ذكره فليس كذلك واما ان تعبر في اثنين عدم الاصل
 الى الوسط كما لا يخفى وقد يقال لم لا يجوز ان يكون مراد المقصود ببيان تصور الطرفين
 للجزم في مفهوم اثنين من عدم احصاء الى الوسط بالسف المذكور بقرينة الحجاج
 في سدرج الوسائط المذكور في اثنين او يقال اراد بالوسط في تعريف عبر اثنين
 الوسط اللغوي فامل قال السارج فان اردت من اثنين اما ان يكون الى
 في هذا الحصر تحت فاعلم من البحث الاول من الاحكام المردومة على قسم اللارم

الى لارم الوحدوي والى لارم الماهية ذكر ولا تفعل فذلك وحاشا
جميع ادراك الباني بعد ان ادراك الاول الى فته كبر وحين الاول ان
لرؤم المفعولات الثانية لموجوداتنا من فعل اللزوم الدمين على ما هو حواء
كل رؤم الحسد والكلمة والتوعية الفاعل للحيوان والالسان من الامم هو
انفكاك ادراك الحيوان والالسان عن غيرهم العوارض اللارم لاني الدمين
ما مل الوحد الثاني انه لو كان اللزوم الدمين هو هذا الدك دكن قد كس
لزم ان يحق للزوم قسم رايح ومولر وم سئ سئ ما عسار وهو دلك السئ
في الدمين تحت مئ يحق دلك اللزوم في الدمين فقط انصف بلك اللارم
مئ عمن ان يكون دلك اللارم مدركا كما سطره لعل دلك قد كس في لارم
الماهية وبالجملة لا يوافق من لارم الماهية ولا رم الوحد الدمين في ان اللزوم
في كل مئ سدر عئ ان يكون كذا يحق اللزوم انصف باللارم سواء كان اللارم
مسا دكا او لا يامل فذلك فيكون لارم الماهية لارما دمين في هذا النوع
تحت ادجرد وهو اللارم في الدمين ععد وهو اللزوم في لا يوجب كون
اللارم لارما و مسا مل لاند في دلك مئ كونه لارما سطر الوحد الدمين فقط للزوم
ما مل فذلك فيكون مسا بالمع الا حص نعم مئ هذا النوع ان يكون كل لارم
دمين فلو من معنى الا حص مئ ان دلك ليس كذلك لان العلم بالسئ لارم سئ
للعلم بالدليل مئ انه عمن مئ كما لا يحق ما مل فذلك في الالزوم مئ دلك ان لا يكون
اللارم مسعودا به الى لا يقال اذ لم يكن اللارم مدركا لم يكن اللارم موجودا في
الدمين واذا لم يكن موجودا في الدمين لم يكن الماهية مضمومة في الدمين لان سئ

الصفحة

الشيء نفس فرج سويها في نفسها بل لان انصاف الماهية باللارم باللارم في الدمين
لوجب انصاف هذا اللارم الدمين ما به باس لموجود مئ في الدمين مئ سئ
السئ العمد فرج لسوب دلك العمد فلابد مئ وجود النصف اربا في الدمين مئ
اذا كان انصاف الحيوان بالجملة دمين فكا لاند في هذا الانصاف مئ وجود
الحيوان في الدمين لاند مئ وجود لند انصافه لا يات بقول للجملة في المسال المذكور
مئ وجودان في الدمين اقدم مئ لاند والا فصوره والاول كاف في انصاف
الحيوان مئ يكون السطر الاول في كلام المعرض مضمومة ما مل فذلك واعرض
عليه فمل مئ دفع هذا الاعراض بان المراد باللارم في قوله ويقال الدمين على اللارم
الما هو اللارم مئ اللارم واللمر وم اللد مئ كلف تصور مئ للزوم مئ لارم اللارم
على العهد بقرينة تحليل التمثل اعن قوله فان مئ تصور الالسان ادرك ايه ضعف
الدواحد بقرينة قوله والمعنى الاول اعن الم والحوا ان قوله قد كس مئ عمن
الى اسارة الى ان دفع هذا النوع وحصوله ان مئ حل اللارم في قوله ويقال
السئ على اللارم الم على هذا الرم حمل الكلام على خلاف ما اعطى اصطلاح عليه
القوم ومئ ادعي سوب هذا الاصطلاح مئ دما كان حمل العنان عليه فذلك السئ
في مقابلة السد قد كس ما مل ولا تفعل فان الله لا يحق العنان
فان كالتب ارادة مئ مئ مئ سئ الالسان فلا رد عليه ما يومم
مئ ان السئ لا بدول مئ مئ مع بقا المحل ولا حاجة الى الجواب بان الحصر
علم يعود سنا ما راس ما به مئ على ما مل قال طوار ان لا جميع انفكاك عن السئ
وبدوم له فمئ ان حصر عن المعارق فيما ذكر استراس وما بدوم للسئ فمئ مئ

غير المبرور به كما ذكرناه في اواخر بحث الدروم فلا بد على من عارض المناد
 فادركه بابل فالتدليل ان بعض ما فرد حقيقة واحد الى قبل ان يسل
 قولنا تمام المسكن من الانسان والفرس كل بالقياس الى الحيوان وما
 من الاول والدمية التوفيق له ولا يمكن في اية غيره ان يعلل بحسب النوع وليس
 الفصل والالكان على حقيقة الحيوان او اطلاقه فلا بد من دق قوله في
 الخاصة او التوفيق العام مع ان تعريف سببها لا يصدق عليه كالاخير والمحملة
 ان خاصة نفس المفهوم خارجة عن قسم الكل الخارج الى اقسام مع وجودها
 تحت المسمى وكيفية القسم الى الكل على وجه بعد خروج مثل هذا الاحتمال
 عن اقسام بعد عناية التعديل فالتدليل ورسم الخاصة بما لا يمكن معقول على
 ايراد حقيقة واحد فقط الى تعريف المعنى في كون الكل موصفاً بصفة
 على ايراد حقيقة واحد وسببه على ايراد تلك الحقيقة كما ان المعنى في كون الكل
 عرضاً عاماً موصفاً لا ايراد حقيقة واحد ولا ايراد تلك الحقيقة انما يكون
 الى سبب مثلاً الى الحيوان كان خاصة له واد افسر له الى الانسان كان عرضاً
 عاماً فصدق تعريف الخاصة على خاصة الجنس بامل لا يقال ان كان الكل
 الخارج الذي هو محمول على افراد طيور واحد وعلى بعض تلك الطيور انما
 من غير ان يصدق على سبب ايرادها مما خاصة بطل تعريفها لعدم صدق عليه وبطل
 انما حكمهم بان الخاصة المفردة بهذا التعريف اما ما سأل في الخاصة او اهل من ان
 عرضاً عاماً كما يصدق عليه ظاهر تعريفه بلزم ان يكون الوصف العام بالقياس الى
 بعض ما يصدق عليه عرضاً عاماً وبالقياس الى البعض الآخر لا يكون عرضاً عاماً

في ذلك ليس كذلك فلا يكون تعريف الوصف العام فاعلاً لا يتناول ما فرد
 احتمال عطفه فلا سطر في التعريف او يقول قد اختلف في القنونة المفروضة
 النوع كونه خاصة فاما بالقياس الى بعضها النوع وبالقياس الى غيرها خاصة
 لا يقال تعريف الخاصة غير صادق على التعديل نظر الى الجنس ولا على النوع نظر
 اليهما معاً اهم من هو اعلى ان الفصل نظر الى الجنس خاصة وكذا النوع اليهما
 لا يتناول هذا اطلاق اخر للخاصة بامل فذلك مستبعد اذ ان الفصول
 يعنى هذا الاسناد وخرى لا ان الفصول التعديل مما اوجها السابح عن التعديل
 بعد الاخر فقط كما جعلناه سابقاً فلا يلزم ايراد المخرج بامل فالتدليل ورسم
 الوصف العام بما لا يمكن في كل الى قبل هذا التعريف غير جامع لانهم من هو اعلى ان الجنس
 عرض عام بالنسبة الى الفصل ولا يمكن ان يصدق على افراد الفصل
 عرضاً عاماً والحوادث ان اطلاق الوصف العام على الجنس بالنسبة الى الفصل
 اصطلاح اذ يعنى من كلام السبب في سان المناسب والمناسبات للكل
 الجنس وذكر الاصطلاح غير متعارف كما صرح به السابح في عامة الكتب التي
 سبغ المطالع وكذا الكلام في قولهم الفصل والنوع خاصة نظر الى الجنس بامل
 فان حيث لم يحقق ذلك اى لم يحقق كون تلك المفهومات ما ينسب للكل
 او لم يحقق عدم هذا الحوار المدكور بقوله حوار الى قد يقال لو ترك قولهم لم يحقق
 ذلك وقيل فاطلق عليها اسم الرسم الى لا فاد المقصود فادهم قوله اما ما سأل
 موصود في الاعيان اعلم ان الماهية الحقيقة قد تسعمل في مقابل التعديل
 وقد تسعمل في مقابل الاضمار والطاير مراد قد يكون بالماهية الحقيقة

نظراً

منها الاول حيث قيل في قوله اي موجود في الاعيان اذ اعراف هذا القول
المراد بالاعيان الاعراض في قوله واما اعراض الاخر اعراض او المعلوم في الاعيان
وعلى الاول لم يحل التعارض كما لا يخفى وعلى الثاني مما ذكره من قوله واما الاعراض
فلا إشكال فيها الا انهم ادوا اعراضا في معنى المعلوم في العين قد يكون اذ انقلبا
في نفس الامر فهو كما تحققت الموجود في الاشكال من داساها ودر صاها الا
ان يقال ان ادوا قوله اي موجود في الاعيان سواء كانت متحصلة في نفس الامر
لا إشكال فافهم قال قلت ليا معان وراي ملك المفهومات اليه هذا الخبر لا
من الكلام السابق كما لا يخفى لئلا يكون ملك المفهومات مع مفهومات اخرى
ما وجه تسميتها الكلمات بارايها وتكون المفهومات المذكورة بالاسماء
المفهومات الاخر لو ارم فيكون التعريف سلك المفهومات رسوما اسمية
بالاعراض وان صح كونها حذو والاسم انما بالاعراض كما يدل عليه قوله قد يكون
نعم اليه الا ان يقال المقصود من قوله وهو يعمل اليه مع لاسم الام الدليل على
كون التعريفات المذكورة للكلمات رسوما لها وتحصيله ان يكون هذا الدليل
مسيرا اليه المدعى مجموعا اذ الكلمات امور اعراضية فيجوز ان لا يكون لها
ما يثبت وراي ملك المفهومات في تعريفها بها حدود الاسماء بل وان لم
ان اقول يمكن ان رسم التعريف المذكور للفصل حيث قال السيد
في اول بحث الفصل في حاشية المطالع ان الفصل عند المنطقين هو الكل
الذي سمي به الشيء في ذاته لا رسم له ولا سلك ان التعريف المذكور له يقول هو الكل
المحمول على الشيء في جواب اي من مسمى ذاته لا رسم له لانه مائل قوله والمف

برك الباشا في معنى ان المقصود من اسلوب القوم فلا بد للقول من جهة
وان كان كلام القوم في معنى خلاف الظاهر واما ليم الله مؤسدا لمصر عدل الله
لا بد له من جهة قال من ليا فادى بل فادى ان احدهما ماذن واما ان كلمة
الكل انما هي بالاسم في امور يحل الكل عليها بالمواطاة قال لا محل للاسقاط
ومو حيل سو مو فان قلت المحمول في حمل الاسقاط في مجموع دو مو ما اصف الله
او ما اصف له الله فقط فان كان الاول فيو محمول على موضوعه بالمواطاة
لا بالاسقاط كما لا يخفى وان كان الثاني يلزم ان لا يكون حمل الاسقاط فيها
من المطلق المعبر بربط المعارضين وهذا من سببه حارفا او واما
كما نطق به عن سراج المطالع قلت كذا السبب الا صرح المحمول في حمل
الاسقاط ليس محمولا على الموضوع صعب بل اوجب الله الى الموضوع
في صرح محمول هو المسبق او المركب من كلمة دو وما اصف هو الله والمحمل
في محله هو حمل المحمول الحقيق لا مطلق المحمل فامل قوله واما بالنسبة الى
افراد الاعيان فلا لا يقال يمكن ان تعرض العقل ضد النطق على افراد الاعيان
و تعرض ضد من على من وان كان غير مطابق فيكون في الكلمة الصادق في
معنى قوله واما بالنسبة الى افراد الاعيان فلا لا يقول معناه واما
بالنسبة الى افراد مائة من حيث انه مائة فلا نعم اذا فرض صدق
افراد مائة كانت ملك الافراد او اداله وليس كلاما فيه فافهم قوله
وحمل الاسقاط وحمل التركيب حول هذا الفصل حمل الاسقاط وحمل
من اعلى من بواسطة الاسقاط عند اللا حصر من جمعا كما صرح به قدس سره

قطر والاشعة حارة عن كثر
شأنه بوسطه فود ما تقوم مقامه
فقط الاستدلال به

الشيء مما في الكلي الممكن الوجود العرفي هو وجوده واما اصلا الصافي
فما كان له من اي امور بل من القوم عليها فلا رد ما قيل من ان الخصم قد ادعى
بطلانها بدرا من غير من السلب في نفسه فان لو كان المفهوم من احد معاني
المفهوم الآخر لم يرد من فعل احد معاني الفعل الآخر في نفسه بل من وجهين احدهما
ان صور العباد ان يقال بدل قوله لم يرد من فعل الآخر ان يكون فعل احد معاني
فعل الآخر كما لا يخفى وما بينهما ان هربا من هذا الدليل في مثل الكلي كلي كل
ادعى من الكلي المطلق قد يصر كليا طبعيا اذا سئل الى نفسه ولا يصح فيه
القول بغيره ففعل العباد من بدون المخصوص ماض في نفسه قد يكون كذلك
مفهوم الكلي ليس هو مفهوم الحيوان ولا هو امته مسطور فيه انها او مثل قولنا
الحيوان كل مما يكون في الجوهرية كما هو صواب ان الكلي حسن للكليات اول
ممكن ان يستدل على هذا المعاد بوجه لا يرد على من فيها من الوجه الاول انه
لو كان الكلي عن مفهوم الحيوان مثلا لم يرد ان يكون مفهوم الانسان مثلا عن
مفهوم الفرس لان الكلي على هذا السبيل يرد على كل واحد منهما وعلى من
عن ذلك الوجه الثاني انه لو كان المفهوم الكلي عن ما سأل الله كان الكلي
محملا على ربه مثل معرفة الذي فرض الله عليه فصدق ربه كلي كما يصدق ربه
حيوانا ورعا انسانا مع ان ذلك ليس كذلك والالزام بعد ذلك كما لا يخفى
على من يفهم الوجه الثالث انه لو كان مفهوم الكلي عن معرفة يلزم ان يكون
مثل قولنا كل من كل فصفة غير مفيدة لكون المحمول فيها عن موضوعها مثل
فولسه فلا فرق اذن بين الكلي الطبعي في لا يقال لم لا يجوز ان يردوا انقولهم

الحيوان

الحيوان من حيث هو منها الحيوان المركب مع الكلي بوجه موافق لمثل الكلي
في كنه كل الحيوان المفروض للكلية او الصالح للتفويض لها لا يقال لا يقع كذا في
امثال من المقدمات الاسان الاطلاق في نفسه او صالحا لكونه مفروضا في
موضوعه فيفارق الحس الطبعي فانه وان كان صالحا لان يخصص له الكلية لكن لا يكون
صاحبا طبعيا من حيث الحقيقة فافهم قوله معنى انه ما حد مفهوم الكلي عن
والكليات مساويا ان يصدق احد معاني كل ما يصدق عليه الآخر في وصاله
معناه ما حد مفهوم الكلي في سواه ما حد من مفهوم الحيوان من غير اسان او الكلي
المستطوع من عنوان الكلي لا معروفه فانه لان اعتبار من الامور التي لا يقال
منها كان الاول ان كلمة مثلا لا يصدق عموم لا فلهذا وسائر ما هو اقل من مفهوم
احدهما فقط كما سنرى في موارد اسئالتنا التي تاتي في قوله ان اعتبار من
الامور السالبة لا يخص بالحيوان ولا مفهوم الكلي في ذلك اذ ان اعتبارا فلهذا
الحيوان الساطع جدا او قلنا ربه فافهم فصفة او قلنا العالم بمعرفة وكل من طار
فما سنرى في الصور الاولى حد طبع من الحيوان الساطع وحيثما يقع
وحد على وفي الصور السابعة فصفة طبعه وصفة مستطوعة وصفة طار
السابعة فباس طبعي وقياس مستطوع وقياس على مع الهم في جوا
على هذا الاعتبار في الكلي مع موضوعه وفي الكليات الحس مع
موضوعها كما نطق به عبارة حاشية شرح المطالع في كتاب الكليات المستطوع
لا يقال في الاول بان كلمة مثلا لا افاد مفهوم سالف في بعض الصور و
عموم لاصح في بعض اخرى مع ان ما في عموم طرفها معا وخر الثاني بان

لنا

قوله بل سائر المسائل ومفهوم الكتاب انما يخص الكليات
التي هي صور ما مل في الوجود اي قد يكون موصودا ظاهر هذا القسم
بان واما الكليات الطبع موصود في الخارج فلهذا يكون الحكم فيها على بعض الايراد وكل
جملة على ان مفهوم الكل الطبع موصود ولا يمكن ان يكون في موصود ووجود
من ايراد فافهم قال والحيوان هو هذا الموصود الى ان يريد يكون الحيوان
هو من هذا الحيوان هو ان في خارج منه مفهوم وان اريد ان يكون على
فموسم لكن لا سلم ان في الواقع للموصود يكون موصودا في الخارج قال
لا في مسائل الحكم الالهية الناجمة عن احوال الموصود من حيث هو موصود
اما اول فلان الحكم الالهية في المشهور عبارة عما يجب فيه عن احوال الموصود الذي
لا يتوقف وجوده على غيره وما في الخارج ولا في العقل والحوادث الحكم
الالهية يطلق على مفاهيم احدى ما هو المشهور الذي يعل وباسمها هو
استار الله السائر بقوله الحكم الالهية التي هي وسع العلم الالهي هذا المعنى الفلسفي
واما ما فيها فلان الاحوال التي تحت عنا في العلم الالهي الساج
عن احوال الموصود من حيث هو موصود وانما من غير الموصود لانه يعتبر في
الموصود فكيف يكون الحق عن وجود الكل الطبع من مسائل الحكم الالهية
بما في منه فافهم واما ما في فلان الوجود الذي هو موصود في الحكم الالهية
اما الوجود الخاص او المطلق لا يسئل الى الاول وهو طبع في الاول
بلزم ان يكون الوجود المطلق واسطة في السوء للوجود الخاص ووجود
الكل الطبعي اذا عرف هذا فيقول كون العام واسطة في السوء

مقدم

الحيوان

ان من سائر ما مل في الوجود ان حمل العالي على الشيء بواسطة
حمل السافل عليه فامل في الذبح والاعقل فان ابد لا تحت العاقلين قال
مختصر في اربع اي غير خارج عن مئة الاربعة لان السب الاربعة هي
كل كليات اعلم ان في هذا المختصر مسائل بسبب عن المفاهيم ايرادا وعلما
فيقول وبالله التوفيق وسبب اريد التحقيق الاسكال الاول ان حمل النصارى
والنصارى انما بسبب تحقيق بين الكليات فكيف يصح ان يكون السبب بينهما
في الاربعة المذكور والحوادث ان المراد بالنسبة بينهما ان السبب بين الكليات
باعتبار صفاتها وحملها على سبب وجودا وعدما والنسبة في النصارى
وان كانا من السبب لكليهما السبب باعتبار الصدق والحمل الاسكال
الثاني ان صدق الكليات من على بعض الآخر مثلا سبب باعتبار الصدق
والحمل خارج عن مئة الاربعة والحوادث اما يخص الكلام في السبب تحت
الحمل باعتبار حال المسبب من تمامها اي صدقها ووجودا وعدما في جميع
ما يصدق عليه فافهم الاسكال الثالث ان صحة قول السبب بين الكليات
مختصر في اربع اربع لتحقيق السبب بينهما وكفى السبب بينهما حال اما الاول وهو
واما الثاني فلانه لو كفى السبب بين الانسان والفرس مثلا لتحقيق السبب
بين السبب الكائنة بينهما وبين احدى ما اذ لا بد من تحقيق السبب بين كل من المذكورين
وتحقق الكلام الى السبب الكائنة بين السبب وبين احدى الطرفين لتحقيق السبب
بالله وسبب الكلام في السبب السالمة وسبب والحوادث ان يطلان هذا
المسئل لم اذ فهم اسرطوا في بطلانه كون الامور المسئلة موصودا

في الخارج ولو معاينه واما السبل في الامور الدسده فلا بأس ان تثبت
 باعتبار انقطاع العقل على ان الط ان يكون هذا السبل من جانب المعلول
 وللعموم في طلبه كلام الاستكمال الرابع ان السبل كالمساواة ان يكون
 قائمه بجميع الطرفين او لكل واحد منهما او باحدهما فقط او لا يكون قائمه لشيء
 لا يستل الى الاول والثالث والرابع لانا حكم على كل واحد من الطرفين بما يما
 للاخر حكما صادقا ولا يصح رد ذلك الاستدلال بمبدأ المحمول لموضوعه ولا يستل الى
 الثاني ايضا والا لزم قيام العرض الواحد بالحق في محلين والحجاب انما يحل في
 الثاني ولا يلزم قيام العرض الواحد بالحق في محلين لان المساواة العامة باحد
 المساويين غير مساواة العامة بالمساوي الاخر وبهذا الكلام في السبل الثاني
 نعم ان السبل الحكيم قائم بالمحمول فقط وليس هناك سبلان احدهما قائم بالمحمول
 والاخر في الموضوع كما يظهر بادي بامل لان السبل في القضايا المعنى المسويه
 وهي قائم بالمحمول فقط وحل المسوي السبل في قولنا المحكوم عليه مسوي السبل
 من قبل الوصف حال المتعلق بامل الخامس ان السبل كالمساواة لا يح
 اما ان يكون موصود في الخارج او معدوم فيه لا يستل الى الثاني ادلاوق
 من السبل العدميه وعدم السبل كما هو المشهور ولا الى الاول ايضا لان اطلاق
 المساواة قد يكون عديمه ولا فرق بين المساواة في الملهومات الوصديه المساواه
 في الملهومات العدميه فلو كانت المساواة موصود في الخارج يلزم قيام الموضوع
 بالمعدوم على ان المشهور يتكون السبل معدومه والحجاب انما يحل في
 الثاني وعدم الفرق بين السبل العدميه وعدم السبل في محل بامل ثالث اذا

سب الا لا يقال نعم من قوله اذا لم يكن السبل الرابع انما يتحقق بين الكلمات
 اذ السبل سب بعضها الى بعض في جميع ان ذلك ليس كذلك اذ من السبل
 يتحقق مع قطع النظر عن سب بعضها الى بعض قال اذ السبل قائم قال
 فان لم يصد فاعلم ان اصلها هما مساويان وقد يقال انها الحجاب التي الاول
 ان هي العنان ان يقال بدل قوله هما مساويان هكذا فالمساويه بينهما اذ الكلام
 في بيان السبل دون المسببين وبهذا الكلام في قوله هما مساويان التي
 الثاني ان تعريف المسببين غير ما يصدق عليه على مثل زيد والاسنان مع
 ان السبل سب في هذا القول من ان السبل بين الكل وفي ذلك
 الكل عموم ومخصوص مطلق احب عنه بوحسب احدهما ان الثاني المحقق
 محمول على واحد في بيان العموم كما هو السبل من ان قوله على كثر من في تعريف
 الكلمات يخرج الثاني دون مقول وبما هما ان السبل بين الكل وفي ذلك
 الكل عموم مطلق تحت التحقيق دون الحمل فحور ان يكون ما سببه في السبل
 الخامس العموم باعتبار التحقيق في طريق يعرف بالسبل التي السبل ان هو
 المسببين غير عام لعدم صدقهما على الاخر المحموله والحركت بينهما هما
 مساويان لان الاخر اعلم للكل وكل علمه بانه كاس او بافقه هما مساويه
 للمعلول مع ان الاخر المحموله والحركت بينهما كالحوان والساطع بالسبل
 الى الاسنان محمولات على احوال الحجاب ان محموله الحوان والساطع على
 ما يصدق عليه الاسانه ليس من حيث كونهما وليس للاسنان سب هذا الاستدلال
 فامل قوله بان اللسان واللام يمكن لا يصدقان على سب اصلها لا يقال كيف

لا يصدق ان على سائر ما لها كليات وكل كل هو صادق على كثر من ولو في بعض
 تعرض العقل صدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر كسب العرض لا
 يقول الصدق المعبر في باب السب اما هو الصدق كسب عن الآخر على ما
 يصدق واللام ينسب اقسام السب ما لم يوفق له لان السب والممكن العام
 لان قال ينقص كل سب رتبة كفاي في احوال الكتاب وليس الممكن العام
 والسب رتبة للامكن واللامكن بل رتبة لهما وينصهما اللامكن واللامكن
 العام لا يقول ينقص في باب السب ما يصدق للمسلم للنقص
 واللامكن من ذلك كحق النقصين سب واحد ما لم يوفق له واحد ينقص
 الدعوى بالكتاب الصادق في رتبة كفاي ادعى هذا النقصين بل من
 عدم السب من بعض الكليات الصادق في رتبة كفاي اسما كفاي
 والسب او كفاي في رتبة كفاي السب ما لم يوفق له بل في الكتاب
 في هذا الكلام مما لا حاجة اليه في الجواب واعاد في زيادة التوضيح في رتبة
 اتصال الظان قوله اتصال وسواء في العرض فيكون مع الكلام بهذا العرض
 الاصل للمقطع في الكتاب الموصود والعرض السعي في الكتاب الصادق
 في رتبة كفاي سب ودكر لان المطلق مقدم للحكمة وليس في الكلام الحكمة فصفة
 موضوعها او محمولها كليا ورضا بل كل سب من مسائلها كفاي ان يكون موضوعها
 ومحمولها من الكتاب الموصود اى الصادق على الموصودات بل هو موضوع الحكم
 موصودا فلا بد للمقطع موصود احوال الكتاب الموصود اتصال وقد جعل في الحكم
 للكتاب العبر الموصود الصادق في رتبة كفاي سب وسب وصادق في رتبة

معين

يقول لغيره احوال الموصودات فلا بد للمقطع موصود احوال من الكتاب الصادق
 سواء الظان ان الكتاب العرض كذا فلا تعرض للمقطع مع اعتبار
 ما هم قال السارح فان صدقهما مساويان لان قال في رتبة كفاي وحين اصدحا
 ان السب من مفهوم الحيوان ومفهوم الجنس السافل الذي هو عام سر
 من الانسان والفرس المساواة يصح تعريف الحيوان مع عدم صدق تعريف
 المساويين عليهما كما لا يخفى واما سائر ان كل واحد من المساويين كالايمان
 والباطن يصدق على كل الاخر وليس الاخر كذلك لا مساهة صدق السب على
 فلا يصدق تعريف المساويين على شيء من افراده لا يقول الصدق المعبر
 في باب السب اما هو الصدق المتعارف ولم يصدق مفهوم الجنس السافل
 الذي هو عام سر من الانسان والفرس على الحيوان صدق وصدق
 كل واحد من المساويين على نفسه صدق مساويين على نفسه صدق مساويين على نفسه
 العام ما لم يوفق له المعبر في رتبة كفاي واحد كفاي بل ان يراى بالصدق
 من صدق صدق الصدق فلا يرد ما قيل من ان المساواة محققة من الان
 والباطن سواء حمل كل واحد منهما على كل ما حمل عليه الاخر ام لا وانما
 ما ندل عليه عنان المصداق والسارح اما هو صدق الصدق والحمل لا الصدق
 ما لم يوفق له وفي ذلك اى في صدق الصدق في مفهوم المساواة هو
 حمة الصدق المعبر في العموم والخصوص المطلق ومرة واحدة في رتبة كفاي
 الساس الى الساس كل سب اى ساس كل سب دال على لان كون السب
 من الساس والمسقط المساواة كفاي صريح في رتبة كفاي سب ان يكون

مرجع المساواة موصفين كل من مطلقين عامين ونقص المطلق في
 مائل وانما صرح السارح والسدس في كس من مراد لذكر التفسير
 شرح المطالع وحاشيته ثم اعلم ان المقصود بيان مراجع السدس
 في بيان مراجع السدس من الكلمات لا مطلقا فلا يراد ما قبل من ان السارح
 كما صرح من ان السدس من الخاني والكلمات ايضا الساس او العموم والخصوص
 الى سالتين كل من موصفة كلمة وسالته في ثلث الاول في باب
 سالتين ان من مراجع السدس على وجه يتناول للثلاث من جميع الموصف
 كلما كان او في ثلث لما كان المقصود الاصل في بيان احوال الكلمات
 حصص بيان مراجع السدس في الكلمات مع انه يورث حال
 مراجع السدس في غير ما بالمقابلة اهتمام اعلم ان من مراجع المذكورة
 للثلاث كما يكون للثلاث الاربع باعتبار الحمل يكون لهذا السدس باعتبار التحق
 ايضا فالاولى النصوص اليها ايضا في هذا البحث الا ان يقال الصدق الواحد
 في نصوص السدس اعم من الحمل والتحقيق منها وان كان مستوعبا لغيره من
 التحمل **فالت** والعموم المطلق الى موصفة كلمة الخ لما كان قولنا كل انسان حيوان
 مستلزاما لقولنا بعض الحيوان انسان وكذا قولنا بعض الانسان حيوان مسلم
 بعض الحيوان انسان لان العنصر البشري عكس سوى للاول انك في مرجع
 العموم المطلق موصفة كلمة وسالته في ثلثه و مرجع العموم موصفة كلمة
 واحدة وسالتين في ثلثه في هذا لا يراد ما قبل من ان الاول ان يقال
 ان مرجع العموم والخصوص موصفة الى موصفة كلمة وموصفة كلمة وسالته في ثلثه

ورجعه

ورجعه العموم والخصوص موصفة الى موصفين في ثلثه وسالتين في ثلثه
 قال لان الموصفين الخ واعلم ان في هذا المقام احكاما لا تخلو الاستدلال بها
 من سجد للادب ان يقول معصا من الله المستعان البحث الاول ان صفة
 كل من الموصفين في الافهام السلبية لفظ اد الكلي والخاني من المعاني المفردة
 الموصودة على ما في الفصل السابق فهي الموصوف من العرف المفرد
 والحوادث ان كل مفهوم هو موصوف في الكلي والخاني فان يراد المفهوم
 في الكلي والخاني يراد من السلب والاسباب الذي لا واسطة بين طرفيه
 عامة الاحكام ذكر في الفصل السابق الكلمات المفردة بزيادة الاعتراف بها
 وتكون حال الكلمات موصفها بالمقابلة البحث الثاني ان جميع السدس
 الموصودة على جميع الوصوه المحملة عند الفعل ويرد مثلا مفهوم ان علم فالتين
 عن الافهام السلبية فلا بد من تحقق سدها من ان تحقق سدها من ان
 لو تحقق سدها لكانت تلك السدس الكائنة بينهما حارصة عن طرفيهما
 لان سوت السدس من السدس في ثلثها ومساو بينهما كما هو المفهوم المعلوم
 والمفروض كون احد الطرفين موصوف السدس على جميع الوصوه المحملة فيها
 فلو تحقق سدها لزم خلاف المفروض والحوادث ان فرض وصول
 السدس يوصف من جميع السدس ومن يراد فرض في حال في ان سدرم في حال
 اخر اعني وصول السدس من السدس في احد ما فامل البحث الثالث
 ان صفة السدس من الخاني في المسألة فالمقابلة في حال اد السارح
 بل تعتبر في الخاني باعتبار الاعتراف على سادس ام لا فعلى الاول لا يظهر

كونه هذا الصالح و هذا الكاتب مثلا المسمى الى شخص واحد
 وعلى انما يلزم عدم هو القول بالعموم والخصوص المطلق سواء كان
 الصادق عليه كما لا يخفى وما ذكره قدس سره من قوله قل ان كان المسمى
 الى غير واحد لئلا يتحقق ما نزل ولا يفعل قوله وكذا ان بينهما ما
 يقال بينهم من هذا الكلام ان كل من الكليتين واحد من الترتيب فلو
 مع انه يجوز ان يتحقق الواحد من السيد الواحد بينهما فان المسمى المطلق
 وقولنا قول بعد معرفة معرفة المسمى فليان مع ان يتحقق بينهما المساواة
 والعموم المطلق الصافيان قولنا بعد الى من حيث انه مسمى للمعروف الصافي
 من في قوله لا يتحقق لولا ما ذكره كان قولنا قول بعد الى يا هذا الحقيقة
 مفهوم او كما لا يخفى قوله لولا سؤم هذا التوهم مما لا يمتنع اضعاف
 الضعف ولا يلزم من قولنا الانسان عالم ان جميع اعضاءه من الروحي
 والسدى كذا لكر بل يلزم انه يتحقق كذا في قوله والا لكان المحققين
 فيه كذا لو ان كونا المحققين باعتبار الوصل الاصلية سان حال الكليات
 كما سطره فافهم قوله فان قلت هذا الكاتب وهذا الصالح
 وبيان هذا فان الظاهر ان بعد هذا السائل صديق هذا الكاتب الخالي
 على من صديق عليه هذا الصالح فكيف هذا في هذا المظهر وهو المسمى
 المذكور في الجواب لعدم الاحتمال للسؤال الاول قوله وبذلك
 لم يحدد الخالي الحقيقي بعدوا حقيقيا ولم يغير تعاريف حقيقيا الى حيث
 من الوجوه الوجه الاول انه يلزم من هذا الكلام ان سمي السيد من المسمى

المسود

من بعدوا حقيقيا لا المسمى مطلقا مع ان الطوائف الباني
 الاول كما لا يخفى على ما نزل عن السارح في سره للمطالع الوجه الثاني كما
 يقرر الى سمي سمي وهو ان الطائفة كلامه قدس سره منها سمي سلم
 صديق الخالي وحمله على سمي ومع تعارض خصوصية تعاريف حقيقيا كما لا يخفى
 على السائل اذا عرفت هذا فيقول لا يظهر الفرق بين بعدد كاس في التوهم
 الصالح والكاتب الكليتين الذين جعلوا الذين للملاحظة او اذ واحد
 مخصوصه ومن بعدد كاس في هذا الصالح وهذا الكاتب المحمولين على
 ريد على بعد صريح حمل الخالي على من فلو جعل بعدد هذين الكليتين انهما
 بعدوا حقيقيا لزم ان لا يسمي السيد من كثير من الكليات ولزم انهما
 عدم كون تعريف المساويين ما نزل الوجه الثالث ان يكون المصادر
 الخبيث الحسان المتعارين تعاريف حقيقيا متساوية بل المصادر منها الخبيث
 المتعارين اعم من ان يكون تعاريفا حقيقيا او اعتباريا لان السارح
 في بعدد بيان كخص الكليتين في باب السيد من مطلق المعلوم والقول
 بان مطلق المعلوم في كلامه محمول على مطلق محمول المعلوم الذي على اذ
 تعاريف حقيقيا عرط فافهم الوجه الرابع ان الملازمة في قوله ولو بعد في
 واحد كذا الاعتراف بمراتب متعدد لزم الى مجموعة ادلائه في الكل
 من كون قولنا متعاضد تعاريف حقيقيا ولو بالوصف ولم يلزم من كلام
 السائل كون مطلق التعاريف موصفا للكل فاميل الوجه الخامس ان
 ما ذكره قدس سره من قوله فاما اذا اسرنا الى ريد هذا الكاتب لوصف لكل

على عدم صحة حمل الخلق ولكن مع البعد عنه وليس موضوعه بعد اقصاها
 ولو لم يكن كلامه قد كسرت بهما على حمل الخلق وصدقه على سبيل لم يدع السؤال
 ادعى السائل سوان السارج فداعى حمل الخلق وصدقه على سبيل والا
 لم يصح قوله السب من الخلق والكلمة الصادق عليه العموم والخصوص المطلق
 وبعد اعسار صدقه وحمله على سبيل لم يصح فهم السب من الخلق في الساس
 فالجواب في الجواب مومع حمل الخلق وصدقه على سبيل كما سب قد كسرت فيما سب
 وما ذكره السارج من ان السب من الخلق والكلمة الصادق عليه عموم وخصوص
 مطلق فهو تحول على العموم حسب التحقق والوجود دون الحمل والصدق فيقال
 فيه ما فيه **قال** سرج في السب من التفصيل فيه ان ما ذكره سائقا
 من ان السب من الكلين يساوي للسب من التفصيل الصادق بعض
 الكل على الصافي الخاصة الى الحق عرقت التفصيل وقد حجاب بالهم
 ارادوا اصطلاح الكلين من حيث كونها تفصيل الكلمات ارفاوردوا
 من ان السب من تفصيلها كخصصا بعد السمع تعرض ما فهم **قال** ففصلا
 المساويين مساويان اقول قد مر ان مرجع الساد من الى الموضوعين
 الكلين المطلقين العامين ولم يبعد في بعض بعض المساويين لبعض
 الممكن العام والسب مومعين كلين كذا لا يقال من بعض بعض المساويين
 ما يصدق في بعض الاخر على سبيل ففما نحن فيه من التفصيل بعد الموضوعين
 الكلين لا ياتى قول في رد الصافي بعض ما اوردنا قد كسرت بهما كما لا يخفى
 نعم ما ذكره قد كسرت بهما قوله والمخلص في قدح حسب الصافي فافهم **قال** ان

كل من بعض المساويين الى صدق مطلق عام كما حقه قد كسرت بهما على بعض
 المساواة من العام والمسطرة **قال** والاكد فيه ان في هذا السان اسدراك
 من وجهين احدهما انه لو اكمل السدل ما ذكره من قوله يصدق عليه الجمع
 اد حال كلمة الاعلى لكفاء اذ يصير معنى كلامه ح سكر او الا يصدق على احد المساويين
 على بعض ما يصدق عليه بعض الايراد والاكد التفصيل الى اخر لسان ولاحا
 الى قوله والاكد احد التفصيل على بعض ما يصدق عليه بعض الاخر فافهم
 وباتهما ان ما ذكره السدل في السرج من المفرد من بقوله فيكون اياها لسان
 باطن وبعض الاتساق الساطع لا لسان مما لا حاجة الى مجموعها معاملة كل واحد
 فقط كما لا يخفى مامل في **قال** صرون ان سوب وهود مفهوم وهودى اوكد
 لسب سدرم وهودى ذلك السب والمسهور ان سوب مفهوم وهودى اوكد
 فري لسوب ذلك السب لعل ان يكون السب في عدوله قد كسرت بهما عن المسهور
 هو السب على ان معنى السرج في العناء المسهور هو الاستلزام حتى لا يكل
 تلك القاعدة في مثل سوب الوجود للما منه من حيث من فافهم **قال** فافهم
 اذ كان الموضوع الى قلت هذا الكلام على السد الا حص اما كونه كلاما على السد
 واما كون السد احص فلا بد اذ اعلم اللاطي واللا لسان مثلا عشرين كان
 بعضا ههما الالسان والباطي وج يكون فاصل دليل السدل في تلك التفصيل
 هكذا كل لسان باطن وكل لسان نطق وصدق والارم صدق بعضه الذي هو
 بعض الباطي ليس لسان فسر صدق بعض اللسان دون اللاطي وورد
 مساواة اللاطي والالسان فسر خلاف المفروض وحصول المبع سوان بعض

ليس

مع عدم صدق قولنا كل باطن انسان وكل انسان باطن انما يصدق في نفسه ان
هو نفس بعض الباطن انسان وسواء سلم بعض الباطن لا انسان
حتى يلزم خلاف العرض ولا محال لذكر قوله لان السائد المعذولة اعم من الموصوف
المحصلة فتكون السد المذكور احص من الجميع والكلام على السد لا يحل في نفسه بل
القول يكون الانسان والباطن بعضا للانسان ولما باطن قوله على سبيل المثال
منه فنل اطلاق اسم الشيء على لانه ونقصا عما لم يصفه من لا باطن ولا لا انسان
او بعض كل شيء فتكون السد المذكور مساويا للجميع والكلام على السد المسما
بطريق الاطلاق موصوفه بامل قوله فان قلت مفهوم الممكن بعض كقولنا ممكن
ظاهر هذا الكلام ان يكون اسما للمفهوم المجموعه ادخلنا في كون الدائم ممكن
ادام يصدق احد ما على شيء وحسب ان يصدق عليه الاخر فيكون الساتر لانه
المفروض سلم الموصوفه لانه المذكور انما قلنا ظاهر هذا الكلام لانه يمكن جملة على نعم
الدليل انما يصلح على شيء ما يقال ان كل ما يصدق عليه بعض هذا المساوي
يصدق عليه بعض الاخر والا يصدق ساكن عن الاخر لا مساهل ارتفاع التعيين بامل
ويمكن دفعه على التعيين بطريق التعيين الاحتمالي ما يقال لو صح هذا الاستدلال
صدق اللاسئ والدائم على شيء في نفس الامر اذ يصدق المعين في احوال الساتر
سواء يصدق بحسب الامر مع ان الشيء والممكن صادق على جميع الاسماء في نفس
فيلزم اصحاب التعيين وانما عدم صدق احد التعيين على شيء مع جملة على ذلك
السئ لا سلم صدق بعضه مع كل على ذلك الشئ لم يلزم عدم صدقها على شيء
مع جملة على فلم لم يلزم ارتفاع التعيين اذ مع ارتفاع التعيين عدم انصاف الشيء

ماثل

ما قولنا واطراف القصا اعتر فيها الصدق الى قد يقال لا حاجة في اتمام
المرام في هذا المقام الى هذا الكلام اذ لو ثبت ان بعض الانسان المحرور صدق
على شيء هو الانسان المحرور صدق وبعض الانسان الصادق على شيء هو
الانسان الصادق الى سلب صدق على شيء يصح ما ذكره قوله فاد اقل
كل انسان باطن الى مره غير توسط قوله واطراف القصا الى قوله قد
ما عصار الصدق بقصد لانا عصار لا يمر من قبل العيان او العيان الساتر
منه قوله بعض صدق الممكن على شيء سلب صدق عليه على المسامحة كما لا يخفى
والطرح من العيان الساتر عليها فان قلت لا يجوز ان يكون المفهوم واحد
بعضا فجميع قوله فقد استبعد بقصد ما عصار الصدق بقصد لانا عصار الى
فان بين العيان بدل على سبيل التعيين لشي واحد وانما حارا ان يكون
المسند راعيا باللام من في حال التعيين او بما يحادها اذ هذا العلة
بمقتضى مقصود كما لا يخفى فلا يخفى في غلط اسما احد التعيين انما هو
احد من مكان الاخر قلت نظر الجواب عن المناقشة ما دى بامل قوله
واللخص الى واعلم ان محصول بين اللخص امران الاول نعم الدليل او كونه
عليه وهو لا يرد عليه الجميع المذكور او حاصل امر الاول ان كل ما ليس باطن
بأن صادق ولا يصدق بقصد الذي هو ليس بعض ما ليس باطن انسان
او هو سلم صدق بعض ما ليس باطن انسان باطن اذ سلب صدق الباطن
على شيء سلم صدق بقصد الذي هو صدق الباطن عليه ولا يرد عليه الجميع المذكور
وهو ظاهر الامر الساتر نعم المدعى او كونه او حاصله انما عبرنا المدعى بعض المساد

العر السامعين لجميع الاسماء او يقول ان مراد ما يقتضي المساوية
 النحوي هو نقصا المساويين العر السامعين جميع الاسماء وقد ورد في علم الام
 الاول احياء النحوي الاول انه لو ثبت انما لسان الله من بعض المساويين
 او احدى من حيث هو او من حيث هو مع عدمها مع دولة الطرفين مع ان النحوي عر
 المعهودات كلها بعض سكت سبها من لسان الحسن ايضا بل النحوي انما
 ان قوله باعتبار الصدق في قوله انما ما يقتضي المساويين باعتبار الصدق
 اما في المساويين او في نقصا المساويين وعلى الاحتمالين يكون نقصا
 سكتين فقط بان يكون بعض صدق الانسان سكت صدق ولا سكت صدق
 اسباب ذلك المطلوب على المطلوب عنه في معنى قوله فيحصل نقصان مو
 سالتان الطرفين فافهم النحوي الثالث انما اذا احدى لسان لسان ولسان
 عشرين كان نقصا من الانسان والناطق العر لما هو من سكتين فكيف
 قوله فيكون نقصا من سكتين الا ان يقال الانسان والناطق من حيث كونها
 بعض لسان لسان ولسان لسان في قوله لسان لسان ساطع
 او نقصا من سكتين ورفعه النحوي الرابع ان النحوي الى كون الموصية
 الطرفين غير نقصا لوجود الموضوع مما لا حاجة اليه في هذا الجواب بل انما
 لانه من النحوي عليه موثاق استدام السالبة لكونه الى من نقصا للموصية
 الطرفين للموصية لكونه المحصلة المحولة المسند عليه صدق احد المساويين
 بدون الاخر كما سبق في ذلك فورد بالامر الاول من المحقق الا ان يقال عدم
 انحصار الموصية السالبة الطرفين لوجود الموضوع طريقا لاسباب ذلك كما سلك

فافهم ان الله لا حل ذلك النحوي فافهم النحوي الخامس يحتاج في شرحه الى سوي
 موافق السارج في الله قد حقق في كتب العدول والحاصل من شرح المطالب ان الموصية
 السالبة المحول ما سكت فيها المحول عن الموضوع ثم انك ذلك المحول المطلوب على الموضوع
 المطلوب عنه ذلك المحول وهو بالحق ملاحظه لمضمون السالبة بوجه اخر فلا
 يمكن الموصية ووجود الموضوع اذا عرفت هذا فيقول كون الموصية السالبة الطرفين
 غير مسددي لو هو الموضوع مسدود من وجوده الوصف الاول انه يصدق على موضوع
 تلك الموصية انه سكت في له المحول او سكت في سكت محولة وسعارة وامثال ذلك
 وسكت السكت في سكت في سكت ذلك العر فيحصل تلك الموصية ايضا ووجود الموضوع
 موافق صدق من الموصية من حيث انما بين موصية لاسددي ووجود الموضوع
 وما ذكر من الطريق لا بعد انصاف الوصف من حيث انما موصية السالبة الطرفين
 بل بعد انصاف انما من حيث انصاف موضوعها بالعار والنار وكونه سكت
 سكت الى غير ذلك من الاوصاف التي سكتها الموضوع لاسددي سكت موضوعها
 وسكتا مع قولهم ان الله لا نقصا ووجود الموضوع وقولهم سكت سكت لسان
 سكت السكت والا فالنظر المذكور يدل على انصافها ايضا ووجود الموضوع فياصل
 الهم في الثاني ان قولهم الموصية السالبة الطرفين لا نقصا ووجود الموضوع في نفسه
 مسكت في القاعدة القائلة بان سكت سكت في سكت في سكت ذلك السكت وهو
 وقد صرح السكت في سكت في شرح المواقف وناه في شرح النحوي
 عن استيعاد عرض الوصف عن تلك القاعدة ان الاسماء في العقليات
 ووجه له والجواب ان لسان في تلك الموصية من حيث انعقادها سكت سكت

من مضمون السالفة فامل الوقت السالفة لو صح فوكلم الموصوفة السالفة
الطرفين لا يفتقر الوجود الموضوع لم يظهر في قولهم انما الصوري شرط في السلك
الاول اذ الموصوفة السالفة الطرفين سالفة في المعنى فاذا حار ووقعها صوري في السلك
الاول كان الطر ووقع السالفة الى من في قولها الصا صوري فيه ولان السلك
مردف في ذلك الجوار الوقت الرابع انه لو صح عدا فضاء الموصوفة السالفة الطرفين كوجود
الموضوع كات السالفة الى من يفتقر لتلك الموصوفة مفصلا لوجود موضوعها
كما سمر بالية في تقرير حاصل الامر الاول من المحققين مع ان من المعرر المسهر ان
السالفة لا يفتقر وجود الموضوع وعكس وفيه بدس الوجهين بالامل في
قولهم ادلس في العلوم الحكمة فموضوعها او مجموعها يفتقر الامور السالفة
بهذا الماهية ولما لا يفتقر منها اذا كان جميع ما تحت فيه غير المنطق يكون
موضوعا او مجموعا لابل الحكمة وذلك محل كقولهم الى غير ذلك لكون موضوع
الكلمة يعكس كغيرها يعكس يفتقر فقولهم فاذا قلت لو لم يصدق كل لانا
الى ظاهر هذا الدليل كمل الى ان السالفة حمل كلام السلك على ان فرض عدم
صدق يفتقر الاخص على كل ما يصدق عليه يفتقر الاعم لسلم صدق السالفة
الحقيقة الى من ان ليس يفتقر ما يصدق عليه يفتقر الاعم يصدق عليه يفتقر الاخص
السالفة الحقة لا يسلم الموصوفة الحقة الى فيها يصدق على الاخص على يفتقر
على يفتقر الاعم لكون السالفة اعم من الموصوفة فقولهم وان عكسك الى اساس
ما في كك يفتقر المساويين في قوله فان قلت مفهوم الممكن الى وعكس قوله عليه
اي قوله وان عكسك الى اساس الى رد في الاستدلال بان يقال مراد السلك

لصدق

لصدق على الاخص على يفتقر ما يصدق عليه يفتقر الاعم ان كان ما سمر بالية في تقرير
الاجرة اخص المورد على يفتقر المساويين فقد عرفت حاله وان كان المراد به مواءمة
ادالم يصدق يفتقر الاخص على يفتقر ما يصدق عليه يفتقر الاعم كك ان يصدق على
الاخص لئلا يلزم ارتفاع اليقضي في رد ما عرفت بامل قال او يقول الى انها
بقوله لو يصدق يفتقر الاعم على كل ما يصدق عليه يفتقر الاخص لم يبق العام عاما ولا
الخاص خاصا لان في عموم العام يفتقر صدق على يفتقر الخاص وفي خصوص الخاص
يفتقر عدم صدق لكل ما يصدق عليه العام كما لا يخفى فلو كان جميع ما يصدق عليه يفتقر
الخاص يصدق عليه يفتقر العام بطل بدس الاعسارين وهو ط بامل فقولهم
فالم يبق بعد ان كان لما لم يظهر حقيقة في نفس الامر بكونه مختلفا في غير كذا
بعد والالزم ان يورد هذا الاراد على كل دليل ذكر قبل مساحت الاول لكونه
الاول غير مذكور بعد فافهم قولهم ولم يكف بهذا الكلام مما لم يفتقر الحوات كما لا يخفى
فكره اولي من ذلك فقولهم وفي الكلام مساحت كحل التفصيل مراد من الدليل صوت
يعني ان مراد السارج ما ذكر من السارج هو ما ذكرنا بقولنا ولا يخفى عليك الى لا ما فهم
المحب اذ لو كان مراد السارج ما فهم المحب يوجب على السارج ان يدعي كونه
عنان المقام علقا لان فيها مساحت بامل قال فان قلت الحكم الى هذا الكلام مع
وحاصله ان لما دليل يدل على ان السالفة يفتقر الامر من اللذين سميا عموم
وص في بعض الصور يفتقر الموصوفة الحقة القابلة بان يفتقر يفتقر الامر من اللذين سميا
عموم مع وجه كات السالفة بينهما عموم مع وجه فسا في السالفة الكلمة الى من ان لا شيء
يفتقر الامر من بينهما عموم مع وجه كك يكون بينهما عموم قال او يقول الى قولهم

في تعريف الحرفي الاصافي سواء الداني الاعظم مردود وان دلالة لفظ عليه بالنسبة
المساور مما ذكره اما قال المساور او يمكن حمل الكلام على ان للكلمة معنى واحد
سواء عسارية معادلات الحرفي الاصافي وسواء عسارية الاخر معادلات الحرفي الاصافي
كما لا يخفى ولا تسك او ليس لا يفعل لا يقال بين المعنى مما لا حاجة اليها اذ لو
فهم قوله وان اراد الحرفي قوله ان معناه المسمى الذي سماه بها كل من جعلها
سواء الصافي لوصف الاسرار ان من كسر في الحرفي في المعنى كما لا يخفى لا ما يقول
قوله ولا تسك الحرفي اسارة الى ما يصح به سمي المعنى المسمى بالاصافي لوصف فافهم
قوله قلت ارادة معنى اخر انه ان معنى كلام السائل على تقدير ان حصار السو
الاصافي سواء اصطلاح جديد لم يسمه احد من المصطلحين لانه لم يسمه السارح
فانه طاهر السطاح في لم يظهر كون هذا الجواب هو اما والجواب مراد الجواب
بقوله قلت الحرفي هو ان كلام القوم يدل عليه فاسئل قوله وسمى بالجميع لكونه
صواب وحل كان فاما يقول لما كانت الاصاف محقق في الكل بالجميع الاول
اصافي ما يدل عليه قوله لان الاصاف في هذا الموضع في سمي بالجميع لكونه
قد وقع بقوله وسمى بالجميع الحرفي لا رد من ان قوله وسمى بالجميع غير واضح موقوف
قوله لان كونه لا سوف لا يحقق العمر من العنان دلالة صريحة عليه
لا بد في كون السبع اصافا من كون كونه موقوفا على كونه العمر من ان ذلك مما
ساق في معنى وحسن احدهما ان كونه الاثني مع كونه عمر الذي يسمي السبع
لان كونه موقوفا على كونه السبع واما ان كونه الاصافي الذي لا يحق
الا كونه الفعل والسفيل مفهوم الحاصل في الفعل لا يظهر في الاكون بفعله

موقوف على فعل العمر وسواء كاف في كون السبع اصافا كما صرح به قدس سره
بقوله وان كان بفعله موقوفا على فعل العمر الحرفي وعكس وجه ذلك المباني
بالسائل ما لم يزل ولو لم يزل اي واصطلاح الحرفي الاصافي بهذا المكان صحيحا
عمر طر من كلامهم هذا الاصطلاح بخلاف ما قيل الحرفي الاصافي ما يمكن فرض
اندر اوجه كسب من اخر الى فانه غير صحيح قوله معادلة العدم للملكة وكسب عدم
وحده من ان يعادل العدم والملكه اما هو من الجمع وعدمه الذي من اخر الى
في مفهوم الكل والحرفي لاسي مفهومها وقد مر ان هذا وجه ذكر قوله وهذا هو
معنى الخاص بعينه الحرفي كسب اذ معنى الخاص هو المسمى ومعنى العام هو السائل
على ما فهم من كسب السبع ومعنى الحرفي الاصافي هو المسمى كسب معنى من كسب السبع
بالفعل ومعنى الكل الاصافي ما سدرج كسب السبع بالفعل كسب من الاركان
صحي في الدرس الاول فلا يكون معنى الحرفي الاصافي عن معنى الخاص ومعنى
الكل الاصافي عن معنى العام بل في معانيها احسن معنى الخاص والعام
فان قلت الخاص والعام من احواف السبع وقد عرفت ان السبع لصدقها
بالفعل فيكون معنى الحرفي الاصافي هو بعينه معنى الخاص والعام قلت قد مر
ان الكل بالجميع اعلم من الاصافي بصدق على مثل الناس بدون الاصافي
والصحيح هذا الحكم بدعي اعلم معنى الكل الاصافي فافهم ثم ترد
على هذا الوجه انه كسب اسارة الله قدس سره في اخر من الحرفي قوله
وان لم يسم فالحجاب هو اكل لا ما ذكره الى ما لم يزل قوله بفعله الاعظم
على فعل العام بهذا المعنى اذ كان بفعله بالفضل واما اذ كان بفعله

نألا حال فلا يك عمل كل جزء من الأجزاء كالمفعول
 مع ركن نوعه لا يكون ذلك النوع وحيثما سئل عن قوله بل هو
 فقط فبأنه لم يرد تعريف السبي نفسه أراد تعريف السبي نفسه هو أن
 المرفوع واحد في نوعه صريحاً و تعريف السبي مما سوف عليه مع قوله في سوار
 أحد في نوعه لفظ معين سئل على نفس المرفوع أو تعريف مجموع قوله
 كذا الاسم فهو هذا المجموع سوف عليه مع قوله الآخر الذي هو المرفوع على
 الجواب السبي فليد تعريف السبي مما سوف عليه نفس على المدرس فافهم
 قوله فالأولى أن لا يقصر على الفصل الأولى ركن من المواضع أو هو قوله
 كذا المسطر وقانون الحق كما لا يخفى قوله الأسما على الحلال يوضح
 بأن مقصود السارج في دفع الحلال السبي وحواله صحيح لدفعه فافهم قال وهذا
 مقصود نواح الوصود إلى الأصناف مقصود بكل واحد من السمات فافهم
 حقيقة غير مدرج ما كنه ما به كلمة معناه غير السبي كذا في موضوعه حيث يقع
 سئل الدليل بأن يقال كل في صفة وهو مدرج تحت المعلوم أو تحت مفهوم كذا
 المصنف مثلاً إدراج أصل المطلق تحت اعم وسواء فيكون كل في الأصناف
 وهذا الجواب إنما يقع لو شرط في الحرفي الأصناف الذي هو الأصناف تحت اعم
 اعم وإسالة كما لا يخفى قوله بل لا يعمل إلا بوصفه كلمة محمودة على وجه الخصوص
 ليس إلا بوصفه كلمة محصورة فلا إسكال قوله ورد بأن الجواب في هذا الرد
 كذا في الحق الأول المهم هو أن يكون في الحرفي والكلمة في العوارض العقلية
 وعلى قدر رتبة هذا الرد لا يظن ذلك كما لا يخفى الحق الثاني أن صفة الواقعة الخمسة

القول على قدر رتبة هذا الرد لا يظن ذلك كما لا يخفى إلى فرض حصولها لم لا يجوز
 أن يكون حاصلها على وجه فعل فرض السبكه من كسر أو الخ حاراً من سب على
 محال مما ذكر ذلك المراد من قوله فافهم في الحقيقة هذا المعنى يصدق على الواجب
 محل بحث بأن قال ما به يقال عليها وعلى غير ما الحسن في جواب ما هو الجواب
 في هذا النوع الجواب الحق الأول أنه غير جامع وجامع أما الأول فلا يسلّم
 كون أحد المسامين كاللسان نوعاً أصافاً للمناس الآخر كالسبكه بأن
 ذلك أن المراد ما لا يهتبه التي يقال عليها وعلى غير ما الحسن في الجواب ما به
 عند فرض العمل لأن يقال عليها وعلى غير ما الحسن في الجواب لا يهتبه
 التي يصدق عليها وعلى غير ما الحسن في نفس الآخر والآخر أن لا يكون كذا
 مصابغاً للنوع الأصناف في ذلك غير مقصد يكون مقولاً على النوع في نفس الآخر
 ولزم أن لا يكون النوع الأصناف في ذلك يكون تحت محمودة داخل في هذا
 السبكه إذا عرف بهذا فلا مانع لأن محور العمل يصدق في نفس الآخر
 وغير صدق الحسن والجواب لا يحدور في الترام ذلك فإن النفس بطر إلى
 هذا العرض يكون في اللسان وهو النوع الأصناف في له ولا يحدور فيه و
 إذا السان فلو حسن أصنافاً أن صدق الحسن على النوع في جواب ما هو الجواب
 بواسطة سوط حقيقة مع من حقيقة في ذلك النوع فلا يكون تعريف النوع الأصناف
 صادقاً على سبكه الأصناف الأصناف وكيفية بواسطة في المفعول بواسطة
 على غير الحقيقة هي يكون الحسن المفعول بواسطة مقولاً أولاً مما لا يهتبه الله في
 السبكه وبما بينهما أن فصل النوع أصنافاً من قوله ولا يحدور في ذلك الحسن

على السويج بواسطة حمل الفصل الذي هو اخص منه عليه ما اعلى المقود المسنون
التي قد يكون من ان حمل العالي على السويج بواسطة حمل السافل عليه فامل ولا يفقد
ان دلالت العاقل من الحق الثاني ان الحسن مضاف للسويج الاضافي كما
صرح به قدس سره بقوله فيكون مضاف وقد مر ان احد المضافين في تعريف
الاجرة غير جار قال ولا بد من ركة كما سمع من ابيه للايراد السويج للشيء غير ان
لنفس المعلوم فيه ان كل قد يعمل بمعنى الكل كما قد يكون قدس سره في ما
الفصا ما يكون اضافة الى الحاشية من قبل اضافة الصفة الى الموصوف في الاراد
سوى من المحذورين فقلت لا رسوما كما هو ميم وعلى قدر كونها رسوما فانه لما
فلا بد ايضا من ذكر الكل الذي هو موصفها فقلت في اضافة الى احداهما بالقياس
الى ما ذكرته افراد، يكون كذا في ان الكل ما هو في تعريف السويج الاضافي فلا
ان يكون كذا ايضا جملتها في موصف الكتاب وقد روي قدس سره
ان الكل الجميع ليس به اضافة لان يعمل الشيء بالقياس الى العمل لا هو
اضافة بل لا بد من كونه اضافة كذا فافهم قال الحاشية من الصور المعقولة هذا
اد افسرت الحاشية بما يحاط عن السؤال بما هو واما اد افسرت بماه الشيء هو
كما لا يخفى قال انه من لوازمه وانما يكون الكلمة من لوازم الهمزة للحاشية في ما
من هو من لوازمها الحاشية وقد يقال بهذا الكلام مبدوح في قوله عا في الباب
اد معناه ما سلم من لوازمها الهمزة في ما قال وهو السويج المقدر
بالشيء لا السويج مطلقا فلا بد من هذا السويج غير صادق على الشيء
الواحد بامل واعلم ان ظاهر السويج الشيء والصف يدلان

هذا هو الوجه في تعريف السويج الاضافي

على ان الشيء والصف العوضي الكل خارج عن الشيء والصف مع ان ظاهر العوض
الشيء قد يكون من قوله في رد مبدأ الحاشية الاساسية واد افسرت بماه لان على
وجه الشيء بامل فقلت بصفات موصفة كلمة الظاهر ان جملة الصفات بالاساس
المواد فلا السكال بصف موصفة واحدة فقلت وذلك لان حمل الحيوان بال
نفس انسان لم يكن محولا في ومثلا الحاشية الاولى انه يمكن اد افسرت
الذي على عكس المدعى بان حمل السافل على الشيء بواسطة حمل العالي على ذلك الشيء
لان الانسان الذي لم يقر صوابا لا يكون محولا على رد فافهم الحق الثاني ان المراد
بالحمل في قولهم حمل العالي على شيء بواسطة حمل السافل عليه هو السويج لا الاساس
وهو طرح رد ان سويج العالي شيء موصفة سويج السافل له اد سويج الاساس
لا بد في نفس الامر من سويج الحيوان له والحوادث بعد علم ذلك ان السويج
الواحد قد يدل له الى الخاص والى العام ونفس الثاني واسطة للاول فافهم
الحق الثالث ان الاتصال المطلق قد للموضوع والاتصالات المخصوصة
محولات المطلق وقولهم حمل العالي على الشيء بواسطة السافل عليه مبادي
بامل الحق الرابع ان الحيوان لما كان في اللسان كان سوية لرد في
الانسان له اد افسرت مقدم على الكل والحوادث ان السويج الرانطي لحوادث
حار ان ما هو غير سويج الكل وان كان سوية له في نفسه مع ما عليه قال
فانه كلمة يقال عليه وعلى غير ما الحسن في جواب ما سويج لا يقال بهما
كما لا يخفى ان الشيء سويج وحيوان الصف كل مورد فلا بد من ابراهمه كس
الكتابات الحسن ولا يجوز ان يكون دافعا كنه غير الحاشية وهو ط فلا بد من قوله

في الخاصة اذ اذرف هذا فعول فعذر ان قد فعول في صواب ما هو
 فاما مع قوله ان الصف كل يقال عليها وعلى غير ما في صواب ما هو
 فعول بعد سلم ما ذكر في المعروض ان قد فعول في صواب ما هو يخرج ما عدا
 الصف من الخواص بقرينة المقابلة فلا اسكال قوله هذا العهد وان خرج
 فذات عنه بان مع التعريف هو ان النوع الاصل في الجنس ما يكون مقولا
 عليه فمن ما في صواب ما هو قول اولي لم يخرج النوع الراية الاصل في الجنس ما
 يكون مقولا عليه فمن في صواب ما هو الى القياس الى انه النوع في النوع
 وقد يقال قوله فالاول الى اسان الى هذا النوع قوله فلم ان لا يحتمل
 الا قياس النوع احياسا لما منه فلم ان لا يحتمل الكل المفرد في الوجود
 اندراج الاحياس النوع في كس من الاقسام للقياس الى القياس
 الى ملك الاحياس نوع بالقياس اليها كما لا يخفى على المتأمل فلهذا وذلك
 لان الى الظاهر ان مقصود قد كس من الملامح وحاصله ان ما لم
 من عرض الرب من النوع الحقيقي الذي هو عبارة عن قوله القوافي
 احد الاربع اما هي القوافي واما صفة النجاسة وما كانت صفة نجاسة
 من النجاسات من المعدل الكلام على لوم صفة القوافي فقط فلا يرد
 ما قبل من ان كان قد كس للملامح بل على ان الملامح هي هي الرب من
 النوعين الحقيقيين احد الاربع لا خصوصه لوم الجنس كما ادعاء المعدل
 ما قبل قوله فلم ان يكون لكل فرد من افراد الاسان ما هي من حيث
 كل واحد منهما عام ما منه المحضه فيه كس اما اولاه فلا ان سلم ان عرض الرب

من النوعين الحقيقيين من النوعين الحقيقيين كمالا يخفى في الخاصة الى ان المعدل
 الذي هو في الرب من النوعين الحقيقيين كمالا يخفى في الخاصة الى ان المعدل
 الذي ذكر ما قد كس في توصيف الملامح او الدليل واما ما ساقلا في قوله
 كان كل منهما عام لما منه المحضه مسمي على جليل اذ اذلف ان الساقلا على
 الخصوص فيكون المعنى يكون كل فرد مخصوصا بملك ما منه وقرن بعد ما ساقلا
 ذلك الا حصصا من صواب ملك المتأخر بظننا ساقلا واما ما ساقلا في قوله
 الى ساقلا في صواب ما هو ان لم يكن احدهما في الملامح لم يكن في صواب
 عام ما منه بل في صواب ان يقال لو عرض النوع الذي صار به ذلك النوع حصصا
 ومعدلا لم وجود ذلك النوع وعدمه معا ولو عرض لخصه لكل واحد منهما لم عام
 الواحد على ذلك ولو عرض للمجموع لم ان يكون العامة لذلك النوع هو المجموع
 من حيث هو مجموع والاحتمالات لا ولا ان باطلان فصول الساقلا فلهذا قال
 في صوابها اذ اذرف هذا فعول لم لا كورا ان لا يكون احدهما في الملامح
 ولكن يكون احدهما محلا لا في كس ساقلا كلاما ساقلا واحد كالي والصورة
 ما قبل واما ما ساقلا ان مع قوله و ان كان الحيوان و صواب عام
 العامة الى سواء اذ كانت احدى العامة في الملامح كمالا يخفى في قوله
 البردية في عبارة القوم بل الساقلا صوابا كمالا يخفى قوله فالسوق الخفيف
 معصاة النوع الخفيف لا يكون الامور والاعمال قد ذكر الساقلا في صواب
 الكتابات كس من ساقلا المطايح ان كل كلي هو بالقياس الى صفة النوع
 نوع خفيف وكل واحد من تلك الخفيفه ايضا كذا لا ما يقول ان النوع الخفيف

بسبب الالتماس الى ايراد الحصة سواء كانت موجودة ام لا
 استاربه فاقم فان وانهما ان الجوهر ليس بالمتساوي اذ كان المراد
 نوع المفرد منها سواء كان النوع المفرد الاضافه واما اذا قيل النوع المفرد
 والمطلق فلا يوقف بغير التمسك على الامر الثاني كما لا يخفى قال ارسطو
 في ان الرب في الاحسان مما لا يخفى ان الرب هو ذات الاحسان
 كما يدل عليه قوله فكما يكون نوع اصنافي الوجود ومن معناه ان الرب هو ذات
 او عدم ذات الاحسان مما لا يخفى فان احسان الجوهر مما لا يربط بالشيء
 الاحسان العوضه كالكم والنسب والكيف وما في حكمها من الاحسان العوضه
 وهو لا يملك نوعه فكما يكون نوع اصنافي الوجود قد يقال انه لم يملك
 قول السارح قد رتب الى اقسام الاحمال الاخر المحل فاقم واعلم ان المقام
 لم يربط بين الفصول لان معنى الرب هو ان يكون العرفاني حرا
 في النجاشي وليس الفصل كذا فاعلم ذلك **و** من كل واحد من النوع الثاني
 والمتوسط ومن كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه انا نحن
 النوع العالي والجنس المتوسط معا فكما قسم فانه نوع عالي ومن متوسط واما
 كقول الجنس المتوسط بدون النوع العالي فكما قسم الثاني فانه من متوسط
 لا نوع العالي واما كقول النوع العالي بدون الجنس المتوسط فكما يكون فانه نوع
 من جنس الكيف وكذا انواع الكيفيات كالسواد والسماع ومن فوده نوع
 كما في موضوعه ولا على هذا غير مما حاد في من النوع من وجه من وجهه
 لكن فانه ما يمل فاقم اذ ليس فوده الا الجوهر لا يقال هذا الحكم اذ مفهوم

رقع

والفعل

في العلم العام والمفهوم وامثال ذلك كلها فوق العقل لا ما يقول معنى الكلام ان
 فوق الذي هو من جنس العقل ليس الا بالجوهر فلا اسكال بل على ما عايناه
 العقل على قدر كونه حاسدا من نوع عالسا اذ كونه نوعا عالسا من وجهه
 الجوهر له وكونه حاسدا من وجهه لا يحد من جوهره وانما قوله بل عالسا مما لا
 السه في اعمام المراد كما لا يخفى على ذوي الاقدام لان الاعم لا يرم الا حصص الاطراف
 يقال لان الاعم لما يطل عليه اوده يطل الا حصص حتى لا يرد المسافه بان حصة
 كلمة كونه الاعم لا يرم الا حصص محل تحت اذ كونه ان يكون الاعم من الشيء حاصلا
 مفارقالا ولا يكون خارجا عنه فاقم **و** من في كلا المقامين قد يقال فاعلم
 يمكن ان يفسر في مادة الامر ان النوع الاضافي غير النوع الحقيقي في الاحسان
 بان يكون في تلك المادة موقوف على ان يكون فوهما حاسدا اذ صلاهما مع ان ذلك
 مما لا ينافيه مجال واما حرة الوجود فانه عائد الى المعول في جواب ما هو
 وقد وصوه السابق بكونه دالا على الحاشية المسئول عنها بالمطابقة فيكون لفظ
 مع ان قوله واما حرة فان كان مذكورا الى ان يصح اذ اريد بالصم الراص
 ان المعول في جواب ما هو مدلوله لفظ الدال على الحاشية المسئول عنها بالمطابقة
 فلما في فصل المرام من ما قبل في الكلام او ربما يفسر الدال
 بالصم على الحاشية الى الجواب الاخر الى ظاهر بين العنان مع ما في الاسفال من الدال
 بالصم او الالزام على الحاشية المسئول عنها الى الجواب الاخر الذي هو غير الحاشية المسئول
 عنها والالزام الاخر الذي هو غير الحاشية عنها قد لا يحقق حتى يفهم ودلالة
 على الحاشية المسئول عنها في الصور من كلمة دالة لا يخلف المدلول الصم

الامر

اني بالنسبة الى العالم العام والصانع قول ان الحاشية المسؤل عنها كوزان يكون عالم
 في موضع باراء لفظ اصلا بل من معنى لا يكون على حواءه الا لفظ دال على الصغر او اللام لم
 يحل لم يتم ما ذكر في فكس مامل فوله اذ كانت الحاشية المسؤل عنها حركة لمع
 ان يكون لها في الجمع المركب الاصطلاح او معنى المعركة لفظ مركب على هذا المعنى
 مع انه غير مركب اصطلاحا فلا السكال فوله واما التعريفات فلفظ قبل ان اللام لم
 ممتوحة فيها كما في جواب ما يتويع لانه كره من اجزاء التعريف باللام ام وليس معناه
 ان لانه التعريف على المعرف باللام ام وعلى كره كذا كما يقتضيه ظاهر قوله كما في
 جواب ما يتويع فان دلالة لفظ الرسم السام كالحوان الصالح من ادخال الرسوم
 كالاسان باللام ام والاولى حوان فيها مع ظهور التورية المعينة للمقصود
 لا صراح ان يقال وب من التعريفات والمقول في جواب ما يتويع هذا الجواب
 عند التورية المعينة للمقصود في الوصف في التحصيل لذلك الجواب بالتعريفات فاهم
 اى جميع الفصول المعروفة بعد المفهوم منها بالمفصول بعد عن بعد
 بنا في المقدمة الاولى الصاعدة في قوله كل ما هو المفهوم للعالي فهو مفهوم للسافل
 حتى ينظم السبب والاحاط كما لا يخفى فالمرسوف موقوف عليها على ما فهمت منه
 منها كصغر مرسية في الجمع اللغوي للمركب اراد او دفعه كقولك وهذا القيد
 لتمام اعسار الى يعنى ان لا اعسار هذا القيد منها فربما احدهما ما تقدم من ان
 الموصل بالنظر الى الصور اب سيم ولا سار حان واما ان المقصود من انظر
 طرف الاكساب وبالجملة ان المفهوم المسادر من التعريف المذكور ما اعلم منه
 هذا القيد من معنى المعالي او الحالى اذ اعرف هذا فلا رد ما قبل من ان اعلم منه

المفهوم

الفخر

المراد

انما من غير ظاهر التعريف و حاصل ما ذكر في فكس مامل هذا القيد واد
 من في المعادلة مامل فوله ولا تان تصور الحاشيات سلم تصور لوار من
 الى ولا تان تصور الجوار من المعرف سلم تصور المعرف ولا تان تصور المعرف
 سلم تصور لوار من المعرف مع ان المعرف ليس بالخاص الى بل هو لازم موقفا
 اولى سلم تصور المعرف لوار من المعرف بطريق الذي لانه في وجه المظ
 اولاً ثم نفس النفس في الحدود اب الى ان الحد مساوى المطلوب ثم يرتب قللك
 المساوى على وجه يحصل الاسمال منها بالذات الى المطلوب مامل ولا تان تصور
 المعرف المعرف سلم تصور المعرف بالواسطة اولى ذلك بطريق المظ و يمكن
 لارد النفس بان تعريف المعرف غير صادق على نفس الرسوم بل الحوان الصا
 المركب من الحسن والحاشية بالنسبة الى الانسان اولى تصور سلم تصور
 المعرف او سلم بالاسان غير جميع ما عداه مالم تعبر بالنسبة اذ اعسار الطريق النظر
 سلم بالاعسار مامل ثم اعلم ان تعريف المعرف بعد اعسار القيد المذكور
 لا يكون ما يتويع فاما الاول فلفظه على تصور الحاشية النظرية المركبة من الاول
 مساو بين هما ولصده على تصور الحاشية النظرية المركبة من الامر من بينهما عموم
 مرسية لهما ولصده على تصور الحاشية النظرية المركبة من الامر من بينهما عموم
 لكن الاغم المطلق خارج عن غير تلك الحاشية لهما ولصده على تصور الحاشية النظرية
 المركبة من الاحراء العبر المحمولة سلك الاحراء ولصده على تصور كل من تلك المذكورة
 بتوابعها وحارج عنها وليس من من الاصل الى موقعا على ما يقتضيه
 كلام المحقق والارم اندراجها تحت واحد من الاقسام الاربع الى سلك المعرف

مع ان ذلك ليس كذلك كما لا يخفى واما السائل فان وجهه الاول ان
 يعرف الى سوي و هو ان المطالب بالصورة حار ان يكون بحيث سوف
 على حصول سوي لا يتعلق به الطلب بالذات بل يتعلق به الطلب بواسطة
 ما سوف حصوله عليه او يعرف هذا فيقول لا يمكن ان ترتب الامور في الصور
 المعروفة لاصل يحصل بغير توقف على النظر بواسطة مع عدم صدق تعريف
 على هذا المرتب بذلك المرتب لا يقال المظهر في من الصور بدلي كلوارم الم
 لا يمكن ان يقول سوي حوا على ان احصاها الى المظهر ليس الا لاصل يحصل
 التي لا بد في معرفة بطر ما وصوره من القواعد المراسم فيمضي هذا الصريح
 ان يكون المظهر المذكور واصلا في الطرقات ويكون المصادق المرتبة الموصلة اليه
 مع ما بالنسبة اليه فيقال في حق سوي من تلك الاحتمالات مع ما لم يبدل على سوي
 بدليل ولا بد في حق مادة اسفاض التعريف بامل الوجه السائل ان هذا التعريف
 غير صادق على الحد العام اذ لا معنى لاسلام بصور الحد بصور محدود لان العلم بالحد
 العلم بجميع الاحراز بالتفصيل والعلم بالمحدود هو العلم بمحل هذا المجموع على ما هو المظهر
 من ان التعاريف على الحد العام والمحدود اما سوي بالاحمال والتفصيل ومع الاحمال
 الذي يعبر في المحدود سوي لا يكون الاحراز ملتبسا وهذا معنى التفصيل الذي
 يعبر في الحد سوي لا يكون الاحراز ملتبسا وهذا ولا يمكن ان الالتفات هذا وعدم
 لا يمكن في آن واحد والحد ان الاسلام سوي مساع الا يمكن ان يكون
 وهو يقتضي ان يكون العلم بالحد والعلم بالمحدود حاصلين في آن واحد مع ان العلم
 المتعلق بالحد يلزم الالتفات بالاحراز بطريق التفصيل والعلم المتعلق بالمحدود يلزم

والا

والاقتفاء بالاحراز بالتفصيل وعدمه لا يمكن في آن واحد والحد ان المراد
 بالاسلام منها الاستحقاق بما لكل من احراز العلم بالمعروف والعلم بالمعروف
 لا يقال نحن من عدم صدق المعرف على الحد العام بوجه اخر سوي العلم بالمحدود
 العلم بالحد اذ الصور الى صفة من الانسان من حصوله بالخوارق الساطع ليس الاصول
 الخوارق الساطع كما لا يخفى والاحمال والتفصيل ليس الا في العلوم فلسفة العلمين
 لا بما والاخر ملزم لان يقول التعاريف من يحصل من التعاريف من المعلوم بالاعتماد
 كما لا يخفى وهذا التعريف كما في حق التعريف بالدارمة والمعلوم منه الوجه السائل التعريف
 المذكور للمعروف اما صفة او رسم وكل واحد منهما اخص من المعرف المطلق الذي هو
 فلان يكون هذا التعريف حاصلا والحد ان يعرف المعرف من حيث ذاته مساع
 للمعرف المطلق المعرف منها ومن حيث اضافته الى المعرف اخص منه وسواء كان
 صدق ذات هذا التعريف على بعض افراد المعرف وان كان سوي بالنسبة اليه هذا
 او رسم بامل قوله لان بصور الماهية لا يحصل الا من بصور جميع افرادها بالكلية
 من المقدمة في مرتبة المدعى من العلم والحد يلزم المصادق فامل قوله فامل اذ الم
 الم فصل هذا هو محل الرابع من المصون وعبر فذكر ان يوم المصون من فصل ذكر
 محل الرابع في اسكاف الخضم العلم له فامل قوله فانه لا بد من تصور
 وذكر السمع بوجه ما ان قد سلم تصور تصور السمع بطريق النظر فلهذا ولذا
 بان الاعم والاحص لا يصلح ان للتعريف اصلا لا يقال تصور الاعم والاحص حار
 ان سلم كذا الاخص والاعم بل يقول تصور الاخص سلم مسار الاعم على كل ما
 اذ معنى مسار السمع على كل ما عداه هو ان يحصل من صور في العقل على وجه ليس كذلك

العلم بالاعتماد

صور ليس في اعين ولا يسكن ان الحاصل بالوجه الا حص كذا في واصل
 المحصر في الخاص يميز خاصه عن كل ما عداه فلا يتم ما ذكر في مثل هذا العام فعل
 بعد الاراده من تصور الشيء بصورة بكنه الحقيقه ايضا لزم ان يكون الاعم او الاخص
 مع ما لا حص والاعم في بعض الصور لا ينفصل بعد تسليم حصول تصور الكنه الا حص
 او الاعم من تصور الاعم او الاخص ان ذلك الحصول ليس بطريق الكنه والاسلام بل بال
 من خصوصه الحاده ومعها مسارات التي عن جميع ما عداه وهو امسان في جميع
 احواله عن جميع ما عداه والا حص لا ينفصل ذلك فاهم والعام للمحصرة في الخاص بما هو
 في وجوده بامل قوله من غير ان يوصل الى كنهه ان من غير اسرار ان يوصل الى كنهه
 فاهم قال ولكان قوله او امسان عن كل ما عداه مسددا كانه ان الاسد راك لا
 على قدر ان يراد تصور الشيء بصورة بكنه الحقيقه اتصاله على قدر كون تصور الشيء
 مسددا لتصور شيء اخر بالكنه وقد سلم تصور امسان ذلك الشيء عن جميع ما عداه
 كما لا يخفى فلهذا ادلائك ان يكون الشيء متصورا مع عدم امسان عن بعض ما عداه
 قد ثبت ادلائك في تصور الشيء بالامور السالمة لجهة الاسماء امسان عن بعض
 ما عداه بامل قوله فتصور بوجه اعم او اخص اذا كان كسافي ووجه السطر
 في بين السطره محل مساو فلا يصح صيغ التوزيع بقوله فيما يصلح ان لا يامل قوله
 في الامور المتعلق بالانكاف المقدرة بها قدر الكلام فيما يصلح ان للتوزيع الذي
 قصد منه الامساو والانكاف في الجملة فاهم قال لا حار ان يكون تصور
 اي لا حار ان يكون تصور من حيث انه معروف نفس المعروف فانه في ما قيل في
 الحد العام نفس المحدود بامل قوله لو جهب ان يكون المعروف معلوما قبل المعروف

بالشيء
 من حيث ما هو العلم بالمعروف عن العلم بالمعروف فلو كان عنده لزم ان يكون العلم
 موافقا لعمى العلم به ولان المعروف مقصود بالذات والمعروف عن مقصود بالذات
 فلو كان غير المعروف لزم ان يكون الشيء الواحد مقصودا بالذات وغير المقصود بالذات
 قال فان المقصود من التعرف من المقصود الى اوجه الوصف لا فاد المقصود
 اعني قوله لا يسئل الى اعم من المعروف الى كماله قال اما تصور حقيقة المعروف
 امسان عن كل ما عداه قد عرف ما في هذا الخبر عما ذكره قدس سره ان العام في قوله
 والصواب الى تكبر قال والاعم من الشيء لا ينفصل ساسما بهما قدره ما سئل من
 المقصود ان يراد او يرد فاما على ساه فل هذا اعني قوله قدس سره ولذلك حكوا
 الى قوله هذا موقوف على ان يكون العام داسا للخاص ويكون معقولا بالكنه
 قد يقال الا حص ان يقال هذا موقوف على ان يكون بفعل الخاص سيما على
 بفعل العام سواء كان العام داسا للخاص ام لا وسواء كان الخاص معقولا
 بالكنه ام لا واما اذا لم يكن بفعل الخاص سيما على بفعل العام فلا فلهذا وربما
 يوجد العام بدون الخاص فيه كذا في حوار ان يحقق العام في الفعل الا في خاص
 واحد كما انه حوار ان لا يحقق في الخارج الا في خاص واحد كالسبح المحمدي في شخص
 قوله هذا يحسب الوجود كذا في الخارج في سلم قد يقال هذا يحسب الوجود كذا في
 انصاف لانه ان اريد بالخاص هو الخاص المعين فقد حقق ان للخاص والعام
 الخارج كحق واحد لا يحقق حتى يتصور بها وبها فلهذا وكس في الاسباب والمواضع
 وان اريد به خاص ما هو مساو للعام يحسب الخارج فلا وجه للقول بكونه سري
 كحق الخاص وموافقا له وقد سرت كحق العام وموافقا له كحق الوجود الخارج وكس

ان كان عام فان العقل قد سدد المحقق الواحد كتحقق ريد الى الخاص وهو
 محقق ريد الى العام وهو عقل الانسان وهو محقق كونه سدا الى محقق ريد
 سدد على خصوصية وهو محقق كونه سدا الى عقل الانسان سدد على علم
 خصوصية وما سدد على الاول فهو اكبر من سدد على الثاني عقلا وهذا هو العقل
 الطبعي السليم والصانعون فيه احرى فكس من هو في هذا كس الوجود
 الخارج في سلم الى موافق لو سلم من المعده فهو كس الوجود في لا اسكال وفيه
 فانه كلما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه ان هذا الدليل لا يدل
 على كثره شروط تحقق الخاص وموافقه لظن الى تحقق العام وموافقه لظن العام
 المحقق في الخاص كما لا يخفى وقد كان ما من علامته الدليل بهذا كلما تحقق الخاص
 في الخارج تحقق جميعه شروط تحقق الخاص والعام وكلما تحقق العام في الخارج
 لم يحقق جميعه شروط تحقق الخاص فشرائط الخاص اكثر من شروط العام وفيه ان
 هذا الدليل على قدره سلم ما ذكره من هذا الساول بل العبد لا يعد كونه موافقا
 الا حصص لظن الى موافق الاظم بامل **فان** وما يكون شروطه ومعاداه ان يكون
 وقوعه في العقل اقل منه في طوار ان يكون العقل في اكثر اوقانه الى ذلك الامر **مختلفا**
 الذي يكون شروطه ومعاداه اكثر من شروط الآخر ومعاداه في يكون الامر على
 ما ذكره السارح نعم اذا كان ما يكون فليس الشروط واسا لما يكون كسر الشروط
 ما ذكره السارح فافهم **فان** هو اجمع عند العقل واعلم ان المراد من الاصح
 والا حله منها الامر ان اللذان اذا قسما الى الحصول العقل ما يكون فليس الحصول
 فيه اجمع مما يكون كسر الحصول فيه اذا عرف هذا فيقول لم لا يجوز ان يكون الاصح

هذا المقتضى المذكور بعد حصوله بصلح لان نصه انه ملاحظه اعلاه بطريق السطر وكذا
 غير الاصح كونه عام صالح لان يعرف اعلاه بالكلية بامل **فان** فوجب ان يكون المعرف
 مساويا للمعروف في العموم والخصوص فكل ما صدق اليه ان يريد المساواه في العموم
 فلهما غير المساواه التي سبق في كس السك كما سوره ظاهر قوله فكل ما صدق
 اليه فيه اذ مرجع المساواه السابقة لنسب الدوام من بل المطلقين فلا يطر تفريق
 قوله فوجب على سائر من يفي الاثمة والاحصيه والمساويه اذ يفي هذه الامور
 بالمعاني الذي سبق في كس السك كما لا يخفى وان اريد بها المساواه السائعه
 كما يدل عليه صريح السارح المذكور وما ذكره قدس سره في حاشيه شرح المطالع **فان**
 عقلا السرح من المساواه من قوله قد عرف ان المساواه راجعه الى موافق
 فليس الى رد امور الامر الاول ان بعض التعريفات وكذا معرفة ما هي الامور المحتمله
 في نفس الامر كعرف سر بكر الساري ما به كذا وكذا فلا يكون المساواه في افعال
 من التعريف الى موافق مطلقين العامين كما لا يخفى الامر ان السالي اهم اعترفا
 في تعريفات الاضافات وفي الحسبه بها نصه يعرفها ما يعرفه وقول بذلك
 الاضافات المعرفه بها من حده اخرى كما لا يخفى على المطالع يحقق في الحسبه ج فيه
 تعريفات الاضافات وعلى قدر كون المراد من المساواه من المعروف والمعرف
 هو المساواه السائعه الراعه الى موافق مطلقين عامين لا خاصه الى هذا
 القدر في خط المساواه هذا المعنى من الاضافات ويعرفها بدون في الحسبه بامل
 الامر الثالث ان مراد السارح من قوله كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف
 هو السطره الدوامه القاعده مني وقد المعرف وقد المعرف بوجه ما سالي من

الاطراد عن الكلمة الاولى في رد ان مرجع المساواة السابقة ليست
 بل المطلقين بامل فقه وكل ما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف وبالعكس
 سوال مشهور يحتاج شرح الى سبب من ونبهنا لاسكن في صحة تعريف الانسان
 مسلماته بوجوب ساقول فصل من اصنام الساطع الى حسن ترتيب فاد اعرف هذا القول
 في صحة كل من ما بين الكلبيين بحكم اما في صحة البانية فلصدق الموقوف على ريد
 مسلماته عن صدق الموقوف عليه كالاخيه واما في صحة الاولى فلصدق التعريف المذكور
 على نفس مفهوم الانسان ولا يصدق مفهوم الانسان على نفسه او الصدق
 بعض معنى الطرفين والحوادث ان هذا الاعراض معارضة على اسرارهم المساواة
 في التعريف او تحصيله ان لا يدل على عدم اسرار المساواة في التعريف
 لان التعريف المذكور يعرف صحة صدق عليه الرسم المذكور في صدر التي للوقوف
 المطلق مع ادمساواة منه وبين معرفة نفس لو روده بعد اعراض المساواة و
 مرجعها ووجهه بامل فالف وهو يلزم للكلمة البانية قال قد سكت
 حاشية شرح المطالب في الجمع الى الكلمة البانية كلمة الاطراد الى الكلمة الاولى
 فالصواب ان يقال الجمع عن الكلمة البانية كما ان الاطراد عن الكلمة الاولى
 هذا خلاصة كلامه فالف وهو كلمة عن الكلمة لا يقال لو كان معنى الاطراد وهو
 عن الكلمة الاولى لم ان يكون مصحون القصص من حيث هو مصحون القصص مود
 لمود مع ان ذلك ليس بصحيح كما سأل في اوائل ما في القصص لا ياقول
 لما كان بين الكلمة الاولى وبين معنى الاطراد اللزم لها لروما واهي عن عهده
 بامل فالف فانه اذا صدق الجمع ان هذا الدليل لا يدل على انساب اللزوم

الحاشية

في المتن ان يدل على عدم كنف كل منهما دون الاخر الا ان يقال فزاده بالتدريج
 تنبأ الصدق من الطرفين بامل فالف وذلك لان الموقوفة الكلمة البانية اعني
 قوله فكلم لم يصدق عليه الموقوف بالكسر لم يصدق عليه الموقوف بالفتح عكس بعض
 للموقوفة الكلمة الاولى اعني قوله كلفا صدق عليه الموقوف بالفتح صدق على الموقوف
 بالكسر فظهر ان المراد من الكلمة الاولى والبانية من النسخ هو الاولى والبانية
 السابقة في بيان مرجع المساواة التعريف فالف على طريقة القدماء
 لا يقال ان طريقة القدماء مردودة عند الحاشية فكيف يصح ان يدل ذلك
 الطريق المردود عند من على قواعدهم لانه لا يقول الا بعد لال موقوف
 على صحة تلك الطريقة في نفس الامر لا على صحة برغم بامل فالف وقابلية انساب
 اللزوم من الطرفين هذا اعتبار على اسرار كل قوله وبالعكس وقد سأل في ان
 تلك القاعدة غير مقصودة كما لا يخفى فلا بد فيجيب الاسرار كالف فالف فالف
 التام ما سكت في الحسن والعقل الربيع اعلم ان من انساب الحاشية لا تخلوا
 ارادتها وحليها من سجد للاولاد فيقول مسعود من انساب المسعود
 الاول الهم يلزم اما عدم كون التعريف الحد فامعا واما عدم صحة اخصار الموقوف
 في الافام الاربع لان من انساب البنية فالكلمة مركبة من اعراس مساوية
 او اعراس منها عموم من وجه او عموم مطلق يكون الاعم المطلق ليس يدل في غير
 تلك الحاشية التي فرض كون الاعم حرا منها او مركبة من اعراس غير محولة او ما تدرك في
 تعريفها حد في حشيتها وفصلها او قد اعيدت كما يقال في تعريف الانسان
 جسم بام فاس محرك بالارادة سبي له النطق او باطن فان اعلم كون تعريفها

قال

تلك الحسابات جميعا احزابا جدا لها ملزم الاول وان لم نعلم كونها
 ملزم الاول الثاني وسوط لا يقال ههنا المعروف في الاقسام الاربع اسما
 ذكر من بين الاحتمالات المذكورة محذرا احتمالا على ان لا يقول بعد علم ذلك
 كان المعروف المطلق منهما ما سئل المعروف الكائن للحقائق الكائنة في نفس
 الامر وللأمر الاعسارية ولا يمكن كحق جمعها في الامور الاعسارية على ان يقول
 ان الاحتمال الرابع والخامس والسادس محفوفة في غير الحسابات الاعسارية
 ايضا كما لا يخفى على المتأمل المصنف نعم يمكن الجواب في الخامس والسادس
 بان المراد من الجنس والعقل الرئيس في تعريف الحد السام ما سئل في هذا
 ايضا كما صرح به السارح في او افرحت الموقوفة من شرح المطالع بامل وما قبل
 في دفع الاحتمال الاول من انه ممدوح في الحد السام الذي هو بالعقل
 مدقوع بان المراد من قولهم قد يكون الحد السام بالعقل وحق سواء قد
 يكون مفرد هو العقل وحق فاقم وقد خاب على الكل ما لها حاصره على
 المقسم غير نعم المقسم لان المقسم عند المعروف المعبر في معارفهم والاحتمال
 المذكور ليس كذلك لا يقال في رد على تعريف المعروف بانه غير ما به لقيده على
 بين الاحتمالات كائنت عليه في صدر الحق لا ان يقول ليس المقسم على هذا
 السوء هو مطلق المعروف في صدر الحق بل المعبر في معارفهم بامل
 الحق الثاني ان تعريف الحد السام ما ذكر غير ما به لقيده على المركب من العقل
 المعبر المصوبين بالكنه تعريف الانسان الساطع المعلوم من بالاساس الصالح
 فان هذا التعريف ليس محذورا لان الحد لا بد ان يكون موصلا الى الكنه وخصه من

بالهوان

والعقل

والعقل الرئيس المعلوم من كنهها مما لا يلفظ اليه في مقام التعريف الحق
 الثالث يحتاج نوب الى سبي هو ان السد قد كسر قال في حاشية
 المطالع في الامور المعلوم بالضرورة الاسماء المتعددة لا يصح شيئا واحدا الا اذا
 معها منه واحد انه من صورتي لها اذا عتد هذا يقول ان اردت تركه الجنس
 والفصل الرئيس مركبة منها فقط فهو بطل ادلا سكي في ان شيئا من الجنس
 والفصل ليس هو اصور ما في الحد وقد عرف انه لا بد في كل مركبة من صورتي
 له وان اردت تركه منها ومرا افرحت لكن لم يصرح به في العناء وهو ايضا لا
 ان يكون المعاني المحد السام والمحدود ذاتا ولا سلبا صدق تعريف الحد على
 الرسم السام لا امكن من الحد السام والجواب اما اخبار السق الاول ويقول انما
 ذكره قد كسر في حاشية شرح المطالع كلام طائفة او يقول الفصل الرئيس
 غير له الجواب الصوري من الحد فلا اسكال قلت اما سميت هذا هو العناء ان يقال
 سميت بالحد السام اما بالحد فلكذا اذ يفهم من طائفة قوله اما سميت هذا وقوله اما
 سميت باما ان بين التسميتين احداهما بالسام والاخرى بالحد مع ان ذلك ليس
 كذلك قال ما به غير حصول الاعسارية وبالسبب بالحد دون الحاد مع ايضا
 الكلام ولكن مبالغة كالقول للعادل فلان في داسات كل سبي ما يخصه
 من بين داسات كل سبي داني مخصوص به مرة غير جميع ما عداه ومن ان
 هذا انما يصح في الحسابات الحقة واما في الحسابات الاعسارية فلا يجوز
 ان يكون السد من داسات الاعسارية عموما من وجه كالكلمة فاقم قوله
 فان الجنس شبيه بالعرض العام يدل على ان حكما ما ساءه الجنس وذاك عرض عام

الحقائق

في ان السام في المعاني العام

مفسر ولا يدل على تفسير الاطلاق على سبيل هو داني كسب نفس الامر وقد
 انما يطلب الاطلاق مما هو داني لما كسب نفس الامر لا الاطلاق على الداني
 انه داني فلا كسب ايضا فوله فذلك ركن من القوم سبب كسب الاسماء
 احب عندنا ان المراد من كون الاطلاق على الداني معرفة او ان لا يكون
 هو الاطلاق على الداني من حيث انه داني معبر والحد كسب علم حرم من حيث هو
 حسن وفصله من حيث هو فصل مسمى فوله في كان دا خلا فله كان
 داسا له فيه ان بين انما يصح لو كان الاصل الداخلي في الموضوع له اذا لم
 الداني في المسمى هو الداخلي المحمول الا ان كسب الداني منسبا على مطلق الداني
 او اخص الداني بالداخل المحمول فله فان اللفظ اذا وضع فيه ان
 المعلوم من ظاهر العبار ان الحد الاسمي ورسمه لا يكونان الا للمعاني التي وصف
 الالفاظ باراءا وكسب كسب ما في الاسماء فله سبب هو داني ورسومه كسب
 الاسم اعلم انه ان فصل الموضوع له للفظ كسب نفس هذا اللفظ موضوع باراء
 المعنى فذلك تعريف لفظ واطلاق التعريف عليه في عرف المستطعن بالحدود
 الحصة لا ليس لكسب حصة كما في في الحد وان قصد فصله ورسمه ان فصل
 الموضوع له فان فصل كسب اراء كان هذا اما اسما وان فصل بعضا كان
 ما فصل وان فصل بعض التعريف او داني وعرض ورسم اما نام واما ما فصل
 اعلم ان الحد الاسمي قد سبب هذا حصة فيما اذا كان الاسم موضوعا لفظ
 الحصة المكنة لا العوارضها وذلك لانه اذا فصلت اراء لكسب الماهية فصل
 العلم بوجوده ما كان ذلك هذا كسب الاسم واد اعلم بعد ذلك وجوده بان

اعلم

لهذا

في حدودها القلت ذلك بعد هذا حصة بهذا الحق السد قد سبب
 في حاشية شرح المطالع وكذا الرسم الاسمي قد سبب رسم حصة فيما اذا
 فصل الموضوع له بعض داسا وبعض حصة لم يعلم وجود الموضوع له
 سبب ذلك رسم حصة اذا الرسم الحقيق هو التعريف بالداخل والخارج
 او بالخارج للماهية المعلوم الوجود لا يقال كما ان الحد الاسمي سبب هذا حصة
 كذلك يصح ان سبب الحد الحقيق ايضا حد اسما لانه اذا فصل للماهية المكنة بعد
 العلم بوجوده ما تم سبب دليل يدل على انها غير موجودة ولو كان ذلك المعلوم
 مما وضع باراء اللفظ فله الحد الحقيق هذا اسما مع اهم موقوف ولا كسب
 عليك ما اورد هذا السؤال في العبارات الرسم الحقيق ايضا الى الرسم الاسمي لانا
 نقول المراد من العبارات الحد الاسمي والرسم الاسمي الى الحد الحقيق والرسم
 الحقيق العبارات ما هو حد اسمي ورسم اسمي كسب نفس الامر الى ما هو حد حقيقي
 ورسم كسب نفس الامر وما ذكر المعرض من العبارات الحد الحقيق الرعي
 والرسم الحقيق الرعي فغير مضمون اعلم ان السارج قال في شرح المطالع
 ان الحد والرسم كسب الحصة كلاما يحققان في الحقائق الموجودات واما في
 الحدود ما فلهذا الالحدود والرسوم كسب الاسم هذا خلاصة كلامه و
 انصاه السد قد سبب في حاشية عليه فلهذا كسب ان كسب
 الحقائق في قوله قد سبب وكسب الحقائق على الحقائق الموجودات حتى لا يلزم
 عدم النواقض من كلامه قد سبب واعرض بان في الحدود ما ايضا
 يحقق الحدود والرسوم كسب الحصة بان ذلك اد اعرض للمعروف عما

لفظ باراء ثم اعلم ان حقيقة هذا المعلوم المعلوم ليس عن ذلك الموصوف
 ولا موصوفه بل عن سائر احواله وهو كالموجود المعلوم فانه كذا
 يكون حقيقة غير موصوفه باراء لفظ الوجود فهو كذا لكن الحقيقة التي هي علم
 الموصوف له يكون هذا حقيقة وكما هو كذا الحقيقة يكون رسماً حقيقة والقول
 بان يوصف الحد والرسم المحققين في الاصطلاح غير سائمين للتعريف المذكورين
 مدحوق به بل هو في تعاريف موصولة بغير مخرج في الحد والرسم مع ان الموصوف
 في كلام السارح في سراج المطالع اخصار التعريف في الحد والرسم تحت الحقيقة
 والاسم تحت قال والحد اما تحت الحقيقة واما تحت الاسم وكذا في الرسم
 اللهم الا ان يقال ليس التعريف موصوفه والحد اما تحت الحقيقة والاسم والاسم
 في الحد والرسم تحت الحقيقة والاسم وان كان ظاهر التعريف يدل عليه فلا يلزم
 من القول بعدم كونه التعريف المذكورين هذا ورسماً حقيقة في تعاريف موصولة
 احرى بل يمكن ان يكون التعريف مما ذكر في السارح في سراج المطالع هو اخصار
 الخ في حد والرسم تحت الحقيقة والاسم في الخفايا الموجودات واخصار الخ
 في حد والرسم تحت الاسم فقط في الخفايا المودوم فعليه هذا لا يرد الا على
 المذكور الاعلى ظاهر التعريف فليسامل في الفصل وحين لا يقال ان
 التعريف بالفصل لا يكون موصلاً بطريق السطر لان السطر غير ما ذكر في اواخر
 الكتاب هو ترتيب امور معلومة للسادى الى محمول لا يقال من هو التعريف
 بالمفرد عرف السطر ترتيب امور او فصل احرى للسادى الى محمول كما ذكر في كتاب
 2 او احرى كالموصوف انا هذا على ما ذكر في كونه الحد في التوابع وهو لا سائل

الموصوف

غير الذات ما يعمر في قول التعريف بالافعال اذ كان الحد اساقص
 بالفصل وحين لا يعمر لاسمائه على الدال لا يقال في وجه التعريف
 المسألة في بعض الافراد قال والرسم السام بالاحتمال على السام ان
 التحب الاول من الاحاط التي ذكرها على تعريف الحد السام برود على
 الرسم السام بل على تعريفات الاقسام السوف كلها وقد يقال ان تعريف
 الرسم السام لا يصدق على الرسم السام الاكمل من الحد السام وهو احرى من
 الدلائل والخاصة اذ المسادر موصوفه ما تركت بالحق التعريف والحق
 هو اخصر على ما لا يخفى لا يقال بهذا اقسام احرى اعلم ان هذا اقسام
 احرى لم يوفى عليها التعريف كالنوع بالفصل التعريف ليس به ان الوصف
 العام والفصل وكما تعريف بالحق والوصف العام والخاصة وكما تعريف
 بالفصل التعريف والفصل التعريف وكما تعريف مجموع الوصفات التي كمن
 حملها حقيقة واحدة وفي كونه المذكور موصوفه لا يقال في دفع الحجة بهذا
 الاحتمالات التي ذكرها بما مل لا يقال اراد بالحق والفصل في
 الرسم والحد اساقص ما يخص بالحق سواء كان مفرداً او مركباً لا الخاصة و
 الفصل المصطلح للحدس كذا ان يكون مفرداً في سدرج الفصل مجموع
 الوصفات وما تركت من الجنس والوصف العام مع الفصل او الخاصة ومجموع
 الوصف العام مع الفصل والخاصة والفصل خاصة هذا المعنى وسدح الفصل
 بالتركيب من الفصل التعريف والتعريف بالحق ما يخص وصف وسدح
 انما الفصل لعدم صدق تعريف الرسم العام على الرسم السام الاكمل من الرسم

لأن ما وراء الحسن خاصة بهذا المعنى لا نأقوله المسادر من الخاصة والعقل
 الخاصة والعقل المصطلحين ولا بد في التعريف من حمل العنان على ما هو
 المسادر منها على أن كلام السارج في الجواب يأتي غير ذلك حيث لم يوص
 على أن المركب من الوصف العام والخاصة خاصة لا نأقوله أنه ان أراد
 كان مقصود السائل أن يعرف الموقف يصدق على بين الأقسام مع
 وهو جاعل أقسامه الأربعة لم يتركه بهذا الجواب دافعا للسؤال الذي
 يحصل الجواب أن الوصف الذي يصدره من التعريف لا يحصل من
 من بين الاحتمالات وهو غير دافع للسؤال إذا كان المقصود ما ذكرناه
 كما لا يخفى على الحامل **والاخر** معروف لهذا الوصف بها كان الكلام
 اعظم **واما** ذكر في باب الكتاب هذا جواب دخل مقدر بغير
 الدحل أن ذكر الكتاب في ما بالنسب الالكوها موقوفا عليها للقول
 السارج ولما لم يكن الوصف قد خلا فيه لا وجه له ذلك في باب الكتاب
 ويقرر الجواب أن إحصاء ذكر الكتاب في ما بها فيما ذكرتم منه أن
 الكتاب يصدق على ذكر الصفات بها لا أن يقال أكتفى بذكر
 الخاص غير ذلك **بما** مل **سأ** على أسرار المساواة في التعريف لا يتم
 اعتبار التمر عن جميع الاعتبارات لحوار ان يتصور احد الما ومن نوه ان
 فاد افعلة له لملا حظ مساو الاخر كان موقوفا له ولكن لا بعد التمر عن جميع الاعتبارات
 فاقم **فدعوى** الكلام على ذلك الأسرار حاصل بهذا الكلام أن
 المساواة التي أسرطونا بط في نفسه على ما عرفه من أن إلى حوار التعريف

بالانتم والاحض وقوله على أن للارم جواب على تقدير النزل وسلم
 أسرار المساواة وتخصه به لو سلم هي كونه المساواة سر طالكن لا م أن
 نقص ذلك الأسرار عدم هي كون الوصف العام **واما** من الموقف فهو له
 وأما جواب **ال** طريق المعارضة وحاصله أن سادس دل على جواب
 هي كونه الوصف العام **واما** من الموقف وأن المركب الوصف العام والخاصة
 رسم قد يقال الطان كحل هذا المركب رسميا ما اذ قد قد ذكر الادر العام
 وفيه ما هو حاصل يخص به فسد الحد السام فالاولى سمته بالرسم السام
 بأن التمر الحاصل منها أقوى قد ساقس قد مره وحيث اعدت ان التمر
 لا يحصل الا ما حدتها ادلا سكر **في** حصول التمر عن جميع الاعتبارات الفصل
 وحده مثلا فكتب الفصل بالخاصة لأن حصل التمر بغير حصول الفصل
 وما سها به لا معنى لكون التمر أقوى الاكون التمر فيه ابع واقطع لكسر ال
 فكما أن مجموع الفصل والخاصة فاطع للاسرة أن بالكلية كذلك كل واحد
 منهما ايضا فاطع له بالكلية فلا وجه ووجه لكون احدى التمرين أقوى من الآخر
بما مل **وطريق** الحصر المراد من الحصر بها الحصر الاستثنائي المعلن
 للامسار المستعمل للاستثناء والسبع فالمراد من طريق الحصر وقد صسط
 اعدان من وهو اصيل التعريف أي سر ان من
 وهو الاصيل الذي من مهيون وسر كل من الحدود والرسوم **واما**
 الحلل المحض لكل واحد منهما كسائر الحسن مثلا في الحد السابق و
 لكون الخاصة غير سامة لكل واحد من اراد المرسوم في الرسم فصل

ان الاصرار عليها يعلم من سائر اقسام الموقوف باطل لان افعال من جهة الاصل
المستبوع الحركة من جميع الاقسام هو التكرار من غير الضرورة وتوقف الشيء
بما هو اجمع كما في 2 المطولات ولم يذكر المقام من سائر اقسام المقام بقدر
لانا يقول اراد المقام من سائر الاصلان المستبوع الحركة التي تسمى وتوقفها في التوقف
عن عاقل لاسان جمعها مع ان الاصرار عن توقف الشيء عما هو اجمع قد يعلم
من سائر وجوب تعريفها بما هو اجمع كما اشار اليه في كس يقول واد
امسح تعريف الشيء بما هو اجمع في واما التكرار من غير ضرورة فلا يسمى وتوقف
عاقل بكتافيل **وهي** اما معنوية او لفظية واعلم ان المستبوع من جهة
الغلامه النقصان الى ان المراد من العلة المعنوية ما يكون التعريف فاسد
وجوده في **وهي** اللفظية ما لم يسم للتعريف من وجوده **باب**
اي يكون العلم باحد ما مع العلم بالآخر الى لان افعال سائر كل موقوف كذلك
لان العلم بالموقوف على سببه للعلم بالموقوف وكفى العلة المستبوعة
كفى المعلول وعدمها عدمه لانا يقول المراد من قوله في علم احدى ما علم
الآخر سواء العلم باحد ما يكون مع العلم بالآخر كالمصانيع **باب**
اما يصح ادا لم يجعل السكون عناية عدم الحركة قد يتأخر من ان السكون
في المستبوع معان تلك الاول عدم الحركة عما هي سائر الحركة السال حفظ الجسم
كنسبه السالك كونه الجسم في مكان واحد ولا يمكن ان السكون بالمعنى
السالي والسالك بغير قطع من غير ان يتصور الحركة التي هي سبب
الجسم او كونه في اثنى في مكانين فادالم يصح المسال المذكور على قدر

السكون

ايكون عناية عدم الحركة لم يصح اصلا فالمسال المطابق لتوقف الشيء
ساو في الموقوف والحال هو تعريف احد المصانيع بالآخر **باب**
يجب ان يكون اقدم من المراد من صفة اقدم منها مع الفصل حتى لم
يعدم موقوف على موقوف **باب** ولعل مقدمه على المعلول اعلم ان كونه موقوف كل موقوف
عنه لموقوف الموقوف ادا لم يكن ان يكون السوا من العلة والمعلول بالآلة
لان العلة من العلم بالحد السام والعلم بالحدود اعساري كما صرح به في كس
في احدى الموقوف من حاشية شرح المطالع وقد يقال ان وجوب تقدم العلة
على المعلول مما فان العلة السام التي هي عناية عدم المجموع ما سوف علة وجود
الشيء مباحرة عدم المجموع المركب من الماد والصور الذي هو عين المعلول يكون
هذا المجموع هو ادم من السام والكل مباحرة حرة لان افعال ان مجموع الماد
والصور من حيث هو مجموع عدمه اهل في العلة السام بل المجموع عين المعلول
واما اهل فيها من كل واحد منهما مفردا لانا يقول سببه هذا المجموع
الى العلة السام اما بانه عنها او داحلا فيها او خارجا عنها والاول ظاهر
الظلال لكون الفاعل والعلة حرة انهما من العلة السام واما السالك
فهو انهما عرط لان خروج الشيء عن الشيء اما ان يكون الشيء الخارج خارجا
سمانه او سبعة او لا مع كونه كل واحد من اجزاء الشيء داحلا في شيء مع
كون المجموع خارجا عنه كما لا يخفى فعين الاصل السالي المستبوع لعدم
وجوب تقدم العلة السام على المعلول **باب** ومسالها في التوقف
فكن ان يافس ان كونه المسال المذكور في الحس مثلا مطافا للدور

المصرح بحب اذ الدور يوقف الشيء ما يوقف عليه مرته واحده والآخر
 من المرته منسأ به الذمه الوفه كسوف الامام على الصف الاول من المصنف
 والمسال المذكور في المن للدوري المصرح بقوله الكسوف عايناه في المسأله
 والمسأله الثاني في الكسوف ومعه يعرفها هو قوفه على موده وان الذي
 هو الكسوف الموقوف منها ما ناهي يقع المسأله فلا يكون الدور مفعلا فاعلم
 فاعلم **فاما** تصور اذ احوال الانسان التعريف يعرفه والظ
 ان ذلك الانسان المحاول للتعريف يعرف يكون معلما لذلك العرف في هذا
 انما يصح اذ احوال التعريف من ايراد الكتب واما اذ الم كونه من ايراد فاعلم
 على الاعطاف اللفظ ليس يعرف فلا يعلق له محسنا **فاما** ان سئل في
 التعريف الفاظ مرته الى فده اذ اكان مفهوم من المفهوم البطره
 كتب لا يمكن التعريف عنه اللفظ عرب فلا يجر من هذا اللفظ الغريب
 في يعرف لا يقال ليس القول المسئل على اللفظ يعرفها اصطلاحا لا بالقول
 ج يلزم وجود طريق اخر سوى التعريف في اكتساب التصورات
 البطره وقد عاين اصل السؤال ما لا يدان يحقق ما هو المقصود
 وما ذكره السائل من مفهوم بطري يحكم التعريف عنه بلفظ عرب فاعلم
 عطف **فاما** ان سئل في تعريفه واهم اذ اصل الوفه شرط لا اصل
 اسعمال الالفاظ المحاربه للاستعمالها في التعريف فاعلم وقد يقال
 ان الوفه شرط للاستعمال الالفاظ المسكره اذ الم يصح اراده جميع
 معانيها واما اذ اصح اراده جميعا عند من يصح استعمالها في جميع معانيها

فما كان من
 ان يكون
 في ذلك
 من ان يكون
 في ذلك
 من ان يكون
 في ذلك

فاما ان سئل في استعمال الالفاظ المحاربه اردت فاعلم ان هذا
 لما ذكره في مسكن في حاسبه من المطالع لانه صرح فيه بان استعمال
 الالفاظ المسكره اردت من المحاربه على عكس ما قال منسا والظ ان الق
 الى الصواب هو ما ذكره منسا كما لا يخفى على المسائل **فاما** الاصحاح
 الى الاستفسار قد يقال في الالفاظ المسكره انها تحتاج الى الاستفسار
 ما اى معنى من معانيه مراد فليكن الالفاظ الوفه والمسكر واحد لا ان
 المسكر اردت من الوفه نعم فرق بين الاستفسار فان في استفسار
 الالفاظ المسكر يطلب منه مراده المعنى وفي استفسار الالفاظ الوفه
 يطلب اصل هذا ما دحضه لوجه على قسم التصورات حامد من بعض المال
 فالان سري في قسم التصورات مستوعبا من العرا **فاما** واحكامها فاعلم
 هو اما عطف لغير لفظ في القصص ما اذ المراد بقوله المقالة الباطنه
 القصص ما هو ان المقالة الساتر في احكام القصص ما على ما هو المسادر من
 امسال بين العرا في عنوان ايراد الكتب واما عرا في بعض
 من القصص التي تحت عرا في بين المقالة من حيث تصديق علة العكس و
 القصص **فاما** ان سئل في اي اراذ السري ما ان راد صاحب الحى ما سئل ما
 القصص انما يحتاج ان يكون صاحب القصص اذ امر صاحب الحى فاعلم
 يوقف موقفا الى من قبل موعه الكل على قوله **فاما** ان سئل في
 وضع المقالة وردها عطف على مجموع السطره الساتر او حال من فاعلم
 فلا ريب في ان كان للقول الساتر مباد المراد بالمسأله ما يوقف عليه الشيء

فقد

فان
 فاعلم

كما يدل عليه قوله لركب المعروف منها وقوله لركب الحى منها لا ما فيها
 عليه السائل دانا واسا ما قوله ومعنى صاحب الكتاب الى الافعال
 القول السارج والحي لما هو من الكتاب ونفس العضا كما يدل عليه
 قوله لركب المعروف منها الى لا ما صاحبها اذا لفظ ان يراد بالمصاحف المسال
 لا ما يقول حاران يكون الاضمار في صاحب الكتاب وما صاحب
 سانه او يقول حاران يكون حذافا في الكلام بعد من ومنه موصوفا
 صاحب الكتاب او يقول حاران يكون اصدا والمصاحف الى الكتاب
 من قبل اصدا والصفة الى الموصوف ويكون حصول معناه سكر او من
 الكتاب المحبوس عنها قوله لركب المعروف منها مع ان احوال الموصوف
 غير خارج عنها فهو لا يسد على من كل من كتاب للموصوف قال الله اما
 المقدم فعلى ان المعنى بالادب من المقدمة الى ما هو تعريف المقدم
 وافسامها الاولى كما هو المشهور من ان المصنفين كقولهم المقاصد
 بالادب من احوال الكتب عنوان لما فلان بالاسم بالاسم المقدم على
 قسم السرفه الى المصلحة والمصلحة الصام اعلم ان لفظ ان
 المراد من المقدمة منها ما سوف عليه صاحب الادب وكون التعريف
 والنظم الى الافسام الاولى كما سوف عليه صاحب الادب كما هو
 باعتبار كونها مسلمات لما سوف عليه صاحب الادب فافهم قال الله
 الى الحاصل كسب القسم الاول لفظ ان المراد بالحاصل كسب القسم
 الاول هو ما يكون من في الحصول او لا كسب نفس الامر فيقسم

للقسم

الاول قسم
 الى القسمين
 واما القسم الثاني
 وهو القسم الثاني

لتقصه اولا الى لرومته وعبر لرومته لم يلزم ان يكون اللرومته وعبرها اوتيا
 اوله لتقصه وكذا الوقسى باسم اولا الى الموهبة والسالية بامل
 وافسام الجمله والسرفه الى ما هو اقسام المقدم الى قبل هذا ما اعلم ان
 قسم القسم قسم لان الاصل من سقى اخص من ذلك السبع ومنه ما سكر
 مشهور به وان مفهوم الانسان قسم من مفهوم النوع الحقيقي ويريد
 قسم من مفهوم الانسان اذ يقع ان يقال النوع اما الانسان او غير الانسان
 والانسان اما ربه او غيره مع ان ربه لم يكن قسميا من النوع وقوله ان
 الانسان في محمول الصغرى من الدليل المذكور غير الانسان في موضوع كراه
 فلم يكرر الوسط فافهم اقسامه اذ انما ياتي من سائر الاول وهو
 ما يبع عندهم فلا يرد ما قبل من ان اللرومته والاعفاده ليست في
 المزمع بل في السالية فافهم الله فالعرض الى يعنى ان العرض من وضع المقدم
 بالسرفه الى الافسام الاولى لكونه قول المقدم وافسامها الاولى عطف
 على المقدم لا على تعريف المقدم لم يحج الى تكلف جعل القسم
 للتعريف اذ يصح مع الكلام في سكر اما المقدم فعلى تعريف المقدم
 المطلق وفي تعريف اقسامها الاولى فافهم قوله او يدلك الى هذا على
 معنى جعل القسم الى الاولى من التعريف سكر كونها موهبا لربا
 الاكتشاف للمعرف والمقسم لان الموصوف والمقسم معلومان
 قبل العلم بهما من التعريف والنظم فكل منهما كقول ربا وانك
 بامل قوله يراد بها اي يراد بها ان هو الناحية من افرادها

فلا شك ان السمع القصد قول صحيح ان يقال لقائده انه صادق او كاذب
في هذا التعريف انما هي الحيات الاول ان صح انه صادق او كاذب
الى القائل او الى القول فعلى تقدير الاول يصدق التعريف على الاول
المراد منه الصادقة غير القائل الذي صدر عنه الاخبار انما هي مثل القول
الناطق الصادر عن صدره مثل ربه فانه انما يصدق على الخوا
الناطق المعروف ان قول صحيح ان يقال لقائده انه صادق او كاذب
وان كان انما هو ذلك القائل بالصدق والكذب ليس باعتبار
صدور الخوا انما هو الناطق عنه وعلى تقدير الثاني يلزم مع ما لم يرد على الاول
ان يصدق التعريف على الناس اذ مجموع قولنا العالم مسعود وكل مسعود
صادق قول صحيح ان يقال لقائده انه صادق او كاذب مع ان الط
ان الناس ليس بقصد وعكس الخوا انما هي حصار كل من
اما ما حصار الاول فلان المسادر من قوله انه صادق الى غير تقديره
الصير الى القائل من ان القائل صادق او كاذب باعتبار القول
كما لا يخفى على المصنف فانهم واما ما حصار الثاني فان يقال لم
يقول قول الى القول الواحد المراد من على الحكمين من خارج لا شك
ما في ولا يخرج القصد المركب عن تعريف القصد بعد قصد القول عنه بالقول
الواحد بابل السمع الثاني انه لو ترك لفظ القائل من هذا التعريف
لكان السمع ما ما حصارها وما نحا كما كان كذلك عند ذلك كما لا يخفى
في الوصف في ذلك والحوادث ان هذا السمع راجع الى الحواس في الاصطلاح

منه انه لا مشقة فيه فانهم السمع الثالث ان الط ان يكون القصد والخبر
منه انهم من قائلهم من تعريف الخبر يدل على انه محتمل للصدق والكذب معا وما
من تعريف القصد من انما هو محتمل لاحد من لفظ كما لا يخفى فكيف يصح
كلام المصنفين والحوادث ان المصنفين في تعريف الخبر انما هو من
مع قطع النظر عن كونه والمصنفين في تعريف القصد من كونهما في
نفس الامر فلا شك انما يصدق ان القصد الى لا يقال في كلام السج
ان هو احتمالات انما هي ما ذكره فلا يمكن والسالك عن السالك
والرابع ان يطلق لفظ القصد على معنى عام صادق على الملقوط و
المعقول معا وما هو قوله يعني الى لا يقال قول في كون احتمال الرابع محتملا
لكلام السج حيث كما لا يخفى واما الاحتمال الثالث فبعد لا ينفك الله
او يكون لفظ القصد المصطلح حقيقة في الملقوط ومجاز في المعقول
فما لا يذهب اليه الذين فهمه وكذا لفظ القول الط ان هذا التشبه
في جود اطلاق لفظ القول على المركب الملقوط والمعقول وان كان
الاطلاق على الملقوط حقيقة لما في مساهب الالفاظ من ان الافراد
والركب من اوصاف الالفاظ حقيقة واطلاقها على المعاني كقوله
الط ان لا فرق بين لفظ المركب ولفظ القول بابل قال بالقول
الملقوط حيث في القصد الملقوط يعني ان تعريف القصد صالح لا يكون
مع ما لا ي معنى اريد من القصد لا ان السمع تعريف مجموع معناه
معان يلزم الجمع بين جميع معاني لفظ المركب او بين القصد والخبر

في استعمال لفظ الحقيقة والعقول متساكنين برؤسافه اخرى
 استعمال اللفظ المشترك في تعريف القصة او استعمال لفظ ^{المجاز} الادارة
 تعريف القصة الملقوطة بهذا ان حمل قوله قدس وكذا القول الى
 على طاهر واما على قدر حمل على ما ينبغي ان عليه فليس استعمال لفظ المجاز
 في التعريف اذ كان المعروف هو القصة المعقولة بامل قال ^{الركب}
 من المحكوم عليه وبه والحكم ولم يذكر السند الحكيم مع ابا الصامري او القصة
 المعقولة كما سمي في بعض القصة من ان احوالها اربعة هي المحكوم عليه
 وبه والسند ووقوعها ولا وقوعها لان المقصود منها بعض القصة
 المعقولة وهذا السند بعض كما لا يخفى وصل وهذه الاكفاء من ان
 منها على الكلام على قول من قال ان احوال القصة بكنهه صفة واما
 ما قبل من ان في الحكم معنى وقوع السند القصة بكنهه من
 السند الصامري فكانها معدودة في احوالها فيكون لا ينفك السند في قوله
 من المعلومات من حيث انها حاصلة في الدرس سيج قصه قد قال
 على قدر بعض المعلومات من الحسن لم يوق في من القصة المعقولة
 ومن الصدق المتعلق بها عند من يقول بان العلم عن المعلومات
 بالدراب وغيره بالاعتبار لا يتم قالوا ان السند من حيث انها حاصلة
 في الدرس سيج على مع قطع النظر عن ذلك معلوما ورد هذا ما لو سلم
 هذا القول يقول معنى قولهم من حيث انها حاصلة في الدرس سيج على
 من ان السند من حيث انه وراه للاحاطة بكنهه على كما انه من حيث انه

سليم

مستف وراي للعقل سيج معلوما فلا السكال فهو وقد نطق
 الصدق بمعنى الصدق به على القصة فان قلت الصدق بمعنى الصدق
 هو الوقوع فقط على مدني الحكيم الا القصة فكيف نطق الصدق بمعنى
 الصدق به على القصة على سبيل المذهب لعلاد الكلد والروية واعلم انه
 محور اطلاق الصور بمعناه الخفي على القصة لعلاد المتعلقة والمتعلقة
 كما لا يخفى قوله بفتح ان يقال في فصل اي سر له الفصل فلا يرد ما قبل من
 ان الفصل في المعاني المود وقوله ان بفتح ان يقال في قوله قل
 لانه في كنهها لانه في لبا اذ اختلف هذا في محور ان يرد ما الحكم منها الا ان
 او الا سراج ومن الحكم في قوله والحكم الذي ربطها هو الوقوع واللا وقوع كما
 سوبه بوصفه بكنهه الذي في لارد ما قبل من ان السند بكنهه
 قد صرح في بعض مقامات المحمل للصدق والكذب هو الحكم بمعنى الاطلاق
 والاختراع فلا يوافق كلامه بكنهه فافهم ^{وقال} وطرق القصة
 المحكوم عليه وبه مما سبوا في الموضوع والمقدم والمحمول والسال قال ومن
 الخلال الى الطان الخلال الحسن في السرح هو الخلال القصة المعقولة
 وان الخلال الحسن في كلامه قدس وهو الخلال القصة المعقولة لا قدس
 فيه فاك اما موصدا ان حكم فيها بان حكم احد ما هو الا هو هذا السند
 كما يصدق على الموضوعات التي يكون المحمول فيها داسا لموضوعاتها كذا
 يصدق على الموضوعات التي يكون المحمول فيها موضوعا لها وكذا يصدق
 على الموضوعات المحصورة والمعدولة المحمول يصدق على الموضوعات السالفة المحمول

معنى ما سئل له الموضوعات وسواها جميعا كالمجمل في معنى قوله وكذا الخ
 في مفهوم المصطلح الى انما يقول التسمية في جرد الاطلاق كالمفهوم الاطلاق
 فاقول قولهم قد سئلتهم من هذه العبارات هذا السومم بعد بل من العبارات
 بدل على ان المصطلح الصحيح لفعل لفظ المجمل مدعى بالاصطلاح في
 السائل في جميع افرادها متحقق في جميع افرادها اما في الموضوعات وطوا
 في السوال فكلها هي الموضوعات في الاطراف علم من هذا الوجه
 مره واحده لا حرج من مامل في مفهومه لانفعال المقدمه كانت مقعودا في
 هذا السوال اما رد اداجل قولهم ان السائل العلام في كذا علم فغير هذا
 في هذا الامر المعقول له كذا هو المشهور فلا رد ما سئلتهم ان قوله المقدمه
 تقسم المقدمه الى اقسامها الاولى لا سائر مقدمه ذكر سئلتهم في مقدمه
 مامل في مفهومه لا ما يقول لاسكل ان المقدمه بالذات تعني ان مفهوم افراد
 الكسبه في عنوانها نظر الى المقدمه بالذات فلا بد ان يكون المقدمه بالذات
 من المقدمه هو الاقسام الاولى مامل قولهم وانما ذكر الموضوعه والسائل
 في المجمل في هذا الكلام قبل اسان الى ذكر المصطلح والمفصله في السوال
 انما هو نظريه بطريق مملكي لا كذا هو مفهومه فغيره على عقول ان الحكم العقل
 في المشهور هو ما يكون فردا من البيع والاسات كحكم بكم العقل
 نحو ما لا حظ مفهومه بالاخصار على ما صرح قدس سره في حواشي شرح
 المقصدي ولا سكل ان مفهوم المقدمه في السرطه والمجله ليس بها
 لان العقل كذا ان يكون احد طرفي المقدمه مودا والاخر مقصد بالحق والبر

عليه

من العقل

من العقل احب عنه بوحدين الوجه الاول ان الحكم هو المردود من البيع
 والاسات والعقل لا كذا الواسطه بينهما وورد هذا الوجه بان في قوله الحكم
 المردود من البيع والاسات مسامحه ادلا سبكي في ان بدايه الحكم مدعى
 بالحسار الحكم او يقول لو سلم ذلك كان بدايه مدعى وعدم بدايه بالحسار
 الحكم والالكان الحكم الاسواسي الدار من البيع والاسات انما عقلا
 الوجه الثاني ان المراد بالحكم العقل مدعى بالحكم المعطوع به بالدليل الذي
 هو نوع الاسواسي والبيع لا العقل بالحق المشهور وورد هذا الوجه بان
 سئل قدس سره من قولهم في السوال انه الى ما في معنى هذا الجمل لا راجع
 النسخه عليه عدم عقول الحكم كونه اسواسيا فهو بدل على اخصار الحكم
 في الحكم العقل والاسواسي لعدم كونه عقلا بعد لا يفتى اليه فاقول
 في مفهومه ليسا ظاهرا ولعدمها في قسم المقدمه المطلقه الى اقسامها الاولى
 ولو دودر مفهومها في ذلك القسم مامل قولهم فان الحاشيه وان
 كانت مرتبه في نفسها الا انها يقع في السرطه فيكون سطر الحاشيه
 هذا الكلام عنه قدس سره اما نوحه مادكن السارج في وجه مقدم
 المجمل على السرطه من قولهم ليسا ظاهرا الى او نوحه اخرى من على ذلك
 المقدمه وعلى المقدمه من لزم اسدراك قولهم فيكون سطر الحاشيه
 ولا يفتى الى اما الاحتمال الثاني وطا اد الحاشيه كاف في المقدمه كحكم
 الوضوح من غير ملامحه كون الحاشيه سطر الى الكل كما لا يخفى وانما على
 الاحتمال الاول في فلان قول السارج ليسا ظاهرا في مما لوحظ في

كون المحل في امر السطره وقد عرف انما هي من المقدمه المحل في
 في صحتها فله فان ريد ان قوله قال ريد موضوع وقال محمول قد
 يقال ان السطره الحكمة 2 قال ريد اما في معنى 9 مفهوم قال او
 احوى خارج عنه وان كان الاول فسطه قوله ان السطره الحكمة
 عن الطرفين وط قوله قد كس حصل معناه ريد قابل او دو قول قال
 وانما السطره من قابل او دو قول ومن ريد خارج عن الطرفين وان
 كان الثاني ما ذكره الواحد ان كما هو الطر على المصنف ولكن دفعه
 بالناسيل بامل ولا يفعل وقوعها اولاد وقوعها قبل اهلها وان الموالي
 من الخراب السلب والرايح من العصبه الدائره والاعشاريه وما ذكر
 قد كس من سائر ما على تقدير من قوله من سائر ان كس بالقول
 السارح لانه في العصبه اه اذ ط بين العنان بدل على طرفه الكل
 فاقم قوله دلالة واصح مطروحه 2 فسد بين الدلالة بالتوضيح و
 الاطراد رد ما قبل من انما كس عن السؤال بان المراد السطره التي
 هي مورد الاكابر والسلب واللعطف كما بدل على السطره التي هي مورد
 الاكابر والسلب بدل على وقوعها اولاد وقوعها انما بالامر
 وفي اطراد تلك الدلالة ووضوحها كس بامل قوله لادلتها على
 السطره الرابطه يقال ان اريد بدلالة الرابطه على المحكوم به لادلتها عليها
 بالمطابقه والنصر يلزم ان يكون المسقط حالاً يقال والاسماء
 الاسماء المسقطه اذ اده لادلتها على السطره قوله لوقوعها على المحكوم

والنكرى

هو النكرى مطوى هذا الدليل هو ان كل ما سوف على المحكوم عليه وهو مستقل
 حتى ينجح ان السطره غير سطره رعا لوجه على هذا النكرى مع سطره سطره
 لا ينافي هذا الدليل بان يقال لو صح تلك النكرى لزم عدم استقلال كل
 العضايا والاقب وعمر تمامه الامور المتوقفة على المحكوم عليه ومع ان ذلك
 كذلك فسد السطره كس منى قول المسدل لتوقف السطره على المحكوم
 وبه لقوله نعم ان السطره التي لا وحاصل هذا التفسير هو ان توافق
 بالسطره على المحكوم عليه وبه على انه لا ينفك عن حالها ان يكون النكرى هذا
 وكل ما سوف على المحكوم عليه وبه على هذا الوجه غير سطره ينجح ان السطره
 غير سطره فاندفع المبع المذكور قوله ويقال الرابطه في من العضا
 من 9 كره الرجع لفظ او بعد او محلا وقد يقال ان الرابطه في
 المحل باني السطره الرتب السطره قوله خلاف لفظ هو او هو انما
 هي ومنه فاربها من السطره والمبع قبل السطره لذكر سطره الكلام النكره فاندفع
 قدم وجه تسميه مثل كان بالارابطه الرمانه بدون ذكر سطره الكلام كما لا ي
 فاقم قوله والعصبه المحل الطان براد من العصبه المحل في سطره
 من العصبه المحل المحل كما لا يخفى باعشار الرابطه اي باعشار ما هو
 او بعد ما قوله اما سائر اولاد لا يقال اللان في سطره التفسير
 سلب العصبه ويقال العصبه المحل باعشار الرابطه اما سطره لادلتها
 بما هو صور حذف المسد واما سائر اولاد لا يقال في ادر القسم الاول
 انما فسد محله فلا حظ الرابطه لا ما يقول المراد بقوله باعشار ما هو

فلا إشكال بامل بان قولهم وميم حاله على الرابطة منسوبة الى الرابطة لم يرد
ان يكون واو العطف فهو هذا القسم بان الجملة اي بان على
ذكر المصاوي بان للاول المذكور في نفس الامر لان هذا القسم على
مدلول الرابطة والقسم الاول باعتبار نفس الرابطة التي هي اللفظية
مقدم على المدلول ثم اعلم ان المقسم في هذا القسم ان يكون
القسم اللفظي في القسم الاول كما لا يخفى فلا حاجة الى التمسك كون المقسم
في هذا القسم هو القسم المعقولة على خلاف ما في القسم الاول بامل
فوهي سورة في سورة طه سورة في الموهبة بالسورة وفي السان
مما يدل على ان السورة في السورة في الموهبة مع انه قد
السابع في اواخر الموهبة في سان خلاف لفظ الحكم في الموهبة
قول المقسم لانه في التصديق من تصور المحكوم عليه وفي الحكم لا مسامحة الحكم
حمل اه على معنيين ان السورة في الموهبة التي مورد الاحكام والسورة
السورة الاحكام وكذا الكلام في صدر الكتاب في سان مع التصديق بل
على سورة السورة في الموهبة والسورة جميعا وكذا ما ذكره
من قول الحكم اما ان يقع السورة او لا يقع السورة على ذلك بامل فوهي
وما هو محتمل رغم القابل اي الحاكم فوهي والسورة محتمل على
معانيها المساور منها ان اراد بالسورة في قوله والعرفان اما
السورة المقصود بالاداب فوهي جملة ما هو المساور منها
لكن المقصود بالاداب فيما كان فيه القسم والتعرف معقود بالعرفان واما السورة

مطلقا اعلم بان يكون مقصودا في قسم القسمات ام لا يقع وهو محتمل على
المساور منها محتمل كسب ما ان المساور من الموهبة في تعريف الحمد هو الموهبة
بالفعل مع انه محتمل على ما يتم الموهبة بالفعل وبالفعل كما مر بامل على ان يقول
الط المساور من مجموع المقام والعناية هو الموهبة عن الحاكم فاهم فوهي
الحمد اما ان يكون مساورا وكما اه لان موضوع مفهوم لما كل او في او
موضوع مفهوم بالفعل او بالقول وكل مورد فوهي او كل فوهي
فلا سيما على السورة لوفيل فلهي ووهي موضوعا بالسورة كما اظهره في
سورة الاقسام اما ما سماها حال الموضوع فوهي اي كل واحد واحد لا
المجموع الكل يطلق على ملأه معان الاول الكل الافراد في المعنى لكل واحد
البيان الكل المجموع والثالث الكل بمعنى الكل والكل الذي هو السورة
الكلية اما هو الكل بمعنى الاول يوفى منها ما ان احصا سور الموهبة
في الكل الافراد وكذا احصا سور الموهبة في السان في السان في سان
تعريف السورة المطلق سدي ان يكون لام الاسماء في سور في الموهبة
الكلية ولام العهد في الموهبة في السان في سان في السان
الكلية وقد حاث بان المراد بالسورة اللفظ الكاس في نفس العطف
على كنه الافراد وكون لام الاسماء والعهد والسكر الواقع في سان
السورة كذا محتمل بامل فوهي وسورة كل وسورة بعض وبعض
محتمل ان يراد من كل هو المجموع المسمى على كلمة لس وكل سورة
وهي مع ما او موهبة فلا يرد ان كل من الصان من السورة استواء السورة

فلا وجه في عدوها فافهم قوله يكون مفهومه الصريح انما اراد مفهومه الصريح
 مفهومه بدون التورية والاهتمام بمفهومه غير لفظ بدون التورية اما ان يكون
 ذلك اللفظ حقيقة فيه فلا مرد المناقشة بان يكون رفع الالحاق الكل
 مفهومه ماضى لللفظ ليس كل لاندل على ان دلالة عليه بالمطابقة لحوار
 يكون هذا المفهوم الصريح معنى محاربا مشهورا وما قبل من ان رفع
 الالحاق الكل انما هو مدلول القصة التي فيها ليس كل لا مفهومه
 كما فهم من ان السارج فلا يكون الدليل مستلزم مدعى مدعوى ما في بابل
 بابل قوله فلا مرد اذا ارفع الالحاق اي اذا ارفع الالحاق الكل
 في العقل بمعنى انه اذا حصل هذا المفهوم في العقل اما ان يكون المحمول
 في العقل مستلوما غير كل واحد واحد مستلوما غير البعض باسم البعض
 وعلى السعدي من حصل السلب الخفي هو السلب غير البعض في العقل
 فتكون السلب الخفي لما دام المفهوم ليس كل فتكون دلالة على العالم
 فلا مرد المناقشة بان ما ذكره السارج بعد كون السلب الخفي لا رما
 في نفس الامر لرفع الالحاق الكل لانه لا رما في العقل ولا بد
 الدلالة الالهية من الساري دون الاول قوله كان كذلك الامر للامر
 لا رما للمقام ايضا اذا تحقق للعام بداهة الا في صميمه من الخاص
 سكا قبل وفيه شك لان العام المحصور في الخاص في نفس الامر
 حار ان يكون لا رما لهما في شك ان يكون الامر الذي هو الامر الكل
 الخاصين باسمه من خصوصيهما ويكون جميع الاستفكاك غير كل منهما ولا يكون

للعام

كذلك

يذكر بالاسم الى العام بل هو ممكن الاستفكاك بطر الالهية فافهم
 حرف السلب على الط ان اراد ما و حال حرف السلب على البعض منها
 اد حاله عليه مع فلا مرد ما قبل من ان هذا الصريح في بعض من فافهم
 قوله فافهم السك لم يقل فالبعض يكن وقعت في سياق السع
 مع كونه كذلك بل قال فافهم السك لعدم كونه ط فالل كلام حقيقة
 وقالوا في قولهم السك في سياق السع بعد العموم انما هو السك
 اليه وقعت ط فالل كلام فالبعض من ساء السك الوافق في
 سياق السع مقصود للعموم بامل قوله السك و ارد عليه قبل
 معناه بل السك سى انما هو اي البعض و ارد عليه تحت الطاهر
 قوله هذا الكلام طاهر في لغة لوصفه في حال اللفظ كالاكف و نحن
 انك اذا قلت في الافعال السق الاخر من ساء غير محتمل لان صير في
 قولنا ليس بعض الحيوان اسما انما هو الاسان واسم الحيوان
 وعلى تقدير اراد سق الاخر من كان صير واقعا او محققا مثلا لا
 اسما واسم القصة او الاسان ليس ساء حرة غير اسم لا ما قد ورد
 من اللفظ مع غير ساء الذي يمكن فصله من اللفظ بامل قوله
 بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع هذا التفسير شامل لمثل الحيوان
 ما ساء لسل الحيوان اسما اذا خلا هذه الكلمة والحرية باعتبار
 الحكم محقق في المسائل وان لم يحقق خلا هذه الكلمة في المسائل الا
 تحت نفس الامر فادفع ما ساء من ان تفسير التهمة غير شامل

على المثال الاخر فافهم لان المثال نفسه المهملة غير صادق على مثل قول
الكل مفهوم فان المحمول فيها ليس بالمتنوع الموضوع وادرادها معاً لا
يعول طسوة الموضوع فيكون ورد التفسير في الحكم في القضاة التي
تكون المحمول فيها ليس بالادراد الموضوع وطسوة معاً انما تكون بالاساس
للتسوية من حيث كونها ورد التفسير فافهم قوله والحق انما هو تلك
القضاة ما فيه حكم من هو هو الوجه الاول ان مراد الرابع بالقضية العام
حار ان يكون القضية التي تكون المحمول فيها ليس بالمتنوع الموضوع
في نفس الامر بعد العموم باصطلاحه في لم يحكم عليه قوله وكيف لا يكون
قوله الوجه الثاني ان قوله وكيف لا يكون لوضح دل على ان الحكم في المثال
انما يكون على نفس طسوة الموضوع اذ لا يتم من الموضوع في قولنا
كأنب الامم مفهوم لفظ الانسان لا افراد الا ان يقال المفهوم المراد
من الانسان في هذا المثال هو الافراد بقرينة المحمول الوجه الثالث
المسادر من الطسوة في قوله كما ان الحكم عليه بالصحة في قولنا الانسان
صا كل هو طسوة الانسان الى والطسوة بالمعنى السابق المعبر في الطسوة
مع ان ذلك ليس كذلك على المفرد بالطسوة من الطسوة في صيغة الافراد
بما مله ما فيه الوجه الرابع ان قوله وان لو عطف في موضوع الحكم
الى اخره فيحل مسائل طوار ان يسطح الرابع ان ما لو عطف في موضوع
العموم من القضاة ما هي عامة وما لم يلاحظ فيها ذلك القيد سواء
لو عطف فيها فادام لا في الطسوة في حكم القضية في ذلك

ذلك

دفع الكل بالاساس بما مله قوله في محله في اربع نواحي بان القضية
الى حكم فيها على مجموع افراد موضوعها من حيث هو مجموع مثل قولنا الانسان
رفع الرعي خارج عن تلك القضية فان الموضوع المذكور في
وعنه مدرج في سائر الموضوعات والمهملة والطسوة وما قبل من ان
مدرج في تلك المهملة فان مجموع الافراد فرد من افراد ذلك الكل لمعنى انه
يصدق على هذا المجموع ذلك يصدق معناه هو صدق على كل واحد من
من افراده كحاج الى ما مله قوله انما هو في المن وذل من هو
منها ان السارج ذكر في قضية الكل في معاملة اخرى في الجمع لا في معاملة
السحب المعنى كما في المن ومنها ان الطسوة في قسم السارج
انما يقع معاملة للمهملة فقط ومنها ان مثل قولنا الانسان هو ان
باطن طسوة اذ الحكم فيها على نفس الطسوة الانسان مع ان الطسوة
الحاصلة من عبارة المن غير سائلة تحت الطسوة الطسوة الخارجية
من قسم السارج قوله لان الموضوعات الحاصلة كونها
للمدعى كحاج الى فرد ما مله كالا في قوله والمقصود من العلوم في العلوم
الحكمة التي تكون المطلق اليها قوله معناه احوال الموضوعات الحاصلة
هذا انما يقع اذ كان موضوع الحكم الموضوعات الخارجية واما اذا
كان موضوعها الموضوع المطلق فلا كالا في قوله فان قلت
السحب ليس معرفة يعني ان قصد المقسم بالمعنى في قسم السارج
لوحظ عدم ادراج السحب في المقسم فكيف يقع جعلها في

اسماها فوهة معبر في صم المحصورات الطان معية اسارة في صم
 المحصورات سواء المحمول في المحصور باب لكل واحد واحد
 الاسما من كتب لو فعل كل من الاسما من كصوفة موضوعا في
 المحصورات سمحساب موعود فكان المحصورات محل للسمحساب وكل
 سمحصة معبر في صم المحصورات مامل فوهة لان الحكم فيها على الايراد
 على الطابع مامل في مثل الكل كل والاسان حيوان باطن حن
 فيها الحكم على نفس الطسوة وفي الايراد معا ولا فعل فوهة فيقوم
 في الطم مقام الكلمة اعاقال في الط لان قولنا ريد حيوان في القياس
 المذكور معي وكل معي ريد وهو حيوان فيكون كلمة في المعنى وسمحة في
 الط واعاقال مقام الكلمة اعني الكري في السكل الاول ولم فعل مقام
 الاحر المعد من في السكل الاول اذ الطسوة ايضا قد تقع مقام القسوي
 في السكل الاول مثل قولنا الاسان نوع وكل معول عليه كثر من
 ما لحقنا بالاسان كذلك فوهة بخلاف الطسوة فابدا لا يصح كثر
 لانه الحصة ولا في الظاهر فدهال ان الطسوة ايضا قد تقع كثر في السكل
 الاول بان يقول مفهوم لفظ الاسان حيوان باطن الحيوان الساطي
 مني بالادب المفهوم لفظ السر مع لفظ مفهوم لفظ الاسان مني لفظ
 السر فدهال المراد ما ذكر في السكس حيوان السمحساب معي للام
 السات على الدواب الماصلة في الوجود من جهة وقوعها كثر في
 الطسقات فابا لا يصح بل لا حكم من هذه الحصة مامل في السكس

الحق

التي التا في حق المحصورات لانقال كخصص حيوان هذا التي سمحصول المحصورات
 لا وجه وجهه لاد الممثلة ايضا حق لانه هذا التي لا يقول كورا ان راد
 بالمحصورات منها ما من ساء ان يحقر فالمحصورات هذا المعنى ساء للممثلة
 ايضا او يقول ان الممثلة لما كانت في قوة المحصورات الحرة يكون المحصورات
 او يقول قد يقول المصاحب ما صرف ما فيها ولا سلك ان المحصورات
 اسرف من با في حقوق هذا التي فاقم فوهة لقائدها في الاحصاء
 في ان ثابن القائدها في نقد ان اسرار النعير عن الموضوع في وع
 المحمول في مقابله عدم اراد يتم قولنا لكل اسان حيوان مثلا حن
 حقهوا مفهوم القصة المتواردة ولا نقده حصة ما عسار النعير عن
 الموضوع في لا عرف احر وكذا اوب وعي المحمول في دون عرف احر
 وكذا اوج وان سكت ان عرف فابدا حصة اسرار النعير عن الموضوع
 في وعي المحمول في فاسمع لما سلك ففعل ان كل فوهة متعاردة يكون
 هذا التي معهودا لسمحها ذكره من الموضوع والمحمول الكل من يكون
 المنطوق الملقب بالادب من الاول افراد من السات مفهوم فوهة
 اذ اعرف هذا والقوم كما قصدوا من هذا التعبير ما ذكره الساج
 من القائدها في كذلك قصدوا الفصل ثابن القائدها في صم لفظ
 متعارفين يكون حاسب السعد فيما عر من الموضوع وهايت عدم
 السعد فيما عر من المحمول خرييا لاسان النعير للنعير فاقم فوهة
 وصار ما حاسب الفس كلها في هذا السراج فان ما حاسب القياس

منه

١٩٩
 بحث المحصورات

ليس صاحب القصاص ولا في التصورات مع كونها مع صاحب العين
كما لا يخفى ما مل وقال الا لكأن ج وب لفظين مراد من في هذا الدليل
الحق الاول ان من الملائكة هم حوار ان احد المعلومين وكما والامر
مفردا او يكون احد من المعين محاربا او غير معين وصفا فلا يراد من
لفظها الا ان يقال المراد منها الاتحاد ولا معناه المصطلح الحق ان
ان هذا الدليل سئل على الاستدراك من وجهين احدهما ان معنى قوله لكان
ج وب لفظين مراد من هو ان ج وب لفظين معنويين هما واحد
يكون هذين اللفظين موضوعا لارائه ولا حقا ج استدراك قد خفي
فانهم وباسمها ان قوله فلا يكون الحمل بحسب المعنى مما لا حاجة اليه في
المطلب اذ كون ج لفظين مراد من في قولنا كل ج ب فاسد من غير
ملاحظة كون الحمل فيها غير مفيد الا ان يقال قوله فلا يكون الج اساره
الى فساد الحق لكان لفظ رائد لا فائدة فيها فيه كذا في حوار ان يكون
قائدا وكن هو الاساس الى ارادة المعلوم ج صرح جميع افراد ما مل فيه
قوله وهو سفسف لعدم ساد هذا المعنى في لفظ كل وان كان من جهة
معانته التي وضع بارائها كما صرح به السارح في رساله تحقيق الكلمات
قوله فالاولى الج بمعنى لما كان فرض ارادة مفهوم ج في القصاص المعنا
فصور على وجهين احدهما ما ذكره السارح من المعلوم ج على مفهوم
ب وباسمها ان مفهوم ج يصدق عليه مفهوم ب كان الاول في
مقام الا يقال ان يراد ج مفهوم ابطال الوجهين مع الافعال في

هذا كان الواجب عليه قد سئل ان يقول بالقصاص الى لا يقول كقول
ان يكون عدم تعرض السارح على ابطال الوجه الثاني بطور بطلان لكن
الداني بالمقام ذكره كما أنه عليه قد سئل بقوله فالاولى اعلم ان الاول قد سئل
قوله فالاولى الى فصل قوله قد سئل فيما سئل ان لفظ كل الج اذ قوله قد
الج واحد ارسا ان لا يراد ج في كل ج ب مفهوم كالاخى ولا يخفى عليك
ان الاحسن ان يذكر ما يتعلق على السرح ج حين يتعلق بخاربه ثم اسئل
عائده عليه ما مل قوله فان قلت على تقدير ارادة الافراد الى في
هذا السؤال غير مفيد اذا المقصود بطلان ارادة الافراد مع ج وب
في كل ج ب وهو محقق على تقدير هذا الدليل انما كالاخى قد يقال
قوله فان قلت من الاسفار ويكون المقصود من تعليل الاحتمال
السالك بوجه اخر فامل قوله ولذلك قال ضرورة سوب السرح السرح
الى في ان الحاد صلا لا يفسر بالقول ضرورة سوب السرح السرح
ضرورة سوب السرح كقوله بعض معارض الطرفين ولا معار
من السرح وعلية فامل فيه ما قد قلت سما وان احد الى في ج ان كلام
الابل اصحابنا احدهما ان الموضوع لابد ان يكون معار بالمحول
في القصاص حين اساءه لموضوعها فاذا اجد الى لم يحقق القصاص
وباسمها ان المحول والموضوع كذا ان يكونا معار من تحت
مع قطع النظر عن اسباب احدهما للاخر يحقق به خارج نطاقها
السنة المعلوم من القصاص ولا يطابقها واذا كذا في على الاربع

السد الى حده اذ عرف هذا فلا حقا ان قوله قد كسر قلب
 ليس بدافع له بل الدافع له هو ان معنى قولهم السد الحرة لا بد له
 سد حار حده بطاقتها بل السد الحرة او لا طاقاتها هو ما فعل بعض
 المحققين من ان كون الموضوع في نفس الذات بفتح الهمزة ان السد العقل
 منه سى محل علمه ام لا هو المعنى المطابق للمعنى السد المفهوم من ذلك الحرة
 في لا اسكال بامل قوله واما اعتبار التعارض بهذا دفع سوال مقدر
 السؤال انه لو كانت المعارضة الاعسارية كافية في صحة العقل المعنوي
 الحمل المعنوي محققا حتى اريد من الموضوع مفهومها انما هو ان
 لعدم الحمل معنى في تلك الصور وتغير الجواب سوال
 المعارضة المعنوية في حق السد الصحيح للعقل للحمل المعنوي هو ان يكون
 الطرفان حاصلان في الذهن لو حيز من معارفين وليس المعنى الوا
 الى فصل من لفظة كنه من الانسان الحاصل من لفظة الانسان
 والسد مثلا حاصلان في ذهن بامل قوله لما عرف من ان الحكم على
 الافراد يوفى فيه بان يكون القضية المعنوية ما حكم بها على الافراد
 اما معنى بعد ابطال هذا الاحتمال الرابع هذا التعليل كالمصادرة على
 انه لو صح لكان حاريا في الاحتمالات السد العدم المراد منها ولا
 حازه الى التطويل في الكلام بامل قوله لا يقال في هذا الكلام
 يحمل ان يكون معارضة غير دليل قولنا الحمل المقيد بمعنى فان الكلام
 السابق يدل على هذا وان يكون اسد لا لاسب على بطلان الحمل

المعد

المقيد قوله فاما ان يكون مفهوم ح الى حده كسر قلب وهو الوجه الاول
 ان المراد بقوله اما ان يكون مفهوم ح عن مفهوم ك الى هو ان مفهوم ح
 الذي يكون افراد محكوما عليه عن مفهوم ك او غيره الى او ان مفهوم
 ح الذي هو محكوم عليه مفهوم ك او غير الى فان كان الاول لم يصح قوله فان
 عن مفهوم بلرم ما ذكرتم من ان الحمل الى لا مطلق على الاحتمال الثاني كما
 لا يحق فهمه وان كان الثاني لم يكن الا مراد قوله لا يقال وجه وجه
 اذ قد ثبت قبل ذلك السؤال ان المراد من ما صدق عليه من الافراد لا
 فهمه والجواب باحتمال الثاني وانما الكلام على العقل
 سى بعد الوجه الثالث ان لو صح بين السد لرم اسفاه المفهوم
 الخ واحدا العقل من الحسن والفصل ادلائد في حقها من صحة الحمل
 الا كما في الخ الى الوجه الرابع ان صحة تلك السد سلم اسفاه السد في
 بالقضايا الموقفة العرطية وظر المفاسد الوجه الخامس ان بين
 السد في السد في الذي يورد كل واحد فان سوب الحمل الا كما في
 مما لا يوفى كل واحد ما هو مخالف للسد في كذلك فهو ابطال لا سى
 ان يلقب السد في السد لا سى ان يلقب السد في السد
 يمكن بها في ابطال الحمل الى في ابطال حمل المقيد فلا رد ما قبل من
 السق الاول من ان بين السد لا بعد ابطال الحمل بل بعد ابطال
 الحمل المقيد قوله هذا الجواب معارضة الى قد ان معقد المعترض
 هو السكك في حق الحمل الا كما في الذي ادعى بطلانه في عصره حمل

محال باميل لا يقال في هذا الجواب بحكم ان عنوان المسئلة على تقدير كونها
 محمولة على المعارضه بلزم ان يكون هذا الجواب معارضة على المعارضه وبطل
 ليس بقدر لا يقول المذكور في ترتيب الحق من كتب المناظر يدل
 على ان يكون المعارضه على المعارضه معارضة الاخر ان المعارضه على المعارضه
 بحكم ان يكون بعد دليل عورض عليه او لا فافهم قوله سيد عورضا
 ان مدعاكم الى عكس تقرير الجواب بطريق النقص الاحمال انحصارها لا محال
 قال وللسائل ان يقول في هذا الجواب الاول ان الجواب ان
 يقول انما يحصر السبق الاخر من كلامك اعني قولك المحل ليس محلي و
 مستلزم لسوء الموجهه المردده المحموله القائله فان المحل ممسوخ او
 واحد لان سلب الامكان غير منسوخ مستلزم لسوء الامساح او
 الواحد لا لا يحصر الاسماء في بين المفهومات السلبه واذ
 الموجهه المردده المحموله من كلام المعترض فقد حقق المحل الذي ذكره
 فليكن كلامه مطلقا لغيره الحق الثاني انتم انتموا السلام من السال
 السلب والموجهه السال المحمول فالاعتراف بالسال بوجه
 الاعتراف بالموجهه انها باميل الحق السال ان المحمول والموضوع
 من بين السال التي ادعاه السائل اما مفهومان كليان او لا
 الى الثاني لعدم مطابقة للتوافق فمعنى الاول فحق المحل ادلايه
 في حق المفهوم الكلي من حيث المحل على افراد الحق الرابع ان الحكم
 بسوء احد النقصين على تلك السال بان يقال بين السال

المعنى المحر

اما

اما سئ او عرسئ والحكيم بان المحل فيها موضوع وليس يمكن محمول ممكن ام لا
 والثاني مكانه غير مسموعه والا اول مستلزم امكان المحل كالاخر فافهم
 للحصم ان يقول الى فده انه يمكن حمل عبارة السؤال المذكور في السراج الصا
 على هذا بان يقال المراد المفهوم في ب الى هو المفهوم المراد في القضا
 مسير سو ما صدق عليه في عن مفهوم في يكون السؤال المذكور في السراج
 عن هذا السؤال الذي ذكر قد يكون لقوله وللحق كالاخر والحق
 على امكان حمل المفهوم في سؤال السراج على هذا الذي ذكرناه اراد السؤال عطف
 المحقق للبعد لا ان يراد في ما صدق عليه في وب مفهومه فاللحاق كمال السال
 بعد هذا المحقق السؤال بهذا الطريق الذي ذكر قد يكون باميل لا يقال بان
 غير هذا المحل ما ذكره السراج في الجواب الحق من قوله ما بين الى لا يقول
 يحصل هذا الجواب الحق سواء الاساس الى كحق معنى المحل الذي ذكر قد يكون
 في جواب هذا السؤال كالاخر على المسائل المصنف باميل ولا يفعل فافهم
 بل يقول صدق مفهوم على ما فرض صدق فده فعل والصا على هذا التقدير
 اسفار العلم بالسئ بالوجه او الوجه الذي تعلمه السئ لا بد ان يكون او
 صادقا على ذلك السئ كما هو المشهور باميل فافهم وقد نصاعف السئ
 الجواب الى فده انه نعم من بين العنا ان تقرير السئ على الوجه المصنف
 ليس كذلك ادعك تقريرنا في اول الامر بكذا مفهوم في عن مفهوم او غير
 والا اول مستلزم ان لا يكون حمل كس المعنى والثاني بوجه امساح ان يقال
 احدهما سوالا اخر بل مفهوم في عن مفهوم ما فرض صدق عليه من اراده او لا

والاول سلم ان لا يصدق كعب المعنى والسالى سلم ان
 احد من سوا الاخر اذا عرف هذا فقد عرفت السند على وجه الصانع
 عن الانسان فالجواب الحق بامل فيه فانه فقهه فمع الحمل في هذا النوع
 تحت مبروصه منها ان ما ذكره سائر طرق الحمل فيها والحاد منها خارجا
 محققا او موهوما لا يدل الا على انه لا بد من هذين الاخرين في الحمل لا على انها
 معية للحكمة لانه اذا قيل لا بد في التحقق ريد من الحسن والحركة بالارادة لم
 يلزم كون معناه الحاس والحركة بالارادة بامل فوله ومما ان هذا
 للحمل غير ما عرفت على طرق الحمل من الحكم قد كانت بوجهين احدهما ان
 المقصود ما ذكره قد كسرت من قوله فمع الحمل الجالس يعرف الحمل حتى يعرف
 عليه ما عرفت ما عرفت ورد ذلك بان السند قد كسرت وقد عرفت الحمل في حاشية
 شرح الترمذي بهذا المعنى بعينه فالظاهر ان يكون مراده ههنا ان يعرف الحمل
 بامل وبما هما ان ما يلزم كون الحاد الجذكون محلا فان الجملة معان موهومة
 بعضها مشهورة وبعضها غير مشهورة فافهم ومما ان هذا النوع من
 جامع لوجهين الاول انه قد كسرت وقد عرفت في حاشية شرح الترمذي
 ان الحمل في الوصايا لمعنى الانصاف لا الاتحاد والحمل في الداس
 فقط لمعنى الاتحاد فاعصار الاتحاد في هذا النوع كرج حمل الوصايا
 عنه والسالى ان هذا النوع لا يصدق على حمل العدميات على الموهود
 الخارجة المحققه اذا الاتحاد بها في وجود الخارج لا في المحقق ولا في
 الموهوم في المحقق فلان العدميات لا وجود لها واما في الموهوم فلا

الوجود في حاشية الموضوع اذا كان موضوعا محققا بالظاهر يكون
 الوجود محققا في حاشية المحمول انما احببت على الاول بان المراد بالاك
 في هذا النوع هو الاتحاد في موضوع من الانواع ولا سكران الاتحاد بهذا المعنى
 يساوي حمل الداسات والوصايا معا وعلى السالى بان الاتحاد في
 الوجود الخارج في المفهوم اعم من ان يكون الوجود موهوما في احد الطرفين
 او فيهما معا فلا سكران ومما ان المراد بقوله المعاري وبما عرفت
 المعاري الساملة كحصول صورة واحدة في الدهن من اللطيف المعاري
 انما هو بامل لانه حقيقوا ان لا بد في الحمل من المعاري في الوجود الذي
 المحدث في الوجود الخارج وان كان المراد بالمعاري في الدهن من معاني
 الدهن تحت لو وجد كل من المعاري بوجهين على وجه واحد فلا سكران
 النوع للحمل اللطيف وهذا الموضوع والمحمول اذا كانا متحدين
 كان الحمل لفظيا والجواب ان قوله في الوجود متعلق بالاتحاد وبالمتعلق
 على سبيل الساريع فلا سكران بامل فوله وقد يكون خارجا عنها
 والمركب من الخارج والداخل او من العين والخارج واحل في هذا
 واما المركب من العين والداخل كالاسان الحاس فمعنى قدر سلم
 عنوان ذلك فهو داخل في العين اذ كوران يكون المراد بالعين ما سكران
 على تمام الحصة النوع فلا سكران فوله عقد الوصية وهو انصاف
 دات الموضوع بوصف الموضوع في اي عقد الوصية في الموهود السالمة
 الموضوع عن انصاف دات الموضوع بوصفه تحت كمال الان

بها في غير تلك الموصفة بامل فوهب والا اول ركني فلهذا
 او لا يضاف لا يكون ركنيا كسائر مضمومات الركن ومودى له
 فوهب فمهما تلبه اسما لم يوصف بوصف الموضوع ولا يوصف
 المحمول ولا يصدق وصف المحمول عليه دارة من حيث انه دارة او المبطون
 الملحوظ في القضية هو الامور السالبة المذكورة لانه السالبة التي ذكرنا في
 فليس المراد افراد في مطلقا اي تحت مسمى الافراد الاعسارية انما
 الخصص بل الافراد الحقة السالبة ان كان في نوعا مساوية الافراد
 الحقة السالبة والنوعه جميعا ان كان في حسا او ما ساويه فانه اذا
 قيل كل كات صاحبك او كل مامي محكي يكون الافراد المحكوم عليه في
 تامين القضية انما هي على الافراد التي حكم عليها في قولنا كل اساء
 صاحبك وفي قولنا كل حيوان محكي بالارادة اعلم ان مينا
 احاطت تحت الاول ان الحيوان في مبدل قولنا كل من في
 مفهوم ليس سويع ولا حسن ولا ياسبيا ولها وسوط فالسب ان
 تعرض على ان المراد بافراد المحكوم عليه في مبدل بين القضية فادها
 كما لا يخفى تحت الثاني ان سبب الصنف الى النوع كسب النوع الى الجنس
 فالاول ان يعبر الافراد السالبة والصنف معا ان كان في نوعا ما اعلم
 الافراد السالبة والنوعه ان كان في حسا وما ساويه بامل تحت
 السالبة ان الاولى ان يراد بالافراد المحكوم عليه الافراد السالبة و
 النوعه والجنس ايضا ان كان في حسا عاليا او حسا متوسطا مثلا

فلا يظهر حصر الافراد في السالبة والنوعه على عدد ركون في حسا وحمل
 النوع الاضافي لا يخلو عن بعد فافهم تحت الرابع يحتاج يدرس الى
 سان ملخص مع الكلام فيقول حاصل ما ذكره منها سواء ما صدق
 عليه في الذي يكون الحكم عليها في القضايا المعبر عنها في الافراد السالبة و
 النوعه لان العنوان اما نوع او ما ساويه واما حسن وما ساويه و
 على السعد يرس يكون الحكم خارجا عن الافراد السالبة والنوعه اذا
 عرف هذا فيقول لو اخصر في الحساب السالبة والنوعه لم يطل
 غدر من القواعد المنطق القاعده الاولى انعكاس السالبة الكلية
 كعكسها فان قولنا لاسي من الحيوان حسن سالبه صادقه على هذا السعد
 مع كذب عكسها التي من قولنا لاسي من حسن حيوان ان القاعده السالبة
 انعكاس الموضوع الحرة موجهه بالاسفاده فان قولنا بعض حسن
 قصه حرة صادقه مع كذب عكسها المستفهم الذي هو قولنا بعض حيوان
 حسن القاعده السالبة اساج ضرب الرابع من الكل الاول فلان قولنا
 بعض حسن حيوان ولا سبي من حيوان حسن فاسس ضرب على سبب الضرب
 الرابع من الكل الاول مع عدم اسافه اولوا بفتح لا يفتح بعض حسن
 حسن بامل والحواف عن تحت الرابع ان بين القواعد السالبة الحرة
 في القضايا التي يصح انعكاسها معكافه معروض حمل كل في الموضوع
 والمحمول فيها وما ذكره من المعروض ليس كذلك فامل فوهب لان الصنف
 الطبعه النوعه ليس بالاسفلال بل لا يضاف شخص من اشخاصها الى حقه

لا يفعل المراد بالامكان صدق عنوان الموضوع على داء عند الفاعل
 وبالفعل عند السمع هو انه بالامكان وبالرغم عند الحاكم في ذلك
 المذكور تحت كل من الاعسارين ويؤيد هذا الوجه ما ذكره الساج
 في شرح المطالع بهذا السمع ان المراد بالانصاف داء الموضوع في
 بالفعل هو ان انصاف داء توصف بالفعل بطريق العرض اي بان
 تعرض الفعل داء في مصفا توصف في وقت من الاوقات بامل فعل
 هذا يكون الفرق بين اعسار فاراني واعسار السمع في انصاف داء
 الموضوع توصف في الاعسار فانه اذا قل كل اسود كذا او براد
 الفاراني كان عنوان موضوع تلك القضية سائلة للرومين فلا فرض
 انصافهم بالسواد في وقت ما في الاوقات وعند اعسار السمع سائل
 في فرض انصافهم بالسواد في وقت ما في الاوقات فمعقول الساج على
 السمع لا يساويلهم بدون فرض انصافهم بالسواد في وقت ما لا يحتاج في
 وتمكن ان السراج من السمع والفاراني على هذا الوجه يفسر لفظا والمرا
 من الخارج الى الاول ان موضوع على الحقيقة الماحودة في اعسار الاول
 انصاف كما لا يخفى فاعلم ان المراد منها من السمع في الذي هو الموضوع
 المراد من المحمول من السمع اما الاول به كل مالو وصداح فهو اما الوجه
 فانه قد يقال فيه تحت من وصوره الوجه الاول ان ب ادا كان من
 الامور السائلة لجميع الاسماء دسا كان او حار كما مفهوم السمع الممكن
 العام يكون في السمع مدركا تحت في صدق الكلمة مثل قولنا كل

السان

اسان سي فلان للاسمي الذي فرض به مراد الاسان يكون مستويا
 انصاف لاسمي عام مارم من ان يكون السمع الصادق على نفسه ولا
 ادفع صدق احد النقصان على الاخر وانما الخ صدق النقصان على
 سي بان لا صدق احد فيهما في نفس الامر والحوادث بان في السمع
 الذي فرض به مراد الفرض في سواد الذي فرض سلب صدق فلو
 له لم يرم خلاف المفروض مردودا به لم يرم في عدم انعقاد موهبة كنه
 لا عدم صدقها كما ادعاه السراج بامل الوجه الثاني ان المحمول في الموضوع
 ادا كان مردودا تحت سائل جميع الافراد الفرضية وغير الفرضية في مثل قول
 ج ب اول السمع صدق الموهبة الكلية التي هي باعسار احد محمولها موهبة سائلة
 المحمول بامل الوجه الثالث ان في السمع في الاحاط ج ب في السلب
 ان يكون سائلا فرض كونه فردا الى و ادا كان كذلك فيجوز ان يكون
 سائلا مع فرض سلب صدق او سلوبا عنه فرض سوره اذ الخ حار ان سلم
 او وان لم يكن من الحاصل بل انه الوجه الرابع ان في السمع بعد فرض كونه
 فردا في صورة الاحاط تحت ان يكون فردا في انصاف المحمول في الموهبة
 الكلية اما ساول او اعلم منه وعلى السعديين كلما كان فردا في فردا في
 ويمكن دفع الكل بالسائل بامل فله نعم اعلم المقام لا قد سئل كيف صدق
 حاسه شرح الترمذ ما يدل على ان الحقيقة عند من معي او تحت قال الحكم في القضية
 على جميع ما صدق عليه العنوان في نفس الامر فان كان له افراد دسه و افراد حار
 محققا او معدرة كان او دسه وحل الكل في الحكم وان له افراد دسه فمعا كما

لمسمع

كل الحكم في الحقيقة مسا ولا لها وان كان له افراد خارجة مبدية
 كان الحكم فيها مسا ولا لها فقط كقولنا كل حلال حرام ولا ستم ان الحكم
 تعرض ان يكون لموضوعها جميع الانواع الستة من الافراد اسى كلام
 واما اذا اعتبر مكان الصدق العنوان الى حاصل هذا الاعراض هو ان
 ما هو ورد للموضوع في الفصا بالكلية الموهبة عند اعتبار صدق وصف
 العنوان على افرادها بالفعل او بالامكان كما هو ورد للمحمول اتصالا
 اما اعم من الموضوع او مساولة في الموضوعات الكلية في لاحاضة الى الصدق
 الافراد بالامكان يمكن ان يحاط غير هذا السؤال بعد فهمه من قبل
 ان الافراد التي يمكن صدق العنوان عليها في نفس الامر قد يكون ممكن الوجود
 في الخارج كقولنا كل سكران او قد لا يكون ممكن الوجود كقولنا كل سكران
 وبما هما في الفصا الحقيقة مد بين الاول ما ذهب اليه المصنف في الفصا
 حكم فيها على الافراد المحقق والمفهوم الممكن الوجود في الخارج كما اسما
 قد سكران بقوله تع المص الى الثاني ان الفصا التي حكم فيها على ما انشأ
 في نفس الامر كما يدل عليه حاشية التي عليها ما عده قد سكران في حاشية سكران
 قبل هذا اذا عرف هذا فقول اما ذكر قد سكران وان كان واقع المحذور
 لكنه غير مطابق لما ذهب اليه الجماعة الاولى التي يكون المص منهم مع ان المقص
 نطس الكلام على بداهتهم فلا بد من نطس بعد الافراد بالامكان مع اعتبار
 صدق وصف العنوان عليها بالفعل ولو بالامكان نامل وما قد
 الموضوع بالامكان صدق الاعراض فيه ان يكون افراد ممكن الوجود

الامر

الاعراض لان في لست في صورة الاحكام الكلية وحيث في صور
 الكلية كورا ان يكون ساسا ممكن الوجود ولا يمكن الاضاف بعنوان الموضوع
 في يكون مساولة في صورة الاحكام وبما سار في صور الستة
 الافراد يكون ممكن الوجود غير دافع للاعراض بل الدافع له هو كوالافراد الموضوع
 تحت يمكن ان يصدق عليها في نفس الامر وصف الموضوع والمحمول معا ولكن
 ان يقال المراد من مكان وجود الافراد هو امكان وجودها باعتبار كونها
 افراد الستة الموضوع بامل في ما قد هذا الحق ط من العبادات في كل
 ان يريد السارج الاتصال من الاتصال اللغوي لان الاتصال منسجم
 اللزومي والاتصافي الى ما بين سبب العلالة والى ما ليس كذلك في لارد ما قال
 قد سكران فكيف يفهم ان قد ان يفسر قد يكون بالدارم فان ادعى
 المتصلين لا يكون عن معنى الحقيقة فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب عدم صحة
 هما ادق من السئ يكون بالدارم ولها عن معنى الحقيقة قد ولكن ذلك لا يوجب
 عدم صحة تفسيرهما ادق من السئ يكون بالدارم وبما ادعى ان المتصلين غير
 للجملة الحقيقة حتى يصح تفسيرهما فلما عده ما ذكر قد سكران في سائر نامل
 قد يقصد بالمحمول الافراد اعلم ان المحذور من التي يقصد بمحمولها وموضوعها
 الافراد جميعا عند ادخال السور على المحمول سواء ذكر في حاشية الموضوع او
 هذا احد المحذور ان المحذور ما يكون الفصا كصحة وحل على موضوعها السور
 كما فهم من سرج المطالع وقد يقال فانه اراد السور في حاشية المحمول من الان
 الى ان سوب المحمول لموضوعه لا يجب ان يكون بالفعل اد لو لم يكن يدرك كالمس

لسا دونه ذلك او يقال ارادنا في حاسب المحمول من نعم او اراد اني حكم عليها
 في العصبه من حيث كونها او اراد المحمول مامل ولست سوى اما في ان
 يمكن ان يقال اراد صاحب الكشاف ومنه بانوه من اللزوم منها ما ساول
 المذموم الخالي الصا وقد بين ان من كل امر من مفضلين لزوم في كماله
 في لا اسكال في صاحب الكشاف مامل ولا يمنع للواو العاطفه اليه ان
 هذا الى الصبح اذا كان الواو منها للعطف وكذا ان يكون للحال في لا يابس
 بوقوع الواو اليه من للعطف في الاصل من اللزوم والمذموم مامل
 لا في حصر المسداه في ان حصر المسداه حار ان يكون فاما مقام الخا او الصا بان
 يكون له حقيقة من باعتبار احد من نعم كونه حصر مسداه وباعتبار الاخرى نعم كونه
 في الا ان مالم يوجد اصله لم يصدق عليه في الخارج اليه من عبارة السارح من قوله
 فيه اذ في كل ج ب اليه بدل عليه ان يكون قوله في الخارج معلوما بقوله لم يصدق
 في يكون الما لم من هذا الكلام ارس احد من ان الصا في باب الموضوع بوجه
 الموضوع والمحمول من العصبه الخارجيه في ان يكون خارجا في لا يمكن احد قولنا
 كل ما هو موضوع في الخارج مفهوم اوسى فصبه خارجيه لعدم الصا في الدوا
 الموضوع في الخارج بوضع الموضوع والمفهومه والسببه خارجا كما بين
 في حله وبما عدا عدم حوا صدق وصف الموضوع على دانه في العصبه الخارجيه
 بطريق الامكان العبر الواقع اذ لو وقع ذلك لم يصدق قوله لان مالم يوجد في الخارج
 اصلا لم يصدق عليه في الخارج مامل فان الحكم ليس عليه وصف الحكم حتى
 حقه حاكم الحكم نعم من بين العبارة ارس احد من ان مسداه يومه انظار بان

مع ج اصاب الحكم بالناسه حال كونه موضوعا بالحمه من كون الحكم على طسوه
 ج كما لا يخفى على المامل في عبارة السرح من جانه ذلك غير لازم اذ لو طس المنوسم
 ووقوع الحكم على داب ج حال الصا وما توصف الحكم بالفعل صح هذا التوسم و
 ما بينهما ان الحكم على وصف الحكم سدد على غير ذلك الوصف فان الحكم مع ان ذلك
 غير ط ادلا في من الحكم على داب ج ومن الحكم على وصفه في ذلك فاما ان الحكم
 على داب ج سدد على سوبها حال الحكم عليها كذا كسوت وصوبها غير لازم حال
 الحكم عليه وصا مامل فلا سدد على الحكم الا بوضوء لا يقال كما لا يوجد الصا
 داب الموضوع بوصفه حال تحقق الحكم كذا لا يوجب وجود الداب المحكوم عليه
 في العصبه الخارجيه حال تحقق الحكم بل لانه في وجودها حين سوب المحمول لها
 سواء كان الحكم قبله او بعد لاننا نقول اراد من الحكم من سوب المحمول للموضوع
 في نفس الامر لا حكم العقل بسوب سبي الاخر في لا اسكال والحكم بعد المعية لا سدد
 تحقق الصا في باب الموضوع بوصفه حين تحققه مامل اذ لم يكن لهم ادراجه
 في القواعد مسداه بوقوعه فان صدق فيه الامكان في الحقيقة كانت من
 تلك الصا ما سدد فيه سببه واهكام الحقيقة بعد صدق هذا الصا
 مفهومها مسر كما مامل والاو لي من الاوليه في مقابلة من جعل العصبه
 اقسام لان مقابلة السارح لا يخفى احوال الاسماء عنه منها ان الحاب اليه الاول
 ان حصر احوال الاسماء في سببه السببه مسداه فان الموضوع الخارجيه والذميه
 من جمله الاحوال مع عدم ابراجها في سبي من الاقسام السببه ولا يلزم السببه
 اذ سوب السببه لغيره في سوب ذلك العبر احصت عنه بوجه من الاول اما كذا ج

اندراجها تحت القسم الثالث و يكون القسم الاول في الامور الدائمة وهو
 حار و ردي هذا الجواب بان الدائم هو القسم في الامور الدائمة النفس الاخرى
 كما لا يخفى ولا شك ان رمان السطحي في موارد الوجه الثاني ما قال بعض المحققين
 فيه ان معنى كون الشيء ماسا باعتبار الوجود الذهني هو ان للتعلم على اسماء
 هذا الشيء الثالث مع ذلك الشيء الحاصل في الذهني ولا شك ان في بعض النسخ
 على الشيء باعتبار الوجود الذهني لهذا المعنى لا يقتضي وجود المعروض في الذهني
 قبل وجود العارض بوجه اخر في الذهني بل يقتضي في صورته اتحاد وجود
 العارض والمعرض في الواقع قد ساق على هذا الوجه فانه في كتاب قولهم
 الممكن كتاب في الصاد بالوجود في الفاعل الموجود في كلف وما قبل لا يخفى
 ما مل اليك الثاني ان الموجود المطلق في احوال الواجب الذي هو وجود
 ذلك الاسم السلي اما عدم اندراج في الاول فط و اما عدم اندراج في الثاني
 فلا ينافي الاسماء بالوجود المطلق الذي هو من المعقولات الساتية في
 لا خارجي و اما عدم اندراج في القسم الثالث فلا في بلزم كقولهم في
 مريد الصاد بالوجود المطلق او قبل ذلك المريد يصف الواجب بغير
 بالوجود المطلق وهو سواد احد اسواد اريد من الذهني ما سئل على الواجب
 اول الجواب عن هذا اليك هو الثاني مع وجهي جواب اليك الاول ما مل
 اليك الثاني ان القسم الاول ما مل للامور الدائمة والحار في ذلك
 ان يكون لا راما لما به لحوار ان يكون ماسا لاسم عريض المفارقة على كسب
 انه وام فلا يصح قوله في لو ارم الحار في الجواب ان اسمه الاول ملزم الما به

لا وقت

لا وقت كقولهم في جميع اوزار بل يكفي في ذلك كقولهم في النقص
 وفي كقولهم بالوجود في الوجود في الذهني سواء كان للوجود الذهني حاصلا في
 الذهني بصورة كالمعلومات بالعلم الاطماع او بغيره كما في ايراد العلم
 الصديق اعني الجمل فيه ان هذا الخبر على صحيح فان البعد المذكور بالعموم المطلق
 دلالة المطابقة وكل مع دلالة التام والشمول كما في كتاب الدلالة انما هي تحت
 التحقيق مع كونها في الصور انما هي بان هذا الخبر اضافي وبالسبب ان العضايا
 مع ان السبب الجمل في المفردات لا في العضايا فافهم لا يحمل على مفرد لا في
 قولنا بعض العضايا ريد فافهم ففهم صاد و يكون محولا ريد فافهم هو ففهم لا يقول
 ان ريد فافهم منها احوال ففهم ففهم المفردات لا في احوال ادا كان ريد فافهم
 مكتوبا احوالا يكون مفردا لا ففهم فلا يصح قوله على العضة في العضة الصادقة
 اذ لا ساق على طبق السور سماه العضايا بالصاد و لا يقول فلا ففهم ريد
 فافهم في المثال المذكور بطريق الاحمال اسباب الفعل له وعلى موضوعه وهذا
 لاساق في سوية الموضوع بطريق التفصيل وكون تلك الاسباب احصا راعى
 هذا السور ما مل فالعموم والخصوص وسائر السبب المذكور لا في احوال
 الطان الساس الكل مندرج تحت قوله وسائر السبب في لا يظهر في هذا السور
 المذكور بقوله فالعموم والخصوص وسائر السبب في على ساقه اذ العضايا تحت
 الصديق والجمل قد تحقق في الاخرى العزم المحمول على ساق اصلا كما في
 المحققين لما في كتاب السبب لا يقول ان العضايا الكل تحت الجمل
 فيه الجمل المساس في سبب والعضة لا يحمل على ساق اصلا لا احوالا ولا سببا

بخلاف الجنس المحققين فالأما المحمولان على نفس سلبا مائل
 يكون صدق كل واحد منهما نفس الآخر وسلبا الصدق الآخر فيه
 أن هذه العنان سواسيا ما كان المساواة تحت التحقيق أن
 تكون تحقق كل واحد من المساويين سلبا التحقيق الآخر مع أنه واحد
 أدلو كان تحقق كل منهما غير متفكر غير الآخر بطريق الدوام الحال غير الضرور مثلا
 تحقق المساواة تحت التحقيق أنها وكف لا فان مرشح المساواة المطلقين
 عامين لا الضرورين في كسب وذلك لأن بعض الآخر اعم
 من بعض الآخر اعم لا يقع أن السالبة الكلية بعض للوجه الحاربه التي
 من أصل من الوجه الحاربه المقصود ومن المقرر أن بعض الآخر المطلق
 من مطلق بعض الآخر المطلق لأن حرف السلب أن يكون هو السلب
 من المحمول في كسب أما إذا قلنا بوجه حرف السلب من المحمول أو الموضوع عما
 لا وجه له على أن معنى حرف السلب معنى غير متفكر والمركب من المتفكر وغير
 غير المتفكر فالحق أنه قد يكون من الموضوع والمحمول كسب أن يكون متفكر
 والجواب أن وجه المعنى الحاربه من سلب لا يوجد عدم استلزام ذلك السلب كما
 في الصارف مثلا فان السلب منه قد يمتد مع أنه غير متفكر مائل أو يقول بحوران يكون
 المحمول أو الموضوع على السلب على المعنى الحاربه المعنى المتفكر ليس من كونه غير
 متفكر بل من كونه متفكرا مائل وأما ما قلنا الوجه السالبة المحمول
 أما إذا قلنا في الوجه المحصل أو في الوجه المعدول أو في سلبها أو خارج غير
 الكل والكل مائل أما الأول والساني فلان وصولها في الوجه المحصل والمعدول

سابق ما ضره من أن الوجه المحصل والمعدول سلبا مائل وصولها
 بخلاف الوجه السالبة المحمول وأما السالب فلاها موضوع فلا وجه وصولها
 كسب السالبة وأما الرابع فتوجب بطلان الوجه المحصل في المعدول والمحصلة
 فيه مائة لأن السلب ما هو بالاختصاص إلى طرف ساطع
 ذلك الآخر وبحوران يكون ساطع السالبة المحصل سلبا إلى السالبة المعدول التي توجد
 فيها حرف السلب كما أن ساطعها مع السالبة المعدول غير مائل عليه
 عبارة السراج مائل ومضى كات السلب وقوله في سالبه لا يقال أن
 سلب الوجه السالبة المحمول وقوله والاكساب كسب الوجه سلبا مائل
 الموضوع مع أن ذلك ليس كذلك كما هو المقرر بعدم فكيف يصح قوله في كات
 السلب وقوله في سالبه لا يقول مع وجوده على وجه الرابع وان كات
 وقوله في نفس الآخر مائل وعدم حرف السلب في الوجه ووجه
 في السالبة في كسب إذا الوجه المحصل على بعض القسم بربع القسم باعتبار
 المحمول كما ذكره القاضى القسمة التي يكون محمولها غير سلب على حرف السلب سواء
 كان موضوعا سلبا على حرف السلب أو لا كما خرج به بقوله والافتقار كيف
 ما كان الموضوع إذا عرف هذا فتعول في لا يصح ما ذكره السارح في شأن الفرق
 من الوجه المحصل والمعدول مما أن الأول غير سلب على حرف السلب
 والسالبة سلبا عليها إلا أن تحقق قوله فلو وجود حرف السلب في المعدول هو
 حرف السلب فيها في كات المحمول فالحق وأما السالبة المحصل
 الوجه المعدول كذا الساس تحقق من السالبة السلب والوجه المحصل

بالمعنى المذكور فان قولنا ليس الكائن فاما كمال ان يكون موصوفاً فمحملة
 المذكور واسمائه سبطه فالأطراف المذكورة في بعضها انما هي ما فيه
 فلا يثبت اللام في صدق سلب الساتر ح. فهذا محتمل
 وهو الوجه الاول ان ط من العيان مع ما في المحمول في المعدول المحل
 معر اللام مع ان ذلك غير ط الوجه الثاني ان حاصل هذا الكلام يدل
 على ان صدق القضية المعدولة المحمول بوجه صحيح انعقاد قضية سبطه
 هناك لان صدقها مسلم لصدق السالبة بالفعل مع ان المطبوع انما
 لا الاول والخطاب ان هذا قدر كاف في كون بعض القضية المعدولة
 لصدق السالبة واحص منها فافهم الوجه الثالث ان قوله فان لم يصدق
 سلب الساتر لثبت اللام اذ المراد سلب الساتر في مقدم بين السطحة
 هو الحكم سلب لانه المدعى كما لا يخفى في بقول انه لا يلزم من عدم صدق سلب
 غير س. اسباب الساتر لحوار ان لا يحكم س. في بعض النقصين على س. وليس
 اجماع النقصين على س. غير نقصين في نفس الامر والحوار ان هذا
 الكلام على اعتبار خلافة السلب والاحكام وخلاصتها استبعاد س.
 وسوب س. له كما سدد ك. في س. في هذا الوجه ما لم يمتد ما فيه
 الوجه الرابع ان قولنا لا موصود محدود ولا يصح فيه ما ذكر في قوله
 من صدق الساتر لثبت الساتر لانه نقص ولم يصح سلب الوجود
 عن ريد والحوار ان سلب الوجود غير ريد صحيح بمعنى انه ليس مرد الوجود
 ما لم يمتد ان احكام الساتر لغيره ورجع على وجود الحسب له اعلم ان

هذا احكام لا تحلوا الاسماء الرباعية القوائد اللطيفة التي الاول ان
 الصورة ما به للمعنى مع كونها مفهومة بالوجود عليها كما قالوا في ان
 الصورة مركبة للعلل السوي فلا يصح سوب الساتر لغيره ورجع على وجود الحسب
 والحوار ان للصورة وجودين وجود محمول ووجود رابطي وبين اعتبار
 الوجود الاول مركب للعلل السوي واعتبار وجود الساتر ورجع على وجود الحسب
 ما لم يمتد الساتر ان الساتر قد س. في صرح في قضية ر. في س. في س.
 و. حاسد سرج المطالع وحاسد سرج التوحيد على ان الوجه الثاني المحل
 لا س. في سوب الموضوع فكيف يصح قوله احكام الساتر لغيره ورجع على
 وجود الحسب له احكام ما ان الوجه السالبة المحل مساوية للسالبة السطحة
 كما قرر في موصوفاً والكلام فيما في الاحكام المذكورين هو في قول السالبة
 وما و. لما ما لم يمتد الساتر ان لو كان سوب الساتر لغيره ورجع على
 ذلك الغير يلزم الس. والساتر س. فالقدم منه ما ان الملازمة سواء اذ احكام
 السوب الحسب له وحيث ان يكون هناك سوب او الحسب له حتى يثبت
 السوب له وسفل الكلام في هذا السوب الساتر فيلزم الساتر وبذلك
 فيلزم الس. بين الضوابط الحرة القائمة بالحسب له في نفس الامر والحوار
 ما ان هذا الس. الملازم منها سلسل في الامور الاعيان وهو خارج ورجع
 ويكون ر. ان السطوح كما سفل الس. في الاعيان كذلك سفل الس. في
 الموجودات الدائمة الكائنة في نفس الامر ما لم يمتد الساتر الرابع انه لو صح
 القاعين المذكور لم يمتد من الادمان على الصادق تعالى بالوجود المطلق

ثمان الملازمة ان لا يتصور في اي الله تعالى مصنف بالوجود المطلق انتهى
 واما او حارضا فليس بعد ان يكون سوب الشيء لغيره ورجح السوب
 بل لم ان يكون الواحد تعالى موصود في الذهب من الادمان قبل ان يصاد
 بالوجود المطلق فليعلم بعدم دهن من الادمان رتبة على الصاد بالوجود
 المطلق وهو بوط سواد ارجح من ماسفل المادى العالى او كنهه بالقوى
 المذكورة الاربعة والحوادث جميع بطلان السالى بان يقال ان لم يرد
 ربه دهن كالمعلول الاول على الصاد تعالى بالوجود المطلق ادعاء بل لم
 من ذلك ان يكون المعلول الاول معدا على الصاد تعالى بالوجود المطلق لا
 الذى هو الوجود الخاص وان يكون الوجود الخاص الذى هو وجود
 معدا على الصاد بالوجود المطلق عيسى ولا تجد رتبة مما لا بد من ضعف
 بالتأمل الحق الخامس ان القاعده المذكورة على تقدير صحتها بل لم
 فانه مقرر عند الحكماء من تحقق عليه بانه سبط مرجح الحيات لان كل معلول
 فيوزن الحصة على غير الصاد من فوع بعد روى بل كذا القاعده تحت ان يكون
 لموصوف موصود من سب له غير الذى حصل من العلة بل يقول لو
 صح بل كذا القاعده لم يوفق كل معلول على سويات غير مسانده في
 كنهه حتى يوزر العلة منه سواد كان ذلك المعلول وجودا او عدسا والحوادث
 غير الاحكام السلبه الاخره سواء افاد بعض المحققين من ان الوجود
 السوب من الاحوال التي يفرصها العقل غير اساء على معنى ان في نفس الامر
 من اد الاخط العقل اسرع من السوب والوجود في يكون معنى الصاد

بالسب

بالسوب هو ان العقل قد اسرع هذا الشيء السوب وقد وجدناه بالسلب الاحكام
 تأمل واعلم ان معنى قولهم سوب الشيء لغيره سوب المستلزم له على تقدير صحته
 الصواب الجواب هو ان سوب الشيء لغيره مستلزم لسوب ذلك الغير تأمل الحق
 السادس ان لو صح قولهم سوب الشيء لغيره ورجح السوب ذلك الغير لم يرد
 يكون سوب الشيء لغيره ورجح السوب السالب ايضا لان السالب وكل ما
 سلب له كونه مساء وسوب الشيء لغيره ورجح السوب ذلك الشيء فيكون كل
 سالب ايضا سالب كالمسب له مع الهم فالوا ان سوب سبى لاسي لا يقتضى
 الثابت والحوادث ان معنى قولهم سوب السالب لا يقتضى وجود السالب
 هو انه لا يقتضى وجود مرجح له سالب وهو مؤيد وما ذكره المورس بل
 على ان السالب مرجح له سب له يقتضى سونه لا مرجح له سالب ومؤكد
 لما كان فيه فيا بل الحق السابع ان لو صح سوب الشيء لغيره ورجح السوب المستلزم
 لم اسدعا السالب وهو الموصوع لاسي الموصوع السالب مصنف
 والمفهومه وسوب الشيء لغيره ورجح السوب ذلك الغير فيكون موصوع السالب
 ايضا موصودا والحوادث ان معنى قولهم السالب سدى وهو الموصوع
 هو ان صدق السلب لا يدعى وجود موضوعها مرجح له
 سلب لا ان موضوع السالب لا يكون سالب لاسي من الاعسار تأمل
 الحق الثامن ان لو صح هذا لم ان لا تحقق العصبه الموهبه الممكنه او لا
 يقتضى الحكم الاكالى بطريق الامكان وجود الموصوع والحوادث بان الممكن
 الموهبه الممكنه سب فمكة حقه ورجح على بل الجواب بان الاحكام

الامكان في استدعي المكان وهو الموضوع بخلاف السلب مامل السلب
 السامع الى بعض المحررات الالهية كساب الاحراء العقلية السامع لما
 في قدر وجوده لا استدعي وهو الموضوع بل اسما على موضوعها
 استدعي بصور الموضوع فقط كالبالدة فكيف يصح قوله الالهيات استدعي
 وهو الموضوع ضرورة ان سوب السلب العبري فرع على سوب ذلك الوجه
 السلب الي والجواب ان للماهية سوب وهي مع قطع النظر عن صورها
 لاهل اباب واليهما خلاف السلب فاستدعي ذلك مامل
 خلاف السلب حاصل الكلام في هذا المقام سبل على قاعدة التمسك
 اخذ بها ان كل موضوع استدعي وهو الموضوع سواء على سوب سلب
 فرع لسوب ذلك العبري كما عرف وما سها ان سها من السوال الاستدعي
 وهو الموضوع سواء على ان الالهيات لما لم يصدق على الموضوعات كسب
 ان يصدق السلب وقد عرف ما رد على معنى من القاعد الاولى
 فاعلم انه يمكن ان يورد على القاعد السامع بطريق المعارضة ان
 الاول ان القضية السالبة الصادقة سبل على السلب المحمودة في الاول
 وكفى السلب فرع لمحمي المسكن فلان ان يكون الموضوع في السوال
 القيادية محتفها الصا والجواب اما لا ان صدق السلب سها على
 السال ان السالبة التي هي ساله للموضوع السالبة لمحمول استدعي وهو
 الموضوع اذ لا استدعي موضوعها وهو الموضوع فلان من استدعا
 سالها فلا يصح كذا القاعد السامع والجواب مع استدعا السالبة

المذكور وهو الموضوع سها حيث السالبة وقد عرف ان معنى قولهم السالبة
 لا استدعي وهو الموضوع ان السالبة من حيث السالبة كذا كذا مامل
 فان الالهيات لما لم يصدق على الموضوعات سها السالبة منها لا يقال
 في هذه السالبة مع ما اذ الطان الالهيات سها عيان عن الحكم الالهيات
 وليس يلزم من عدم محقق الالهيات على سها هو الحكم السلب على كالمعاني الخفية
 فان كان كلا الحكمين يقع عنهما من حيث السالبة معان خفية فامل لا يقال
 قد عرف ان هذا الكلام في هذا المقام على اعسار خلافه معنى الالهيات
 والسلب اعني السوب والاشهاد كسب نفس الامر لا الحكم على سها او سها
 عند مامل ولما كان معدوما صدق سلب كل مفهوم عند قد سها لان
 المسبوع والمعدوم حذو المفهومات مع انه لم يصح سها عن سرك الباري
 لان قولنا سرك الباري معدوم او مسبوع في قولنا سرك الباري
 ليس موضوعا وليس يمكن وصفه ان سرك الباري فرد من اولاد
 مفهوم المعدوم والمسبوع فلا سها ولا سها ان صدق الكل على افراد
 بطريق الالهيات لما مر في مباحث الكتاب مامل لا يقال هذا
 السوال بقصر الاطلاق وحاصله انه لو صح الفرق المذكور بين الموضوع
 او السالبة لم يطلان ما سها المقرر عند من سها ان السالبة الخفية منافقة
 للموضوع الكلية ويمكن حمله على المعارضة ايضا ان يقال لسا دلل على ان السلب
 بقصص وجود الموضوع وهو انه لو لم يخصص وجود الموضوع لم يكن الموضوع
 الكلية والسالبة الخفية سها فص لكن السالتي حق واعلم انه يمكن ان

والاول لا سلم السال فان قولنا برهنا ان بالامكان العام صادق
 على قدر الاول دون السال كما لا يخفى الا ان يقال ان الصدق والكذب عبار
 مطابقا لوجه التماسه وعدم مطابقا له اصطلاحا اخر في السارج الكلام
 متساوية او يقال ان الوجه في الحقيقة قد لا يتساوى مع الحقيقة
 فاذا جازف بهذا القيد كما هو كنهه السمع في نفس الامر لم يرد عدم مطابقه
 السمع للحقيقة المتعارفه مع الحقيقة للوجه الخارج فلهذا الكذب ما لم
 بها وجود في نفس الامر لا يقال ان وجود السمع في نفس الامر
 الا وجوده عند العقل لا بالقول بل بالخارج مع ان المفهوم من العباد
 وجوده في نفس الامر غير وجوده عند العقل لا بالقول بل بالخارج مع ان
 في نفس الامر وجوده في قطع النظر عن العقل السمع بالقوى الساعه و
 لو وجوده عند العقل فهو وجوده عند القوى الساعه ولا يمكن ان السمع
 في نفس الامر من ان السمعان في الوجود قوله ووجوده في الكتاب ولم
 الوجود في الكتاب والعبار لعدم الاحصاء اليه في اعمام ما في الكلام
 او الالفاظ اما في ما راد الصور العقلية فيقال ان اراد بالصور
 العقلية المعلوم ردا ان الكيفية المعينه عند العقل التي اوردت العباره
 للدلالة عليها ليست علمائهم في فصل المعلومات وان اراد بها المعلومات
 ردا ان السارج ذكر في كتاب الدلالة في سرج المطالع كما هي يدل ان
 الصور العقلية التي هي مدلولات الالفاظ علوما حسب ما قال ان الكتاب
 يدل على الالفاظ وهي تدل على الصور العقلية وهي الامور الخارجيه هذا خلاصه

في كلامه

في كلامهم ولا صفاء في ان المراد من الخارج الذي اعتبر مدلول الصور العقلية
 هو ذات الحاصل في الذهن من اللفظ لا في كاس في الخارج والامر ان يكون
 بمعنى كل لفظ ما مطابقا في الامر الخارج في تكون المراد من الصور العقلية
 هي مدلولات الالفاظ علوما والقول بان هذا المسمول في سرج المطالع
 على ما لا سلم ان مثل دلاله لفظ ربه مثلا على معناه مما اراد لا سلم الا
 في ذات ربه لا في العلم ولا سلم عدم صدق تعريف الدلالة المطلق على
 دلاله الصور العقلية ما راد الامر الخارج او لصدق تعريف الدلالة على اوردنا
 بعضه على لكل من الدال والمدلول وليس كسر يقع منها كما لا يخفى
 ولا سعد ان يقال المراد من الصور العقلية التي هي مدلولات

الالفاظ هي العلوم من حيث هو معلوم وفي الامر
 الخارج هو ذات المعلومات الحاصل في الذهن

في الاسكال من كلام السمع

متسا وكلامه في سرج

المطالع ما لم

لا يحسن

والله اعلم بالصواب
 في هذا الموضوع
 من كلامه



بسم الله الرحمن الرحيم قال الحكماء السعديون لا يمكن ان يكون الوجود بالذات او بواسطة ما سطره بالذات
نوعا في الشخص لا يسمع كقول العلول في علمه التامة ولا يعلل في كل شيء لان وجوده في ذاته
قد علم بالذات ولا يحتاج الى دليل ولا يحتاج الى دليل سواء في الكل سواء في وجوده بتعدد القوابل
بالذات او سطر اعراض كسفرها وبنوعه هذا ما ليس بالذي وسيعر مدافعا قاصدا
في الشخص ونوفصل الدليل بان نفس الفاعل ان كان ما هو كغيره في شخصه لم يتوكلوا به بل
حينئذ عديم بصورة وان كان على كل شيء ارم الدور وان كان فاعل في قوله الله لا يملك
الكلام في الشخص ذلك القابل واصب بان يعمد اعراض كخفة ما يستفاد اذ استغاثه الله
اقوالنا احوال في هذا المعنى ان الدليل في قول من حيث اما اول فلان ولكم لان حلول
فيها فرع بعضها فلو علم انه لا دور لم يزل على ان لا يمكن ما به اما لان السعديين على تقدير
وجوده كما رأيتهم كونه حالا لا ينفك حلوله على بعضا فليعلم الدور واما ثانيا فلانه يكون
واما ثانيا فلانه يكون هو عند حلوله في حال غير السعدي الذي هو معلول في ان فلا
يلزم الدور ونقل الكلام في السعديين عند الاستدلال في الجمع فيكون ان لا يسمع
ولا الاصول في الوجود واما ثانيا فلان حلوله في قوله هو وجوده في الوجود لا
في قوله اصباح الشيء في الاول لا في الاستدلال في حاشية الله الثاني كيف ان
محاشية في السوي ووجوده الرابلي وحاشية اليها في قوله واما في ما بينه عليه فاقول
ان مصداقها هي المحررة لبعضها اما بطريق القول بان يكونه على فاعله
انما لم يزل ما بطريقنا ثانيا بان يكونه فاعله استفاد لوجود السعدي والسا
كونه ما بهما على ما بهما في كل مكان فافهمه في قوله الواحد في السعدي
الشيء واحد قابلا في علاوانه في الاول انما يطل لان فاعله بعض المعلوم الاول

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, written on aged, yellowed paper. The text is arranged in approximately 15 lines, slanted downwards from left to right. The script is dense and difficult to decipher, but appears to be a form of shorthand or a specific dialect of a known language.

